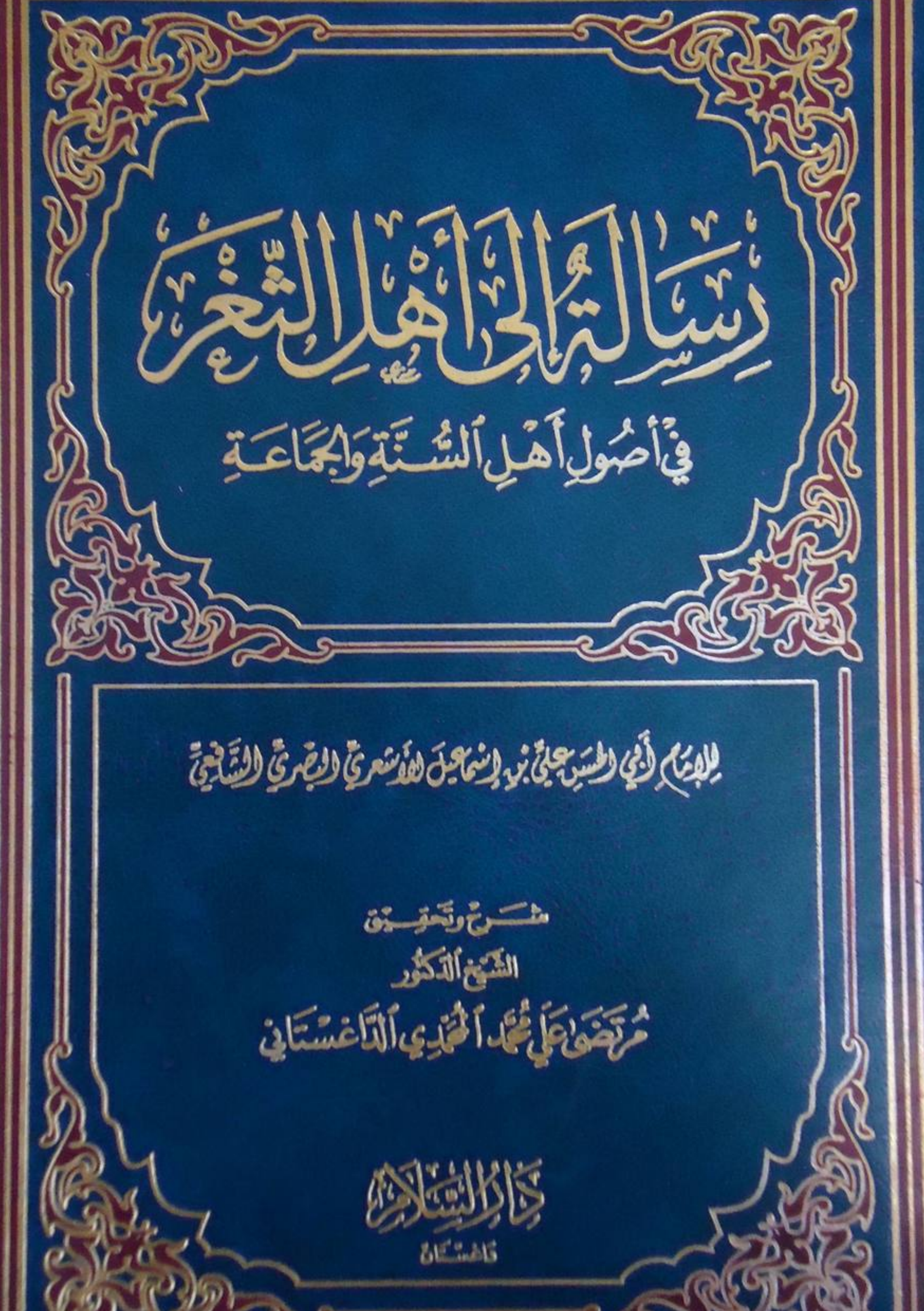

رسالة إلى أهل الثغر
في أصول أهل السنة والجماعة
للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري البصري الشافعي
شرح وتحقيق
الشيخ الدكتور
مرتضى علي محمد المحمدي الداغستاني
دار السلام
داغستان

دار السلام / داغستان

مَحَجْ قَلْعَة

هـ : ٨٧٨٢٧٨٥ — ٩٢٨ — ٠٠٧

e – mail : khadis@maktoob.com

ДАр « АССАЛАМ »
ДАГЕСТАН – МАХАЧКАЛА

الوكيل في سورية



دمشق - حلبوني - جادة ابن سينا

هاتف: ٢٤٥٣٨٣٥ - ٠٠٩٦٣١١

فاكس: ٢٢٤٩١٩٨ - ٠٠٩٦٣١١

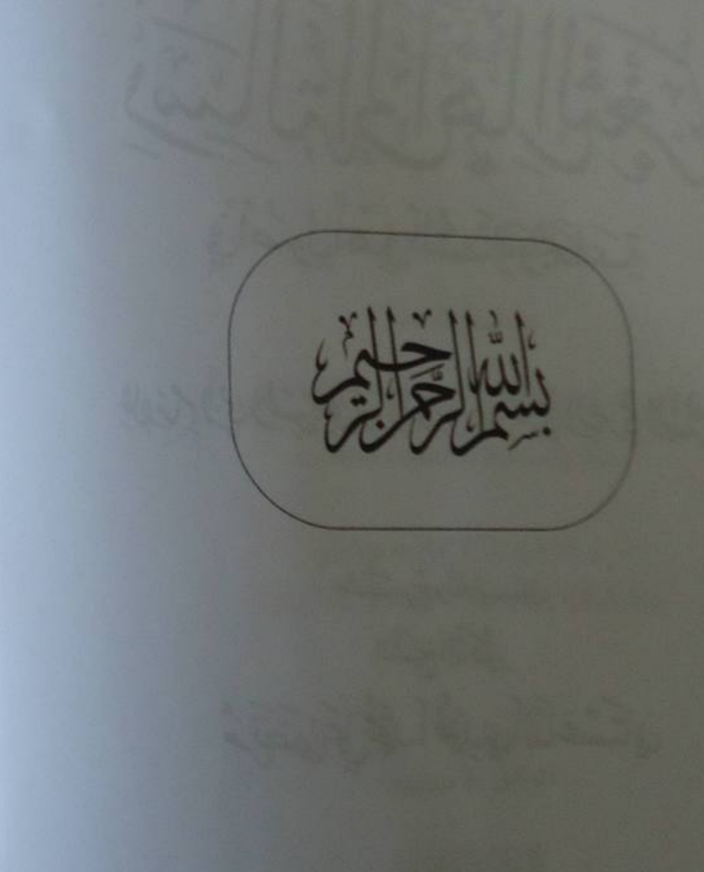
موبايل: ٠٩٤ ٦٦٩٥٩٥ - ٠٠٩٦٣١



للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري البصري الشافعي

شرح وتحقيق
الشيخ الدكتور
مرتضى علي محمد المحمدي الداغستاني

دار السلام
داغستان


بسم الله الرحمن الرحيم



قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]؛

وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]؛

وقال: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١].

وعَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَوَعَظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَعَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّمَا الْمُؤْمِنُ كَالْجَمَلِ الْأَنِفِ حَيْثُمَا قِيدَ انْقَادَ».

رواه ابنُ حِبّان، والحاكِمُ، والترمذي، وابنُ ماجه بإسنادٍ صحيحٍ.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي رضِيَ لعبادِه دينَه الإسلامَ، وأكمَلَه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ولَم يَقبَل مِن العالَمينَ إلّا إيّاه: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وتَولَّى بِحِفظِه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]؛

ثُمَّ الصلاةُ والسَّلامُ على نَبِيِّه مُحمَّدٍ الذي لَم يَنطِق عَن الْهَوَى إنْ هُوَ إلَّا وَحْيٌ يُوحَى، والْمُرْسَلِ إلى النَّاسِ كَافَّةً بَشِيراً وَنَذِيراً، ورَضِيَ الله عن آلِهِ الأطهارِ وصحبِه الأبرارِ، وعُلَماءِ أمَّتِه العامِلينَ الذينَ بلَّغوا الرِّسالةَ، وأدُّوا الأمانةَ، ونَصَحُوا الأُمَّةَ، وجاهَدُوا في الله حقَّ الجهادِ حتَّى أتاهُم اليقينُ.

وبعد، لقَد كانَ فرحي عظيماً عندَما وقفتُ على كتاب «**الرسالَة إلَى الثَّغْرِ**» للشيخ **أبي الحسن الأشعَري**، في أيَّام دراسَتي **بالشام الشريف**، فبعدَ أنْ قرأتُه أكثرَ مِن مرَّةٍ بذلتُ جُهداً كبيراً لنشرِ هذا الكتابِ بين طلبَةِ العلم لعظِيمِ فائدتِه، فما جلستُ في مَجلسٍ جرَى فيه ذكرٌ للعقيدَة الإسلاميةِ إلَّا حرَّضتُ الجالسِينَ على اقتناءِ هذا الكتابِ، وقمتُ بإقرائه للطلَبةِ أكثرَ مِن مرَّةٍ، وتوزيعِه بينَهم، وتَصحيحِ ما فيه من تَصحيفٍ وتَحريفٍ، وجَمعِ بينَ كلامِ **الشيخِ أبي الحسَنِ** وغيرِه مِن أئمَّةِ السلَفِ ما ظاهرُه تعارُضٌ كما فهِمَه بعضُ الطلبَةِ وقامَ بِتَصحيحِ أحدِ الفريقَينِ وتَبديعِ الآخرِ، بل هُما يَخرجانِ مِن مشكاةٍ واحدة مشكاةِ نُبُوَّةٍ،

ثُمَّ طَلَبَ مِنِّي بعضُ الإخوةِ أنْ أخدُمَه كما خدمتُ الرسالةَ: «أصول السُّنَّةِ» لإمامِ أهلِ السنَّةِ أحمدَ بنِ حنبَلٍ رضِيَ الله تعالى عنه مِن قَبلُ، فلبَّيتُ طلبَهُ مُستعيناً بالله سبحانَه وتعالى.



المقدمة

تَشتَمِل مُقدِّمَتي لهذه «الرسالة» على سَبْعَةِ مَطالب:

المطلَبُ الأول
في بيانِ النسخَةِ التي اعتَمدتُ عليها

اعتَمدتُ في طبعَتِي هذه على نُسخَتَين:

١ ـ النسخَةِ الَّتِي طَبعَتْهَا المكتَبةُ الأزهريَّةُ للتُّراثِ بالقاهرةِ سَنَة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، قام بِتَحقيقِها ودِراسَتِهَا الدُّكتور مُحمَّد السَّيِّد الجليند، أجزَل الله تعالى مَثوبتَهُ.

٢ ـ النُّسخَةِ الَّتِي طبعَتْها مكتبةُ العلوم والحِكَمِ بالمدينة المنوَّرةِ على ساكنِها أفضلُ الصَّلاةِ وأتَمُّ التسليم، قام بتحقيقها ودراستِها **الأستاذ عبد الله شاكر مُحمَّد الْجُنيَدي** لِنَيلِ الشَّهادَةِ العالِيَةَ (الماجِستير) فِي شُعبة العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة.

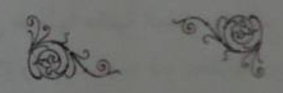
واعتَمدَ كُلٌّ مِنهُما في طَبعَتِهِ على النسختَين الخطيتَين للكتابِ:

الأولَى: نسخة تركية بِمَكتبَةِ «ريفان كشف» بتركيا ضمن مَجمُوعةٍ تَحتَ رقم (٥١٠).

الثانية: ونسخة هندية بمكتبة الجامعة العثمانية بالهند تحت رقم (٤١/ ٢٩٧).

ثُمَّ قابَلْتُهُ بالجزء الذي نقله **الحافظُ أبو العبَّاس ابنُ تَيْمِية** رحمه الله تعالى في كتابه «**دَرْء تَعارُضِ العقلِ والنَّقلِ**» عن هذه «**الرسالة**»، مع أنَّ أُصولَ هَاتَيْن الطَّبعتَيْنِ واحدةٌ بينهما فُروقٌ كثيرةٌ مُتباينةٌ، وكُلٌّ مِنهُما تَنفرِدُ بنَقصٍ وزيادةٍ، وتَصحيفٍ وتَحريفٍ، وتَصحيحٍ واختيارٍ، وقِراءةٍ وفَهمٍ للنُّسخَةِ الخطيةِ، والأخطاءِ المطبعيةِ الكثيرة، خاصةً في طَبعةِ الجليند، لَولَا نَصُّ كُلٍّ منهما في المقدمةِ لَمَا صَدَّقَ القارئُ أنَّ أُصولَهما واحدةٌ.

فاللَّهُمَّ أجزِل مَثوبَتَهما في الدنيا والآخرةِ، وأجرِ على يَدَيْهِمَا إحياءَ السنَّةِ المطهَّرَةِ وإماتَةَ البِدعةِ الشَّنيعةِ، وَاجعَلْهما اللهُمَّ وإيَّايَ سِلْماً لأَولِيائكَ حرْباً على أعدائكَ، وأتِمَّ هذا العملَ بالخيرِ والقَبولِ، آمين.



المَطْلَبُ الثَّانِي
في مَنهَجِي في الشرح والتحقيق

ويتمثل منهجي فِي شرحِ «الرسالة» لأبِي الحسنِ الأشعَريِّ رحمه الله تعالى وتَحقيقِه في الأمور الآتية:

الأول: كتابة نصِّ المخطوط حسب الرسم الإملائي، ووضعُ علامات الترقيم الحديثة.

الثاني: تَشكيلُ ما يلزم تشكيله لإيضاح النصِّ.

الثالث: تشكيل الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال العلماء، وغير ذلك مِمَّا يَحتاجُ إلى التشكيل.

الرابع: التخريج، ويتمثل فيما يلي:

١ ـ إرجاع كل نصٍ أنقله إلى مصدره مع تثبيت رقم الجزء ـ إن وجد ـ ورقم الصحيفة.

٢ ـ إرجاع كل نص يكون فيما نقلتُه عن إمام إلى مصدره حسب المستطاع مع ذكرِ رقم الجزء ـ إن وجد ـ ورقم الصحيفة.

٣ ـ عَزْو الآيات القرآنية الواردة في النصِّ أو التعليقةِ مع ذكر اسم السورة ورقم الآية، ويكون تخريجها بين معقوفَتَين هكذا: [البقرة: ٩] مثلاً.

٤ ـ تخريج الأحاديث النبوية الواردة في النصِّ أو في الكلام الذي نقلتُه تعليقاً على النصِّ تَخريجاً مُفصَّلاً مع ذكر الكتاب، والباب، ورقم الحديث، هكذا: (رواه البخاري في الصلاة، باب الصلاة في الخفاف، ٣٨٧) مثلاً.

وإذا كان الحديث في الصحيحَين (صحيح البخاري، وصحيح مسلم)، أو في أحدهما أكتفي بالتخريج منهما، ولا أخرِّجه من غيرهما إلا لفائدة تتعلق به لأن المراد هنا معرفة كونِ الحديث صحيحاً، صالحاً للاحتجاج، وقد حصل بالتخريج منهما أو من أحدهما.

وإذا لَم يَكُن الحديث في أحدِهما أُخرِّجُه مِن المستدرك للحاكم، وصحيحَي ابنِ خزيمة، وابن حبان، وسنن أبي داود، وجامعِ الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، أخرجه منها جَميعاً لفائدة؛ وهي أن هذه الكتب كلها اعتنى بها العلماء بالشرح والاستنباط والتعليق، فبإمكان القارئ أن يستفيد من هذه الشروح بالرجوع إليها لزيادة الفائدة.

وإذا لَم أجد الحديث في الكتب السابقة فأرجع إلى المسانيد كمسند أحمد وغيره، والسنن الأخرى كسنن الحافظين: الدارقطني، والبيهقي وغيرهما، والمعاجم حسب ما توفر لديَّ من كتب الحديث.

وأقومُ بدراسة سند كلِّ الحديث الذي لَم يَروِه الشيخانِ أو أحدُهما، لإثبات الحكم عليه، وأؤيد كلامي بكلام النقاد الحفاظ، وشراح الكتب الستة، وشراح أحاديث الأحكام، وغيرهم.

وإذا كان الحديث وارداً في النصِّ خرجتُه في الهامش تَخريجاً مفصَّلاً، وإذا كان وارداً في التعليقة فأخرِّجه في داخل النص الذي نقلته بين معقوفين هكذا: [رواه مسلم (٨٤٠)] مثلاً.

الخامس: النقلُ: وإذا نقلتُ النصَّ بِحروفه وضعتُه بين قوسَين صغيرَين، هكذا: «...».

وإذا تصرفتُ في النقل تصرفاً يسيراً بينتُه بقولي عقب المصدر: (بتصرفٍ يسير).

وإذا اختصرتُ النقلَ بينتُه أيضاً بقولي عقب المصدر: (مختصراً) إن كان الاختصار بلا تصرفٍ، أو: (ملخصاً) إن كان مع تصرفٍ.

السادس: التعريفات بأنواعها: الأعلام، الكتب، الأماكن.

١ـ التعريف بالأعلام الواردة في الرسالة، وذلك بذكر اسم العلَم، وتاريخ ولادته، ووفاته إن وجدا، أو وجد أحدهما، وأذكر موطنه، ومذهبَه الفقهي، وأهم المناصب التي تولاها، وأهم كتاب أو كتابين من مؤلفاته، وأكثر مَن لازَمَ من شيوخه ولازَمَه من تلاميذه، وكل ذلك غالبي.

وإن كان المترجَم له من رجال الحديثِ أذكُر رأيَ علماء الجرح والتعديل فيه.

٢ ـ التعريف بالأماكن، وذلك من كتب معاجم البلدان.

٣ ـ التعريف بالكتاب، وذلك بذكر اسم الكتاب كاملاً أو بما اشتهر به مع ذكر اسم صاحبه.

السابع: التصحيح، ويتمثل فيما يلي:

١ ـ **تصحيح التحريف والتصحيف**، وهو التغير في شكل الحروف أو رَسْمِها، أو نُطقِها، ولا أُفرِّقُ بينهما، بل أجعلهما مترادفين، فأُثبِت الذي أُراه صواباً مِن اختِلافِ النسخِ الذي ذكَرَه كُلٌّ مِن **الدكتورِ مُحمَّد السَّيِّد الجليند والأُستاذِ عبدِ اللهِ شاكِر الجُنَيدي** في الأصل، ولا أُشيرُ إلى الخِلافِ في الهامش تَخفيفًا للحواشي.

٢ ـ **تَصحيحُ الأخطاء المطبعيةِ**، وهي غيرُ قليلة، ولَا أُشيرُ إليها، ويَبدُو لِي أنَّ **الأستاذ عبد الله الجُنَيدي** حفظه الله لَم يَتولَّ مُراجَعةَ تجاربِ الطباعةِ بنفسِه، وأنّ **الدكتور مُحمَّد الجُليند** لم يُراجع تَجاربَ

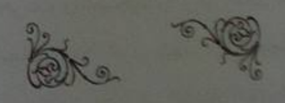
الطباعةِ أصلاً لا بنَفْسِه ولا بغَيرِه، ولذا الأخطاءُ المطبعيةُ في نُسختِه أكثرُ، ولكنَّها في مُقابلةِ ما بَذَل كُلٌّ منهما مِن الحسَنِ قليلٌ، والفاضِلُ مَن عُدَّ خَطاياهُ.

٣ - تَصحيحُ الأخطاء الواقعةِ في النصِّ، صحَّحتُها في الأصلِ، ونبَّهتُ على الخطأِ في الهامشِ غالباً.

الثامن: التفسير والشرح لِمَا فِي «الرسالة»، وذلك حسب ما يتطلب المقام.

التاسع: إيضاح المشكل من النصوص، وذلك حسب ما يتطلب المقام.

العاشر: ذكر أهمّ الأدلة من الكتابِ والسنةِ وأقوالِ الأئمةِ لِمَا يذكُره الشيخ أبو الحسن بالرجوعِ إلى أمّهاتِ كتُبِ العقيدةِ. وكل ذلك غالبي.



المطلَبُ الثالث
في تَرجَمةِ الشَّيخ أبِي الحَسَن

الشيخُ أبو الحسن أعرَفُ مِن أنْ يُعرَّف، وأعظَمُ مِنْ أنْ يُعَرَّفَ فِي سطور قليلةٍ، وتَرجَمتُه مَبسوطةٌ فِي المطوَّلاتِ مفرَدةٌ فِي الكتُبِ، ولذا أكتَفِي بذكرِ نُبَذةٍ يَسيرَةٍ تُشير إلَى باقيها:

هو: الإمام أبُو الْحَسَنِ عليُّ بنُ إسْمَاعيلَ بن أبِي بِشرٍ إسْحاقَ بنِ سَالِمِ بنِ إسْماعيلَ بنِ عبدِ الله بن مُوسَى بنِ بِلَالِ بنِ أبِي بُرْدَةَ بنِ أبِي مُوسَى (عبدِ الله بنِ قَيس الصَّحابِي الجليل) الأشْعَرِيِّ، وُلدَ بالبَصرَةِ سنةَ ٢٦٠هـ على الصَّحيحِ، توُفِّيَ أبوه ـ وكانَ سُنِّياً حَديثيّاً ـ وهو صغيرٌ، وأوصَى بابنِه إلى إمامِ الفقهِ والحديثِ في زمانِه زكَرِيَّا بنِ يَحيَى السَّاجِي[1] المُتَوفَّى سنة ٣٠٧هـ.

ثُمَّ تزَوَّجَت أمُه بإمامِ علمِ الكلامِ ورأسِ الاعتزالِ أبِي علِي الْجُبَّائِي[2]

---

(١) السَّاجِي: الإمامُ الثَّبْتُ الحافظُ، مُحدِّثُ البصرة وشيخُها ومُفتِيها، أبو يَحيَى زكريا بن يَحيَى بن عبدِ الرحمن الضَّبِّي البَصرِي الشافعي، سَمِع أباهُ والربيعَ والمزَنِي وخَلقاً بالبصرة ولَم يَرحَل، ومنه أبو القاسم الطبراني وأبو الحسن الأشعري وأبو الشيخ بن حيَّان وخلقٌ سواهُم، وكان من أئمة الحديث، توفي بالبصرة سنة ٣٠٧هـ.
(سير الأعلام: ١٤/١٩٧).

(٢) الْجُبَّائِي: هو مُحمَّد بنُ عبد الوهاب، أبو علي الجُبَّائِي، شيخُ المعتزلة في زمانه، وعليه اشتغل أبو الحسن الأشعري، ثُمَّ رجع عنه، أخَذ عن أبي يعقوب الشَّحَّام، كان مُتوسِّعاً في العلم، سَيَّالَ الذِّهنِ، وهو الذي ذيَّل الكلامَ وسهَّله، ويسَّرَ ما صَعُبَ منه، وله كتبٌ كثيرة منها: الأصول، الصفات، التفسير الكبير، وغيرها الكثير، وله في التفسير اختيارات غريبة، وكان مولده في سنة ٢٣٥هـ، ومات سنة ٣٠٣هـ.
(البداية والنهاية: ١١ / ١٢٥، سير الأعلام: ١٤ / ١٨٣).

المتوفى سنة ٣٠٣هـ، ومنه أخذ علم الكلام، وعقائد الاعتزال، وفاق الأقران، وكان شيخه الجبائي ينيبه عنه في المجالس والدروس، يقول بالعدل وخلق القرآن وغيرهما من عقائد المعتزلة، وينصرها، وينكر الصفات المعنوية (السبعة من الصفات العقلية) والصفات الخبرية.

ثم رجع عن الاعتزال، أعلن توبته عنه في المسجد الجامع بالبصرة يوم الجمعة، وهو في منتصف عمره وبداية نضجه فسلك طريقاً وسطاً بين طريقة الجدل والتأويل وطريقة السلف: طريق ابن كُلَّاب[1]، فأثبت الصفات المعنوية السبعة (الحياة، العلم، القدرة، الإرادة، السمع، البصر، الكلام) وأوّل الصفات الخبرية كالوجه واليدين ونحو ذلك، ومضى في هذا الطور أيضاً نشيطاً كعادته يناظر ويؤلف ويلقي الدروس، فألّف كتابه «اللُّمَع في الرد على أهل الزيغ والبدع» وغيره.

ثم تاب عنه أيضاً، ومحّض طريقته بالرجوع إلى طريقة السلف الصالح في إثبات كل ما ثبت بالنص من أمور الغيب التي أوجب الله تعالى على خلقه إخلاص الإيمان بها، فأثبت لله سبحانه وتعالى الصفات العقلية والخبرية، وفوّض حقيقتها إلى الله تعالى، فألّف كتابه «الإبانة عن أصول الديانة»، و«الرسالة إلى أهل الثغر»، وغيرهما الكثير.

---

(١) وابن الكُلَّاب: هو أبو محمد عبد الله بن كُلَّاب القطان البصري، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه وأقربهم إلى السنة، وصاحب المصنفات في الرد على المعتزلة، أخذ عنه الكلام داود الظاهري، قيل: وكذا الحارث المحاسبي أيضاً، وكان يُلقَّب كُلَّاباً لجرّه الخصم إلى نفسه ببيانه وبلاغته، وأصحابه بالكُلَّابية، وكان يردُّ على الجهمية، صنّف في التوحيد وإثبات الصفات، توفي في حدود ٢٤٠هـ تقريباً. (سير الأعلام: ١١ / ١٧٤).

قال الشيخُ أبو الحسن رحمه الله: «فإن قال لنا قائلٌ: قد أنكرتُم قولَ المعتزِلَةِ، والقَدريَّةِ، والجهميَّةِ، والحَرُوريَّةِ، والرَّافضَةِ، والمُرجِئَة فعرِّفُونا قَولَكم الذي به تَقولونَ، وديانَتكم التي بها تَدينونَ؟

قيلَ لهُ: قولُنا الَّذي نَقولُ به، ودِيانَتُنا الَّتي نَدِينُ بِهَا: التَّمسُّكُ بكتابِ الله ربِّنا ﷻ، وبسُنةِ نبيِّنا محمَّد ﷺ، وما رُوِي عَن السَّادةِ الصَّحابةِ والتابعِين وأئِمَّةِ الحديثِ، ونَحنُ بذلكَ مُعتصِمونَ، وبِمَا كان يَقول به أبو عبد الله أحْمَدُ بنُ حَنبَلٍ ـ نضَّر الله وجهَه ورَفَع دَرجتَه وأجزَلَ مَثوبتَه ـ قائِلونَ، ولِمَا خالَفَ قولَه مُخالِفُونَ، لأنَّه الإمامُ الفاضِلُ، والرئيسُ الكامِلُ الَّذي أبانَ اللهُ به الحقَّ، ودَفَعَ به الضَّلالَ، وأوضَحَ به المنهاجَ، وقَمَع به بِدعَ المبتَدِعِين، وزَيْغَ الزَّائغِينَ، وشَكَّ الشَّاكِّين»[1].

وسبَبُ رجوعِه إلَى طريقَةِ السلَفِ الصالِح: عدمُ الطمأنينَةِ إلَى قواعدِ الكلامِ والمنطِقِ، وعدمُ وجودِ ما يَثلُج صدره عندَ أربابِها، وكيفَ يَجدُه عندَ مَن حادَ عن هَدي البشيرِ النَّذيرِ ﷺ، وصحبِه الأبرارِ وآلِه الأطهارِ، وبَحثَه عندَ مَن طُمسَ قلبُه بوساوس الكلامِ وشعوذةِ الفلسفةِ، كما بيَّن ذلك أبو مُحمَّد الجُوَيْنِي[2]، وابنُه أبو المَعالِي إمام الحرمَين[3]، وحُجَّةُ الإسلام

---

(١) الإبانة عَن أصول الدِّيانَة، ص: ٢١.

(٢) **الجُوينِي**: هو أبو مُحمَّد عبد الله بن يوسف بن مُحمَّد الجُوَيني الشافعي، كان إماماً في التفسير والفقه والأصول والعربية والأدب، وهو من أصحاب الوجوه، تفقه على القفال الصغير والصعلوكي، كان إمام وقته مُحققاً في المذهب، إماماً في الزهد والورع والتقوى والتواضع، تَخرَّجَ به الأئمة كابنه إمام الحرمين وغيره، صنف كتباً مفيدة منها: شرح الرسالة للشافعي، التبصرة والتذكرة كلاهما في الفقه، توفي رحمه الله سنة ٤٣٨هـ. (الطبقات للسبكي: ٥ / ٧٣).

(٣) **وإمامُ الحَرَمَين**: هو عبد الملك بن عبد الله الجُوَيني، تفقه على أبيه، وبه تَخرَّج، وعلى القاضي حسين، أخذ الأصول عن أبي القاسم الإسكافي، والحديث عن

الغزالي[1]، والفخرُ الرازي[2]، وآخرون ممَّن خاضوا بِحارَ عِلم الكلام، وتقبوا أمواج المنطق والفلسفة، ثُمَّ مَجُّوها واغتسلوا عنها سَبعاً إحداهُنَّ بالتراب، وماتوا عاضِّينَ على السنَّةِ بالنَّواجز[3].

= أبي بكر أحمد بن مُحمَّد الأصبهاني، ورحلَ وتنقَّل، ونبغَ في كثيرٍ من الفنون خاصةً في الفقه وأصوله وعلم الكلام، والعقليات، وتَخرج على يديه خلقٌ كثير من أشهرهم الغزالي، إلكيا الهَرَّاسي، ألَّف كتباً كثيرة مفيدةً لا نظيرَ لها منها: نِهاية المطلب، البرهان، التلخيص، الغِيَاثي، العقيدة النظامية، وغيرُها الكثير، توفي رحمه الله بنيسابور سنة ٤٧٨هـ.
(الطبقات للسبكي: ٥/١٦٩، الطبقات للإسنوي: ١/ ١٩٥).

(١) والغزّالي: هو محمد بن محمد بن محمد الغزّالي الطوسي، الإمام الفقيه الأصولي، المتصوف، مُرَبِّي السالكين، جامع أشتاتِ العلوم في المنقول والمعقولِ، برع في الفقه والأصولِ، والخلاف والجدلِ، والمنطقِ والفلسفةِ، تفقه على كثيرٍ من الفقهاء، ولازمَ إمام الحرمين، حتى برعَ في الفقه والمعقولِ والمنقولِ، ووصل إلى مرتبة الاجتهاد، وألَّف كتباً نفيسةً في علومٍ شتَّى منها: البسيط، والوسيط، المنخول، والمستصفى، والإحياء، وغيرها الكثير، توفي رحمه الله سنة ٥٠٥هـ بطوس، ودُفن بظاهر الطابران. (الطبقات النووي: ١/ ٩٤٩، الطبقات السبكي: ٦ / ١٩١).

(٢) الرازي: هو أبو عبد الله مُحمَّد بن عمر بن الْحُسين التَّيمي البَكري، القُرشي الطبرستاني، فخر الدين الرازي الشافعي، ولد بالرَّي سنة ٥٤٤هـ، أخذَ الفقهَ والأصولَ عن والده، كان إماماً في الفقه والأصول والكلام واللغة والتفسير، ذادّاً عن الدين بالحجة والبرهان، قصده العلماء من البلاد البعيدة، نالَ إعجابَ العلماء وغيرهم، كان يعظ الناس باللسانين: العربي والعجمي، فهدى الله على يديه خلقاً كثيراً، ودرسُه حافلاً بالملوك والوزراء، والعلماء والأمراء، والفقراء والعامة صيفاً وشتاءً، وورث مالاً كثيراً أنفقه على الفقراء والمحتاجين، ألف كتباً كثيرةً اشتهرت في الآفاق، منها: المحصول في علم الأصول، التفسير الكبير، شرح الوجيز، مات رحمه الله سنة ٦٠٦هـ بمدينة هَراة، ودُفن في الجبل المقابل لقرية مُزْداخان. (الفتح المبين: ٢ / ٤٨).

(٣) قال إمام الحرمين رحمه الله في العقيدة النظامية (ص: ٣٢): «والذي نَرتضيه رأياً =

فما كانَ يَزيدُ الشيخَ أبا الحسن طولُ البحث، وعمقُ الدراسةِ إلّا رَيباً وتيهاً، فهداهُ الله بعدَ تضرُّعٍ شديدٍ إلى الحقِّ طريقِ السلَفِ الصالِحِ، وجعَل الرؤيةَ الصالِحَةَ آيةً على صدقِ طريقِه، كما هيَ سنَّةُ الله تبارك تعالى مع كلِّ مَن بَحَثَ عن الصراطِ المستَقيمِ.

أشهرُ شيوخِه في الفترة الأخيرة: الإمام ابنُ سُريج[1]، الحافظ زكريا الساجي، الإمامُ أبو إسحاقَ المَرْوزي[2].

= ونَدينُ اللهَ بهِ عقلاً اتّباعُ سلَفِ الأمّةِ، فالأوْلَى الاتّباعُ، وترْكُ الابتِداعِ، والدليلُ السَّمعيُّ القاطعُ في ذلك: أنَّ إجماعَ الأمةِ حُجَّةٌ مُتَّبعَةٌ، وهو مُستَنَدُ معظَمِ الشريعةِ، وقد درَجَ صَحْبُ رسولِ الله ﷺ ورضيَ عنهُم على تركِ التعرُّضِ لِمَعانيها ودرْكِ ما فيها، وهو صفوَةُ الإسلام، والمستَقِلُّونَ بأعباءِ الشريعةِ، وكانوا لَا يَألُونَ جُهداً في ضبطِ قواعدِ الملَّةِ، والتَّواصِي بِحِفظِها، وتَعليم الناسِ ما يَحتاجونَ إليه منها، فلو كانَ تأويلُ هذه الآيِ والظَّواهِرِ مُسوّغاً ومَحتوماً لأَوْشَكَ أنْ يكونَ اهتِمامُهُم بِها فوقَ اهتِمامِهم بفروعِ الشريعةِ.

وإذا انضَمَّ عصرُهم وعصرُ التابعينَ على الإضرابِ عن التأويلِ كان ذلكَ قاطعاً بأنَّه الوجهُ المتَّبَعُ، فحقٌّ على ذي دِينٍ أنْ يَعتَقدَ تنَزُّهَ الباري عن صفاتِ المُحْدَثِينَ، ولَا يَخوضَ في تأويلِ المشكِلاتِ، ويَكلَ معناها إلى الربِّ تباركَ وتعالى».

(١) ابنُ سُرَيْج: هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سُريج البغدادي، شيخ الشافعية في عصره، كان من أئمة المسلمين، مُجدِّدَ القرن الثالث، وهو مُجتَهِد المذهب، وعنه أخذ فقهاء الإسلام، أحيَى السنةَ وأماتَ البدعةَ، تولى قضاء شيراز، ناظر داوداً الظاهري وابنَه، وكان يلقب بالأسد الضاري، ألف كتباً مفيدة بلغت أربعمئة مصنف، منها: الأقسام والخصال، الودائع لمنصوص الشرائع، توفي رحمه الله سنة ٣٠٦هـ = ٩٠٨م. (الفتح المبين: ١/ ١٧٥).

(٢) أبو إسحاق المَروزي: هو إبراهيم بن أحمد المروزي الشافعي، تفقه على ابن سُريج، وأقام ببغداد دهراً طويلاً يدرس ويفتي، وتخرج عليه خلق كثير منهم ابنُ أبي هريرة، وكان إماماً جليلاً، غواصاً في بَحرِ العلوم يلتقط دررَها، ويستخرج =

وأشهرُ مَن أخذ منه: القفّال الشّاشي[(١)]، أبو سهل الصُّعلوكي[(٢)]، أبو عليٍّ السَّرَخْسِي[(٣)].

تُوفِّيَ الشيخ أبو الحسن رحمه الله سنة ٣٢٤هـ على الأصحِّ[(٤)].

= دقائقها، بَحراً خضماً، ورعاً زهداً، انتهت إليه رئاسة الشافعية ببغداد بعد ابن سُريج، ألف كتباً كثيرة منها: الفصول في معرفة الأصول، وشرح مختصر المزني، توفي رحمه الله سنة ٣٤٠هـ. (الفتح المبين: ١/١٩٩).

(١) القفَّال الشَّاشِي (الكبير): هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشاشي الشافعي، تفقه على ابن سُريج وعنه انتشر فقه الشافعي بِمَا وراء النهر، كان علماً من أعلام المذهب، إماماً في التفسير والحديث والفقه والأصول، والكلام، واللغة والشعر، وهو أول من صنف في الجدل، كان معتزلياً ثم تحول أشعرياً، طاف البلاد وسمع ابنَ خزيمة وابن جرير، ألف كتباً قيمة منها: شرح رسالة الشافعي، دلائل النبوة، التقريب. توفي سنة ٣٦٥هـ. (الطبقات للسبكي: ٣/ ٢٠٠).

(٢) الصُّعْلُوكي: هو أبو سَهْلٍ مُحمَّدُ بنُ سُليمانَ بن مُحمَّد الحَنَفِي (نِسبَةً إلى بَنِي حَنيفةَ) العِجْلي الصُّعْلُوكي النَّيسابُوري، الإمام العلامة ذو الفنون، الفقيه الشافعي، المتكلِّم، النحوي، المفسِّر، اللُّغَوِيُّ، الصوفي، شيخُ خُرسانَ، حِبرُ زمانِه وبَقيَّةُ أقرانِه، وُلِدَ سنة ٢٩٦هـ، سَمِع إمامَ الأئمة ابنَ خُزيمةَ وابنَ أبي حاتم وَالمَحَامِلي وأبا إسحاق المروزي، لم يَرَ أهلُ خُرسانَ مثلَه، وهو مِن أصحابِ الوجوه، وبالجملة مناقبُه جَمَّةٌ، تُوفي رحمه الله سنة ٣٦٩هـ. (سير الأعلام: ١٦/ ٢٣٥).

(٣) السَّرَخْسِي: هو أبو علي زاهرُ بنُ أحمدَ بنِ مُحمَّد، الإمام العلامة، فقيهُ خُرسانَ، شيخُ القُرّاء، والمُحدِّثين الشافعي، وُلِدَ سنة ٢٩٤هـ، سَمِع أبا القاسم البَغوي وأبا الحسن الأشعري وأبا إسحاق المَرْوَزِي، وآخرين، وعنه أبو عثمان الصابوني في آخرين، تُوفي رحمه الله سنة ٣٨٠هـ. (سير الأعلام: ١٦ / ٤٧٧).

(٤) انظر: مُقدِّمة الأستاذ عبد الله شاكر الجُنيدي للرسالة إلى أهل الثَّغر (ص: ٣٣ ـ ٨٤).

المطلب الرابع
في نِسبَةِ الرسالَةِ إلى المؤلِّف

لَا يُساوِرُني شكٌّ في نسبَة هذه الرسالَةِ «**الرسالَة إلى أهلِ الثَّغرِ**» **إلى مؤلِّفها الإمامِ أبِي الحسَنِ الأشعَري** رضي الله عنه، وذلك لأمورٍ منها:

الأول: ذكرُ **الحافظ ابن عساكر**[(١)] رحِمَه الله هذه الرِّسالَةَ في ثَبتِ مؤلَّفاتِ **الشيخِ أبِي الحسَن الأشعَري** مُستَدرِكاً على ثَبْتِ **الإمامِ أبِي بَكرٍ ابنِ فُورَك**[(٢)]، فقال: «هذا آخرُ ما ذكَرَه أبو بكر ابنُ فُورَك مِن تصانيفِه [أي أبِي الحسَنِ

---

(١) **وابنُ عَساكِر**: هو أبو القاسم ثقةُ الدِّين علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي مُحدِّثُ الشام، فخرُ الشافعية، وإمام أهل الحديث في زمانه وحاملُ لوائهم، صاحب المؤلفات المفيدة، ولد سنة ٤٩٩ هـ، رحَل إلى بلاد كثيرة وسَمِع أكثرَ من ألف شيخ، تفقَّه بدمشق وبغداد، كان ديِّناً خيِّراً يَختِم في كل جُمعةٍ، وفي رمضان في كل يومٍ، مُعرِضاً عن المناصب، كثيرَ الأمر بالمعروفِ والنهيِ عن المُنكرِ، قليلَ الالْتِفاتِ إلى الأمراءِ وأهلِ الدُّنيا، **حافظاً مُتقناً، ثقةً، غزيرَ العلم**، من كتبه القيمة: التاريخ الكبير، فضل أصحاب الحديث، تبيين الكذب المفترَى، توفي رحمه الله سنة ٥٧١ هـ بدمشق، ودُفنَ بِمَقبَرة باب الصغير شَرقي الحجرة التي فيها مُعاويَة رضي الله عنه.
(شذرات الذهب لابن العماد: ٦ / ٣٩٥).

(٢) **وابنُ فُورَك**: هو مُحمَّد بنُ الحسن بنِ فُورَك، أبو بكر الشَّافعي، الفقيه الأصولي، المُتكلِّم، الأديب النَّحوي، الواعظ، الورع الزاهد، أقام بالعراق يُدرِّس مذهبَ الأشعري، ثُمَّ سافَر إلى نَيسابور يَنشُر العُلومَ والمعارفَ، وتَخرَّج على يَدَيهِ كثيرٌ مِن المتفقهين منهم: البيهقي والقُشيري، وألَّف كُتباً مُفيدةً في أصلَين (أصول الدِّين، وأصول الفقهِ) وعلوم القرآن، تُوفي رحِمه الله مَسموماً سنة ٤٠٦ هـ وهو عائدٌ مِن غَزنَة (مدينة بالهند من جهة خُراسان)، ونُقل إلى نَيسابور ودُفنَ بالْحِيْرَةِ (مَحلَّةٌ بنَيسابور).
(الفتح المبين في طبقات الأصوليِّين: ١ / ٢٣٨).

الأشعري، وقد وقع إليَّ أشياء لم يذكرها في تسمية تواليفه، فمنها: رسالة الحث على البحث، ورسالة في الإيمان وهل يطلق عليه اسم الخلق؟، وجواب مسائل كتب بها أهل الثغر في تبيين ما سألوه عنه من مذهب أهل الحق»[1].

الثاني: اعتماد كثير ممن جاء بعده في بيان عقيدة الشيخ أبي الحسن وعقيدة أهل السنة على هذه الرسالة، منهم الحافظ أبو العباس ابن تيمية في كتابه «درء تعارض العقل والنقل»[2]، قال الأستاذ الجنيدي: «وقد راجعت ما نقله ابن تيمية فوجدته يطابق تماماً ما في «الرسالة إلى أهل الثغر»، وهذا يدل على أن ابن تيمية وقف عليها، ونقل منها، وكان كعادته أميناً في النقل، وهذا من أقوى الأدلة على صحة نسبة الرسالة للأشعري»[3].

الثالث: ذكر فؤاد سزكين هذه الرسالة ضمن مؤلفات الشيخ أبي الحسن الأشعري بعنوان «رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب»، وأنها مخطوطة في مكتبة «ريفان كشك»[4].

الرابع: توافق ما في هذه الرسالة «رسالة إلى أهل الثغر» وما في بقية كتب الشيخ أبي الحسن التي تبين عقيدة أهل السنة كـ«الإبانة»، و«مقالات الإسلاميين».

الخامس: توافق ما في هذه الرسالة «رسالة إلى أهل الثغر» وما ينقله عن الشيخ أبي الحسن خاصة وأهل السنة عامة الأئمة الحفاظ الذين انتسبوا إليه

---

(١) تبيين كذب المفتري للحافظ ابن عساكر، ص: ١٣٦ - ١٣٧.
(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل: ٧/ ١٨٦ - ٢١٩.
(٣) مقدمة الأستاذ الجنيدي لـ«رسالة إلى أهل الثغر»، ص: ١٠٣.
(٤) انظر: تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين: ٢/ ٣٧٦.

وغَيرُهُم كالحافظ أبي بكر البَيْهَقِي[١] في «الاعتقاد»، و«الأسماء والصفات»، وكالإمام البَغَوي[٢] في «مَعالِم التَّنْزيل»، و«شَرحِ السنَّة»، وكإمام الحَرمَين في «الرِّسالَة النِّظامِيَّةِ»، وكالآجُرِّي[٣] في «الشَّريعَةِ»، وكالحافِظِ ابنِ حجَر

(١) وَالْبَيْهَقِي: هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البَيْهَقِي (نسبةً إلى مدينة بَيْهَق) الخُسْرَوْجِرْدِي (نسبةً إلى قرية بناحية بَيهَق) الحافظ الفقيه، صاحب التصانيف الفريدة، الشافعي، واحد زمانِه وفردُ أقرانِه حفظاً وإتقاناً وثقةً وعُمدةً، شيخُ خراسان، فقيه جليل أصولي نِحرير، حافظ كبير، زاهدٌ وارع، قائمٌ بنُصرَة مذهب الشافعي أصولاً وفُروعاً، داعية إلى حبل الله المتين، سمع من خلقٍ كثير، وهو أجلُّ أصحاب الحاكم صاحب المستدرك، وتَخرَّج به خلقٌ كثيرٌ، بلغَت تصانيفُه ألف جزءٍ، ونفع الله بها المسلمين شرقاً وغرباً لأمانته ودينه وفضلِه وإتقانِه، منها: كتاب السنن الكبير الذي لَم يُصنَّف بعدَه مثله، كتاب معرفة السنن والآثار الذي لا يستغني عنه فقيه شافعي، الأسماء والصفات، الاعتقاد، دلائل النبوة، شعب الإيمان، قال السبكي: أُقسِم ما لواحدٍ منها نظير، تُوفِي رحمه الله سنة ٤٥٨ هـ بنَيسابور، وحُملَ إلى خُسْرَوْجِرْدْ فدُفنَ هناكَ.
(الطبقات لابن السبكي: ٤ / ٨، شذرات الذهب: ٥ / ٢٤٨).

(٢) وَالْبَغَوي: هو الحسين بن مسعود، الفرَّاء، أبو مُحمَّد مُحيِي السنة، البغوي، كان إماماً ورعاً زاهداً، فقيهاً مُحدِّثاً مُفسِّراً، جامعاً بين العلم والعملِ، سالكاً سبيلَ السلفِ، مُحقِّقاً مع كثرةِ النقلِ، مُخشَوشِناً يأكلُ الخبزَ وحدَه، ولا يُلقي الدرسَ إلا على طهارةٍ، وقدرُه عالٍ في التفسير والفقه، وكان التقي السبكي يُجلُّه جداً، ألَّف كتباً نفيسةً منها: شرح السنة، المصابيح، معالَم التَّنْزيل في التفسير، وغيرها، تُوفِي رحمه الله سنة ٥١٦هـ بِمَرْوَ، ودُفن بِجَانبِ شيخِه القاضي الحسين.
(الطبقات الكُبْرَى للتاج السُّبكي: ٧ / ٧٥).

(٣) وَالآجُرِّي: هو أبو بكر مُحمَّدُ بنُ الحُسين بن عبدِ الله الآجُرِّي (نسبَةً إلى قريَةٍ مِن قُرَى بغداد) البغدادي الشافعي، الفقيه المُحدِّثُ، الثقةُ الضابطُ، صاحبُ التصانيفِ الكثيرةِ منها: الأربعون، الشريعة، آداب العلماء، النصيحة والسنَّةِ، كان ثقةً صدوقاً دَيِّناً، صالِحاً عابداً، سَمع أبا مسلم الكَجِّي وأبا شُعيب الحَرَّاني وجَعفر بن
=

العَسقَلانِي في «فَتح البَارِي» كما يتضح ذلك جلياً من خلالِ تعليقاتي على «الرسالة».



= محمَّد الفِريابي وغيرِهم، وروى عنهُ جماعةٌ من الحُفاظ منهُم أبو نُعيم صاحب «الحِلية»، وأبو الحُسين الحمّامي، وغيرُهما، حدَّث ببغداد قبل سنة ٣٣٠ هـ، ثُمَّ انتقل إلى مكة، وحدَّث بِها حتى تُوفي بِها رحمه الله سنة ٣٦٠ هـ. قال ابنُ خَلِّكان: أخبرني بعضُ العلماء: أنَّه لمَّا دخل مكةَ أعجبتْه فقال: اللهُمَّ ارزُقْني الإقامةَ بِهَا سنةً، فسمع هاتفاً يقول له: بل ثلاثين سنةً، فعاشَ بعد ذلك ثلاثين سنة.

التاريخ بغداد: ٣ / ٣٥، وفيات الأعيان: ٢ / ٢٩٢، طبقات السبكي: ٣ / ١٤٩، شذرات الذهب: ٤ / ٣١٦، معجم المؤلفين: ٣ / ٢٥٢).

المطلبُ الخامس

في بيان اسمِ الرِّسالَة

لَم يُسَمِّ الشيخُ أبو الحسن رحمه الله رسالتَه هذه في مقدِّمَتِها ولَا في خاتمتِها، ولَم يُنقَل عنه أنَّه ذكَرَ رسالتَه هذه في كتُبِه الأخرَى أو سَمَّاها، ولَم يَذكُر مَن نقلَ عن هذه الرسالَةِ لَهَا اسماً خاصًا، وإنَّما سَمَّوها بـ«رسالَة إلى أهلِ الثَّغرِ»، كما فعلَه الحافظُ ابنُ تيمية في كتابِه «دَرء تَعارُضِ العقلِ والنَّقلِ»[١]، والحافظُ ابنُ عساكر في كتابه «تَبيينِ الكذِب المُفتَرَى»[٢]، وفُؤاد سِزْكِين في كتابِه «تاريخ التُّراثِ العرَبِي»[٣].

وبه ـ أي بـ«رسالة إلى أهل الثَّغْر» ـ سَمَّاها الأستاذ عبدُ الله شاكر الجُنيدِي، وقال: «ولَم أجِد لهذه الرسالة غير ذلك فيما بين يدَينا من مَراجع، ولكن إحدى نُسخ هذه المخطوطة كتَبَ عليها ناسخُها: «الأصول الكبير»، ولا شكَّ أنَّ الناسخ اجتهدَ في وضعِ هذا العنوان لهذه الرسالةِ نظراً لِمَا احتوَت عليه مِن أُصولِ الدِّينِ، وهو العقيدة، وهذا يدل على أهمية هذه الرسالة في بابها، والذي فعَل ذلكَ هو الناسخُ أحْمَد سعيد هِندي، ولَم نَقِف له على تَرجَمَةٍ»[٤].

ولكن قال الشيخ أبو الحسن رحمه الله في مقدمة الرسالة: «أمَّا بَعدُ، أيُّها الفقهاءُ والشُّيوخُ مِن أهلِ الثَّغرِ بِبَابِ الأَبْوَابِ حَرَسَكُم اللهُ بسُلطانِه،

(١) انظر: درْء تعارض العقل والنقل: ٧ / ١٨٦.

(٢) انظر: تبيين الكذِب المفترى لابن عساكر، ص: ١٣٧.

(٣) انظر: تاريخ التراث العربي لفؤاد سِزكين: ٢ / ٣٧٦.

(٤) مقدمة الأستاذ عبد الله شاكر الجُنيدي لـ«رسالة إلى أهل الثَّغرِ»، ص: ٩٠.

وأيَّدكم بنصرِه، فقد وقفتُ على ما ذكرتموهُ في كتابِكُم الوارِدُ عليَّ بِمَدينَةِ السَّلامِ مِن خيرِ نِعَمِ اللهِ عليكُم، واستِقامةِ أحوالِكُم فأسرَّني، . . . . ووقفتُ على ما التَمَستُموهُ مِن ذِكرِ **الأُصولِ الَّتِي عوَّلَ سَلَفُنا رحمةُ الله عليهم عليها**، وعدَلوا إلى الكتابِ والسنَّةِ مِن أجلِها، **واتِّباعِ خلَفِنا الصَّالِحِ لَهُم في ذلكَ**، وعُدولِهم عمَّا صارَ إليهِ أهلُ البِدَعِ مِنَ المذاهِبِ التي أحدَثُوها، وصارُوا إلى مُخالَفةِ الكِتابِ والسنَّةِ بِها، وما ذكرتُموهُ مِن شِدَّةِ الحاجَةِ إلى ذلكَ، فبادَرتُ أيَّدكُم الله بإجابَتِكُم إلى ما سألتُموه لِمَا أوْجَبَه من حُقوقِكُم، والكرامَةِ لكُم، وذكَرتُ لَكُم جُمَلاً **مِنَ الأصولِ مَقرونةً مِن الحُجَجِ تَدلُّكُم على صوابِكُم في ذلِكَ، وخطَأ أهلِ البِدَعِ فيما صاروا إليهِ مِن مُخالَفَتِهم وخُروجِهِم عَن الحقِّ الذي كانُوا عليه قبلَ هذهِ البِدَعِ معَهُم**، . . .»[1].

وقال رحِمَه الله في آخر المقدمة: «وإذ قد بانَ بِمَا ذكَرْناهُ استِقامَةُ طُرقِ استِدلالِهِم، وصحَّةُ معارِفِهِم فلْنَذْكُرِ الآنَ ما أجمَعُوا عليهِ **مِنَ الأصولِ التِي نُبِّهوا بالأدلَّةِ عليها، وأُمِرُوا في وَقتِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَا**»[2].

وقال رحِمه الله في آخر الرسالة: «**فهذِه الأصولُ التي مضَى الأسْلافُ عليها، واتَّبعُوا حُكمَ الكِتابِ والسنَّةِ بِهَا، واقتَدَى بِهِم الخَلَفُ الصَّالِحُ في مَناقِبِها**»[3].

فهذا صريحٌ في أنَّ موضوعَ «الرسالَة» بيان أصول العقيدةِ الَّتِي نصَّ عليها الكتابُ والسنَّةُ، وأجمعَ عليها السلفُ والخَلفُ الصالِحُ، وإنْ لَم يَكُن صريحاً في أنَّ اسمَها «أصول أهل السنة والجماعَة»، ومنه أخذ الدُّكتور مُحمَّد السَّيِّد

(١) انظر: (ص: ٧٩ - ٨٤) مِن هذه الطبعة.

(٢) انظر: (ص: ١٢٨) مِن هذه الطبعة.

(٣) انظر: (ص: ٢٩٥) مِن هذه الطبعة.

الجليند تَسميةَ هذه الرسالة بـ«**أُصول أهلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ المُسَمَّاةِ بِرسَالَةِ إلى أهلِ الثَّغْرِ**»، فقال:

«ومِن هذا [أي كلامِ أبي الحسن السابق] يَتبيَّنُ لنا حرصُ المؤلِّف على أن يُسمِّي رسالتَه إلى أهل الثَّغْر بأنَّها أصول أهل السنة والجماعة التي اتفقوا عليها، وأجمعوا على الأخذِ بِهَا. أمَّا تسميتُها بـ«**رسالة إلى أهل الثَّغْرِ**» فمِن باب إضافَةِ الشيءِ إلى مَحلِّه كما سبَق، وهو مِن فعلِ تَلامذتِه، وليس من إطلاقِه هو، أما الرسالةُ مِن حيثُ موضُوعُها والاسمُ المُختارُ لَهَا فقد آثَرْنا اختِيارَ المؤلِّفِ نفسِه بأنَّها «**أصولُ أهلِ السنَّةِ والجَماعَة**»، ثُمَّ أردَفناها بالعبارةِ: «**المُسَمَّاة برسالَة إلى أهلِ الثَّغْرِ**» حتَّى نُنبِّه القارئَ إلى ذلكَ»[1].

فعُلِمَ مِن جَميعِ ما سبَق: **أنَّ هذه الرسالة** مُوجَّهَةٌ إلى أهلِ الثَّغرِ جواباً عن أسئلتِهم، **وأنَّها في بيانِ** أصولِ أهلِ السنة والجماعة، **وأنَّ مؤلِّفها الشيخ** أبا الحسن لَم يَختَر لَهَا اسْماً مُعيَّناً، فلذا رأيْتُ أنْ أُثْبِتَ على الغلافِ العُنوانَ الآتِي: «**رِسَالَةٌ إِلَى أَهْلِ الثَّغْرِ فِي أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ**»، حتَّى يَكونَ العنوانُ دليلاً على المضمونِ وعلى الجهةِ التي وُجِّهَت الرسالةُ إليها معاً، وسمَّيتُ عَمَلي هذا «**إتحافَ البَشَر بشَرح الرِّسَالَةِ إلى أهلِ الثَّغرِ في أصول أهل السُّنَّةِ لأبي الحَسَنِ الأَشْعَري**»، والله تعالى وَلِيُّ التوفيق.

---

(١) مقدمة الدكتور مُحمَّد السيِّد الجليند لـ«رسالة إلى أهل الثغر»، ص: ١٧.

المطلبُ السَّادِس

في التعريف بالسنة

تكثر في هذه «الرسالة» ورُودُ كلمة «أهل السنة»، ومعرفتُهم متوقفةٌ على معرفةِ «السنَّة»:

أولاً: السُّنَّةُ لغةً:

يُراد بـ«السنَّة» في اللغة العربية ثلاثة معانٍ:

أحدُها: الطريقة حسنة كانت أو غيرها، منه: سننتُ لكم سنةً أي سلكتُ لكم طريقاً تتبعونني فيها، ومنهُ الحديث: «مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الإِسْلامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»[1].

ثانيها: السيرةُ حسنةً كانت أو ذميمةً، فسنةُ كل قومٍ ما عُهدت منه المحافظة عليه والإكثار منه، كان ذلك من الأمُور الحميدة أو غيرِها، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الكهف: ٥٥]، قال الزَّجَّاج[2]: «سنة الأولين أنهم عاينوا

---

(١) رواه مسلم في الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة (١٦٩١).

(٢) الزجاج: هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، عالم باللغة والنحو، صاحب مناقشات مع ثعلب وغيره، كان مؤدباً لابن وزير المعتضد العباسي، وله كتب عديدة في اللغة والنحو، منها: معاني القرآن، الاشتقاق، إعراب القرآن، توفي رحمه الله ببغداد سنة ٣١١هـ.
(الأعلام للزركلي: ١/ ٤٠).

العذاب، فطلب المشركون أن قالوا: اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء»[١].

ومنه الحديث: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ حَتَّى لَوْ سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ. قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ؟»[٢].

ثالثها: الحُكم، يقال: سنةُ فلان أي حكمُه، ومنه سنةُ الله: أحكامه مِن أمرٍ ونَهيٍ، سنَّها الله للناس[٣].

ثانياً: السنَّةُ شرعاً:

أما السُّنةُ في اصطلاح الأصوليين: فَهِيَ أقوالُ مُحمَّدٍ ﷺ، وأفعالُه.

خَرَج بـ«**أقوال مُحمَّد** ﷺ، ... الخ» أوصافُه ﷺ الخُلقية والخِلقيَّةُ، الَّتِي لَا تتعلَّقُ بِها الأحكامُ الشَّرعيةُ، فليس هذه مِن مَباحث الأصوليين، وإنْ كانَت مِن مباحث المحدِّثين، لأن مرادَ المحدِّثين ضبطُ كلِّ ما يَتَّصِلُ بالنَّبِيِّ ﷺ سواء تعلَّقَ به حكمٌ شَرعيٌّ أو لَا، ومُرادُ الأصوليِّين ضبطُ ما يتعلق به حكمٌ شرعيٌّ، فتعريف المحدثين أعمُّ من تعريف الأصولِيين، فلَا تَعارُضَ بيْنَ تَعريفَينِ خلافاً لِمَن تَوَهَّمَه، بل هو دالٌ على دقَّةِ كلامِ العلماءِ، إذ جَعَل كلٌّ تَعريفَه عُنوانَ ما يُريد، والله تعالى أعلَم.

وفعلُه ﷺ باعتبار الفعل على ثلاثةِ أقسامٍ:

---

(١) لسان العرب لابن منظور: ١٣ / ٢٢٥، القاموس المحيط لفَيروزآبادي: ٤ / ٢٣١، المصباح المنير للفَيُّومي، ص: ٢٩٢.

(٢) رواه البخاري فِي الأنبياء، باب ما ذُكِر عن بَنِي إسرائيل (٣١٩٧)، ومسلم فِي العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى (٤٨٢٢).

(٣) لسان العرب لابن منظور: ١٣ / ٢٢٥ ، القاموس المحيط: ٤ / ٢٣١.

القسم الأول (وهو المراد عند الإطلاق): الفعلُ المُتعارَف للناس كحديث عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدٍ[١] رضي الله عنهما: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى، فَاسْتَسْقَى، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وقَلَبَ رِدَاءَهُ، وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ»[٢].

هذا القسم من أفعاله ﷺ على خمسةِ أنواع:

الأول: ما كان من أفعاله ﷺ جِبلياً نَحو القيام والقعود والأكل والشرب، فهو على الإباحة، إلا إذا ورَد ما يَدلُّ على أنه للندبِ كقوله ﷺ: «يَا غُلامُ سَمِّ اللهَ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ»[٣].

الثاني: ما كان من أفعاله ﷺ بياناً للآية كصلاته، ونسكِه، وقَطعِه كفَّ يَمينِ السارقِ، والبيانُ تابعٌ للمُبيَّنِ في الوجوبِ والندبِ وغيرهما من الأحكام وفاقاً.

الثالث: ما كان من أفعالِه ﷺ مُخصَّصاً به، كزيادته ﷺ في النكاح على الأربعِ، فلسنا مُتعبِّدين به وفاقاً.

---

(١) وعبد الله بن زيد: هو عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري المازني، الشهيرُ بابن أم عمارة، ولم يشهد بدراً، وهو الذى قتل مسيلمةَ الكذاب، وكان مسيلمة قد قتل أخاه حبيباً، وقطعه عضواً عضواً، فاشتركَ هو ووحشي في قتل مسيلمة، رماه وحشي بن حرب بالحربة، وضربه عبد الله بن زيد بالسيف فقتله، وقتل عبد الله بن زيد يوم الحرة سنة ٦٣هـ، وهو صاحب حديث الوضوء، روى عنه ابنُ المسيِّب، وابن أخيه عبَّاد بنُ تَميم بن زيد، وغيرُهُما.
(الاستيعاب لابن عبد البر: ٣ / ٩١٣).

(٢) رواه البخاري في كتاب الجمعة، باب تَحويل الرداء في الاستسقاء (٩٥٦)، ومسلم في كتاب الاستسقاء، باب صلاة الاستسقاء (١٤٨٦).

(٣) رواه البخاري في الأطعمة، باب التسمية على الطعام (٤٥٥٧)، ومسلم في الأشربة، باب آداب الطعام (٣٧٦٧).

الرابع: ما كان من أفعاله ﷺ متردداً بين كونه جبلياً، وكونه شرعياً كحديث عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الأَيْمَنِ»[(١)]، فيه تردُّدٌ للعلماء، فمَن ترجَّح عنده كونُه شرعياً كالشافعيَّةِ قالوا باستحبابه، ومن تَرجَّحَ عندَه كونُه جِبلياً **كالجمهور** قالوا بعدم استحبابه[(٢)].

الخامس: الفِعلُ الشَّرعِي (وهو ما سِوَاهُ مِن أفعَالِهِ ﷺ)، وهو على ثلاثة أقسام:

أحدُها: ما عُلمَت صفتُه من وجوبٍ، أو ندبٍ، أو إباحةٍ[(٣)] فأمتُه مثلُه ﷺ في ذلك وفاقاً.

ثانيها: ما لَم تُعلَم صفتُه من وجوبٍ أو ندبٍ أو إباحة، وظَهَرَ فيه قصدُ القربةِ، فهو:

---

(١) رواه **البخاري** في الصلاة، باب مَن انتظرَ الإقامة (٦٠٠)، **ومسلم** في الصلاة، باب صلاة الليل... (٧٣٦).

(٢) **ويَترجَّح مَذهبُ الشافعي** بِمَا رواه **ابن خُزَيْمَة** في صحيحه (١١٢٠)، **وابنُ حبَّان** فِي صحيحه (٢٤٦٨)، **وأبو داود** فِي الصلاة، باب الاضطجاع بعدها (١٢٦١)، **والترمذي** فِي الصلاة، باب ما جاء في الاضطجاع بعد ركعتَي الفجر (٤٢٠)، وقال: «حسن صحيح» عن **أبي هريرَة** ﷺ قال: «قال رَسولُ الله ﷺ: **إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ**»، فقَالَ له **مَرْوَانُ بنُ الحَكَم**: أَمَا يَكْفِي أَحَدَنَا مَمْشَاهُ إِلَى الْمَسْجِدِ حَتَّى يَضْطَجِعَ؟ قالَ: لَا. فَبَلَغَ ذلكَ **ابْنَ عُمَرَ** فقال: أَكْثَرَ **أبو هُريرَةَ**. فقِيلَ لَهُ: هَلْ تُنْكِرُ مِمَّا يَقُولُ شَيْئًا؟ قال: لَا، ولَكِنَّهُ اجْتَرَأَ وجَبُنَّا. فبلَغَ ذلكَ **أبَا هُريرَةَ** فقَال: مَا ذَنْبِي إِنْ كُنتُ حَفِظْتُ ونَسُوا».

قال **الإمام النووي** رحمه الله في شرح مسلم (٦ / ١٩): «والصحيحُ أنَّ الاضطجاعَ بعدَ سنةِ الفجر مُستحبٌ لحديثِ أبي هريرة الصحيح على شرط البخاري ومسلم».

(٣) أما الحُرمَةُ فَلَا تتصوَّرُ في فعلِه ﷺ لِعِصْمَتِهِ، وكذا الكراهةُ على الصحيح.

(التلخيص لإمام الحرمين: ٢/ ٢٢٥، الإبهاج للسبكي: ٢/ ٢٩٠).

١ ـ للوجوب عند المالكية[١] والحنابلة[٢]، لِمَا جاء في الآيات العديدة من الأمر باتباع النبي ﷺ والحذرِ من مُخالفته منها: قوله تعالى: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]؛

٢ ـ والندب عند الحنفية[٣] والشافعية[٤]، لأنَّ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب:٢١] جعَلَ التأسي به حسنة، وأدنى درجاتِ الحسنة المندوبُ، فكان محمولاً عليه، لأنَّه المتيَقّنُ.

ثالثها: ما لَم تُعلَم صفتُه من وجوبٍ، أو ندبٍ، أو إباحةٍ، ولَم يَظهر فيه قصدُ القربة، فهو:

١ ـ للوجُوبِ عندَ جُمهورِ المالكيةِ[٥]، ومُتأخِّرِي الشافعية[٦]، لأنَّ فعله ﷺ مترددٌ بين الإباحة، والندبِ، والوجوب، فحملُه على

---

(١) الإحكام للباجي، ص: ٢٢٣، شرح التنقيح، ص: ٢٨٨، وتُحفة المسؤول: ٢/ ١٨٣.

(٢) شرح الكوكب المنير لابن النجار: ٢/ ١٨٧.

(٣) تيسير التحرير: ٣/ ١٢٣، التقرير والتحبير: ٢/ ٣٩٢، فواتح الرحموت: ٢/ ٣٤٣.

(٤) البرهان لإمام الحرمين: ١/ ٣٢٢، التلخيص له: ٢/ ٢٣٠، الإحكام للآمدي: ٢/ ١٤٨، نهاية السول للإسنوي: ٢/ ٦٤٥، البدر الطالع: ٢/ ١٤٩، البحر المحيط: ٤/ ١٨٢.

(٥) شرح التنقيح، ص: ٢٨٨، تحفة المسؤول للرهوني: ٢/ ١٨٣، نشر البنود للشنقيطي: ٢/ ٨.

(٦) البدر الطالع للمحلي: ٢/ ١٤٩، والنجوم اللوامع: ٢/ ١٤٦، وغاية الوصول، ص: ٩٢، والتعرف لابن حجر، ص: ٦٥، والبحر: ٤/ ١٨٢، وشرح الكوكب الساطع: ٢/ ٢٨٨.

الوجوبِ كان أحوط لأنَّ الواجب ندبٌ وزيادةٌ، ولأنَّ فيه تَحقيق براءة الذمة؛

٢ ـ **وللنَّدبِ عند متقدِّمِي الشافعيةِ**[١] لأنَّ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] وصفَ الأسوةَ بالحسنة، وهو يدل على رُجحانِ النَّدبِ علَى الإباحَةِ، والوجوبُ منتفٍ، لكونه خلاف الأصل، ولقولِه: «لَكُم»، ولَم يقُل «عليكُم»، فتعين الندبُ لأنه المتيقنُ؛

٣ ـ **وللإباحة عندَ الحنفيةِ**[٢] **والحنابلةِ**[٣]، لأنَّ الإباحة هو المتيقن من فعله ﷺ عند عدمِ وجودِ قرينة القربة، لأنه مأذونٌ فيه لانتفاء المعصية والخصوصيةِ، وأقل مراتب المأذونِ هو الإباحة، والندب والوجوب زائدانِ عليها، ولا وجودَ لهما لكون المسألة مفروضة فيما لَم يظهر فيه قصدُ القربةِ، فتعينت الإباحة.

---

(١) قال **الزركشي في البحر** (٤/ ١٨٣): «نقَل القولَ بالندبِ القاضي وابنُ الصبَّاغ وسُليم عن الصَّيْرَفي والقفَّال الكبير. . .، ونسبه القاضي أبو بكر إلى أصحاب الشافعي، وقال ابن القشيري: في كلام الشافعي ما يدل عليه، وقال الماوردي والروياني: إنه قولُ الأكثرين، وأطنبَ أبو شامة في نصرته».
ونسَب القولَ **بالندب إلى الشافعي** ﷺ **إمامُ الحرمين** في البرهان: ١/ ٣٢٢، والتلخيص: ٢/ ٢٣١، **والرازي** في المحصول: ٣ / ٢٣٠، **والبيضاوي** في المنهاج: ٢/ ٦٤٤، **والسبكي** في الإبهاج: ٢/ ٢٩٠.

(٢) أصول السرخسي: ٢ / ٨٨، أصول البزدوي: ٣/ ٣٠٠، تيسير التحرير: ٣/ ١٢٣، التقرير والتحبير: ٢/ ٣٩٢، كشف الأسرار: ٣/ ٣٩٨، إفاضة الأنوار، ص: ٢٠٦، نسمات الأسحار، ص: ٢٠٦، فواتح الرحموت: ٢/ ٣٤٣.

(٣) شرح الكوكب المنير لابن النجار: ٢/ ١٨٩، المسودة، ص: ١٨٧.

القسم الثاني: تقريره ﷺ، كحديث جَابِر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: «كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ»(١).

القسم الثالث: هَمُّه ﷺ كحديث عبد الله بن زيدٍ رضي الله عنهما قال: «اسْتَسْقَى رَسُولُ الله ﷺ، وعليه خَمِيصةٌ(٢) لَهُ سَوْدَاء، فأرادَ رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يَأْخُذَ بِأَسْفَلِهَا فَيَجْعَلَهُ أَعْلاَهَا، فلَمَّا ثَقُلَتْ قَلَّبَهَا على عاتِقِهِ»(٣).

ثالثاً: حجيةُ السنة:

أجمعَ العلماءُ على وُجوبِ العَملِ بالسنَّةِ المطهَّرةِ، ولَم يُخالف فيه إلَّا

---

(١) رواه البخاري في النكاح، باب العزل (٥٠٢٩)، ومسلم في النكاح، باب حكم العزل (٣٥٤٥).

قال الإمام النووي رحمه الله في شرح مسلم (١٠/ ٢٥٠): «العَزلُ هو أنْ يُجامِعَ، فإذا قارَن الإنْزالَ نَزعَ وأنْزَل خارجَ الفرجِ؛ **وهو مكروهٌ عندنا في كلِّ حالٍ**، وكلِ امرأةٍ سواء رضيَت أم لا، لأنه طريق إلى قطع النسلِ، ولِهَذَا جاء في الحديث الآخر تسميته «الوأد الخفي»، لأنه قطع طريق الولادة، كما يقتل المولود بالوأدِ».

وقال الإمام الخطابي رحمه الله في معالِم السنن (٣/ ١٩٧): «رُوي عن ابن عباس: أنه قال: تُستأمَر الحرةُ في العزل، ولا تُستأمرُ الجاريةُ، وإليه ذهب أحمد بن حنبل؛ وقال مالك: لا يَعزِل عن الحُرّة إلَّا بإذنِها، ولا يعزل عن الجارية إذا كانت زوجةً إلَّا بإذنِ أهلها، ويعزل عن أمته بغير إذنٍ».

(٢) الخَمِيصَةُ: كساء أسْوَد مُعْلَمُ الطرفَيْنِ، ويكونُ مِن خزٍّ، أو صُوفٍ، فإن لَم يكُنْ مُعْلَماً فليْسَ بِخَميصةٍ. (المصباح المنير للفيومي، ص: ١٨٢).

(٣) رواه أبو داود في الصلاة، باب جماعُ أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها (١١٦١)، وابن حبان في الصلاة، باب صلاة الاستسقاء (٢٨٦٧)، والحاكم في الاستسقاء (١/ ٤٧٥، ١٢٢١)، وقال: «صحيحٌ على شرطِ مسلم».

وقال الذهبي في التلخيص (١/ ٤٧٥): «على شرطِ مسلمٍ، وأخرَجاهُ بلفظٍ آخر».

الشواذ من المبتدعة سواء كانت السنة مِن قَبيل خَبَرِ الواحدِ أو الخبَرِ المتوَاتِرِ، واستدلوا عليه بأمور منها:

الأول: الآيات الكثيرة منها: قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾ [الحشر: ٧]؛

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]؛

وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]؛

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٢].

فهذه الآيات تدلُّ على وجوبِ العملِ بالسنةِ، وتُحذِّر عن مُخالفتِها سواءٌ نُقلت السنةُ إلينا بطريقِ التواترِ أو الواحدِ، لأنَّ الآياتِ مطلقةٌ، والأخِيرةَ نصٌّ على وجوبِ العَملِ بِخَبرِ الواحدِ، إذ الطائفةُ فِي اللغةِ العربيةِ واحدٌ فصاعداً، ولا شكَّ أنَّ خبَرَ الواحدِ والاثنَين خبرُ الواحد، وأنَّهُ لَا يُفيدُ العلمَ إلَّا إذا احتَفَّت به القرائنُ[1].

الثاني: السنة المتواترة، وهي ما تواترَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان ينفذ أمراءه، ورسُلَه، وقُضاتَه، وسُعاتَه إلَى الأطرافِ وهُم آحاد، ولا يُرسلهم إلَّا لقبضِ الصدقاتِ وحلِّ العهود، وتبليغِ أحكام الشرع، فمن ذلك: تأميرُه ﷺ **أبابكر الصديق** ﷺ على الموسم سنة تسع، وإنفاذُهُ ﷺ سورة البراءة مع **علي** ﷺ وتَحميله فسخَ العهودِ والعقود الَّتِي كانت بينه وبين قريش، وقد ثبت باتفاق

---

(١) انظر: المحصول للرازي: ٤/ ٣٦٧، الإحكام للآمدي: ٢/ ٢٩١، الكافي لشيخنا مصطفى الخَن، ص: ١٢٦، ١٣٦.

أهل السير أنه كان يُلزِم أهلَ النواحي قبولَ قول رُسُلِه وسُعاتِه وحكامه، ولو احتاج في كل رسول إلى إنفاذ عدد التواتر معه لم يَفِ بذلك جميع أصحابه، وخالت دار الهجرة عن أصحابه وأنصاره، وتمكّن منه أعداؤه، وفسد النظامُ والتدبيرُ، فلو لم يكُن خبرُ الواحدِ حجةً يَجب قبولُها لَما قام بذلك النبي ﷺ[1].

الثالث: إجماع الصحابة: لقد تواتَرَ عملُ الصحابةِ بخبر الواحدِ في وقائع شتى لا تُحصى وإنْ لَم يَتواتَر آحادُها، فيَحصُل العلمُ بمجموعها، ومَن طالَع كُتُبَ الأخبارِ وجدَ فيها من هذا الجنس ما لَا حدَّ له ولَا حصرَ، وكل واحدٍ منها وإن لَم يكُن متواتراً، لكنّ القدرُ المشتركُ فيه بين الكل، وهو العملُ على وفقِ خبرِ الواحدِ معلومٌ بالضرورةِ لا يُنكِره إلا جاهلٌ، أو مُكابرٌ، وليس يضرُّ الشمسَ عدمُ إدراكِ الأعمى نورَها[2].

قال الإمام أحمدُ رحمه الله: «السنةُ عندَنا: آثارُ رسولِ الله ﷺ، والسنةُ تُفسِّرُ القرآنَ، وهيَ دلائلُ القرآنِ، وليسَ في السنةِ قياسٌ، ولَا تُضرَبُ لَها الأمثالُ، ولَا تُدرَكُ بالعقولِ ولَا أهواءِ، وإنَّما هيَ الاتِّباعُ وتَركُ الهَوَى»[3].

وقال الحافظُ ابنُ حزمٍ رحمه الله: «والسُّنَّةُ: هيَ الشَّريعَةُ نَفسُها، وأقسامُ السُّنةِ في الشَّريعةِ: فرضٌ، أو نَدبٌ، أو إباحةٌ، أو كراهةٌ، أو تَحريمٌ. كلُّ ذلك قد سنَّهُ رسولُ الله ﷺ عن الله ﷻ»[4].

---

(١) انظر: المستصفى للغزالي: ١/ ٤٤٨، المحصول للرازي: ٤/ ٣٦٦، الإحكام للآمدي: ٢/ ٢٩٦، البحر المحيط للزركشي: ٤/ ٢٤٩.

(٢) انظر: المستصفى للغزالي: ١/ ٤٤١، المحصول للرازي: ٤/ ٤٦٧، الإحكام للآمدي: ٢/ ٢٩٧.

(٣) أصول السنة للإمام أحمد، ص: ٩.

(٤) الإحكام لابن حزم: ١/ ٤٧.

رابعاً: أقسامُ السنة:

تنقسم السنةُ عند جماهير العلماء من المحدثين والفقهاء والأصوليين باعتبار السند إلى قسمين:

الأول: المتواترة، وهي خبرُ جَمعٍ يَمتنعُ عادةً تواطؤُهم على الكذبِ عن مثلِهم إلى إنْ يَنتهي إلى المحسوسِ. وهو يُفيدُ العلمَ والعملَ وفاقاً.

الثاني: غير المتواترةِ (خبَرُ الواحدِ)، وهي كلُّ خبَرٍ لَم يَنتهِ إلَى حَدِّ التَّواتُرِ مشهوراً كانَ أو عزيزاً أو فرداً. وهو يُفيدُ العملَ وكذا العلمَ بالقرائنِ على الصحيح.

وأما **الحنفية** ففرَّقوا بين المشهور والآحاد، وجعَلوا لكلٍ منهما حُكماً خاصًّا:

فالمشهورُ: ما كان من الآحاد فِي الأصلِ، ثُم انتشر فصارَ يَنقله قَومٌ لا يُتَوَهَمُ تواطؤُهم على الكذبِ، وهم القرنُ الثاني بعد الصحابة ومَن بعدهم، وأولئك قومٌ ثقاتٌ أئمة لا يُتَّهمون، فيُضَلَّلُ جاحدُه، لأنَّه بشهادة السَّلَفِ صارَ حجةً للعملِ كالمتواترِ، وتصحُّ به الزيادةُ على القرآنِ.

وخبَرُ الواحد: هو كل خبَرٍ يَرويه الواحد، أو الاثنان فصاعداً، ويكونُ دونَ المشهورِ والمتواترِ، وهو يوجِبُ العملَ، دونَ العلمِ.

فعُلم أنَّ خبَرَ الواحدِ العَدلِ فِي الأصلِ يُفيدُ غلبةَ الظنِ، ويُوجِبُ العملَ، وإذا احتفتْه قرائن الصدقِ أفادَ العِلمَ مع العَملِ، وإذا احتفتْه قرائنُ الكذِبِ أو الخطأِ لا يُفيدُ غلبةَ الظنِ، فلا يَجوز الاحتجاجُ به وِفاقاً.

ولكن كثيراً ما يَختلف العلماء فِي شيءٍ ما هل هو قرينةٌ كافيةٌ أو لَا مع اتفاقهم على أن للقرائن اعتباراً، سواءٌ كانت القَرينةُ قرينةَ صدقٍ، أو قَرينة

ضبط، فلذا اختلفوا في كونِ الحديثِ في أحدِ الصحيحَين هل هو قرينةٌ كافيةٌ لإفادةِ العلمِ أو لا؟

كما اختلفوا في كون «عمومِ البلوى»، و«مخالَفة الراوي لِمَروِيِّه»، و«إنكاره الراوي لِمَروِيِّه»، و«مُخالَفة الخبر للقياس»، و«الإرسال»، ونَحوِها قرينةً كافيةً لِردِّ خبرِ الواحدِ أو لا؟

وتنقسِمُ السنةُ غيرُ المتواتِرة باعتِبارِ القوَّة والضَّعفِ على قِسمَين: المقبولِ[1]، والمردودِ، والمقبولُ أيضاً قسمانِ: الصحيحُ والحسن، والمردودُ

---

(١) الحديث المقبول قسمان: الصحيح والحسن؛

الصحيح: هو ما اتَّصلَ سندُه بِنقلِ العدلِ تامِّ الضبطِ عن مِثلِه إلى منتهاه، غيرُ شاذٍّ، ولا مُعلٍّ.

شرح التعريف:

اشتمل التعريفُ على الصفاتِ (أو الشروط) الخمسِ التي يَجب توفُّرُها:

الأول: الاتصال، بأنْ يَلقى كلُّ راوٍ مَن فوقَه؛ خرج المرسلُ والمنقطعُ؛

الثاني: العدالة، وهي ملَكة تَمنع عن اقترافِ الكبائرِ والصغائرِ الخسةِ، والرذائلِ المباحة؛

الثالث: الضبط، بأنْ يَحفظ حديثَه في صدرِه أو كتبِه؛

الرابع: عدمُ الشذوذ، بأنْ لا يُخالِفَ مَن هو أقوى منه أو أكثرَ عدداً؛

الخامس: عدمُ الإعلال، بأنْ يَخلو حديثُه عن وصفٍ خفيٍّ قادحٍ.

والحسن: هو الحديث الذي اتَّصل سندُه بنقلِ عدلٍ خفَّ ضبطُه، غيرُ شاذٍّ، ولا مُعلٍّ.

هو مثل الصحيح إلا أنَّ ضبط راويه (أو رواته) ناقصٌ مع كونه من أهل الحفظ والإتقان؛

ويَلحق بهما الصحيحُ لغيره (وهو الحديثُ الحسنُ الذي رُوِيَ من وجهٍ آخرَ مثلُه أو أقوى منه بلفظه أو معناه)، والحسنُ لغيره، وهو الذي ارتقى إلى الحسنِ بتعدُّد طرقِه.

=

على أقسامٍ كثيرةٍ يَندَرِجُ الجميعُ تَحتَ الضعيف[١]، والأحكام الشرعية قسمان: **العقائد وغير العقائد**، وغير العقائد قسمان أيضاً: الحلال والحرام والفضائل، **فمجموع الأحكام على ثلاثة أقسام (العقائد، الأحكام، الفضائل)** كما أنَّ مَجمُوعَ الأحاديثِ ثلاثةٌ:

القسم الأول: اتفق العلماء على عدم ثبوتِه **بالضَّعيف**[٢]، واختلَف كلامُهم في غيرِهما: أطلَقَ جَمعٌ ثبوتَه بِهِما، وآخرونَ عدمَه، والصحيحُ الذي يُجمَع به كلامُهم:

أنَّ **أصولَ العقيدَةِ**: كثبوتِ الجنة والنار وعذابِ القَبرِ لَا يُقبَلُ فيه إلَّا آيةٌ، أو حديثٌ مُتواترٌ، والواقعُ ما مِن أصلٍ من أصولِ العقيدة إلَّا وقَد ثبَتَ بنَصِّ القرآنِ، أو السنةِ المتواترةِ، وأجمع عليه الصحابة ومَن تبعهم كما يأتي.

= **فهذه الأقسامُ الأربعة مقبولةٌ، مُحتجَةٌ في الأحكام الفقهية وِفاقاً.**

(علوم الحديث لابن الصلاح، ص: ١١، ٣٠ ـ ٤١، شرح النخبة لشيخ الإسلام ابن حجَر، ص: ٢٤٣ ـ ٢٥٣، وتدريب الراوي للسيوطي، ص: ٥٨، ١٣٣ ـ ١٥١، منهج النقد في علوم الحديث للشيخ نور الدين عتر، ص: ٢٤٢ ـ ٢٦٨، المدخل إلى أصول الإمام الشافعي لِمُرتَضَى المحمَّدِي، ص: ٢٨٠).

(١) **والضعيفُ: هو كلُّ حَديثٍ فقَدَ شرطاً مِن شروطِ الحديثِ المقبولِ الستَّةِ**: العدالةُ، والضبط ولو لَم يَكُن تاماً، والاتصال، وفَقْد الشُّذوذ، وفَقْد العلةِ القادحةِ، والعاضد عندَ الاحتياج إليه.

أو تقول: **هو الحديثُ الذي لَم يَجمَع صفةَ (أو شروط) الصحيحِ والحسَنِ.**

(علوم الحديث لابن الصلاح، ص: ٤١، تدريب الراوي، ص:١٥١، فتح المغيث للسخاوي، ص: ١١١، منهج النقد للشيخ نور الدين، ص: ٢٨٦).

(٢) التلخيص لإمام الحرمين: ٢ / ٤٣٠، علوم الحديث لابن الصلاح، ص: ١٠٣، تدريب الراوي للسيوطي، ص: ٢٦٤، فتح المغيث للعراقي، ص: ٢/ ٢٩١.

وأنَّ فروعَ العقيدَةِ كأنواعِ نَعيمِ الجنَّةِ وأنواع عذابِ القبرِ يُقبَلُ فيه خبَرُ الواحدِ والله تعالى أعلم.

والقسم الثاني: يُقبَل فيه الصحيحُ والحسن مطلقاً وفاقاً، وكذا الضعيفُ إذا اتَّفقَت الأمةُ على قبولِه، أو لَم يوجَد فِي الباب سواه، أو كان من باب الاحتياطِ، وإلَّا فلَا، قاله الجماهير[١].

والقسم الثالث: يُقبَل فيه الصحيحُ والحسن مطلقاً وفاقاً، وكذا الضعيفُ بشرطِ عدمِ اشتِدادِ ضعفِه، قاله الجماهيرُ، بل إجماعاً[٢].

وقد بسطتُ الكلامَ على كلِّ ما سبَق فِي مباحثِ السنة مِن كتابِي «**المدخَل إلى أصول الإمام الشافعي**»، فليُراجَع.

❁ ❁

---

(١) الأذكار للنووي، ص: ١٨، فتح المغيث للسخاوي: ١/ ٣١٣، حاشية المدابغي على شرح الأربعين لابن حجر الهيتمي، ص: ٣٦، الأجوبة الفاضلة للّكنوي، ص: ٤٦، أعلام الموقعين: ١/ ٣٣.

(٢) الأذكار للنووي، ص: ١٨، فتح المغيث للسخاوي: ١/ ٣١٣، حاشية المدابغي على شرح الأربعين لابن حجر الهيتمي، ص: ٣٦، الأجوبة الفاضلة للّكنوي، ص: ٤٦، أعلام الموقعين: ١/ ٣٣.

المطلبُ السَّابِع
في التعريف بالبدعة

تكثُر في هذه «الرسالة» ورودُ كلمة «البدعة» فلَا بُدَّ من معرفَتِها:

أولاً: البدعة: في اللغة:

قال **ابن منظور**[(١)] رحمه الله: «بدَع الشيءَ يَبْدَعُه بَدْعاً وابْتَدَعَه: أنشأه وبَدَأه، وبدَع الرَّكِيّة اسْتَنْبَطَها وأحدَثها، ورَكِيٌّ بَدِيعٌ حَدِيثةُ الحَفْر، والبَدِيعُ والبِدْعُ: الشيء الذي يَكونُ أوّلاً، وفي التَّنْزِيل ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩] أي ما كنتُ أوّلَ من أُرْسِلَ قد أُرسل قبلي رُسُلٌ كثير.

والبِدْعةُ: الحَدَث وما ابْتُدِعَ من الدِّينِ بعد الإكمال.

قال **ابنُ السِّكِّيتِ**[(٢)]: **البِدْعةُ**: كلُّ مُحْدَثةٍ، وفي حديثِ **عُمرَ** رضيَ الله عنه في قِيام رمضانَ: «**نَعْمَتِ البِدْعةُ هَذِهِ**»[(٣)].

---

(١) **وَابنُ منظور**: هو مُحمَّد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جَمال الدين الشَّهير بابن منظور، الأنصاري، الإمام اللغوي، كان مغرى في اختصار كتب الأدب المطولة، أشهر كتابه لسان العرب، جَمع فيه أمهاتِ كُتبِ اللغة فكاد يغني عنها جَميعاً، وَلِيَ القضاءَ في طرابلس، تُوفي رحمه الله سنة ٧١١هـ بِمصر.
(الدرر الكامنة: ٤/ ٢٦٢، الأعلام: ٧/ ١٠٨).

(٢) **وابنُ السِّكِّيتِ**: هو أبو يوسُف يعقوب بن إسحاق بن السِّكِّيت البغدادي النَّحوي المؤدِّب، شيخُ العربية، كانَ ديِّناً خيِّراً، حُجةً في العربيةِ، روَى عن الأصمعي وأبي عُبيدة والفرَّاء، ألَّف نَحواً من عشرين كتاباً منها إصلاح المنطق، وهو كتابٌ نفيسٌ في اللغة، تُوفي رحمه الله سنة ٢٤٤هـ. (سير الأعلام: ١٢/ ١٦).

(٣) روى **مالكٌ** في الموطأ في الصلاة، باب ما جاء في قيام رمضان (٢٤٨) عن ابن شهاب عن عروةَ ابنِ الزُّبَير عن عبد الرَّحْمَن بنِ عَبدِ القاريِّ أنه قال: «**خَرَجتُ مَعَ** =

وقال ابنُ الأثير[١]: البِدْعةُ بِدْعتان: بِدعةُ هُدًى، وبِدْعةُ ضَلالٍ. فمَا كانَ في خِلافِ ما أمَرَ الله به ورسولُه ﷺ فهو في حَيِّزِ الذَّمِّ والإنكار. وما كانَ واقعاً تَحتَ عُمومِ ما نَدَبَ اللهُ إليه وحَضَّ عليه أو رسولُه ﷺ فهو في حيِّزِ المَدْحِ.

وما لَم يَكُن له مِثالٌ مَوجُودٌ كنَوْعٍ مِن الجُودِ والسَّخاءِ، وفِعْلِ المعروف فهو مِن الأفعالِ المَحمُودَةِ، ولا يَجوزُ أنْ يَكونَ ذلكَ في خِلافِ ما وَرَدَ الشَّرعُ به؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قد جَعَل له في ذلك ثواباً فقال: «**مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً كانَ لَهُ أجرُهَا وَأَجرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا** - وقالَ فِي ضِدِّه - **مَنْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا، وِوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا**»[٢]. وذلكَ إذا كانَ في خلاف ما أمَرَ الله به ورسولُه ﷺ.

= عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ فِي رَمَضانَ إِلَى المَسْجِدِ فإِذَا النَّاسُ أَوْزَاعٌ مُتَفَرِّقُونَ يُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ، ويُصَلِّي الرجُلُ فَيُصَلِّي بِصَلاتِهِ الرَّهْطُ، فقَالَ عُمَرُ: والله إِنِّي لأَرانِي لَوْ جَمَعْتُ هَؤلاءِ على قَارِئٍ وَاحِدٍ لَكانَ أَمْثَلَ، فَجَمَعَهُم عَلَى أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ، ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ لَيلَةً أُخرَى وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلاةِ قَارِئِهِم، فقالَ عُمَرُ: نِعْمَتِ البِدْعَةُ هذِهِ والَّتِي تَنَامُونَ عَنْهَا أفضَلُ مِنَ الَّتِي تَقُومُونَ. يَعنِي آخِرَ اللَّيلِ، وكانَ النَّاسُ يَقُومُونَ أَوَّلَهُ.

وبه رواه أيضاً البخاري في صلاة التراويح، باب فضل من قام رمضان (٢٠١٠).

(١) وابنُ الأثير: هو أبو السعدات مَجدُ الدِّين المُباركُ بنُ مُحمَّد بنِ مُحمَّد الشيباني الجزري، الكاتب ابنُ الأثير، القاضي العلامة، البارع الأوحَد، وُلد بِجزيرةِ ابنِ عُمرَ سنة ٥٤٤هـ، قرأ الحديث، والأدب، وصنَّف كتباً مفيدة منها: جامع الأصول، النهاية في غريب الحديث، شرح مسند الشافعي، الإنصاف في الجمع بين الكَشْفِ والكشاف، وكان ورعاً عاقلاً ذا بِرٍّ وإحسانٍ، أخوه عزُّ الدِّين علي صاحب «الكامل في التاريخ»، وأخوهما ضياءُ الدين صاحب «المثل السائر»، توفي رحمه الله سنة ٦٠٦هـ بالموصل. (سير الأعلام: ٢١/٤٨٨).

(٢) رواه مسلم في الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة (١٦٩١).

ومِن هذا النَّوع قولُ عمرَ رضي الله عنه: «نِعْمَتِ البِدْعَةُ هَذِهِ»[1] لَمَّا كانَت مِن أفعال الخير وداخلةً في حَيِّزِ المدحِ سَمَّاها بِدعَةً ومدَحها، لأنَّ النبيَّ ﷺ لَم يَسُنَّها لَهُم وإِنَّما صَلَّاها لَيالِيَ ثُمَّ تَرَكَها ولَمْ يُحافِظْ علَيْهَا[2]، ولَا جَمَعَ النَّاسَ لَهَا ولَا كَانَت في زَمَنِ أَبِي بَكرٍ رضي الله عنه، وإِنَّما عُمَرُ رضي الله عنه جَمَعَ النَّاسَ عَلَيها ونَدَّبَهُم إليها، فبِهَذا سَمَّاهَا بِدعَةً، وهِيَ عَلَى الحقيقة سُنَّةٌ لقولِه صلَّى الله عليه وسَلَّم: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي»[3]، وقولِه ﷺ:

---

(١) رواه البُخاري (٢٠١٠)، سَبَقَ تَخريجُه مُفصَّلاً في (ص: ٤١).

(٢) عَن ابنِ شِهَابٍ الزُّهرِيِّ: أخبَرَنِي عُروَةُ أنَّ عَائشةَ رضِيَ الله عَنهَا أخبَرَتْه: «أنَّ رَسُولَ الله ﷺ خَرَجَ لَيلَةً مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ فصَلَّى في المَسْجِدِ وصَلَّى رِجَالٌ بِصَلَاتِهِ، فأَصْبَحَ النَّاسُ فتَحَدَّثُوا، فاجْتَمَعَ أكْثَرُ مِنهُم فصَلُّوا مَعَهُ، فأَصْبَحَ النَّاسُ فتَحَدَّثُوا، فكَثُرَ أَهْلُ المَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ، فخَرَجَ رَسولُ الله ﷺ فصَلَّى فصَلُّوا بِصلَاتِه، فلَمَّا كَانَت اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةُ عَجَزَ المَسْجِدُ عَن أَهْلِهِ حَتَّى خَرَجَ لِصَلَاةِ الصُّبحِ فلَمَّا قَضَى الفَجْرَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فتَشَهَّدَ ثُمَّ قالَ: أَمَّا بَعدُ، فإِنَّهُ لَمْ يَخفَ عَلَيَّ مَكانُكُم، ولَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُم فتَعْجِزُوا عَنْهَا. فتُوُفِّيَ رَسولُ الله ﷺ وَالأَمْرُ علَى ذَلكَ».
رواه البخاري في صلاة التراويح، باب فضل قيام رمضان (٢٠١٢)، ومسلم في الصيام، باب الترغيب في قيام رمضان (٧٦١).
قوله: «فتُوُفِّيَ رَسولُ الله ﷺ وَالأَمْرُ علَى ذَلكَ» رواه البخاري دونَ مُسلم، وهو من قولِ الزُّهري كما بيَّنه الحافظُ ابنُ حَجَر في الفتح (٤/ ٢٩٩).

(٣) عَنِ العِربَاضِ بنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه قال: «صلَّى بِنَا رَسُولُ الله ﷺ الصُّبْحَ ذاتَ يَوْمٍ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فوَعَظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنهَا العُيُونُ وَوَجِلَت مِنهَا القُلُوبُ، فقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ الله كأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قال: أُوْصِيكُمْ بِتَقْوَى الله، والسَّمعِ والطَّاعَةِ وإنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا مُجَدَّعًا، فإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فسَيَرَى اختِلَافًا كَثِيرًا، فعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ فتَمَسَّكُوا بِهَا وعَضُّوا عَلَيْهَا بالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».
رواه ابنُ حِبَّان في صحيحه (٥)، والحاكمُ في المستدرك (٣٢٩)، وقال: «هذا =

«اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ»[١]، وعلى هذا التأويل يُحمَلُ الحديثُ الآخر: «كُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ»[٢]، إِنَّما يُرِيدُ ما خالَفَ أُصولَ الشريعة ولم يُوافِق السُّنَّة.

وأكثرُ ما يُستعمَلُ المُبتدِعُ عُرْفاً في الذم[٣]. اهـ.

والمُبتدِعُ: الذي يأتي أمراً على شبه لم يكن ابتدأه إيَّاه، وفُلانٌ بِدْعٌ في هذا الأمر: أي أوَّلُ لم يَسْبِقْه أحد، ويقال: ما هوَ مِنّي بِبِدْعٍ وبَدِيعٍ.

وأَبْدَعَ وابْتَدَعَ وتَبَدَّعَ: أتى بِبِدْعَةٍ، قال اللهُ تعالَى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧].

= حديثٌ صحيحٌ ليس له علةٌ»، ووافقه الذهبي، وأبو داود في السنة، باب في لزوم السنة (٤٦٠٨)، والترمذي في العلم، باب ما جاء في الأخذ في بالسنة واجتناب البدع (٢٦٨٦)، وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيح»، وابن ماجه في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين (٤٣).
قال الحافظُ ابنُ حِبَّانَ عقبَ الحديث (١/ ١٨٠): «قوله ﷺ: «فعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي» عند ذكره الاختلاف الذي يكونُ في أُمَّته بيانٌ واضحٌ: أنَّ مَنْ وَاظَبَ على السُّنَنِ، قالَ بها، ولم يُعَرِّج على غيرِها مِنَ الآراءِ مِنَ الفِرَقِ النَّاجيةِ في القيامَةِ، جعَلَنَا الله مِنهُم بمَنِّه».

(١) عن حُذيفةَ ﷺ قال: «قال رَسُولُ الله ﷺ: اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ، وعُمَرَ».
رواه ابنُ حبَّان في صحيحه (٦٩٠٢)، والحاكمُ في المستدرك (٤٤٥١)، والترمذي في العلم، باب في مناقب أبي بكرٍ وعمرَ كليهما (٣٦٦٢)، وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ»، وابنُ ماجه في المقدمة باب فضائل أبي بكرٍ الصديق ﷺ (٩٧).
وهو حديثٌ صحيحٌ كما قال الذهبي في التلخيص (٣/ ٧٩).

(٢) هو جزءٌ من حديث العرباض ﷺ الصحيح السابق قبل حديث حُذيفة ﷺ.

(٣) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير: ١/ ٢٦٧.

واسْتَبْدَعَه: عدَّه بَديعاً، والبَدِيعُ: المُحْدَثُ العَجيب، والبَدِيعُ: المُبْدِعُ.

وأَبدعْتُ الشَّيءَ: اخْتَرَعْته لا على مِثالٍ، والبَديعُ من أَسْمَاء الله تعالى لإبْداعِه الأشياءَ وإحْداثِه إيَّاها، وهو البديع الأوّل قبل كلّ شيء، ويَجُوز أن يكونَ بِمَعنَى «مُبدِع»، أو يَكونَ مِن «بَدَع الخلْقَ» أي بَدَأه، والله تعالى كما قال سبحانه: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧] أي خالقها ومُبْدِعُها، فهو سبحانه الخالق المُخْتَرِعُ لا عن مِثالٍ سابِق»[1]. (مُختَصراً).

ثانياً: البدعَةُ شَرعاً:

قال الإمامُ الشَّاطِبِي[2] رحمه الله: «وأصلُ مادَّةِ «بدَعَ» للاختراع على غير مِثالٍ سابِقٍ، ومنه قول الله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧] أي مُختَرِعُها مِن غير مثالٍ سابق مُتقدِّم، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩] أي ما كُنتُ أوَّلَ مَن جاء بالرِّسالَةِ مِن الله إلى العباد، بل تقدَّمَني كثيرٌ مِن الرُّسل.

ويُقال: ابتَدَع فُلانٌ بدعةً، يعنِي ابتَدَأ طريقةً لَم يَسبِقه إليها سابِقٌ، وهذا أمرٌ بديعٌ، يقال في الشيء المستحسَنِ الذي لا مثالَ له في الحُسنِ فكأنَّه لَم يَتقدَّمْه ما هو مِثلُه ولا ما يُشبِهه. ومِن هذا المعنَى سُمِّيَت البدعةُ بِدعةً، فاستخراجها للسلُوك عليها هو الابتداعُ، وهَيئتُها هيَ البدعةُ.

---

(١) لسان العرَب لابن منظور: ٨/٦.
ومثله: في تاج العروس للزبيدي: ١/٥٠٩٢.

(٢) والشَّاطِبِيُّ: هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن مُحمَّد، اللَّخْمِي الغَرناطِي الأندلسي، الشهير بالشاطبي، المالكي، الفقيه المحدِّث الأصولي، صاحب المؤلفات النافعة منها: الاعتصام، الموافقات، توفي رحمه الله سنة ٧٩٠هـ.
(معجَم المؤلِّفين: ١/١١٨).

وقد يُسمَّى العِلمُ المعمولُ على ذلك الوَجهِ بدعةً، فمِن هذا المعنَى سُمِّيَ العمَلُ الذي لا دليلَ عليه في الشَّرع بِدعةً. وهو إطلاقٌ أخصُّ منه في اللغة حسبَما يُذكَر بحَولِ الله:

ثبت في علم الأصول أنَّ الأحكامَ المتعلقةَ بأفعالِ العبادِ وأقوالِهم ثلاثةٌ: مَطلوبٌ فِعلُه واجِباً كان أو مَندوباً، مَطلوبٌ تَركُه حَراماً كان أو مَكروهاً أو خِلافَ الأَولى، مأذونٌ في فِعلِه وتَركِه، وهو المُباح.

والمطلوبِ تَركُه لَم يُطلَب تَركُه إلَّا لكَونِه مُخالِفًا للقِسمَين الأخيرَين، لكنَّه على ضربَين:

أحدهُما: ما طُلِبَ تَركُه لكَونِه مُخالَفَةً خاصَّةً مع مُجرَّدِ النظر عن غير ذلك، وهو إن كان مُحرَّمًا سُمِّيَ فِعلاً مَعصيةً وإثمًا وسُمِّي فاعلُه عاصِيًا وآثِمًا كالزِّنا، وإلَّا لَم يُسمَّ بذلك، ودخَل في حُكم العَفو، كالجلوسِ بالمسجدِ قبل التحيَّة، وصِيامِ يَومِ عرَفةَ للحاجِّ.

والثاني: ما طُلِبَ تَركُه لكَونِه مُخالَفَةً لظاهرِ التَّشريعِ مِن جِهَةِ ضَربِ الحُدودِ، وتَعيينِ الكيفيَّاتِ، والتزامِ الهَيئاتِ المعيَّنَةِ، والأزمنَةِ المعيَّنةِ مع الدوام، ونَحوِ ذلك.

وهذا هو الابتداع والبِدعة، ويُسمَّى فاعلُه مُبتدِعًا، فالبِدعةُ إذَنْ:

عِبارةٌ عن طَريقةٍ في الدِّين مُختَرَعَةٍ تُضاهِي الشَّرعيةَ، يُقصَدُ بالسُّلوكِ عليها المبالَغةُ في التعبُّدِ لله سُبحانَه.

وهذا على رأيِ مَن لا يُدخِل العاداتِ في معنَى البِدعَة وإنَّما يَخُصُّها بالعبادات.

وأمَّا على رأيِ مَن أدخَل الأعمالَ العاديةَ في معنَى «البِدعَة» فيقول:

البِدعَةُ: طريقَةٌ في الدِّينِ مُختَرَعَةٌ تُضاهِي الشَّرعيَّةَ يُقصَدُ بالسُّلوكِ عليها ما يُقصَد بالطريقَةِ الشَّرعيَّةِ.

ولَا بُدَّ مِن بيَانِ ألفاظِ هذَا الحدِّ: **فالطريقةُ والطريقُ، والسَّبيلُ، والسُّنَنُ:** هي بِمَعنًى واحِد، وهو: ما رُسِمَ للسُّلوكِ عليه، وإنَّما قُيِّدَت بـ«الدِّينِ» لأنَّها فيه تُختَرَعُ، وإليه يُضيفُها صاحبُها، وأيضا فلو كانَت **طريقَةً مُختَرَعَةً فِي الدُّنيَا على الخُصوصِ لَم تُسَمَّ بِدعَةً** كإحداثِ الصَّنائعِ والبُلدَانِ التِي لا عَهدَ بِهَا فيما تقدَّمَ.

ولَمَّا كانَت الطرائقُ في الدِّين تَنقَسِمُ ـ فمِنها **ما له أصْلٌ في الشَّريعةِ، ومنها ما ليسَ له أصْلٌ فيها** ـ خُصَّ منها ما هو المقصودُ بالحدِّ، **وهو القسمُ المختَرَعُ:** أيْ طريقَةٌ ابتُدِعَت على غيرِ مِثالٍ تَقدَّمَها مِن الشَّارعِ، إذِ البِدعَة إنَّما خاصَّتُهَا: أنَّهَا خارِجَةٌ عمَّا رَسَمَه الشَّارعُ.

وبِهَذا القَيدِ انفصَلَت عن كلِّ ما ظَهَر لبادِي الرَّأيِ: أنه مُختَرعٌ، مِمَّا هو متعلِّقٌ بالدِّينِ كعلم النَّحوِ، والتَّصرِيفِ، ومُفرَداتِ اللُّغة، وأصولِ الفِقه، وأُصولِ الدِّين، وسائرِ العُلوم الخادمةِ للشَّريعَة، فإنَّها وإن لَم تُوجَد في الزَّمان الأوَّلِ فأصولُها مَوجُودَةٌ فِي الشَّرع:

إذ الأمرُ بإعراب القرآن مَنقولٌ، **وعُلومُ اللِّسانِ**، هاديةٌ للصَّواب فِي الكتابِ والسنَّةِ، فحقيقتُها إذَنْ أنَّهَا فِقهُ التعبُّدِ بالألفاظِ الشَّرعيةِ الدَّالَّةِ على مَعانِيها كيفَ تُؤخَذ وتُؤدَّى؛

وأصولُ الفِقه: إنَّما مَعناها استِقراءُ كلِّياتِ الأدلة حتَّى تكونَ عندَ المجتهد نُصبَ عَينٍ، وعند الطالبِ سَهلةَ المُلتَمَسِ؛

وكذلك **أصولُ الدِّينِ:** وهو علمُ الكلام إنَّما حاصِله تقريرٌ لأدلَّةِ القُرآن والسنَّة، أو ما يَنشَأ عنها في التَّوحيد وما يَتعلَّقُ به، كما كان **الفقهُ** تَقريرًا لأدلَّتِها في الفُروع العبادية.

فعلى هذا، لَا ينبغي أن يُسمَّى علمُ النَّحو، أو غيرُه مِن عُلوم اللسان، أو علمُ الأصول، أو ما أشبهَ ذلك مِن العُلوم الخادمةِ للشَّريعةِ بِدعةً أصلاً.

ومَن سمَّاه بدعةً: فإمَّا على المَجازِ، كما سمَّى عمرُ رضي الله عنه قيامَ النَّاسِ في ليالي رمضانَ بدعةً[1]، وإمَّا جهلاً بمَواقعِ السُّنَّةِ والبِدعةِ، فلَا يكونُ قولُ مَن قال ذلكَ مُعتدًّا به، ولا مُعتمَدًا عليه.

وقولُه في الحدِّ: «تُضاهِي الشَّرعيَّةَ» يعني أنَّها تُشابِه الطَّريقةَ الشَّرعيةَ مِن غيرِ أن تكونَ في الحقيقةِ كذلكَ، بل هي مُضادَّةٌ لَهَا مِن أوجُهٍ مُتعدِّدةٍ:

منها التزامُ العباداتِ المعينةِ في أوقاتٍ مُعيَّنةٍ لَم يُوجد لَها ذلكَ التعيينُ في الشَّريعةِ كالتزامِ صِيامِ يومِ النِّصفِ مِن شعبانَ وقيامِ لَيلتِه، وثَمَّ أوجُهٌ تُضاهِي بها البدعةُ الأمورَ المشروعةَ، فلو كانَت لا تُضاهِي الأمورَ المشروعةَ لَم تكُن بدعةً، لأنَّها تَصيرُ مِن بابِ الأفعالِ العاديةِ؛

وأيضًا فإنَّ صاحبَ البدعةِ إنَّما يَختَرِعُها لِيُضاهِي بِهَا السنَّةَ، حتَّى يَكونَ مُلبِّسًا بِها على الغيرِ، أو تكونَ هي مِمَّا تَلتبِسُ عليه بالسُّنَّةِ، إذ الإنسانُ لا يَقصِدُ الاستِتباعَ بأمرٍ لَا يُشابِهُ المشروعَ لأنه إذ ذاكَ لَا يَستَجلِبُ به في ذلكَ الابتداعِ نَفعًا، ولَا يَدفعُ به ضَررًا، ولا يُجيبه غيرُه إليه، ولذلك تَجدُ المبتدِعَ يَنتصِرُ لِبدعَتِه بأمورٍ تَخيَّلَ التَّشريعَ ولو بدعوَى الاقتداء بفُلانٍ المعروف منصبُه في أهلِ الخيرِ، فأنتَ تَرى العربَ الجاهليةَ فِي تَغيير ملةِ إبراهيمَ عليه السلام كيفَ تأوَّلُوا فيما أحدثُوا احتجاجًا منهم كقولِهِم في أصلِ الإشراكِ ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وطوافِ مَن طافَ مِنهم بالبيتِ عُريانًا قائِلين: لَا نَطوفُ بثيابٍ عَصَينا الله فيها، وما أشبهَ ذلكَ مِمَّا وجَّهُوهُ لِيُصيِّرُوهُ بالتَّوجيهِ كالمشروعِ، وإذَا تبيَّنَ هنا ظهرَ أنَّ مُضاهاةَ الأمورِ المشروعةِ ضروريَّةُ الأخذِ في أجزاءِ الحدِّ.

---

(١) رواه البخاري (٢٠١٠)، سَبَق تخريجُه مُفصَّلاً في (ص: ٤١).

وقوله: «**يُقصَدُ بالسُّلوكِ عَليهَا المُبالَغَة في التعبُّد لله**» هو تَمامُ معنَى «**البدعَةِ**» إذ هو المقصودُ بتشريعِها، وذلكَ أنَّ أصلَ الدُّخولِ فيها يَحُثُّ على الانقطاعِ إلَى العبادةِ والتَّرغيبِ فِي ذلك، لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذريات:٥٦]، فكأنَّ المبتدعَ رأى أنَّ المقصود هذا المعنَى، ولَم يَتبيَّن له أنَّ ما وَضعه الشارعُ فيه مِن القَوانينِ والحدودِ كافٍ، فرَأى مِن نَفسِه أنَّه لَا بُدَّ لِمَا أُطلِقَ الأمر فيه من قَوانينَ مُنضَبِطةٍ وأحوالٍ مُرتبطةٍ، مع ما يُداخل النُّفوسَ مِن حُبِّ الظهورِ، أو عَدمِ مَظنَّتِه، فدخَلَت في هذا الضبط شائبةُ البِدعَةِ.

وقد تبيَّنَ بهذا القَيد: أنَّ البِدعَ لا تَدخُل في العاداتِ فكلُّ ما اختُرِعَ مِنَ الطُّرقِ فِي الدِّين مِمَّا يُضاهِي المشروعَ، ولَم يُقصَد به التعبُّد، فقَد خَرَج عن هذه التَّسميَةِ كالمغارِمِ الملزمة على الأموال وغَيرِها على نِسبَةٍ مَخصُوصَةٍ وقَدرٍ مَخصُوصٍ مِمَّا يُشبِهُ فرضَ الزَّكَواتِ ولَم يَكُن إليها ضَرورَةٌ، وما أشبَه ذلكَ من الأمور الَّتِي لَم تكُن قبلُ، **فإنَّهَا لَا تُسمَّى بِدعًا على إحدَى الطَّريقتَينِ**.

وأمَّا الحَدُّ على الطريقة الأخرى فقَد تبيَّنَ معناهُ إلا قولَه: «**يُقصَدُ بها ما يُقصَد بالطريقة الشرعية**»: ومعناه: أن الشريعةَ إنَّما جاءت لِمَصالحَ العِبادِ فِي عاجلتِهم وآجلتِهم، لتأتيهم في الدارَينِ على أكمَلِ وُجوهِها، فهو الذي يَقصِده المبتدِعُ ببِدعتِه لأنَّ البدعةَ إما أن تتعلَّقَ بالعاداتِ أو العِباداتِ:

فإن تعلَّقَت بالعِباداتِ فإنَّمَا أرادَ بها أنْ يأتِيَ تعبُّدُه على أبلَغِ ما يَكونُ في زَعمِه ليَفُوزَ بِأتَمِّ المراتب في الآخرة في ظَنِّه.

وإنْ تعلَّقَت بالعاداتِ فكذلك، لأنه إنَّما وضَعَها لتأتِي أمورُ دُنياهُ على تَمامِ المصلَحَةِ فيها، فمَن يَجعَل المناخِلَ فِي قِسم البِدَعِ فظاهر أنَّ التمتُّعَ عندَه بلذَّةِ الدَّقيقِ المنخول أتَمُّ منه بغَير المنخول، وكذلكَ البِناءاتُ المشيَّدَةُ المختلفةُ التمتُّع بها أبلَغُ منه بالحشوشِ والخَرِبِ، ومثلُه المصادراتُ فِي

الأموال بالنسبة إلى أولي الأمر، وقد أباحت الشريعةُ التوسُّعَ في التَّصرُّفاتِ، فيُعَدُّ المبتدعُ لهذا من ذلك.

فظهر معنى «البدعة»، وما هيَ في الشَّرعِ»[1]. (مُختصراً).

وقال البدرُ الزركشي[2] رحمه الله تعالى: «البِدعَةُ في الشرع مَوضُوعَةٌ للحادثِ المذمومِ، وإذا أُريدَ الممدوحُ قُيِّدَت، ويَكونُ ذلكَ مَجازًا شَرعِيًّا حَقيقةً لغويةً، وفي الحديث: «وَكُلُّ بِدعَةٍ ضَلَالَةٌ»[3].

وقال الإمامُ الشافعي رضي الله عنه: المُحْدَثَاتُ ضَرْبَانِ:

أحدُهُما: ما أُحدِثَ مِمَّا يُخالِفُ كِتابًا، أَوْ سُنَّةً، أو أَثَرًا، أو إِجْمَاعًا، فهذه البِدعَةُ الضَّلالَةُ.

---

(1) الاعتصام للشاطبي: ١/٢٦.

(2) الزركشي: هو أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله التركي المصري الزركشي (نسبة إلى المهنة التي كان يشتغل بها) الشافعي، الفقيه الأصولي المحدث، تفقه على السراج البلقيني والجمال الإسنوي، وعليه الأذرعي، كان إماماً في الفقه والأصول والحديث، ولي مشيخة خانقاه بالقرافة، ألف كتباً كثيرة منها: البحر المحيط، تشنيف المسامع كلاهما في الأصول، الديباج في الفقه، والمنثور في القواعد الفقهية، توفي رحمه الله سنة ٧٩٤هـ.
الدرر الكامنة: ٣/٤٤١، الفتح المبين: ٢/٢١٨).

(3) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: «كانَ رَسُولُ الله ﷺ إذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عيناه، وعلا صوتُهُ واشْتَدَّ غضبُهُ حتّى كأنَّهُ مُنذِرُ جَيْشٍ يقُولُ: صَبَّحَكُمْ ومَسَّاكُمْ، ويقول: بُعِثْتُ أنا والسّاعةُ كهاتَيْنِ، ويَقْرِنُ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ: السَّبَّابَةِ والوُسْطَى، ويَقُولُ: أمّا بعدُ، فإنَّ خيرَ الحديثِ كتابُ الله، وخَيْرُ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وشَرُّ الأُمُورِ مُحدثاتُها، وكُلُّ بِدعةٍ ضلالةٌ».
رواه مسلم في الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٨٦٧).

والثاني: ما أُحدِثَ مِنَ الخَيرِ لَا خِلَافَ فِيهِ، وقَد قالَ **عُمَرُ** رضي الله عنه في قِيامِ رَمضانَ: «**نِعْمَتِ الْبِدْعَةُ هِيَ**»[(١)]، يَعنِي أَنَّهَا مُحدَثَةٌ لَم تكُن، وإذا كانَت ليسَ فِيها ردٌّ لِمَا مَضَى. انتهى.

وانظُر كيفَ تَحرَّزَ **الإمامُ الشافعيُّ** رضي الله عنه في كلامِهِ عَن لَفظِ «**البِدعَة**»، ولَم يَزِد علَى لَفظِ «**الْمُحْدَثَة**»، وتَأوَّلَ قولَ **عمرَ** رضي الله عنه على ذلكَ.

وقال **الْمُتَوَلِّي**[(٢)] فِي «**التَّتِمَّةِ**» فِي باب «صلاة الجماعة»: البدعَةُ اسمٌ لِكلِّ زِيادَةٍ في الدِّينِ سَواءٌ كانَت طاعَةً أو مَعصيَّةً، فالبِدعَةُ بِزيادَةِ الطاعَةِ مثلُ كثرَةِ الصَّلاةِ والصَّومِ والصَّدَقةِ سَواءٌ وافَقَ الشَّرعَ أم لَا بأنْ يَتعَبَّدَ في وقتِ الكراهَةِ. اهـ.

وقال **الشيخ عزُّ الدِّين**[(٣)]: **البِدعَةُ: فعلُ ما لَم يُعهَد في عهدِ رسولِ الله ﷺ.**

---

(١) رواه **البُخاري** (٢٠١٠)، سَبَقَ تَخريجُه مُفصَّلاً في (ص: ٤١).

(٢) **وَالْمُتَوَلِّي**: هو أبو سَعدٍ عبدُ الرحمن بن مأمون بن علي النيسابوري المُتوَلِّي، العلامةُ شيخُ الشافعية، تفقَّه ببخارَى وغيرها بالقاضي حسين، والشيخ أبِي إسحاق، كان رأساً في الفقه والأصول، ذكياً مُناظراً متواضعاً، له كتاب «التَّتِمَّة» تَمَّم به «الإبانة» لشيخه الفراني، فعاجَلَته المنيةُ عندما وصَل إلى الحدود، وله كتابٌ في الأصول، وكتابٌ كبيرٌ في الخلاف، درَّس بالنِّظاميَّةِ بعدَ وفاةِ شيخه أبي إسحاق مُدةً يسيرةً، ثُمَّ صُرِّفَ بابن الصبَّاغ، وُلِدَ بأَبِيوَرْد سنة **٤٢٧هـ** وتُوفي رحِمَه الله ببغداد سنة **٤٨٧هـ**. (سير الأعلام: **١٨/ ٥٨٥**).

(٣) **والشيخُ عزُّ الدِّين**: هو عبدُ العزيز بن عبد السلام بن السلمي، المغرِبي أصلاً، الدِّمشقِي مولداً، المصري داراً ووفاةً، الشافعي مذهباً، سلطان العلماء، شيخُ الإسلام علماً وورعاً وزهداً وتصانيفَ وتلاميذ، كان آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكَر، أخذ الفقهَ عن ابن عساكر، والأصولَ من الآمدي، له مؤلفات نفيسة منها: القواعد الكبرى والصغرى، توفي رحمه الله سنة **٦٦٠هـ**.
(طبقات الشافعية للإسنوي: **٢/ ٨٤**).

وتنقسمُ إلى الأحكامِ الخمسةِ، وطريقُ معرفةِ ذلك: أنْ تُعرَضَ البدعةُ على قواعدِ الشرعِ، فأيُّ حُكمٍ دخلَتْ فيه فهي منه؛

فمِن البدعِ الواجبةِ: تعلُّمُ النحوِ الذي يُفهَم منه القرآنُ والسنةُ، وذلك واجبٌ لأنَّ حفظَ الشريعةِ واجبٌ، ولا يتأتَّى ضبطُها إلا بمعرفةِ ذلك، وما لا يتمُّ الواجبُ إلا به فهو واجبٌ؛

ومِن البدعِ المحرَّمةِ: مذهبُ القدريةِ والجبريةِ والمرجئةِ والمُجسِّمةِ، والردُّ على هؤلاء مِن البدعِ الواجبةِ؛

ومِن البدعِ المندوبةِ: إحداثُ المدارسِ، والرُّبَطِ، وصلاةِ التراويحِ، وكلُّ إحسانٍ لم يُعهَد في العصرِ الأولِ؛

ومِن البدعِ المباحةِ: المصافحةُ عقبَ الصبحِ والعصرِ، ولبسُ الطيالسةِ، وتوسيعُ الأكمامِ؛

ومِن البدعِ المكروهةِ: زخرفةُ المساجدِ، وتزويقُ المصاحفِ»[1].

(مختصراً).

وقال الحافظُ ابنُ حزمٍ[2] رحمه الله: «والسُّنَّةُ: هيَ الشريعةُ نفسُها،

---

(1) شرح الزرقاني ([illegible]/ ٢١٩).

وانظر: في شرح سنن [illegible] ([illegible]/ ١٥٦)، وتهذيب الأسماء للنووي (٣/ ٢٠)، وشرح السنن للسيوطي ([illegible]/ ٤٤٥).

(2) وابن حزم: هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الفقيه الظاهري، الحافظ، صاحب التصانيف. ولد بقرطبة سنة ٣٨٤هـ، كان أبوه وزيراً، وولي هو أيضاً الوزارة [illegible]، اشتغل في صباه بالأدب والمنطق والعربية، ثمَّ أقبل على [illegible]، فكان شافعياً، ثمَّ تحوَّل ظاهرياً، وتعصَّب له وصنَّف فيه وردَّ على مخالفيه. كان حافظاً للحديث والسنن، متفنناً في العلوم، عاملاً بعلمه، مستنبطاً

وأقسامُ السنَّة في الشريعة: فرضٌ، أو ندبٌ، أو إباحةٌ، أو كراهةٌ، أو تحريمٌ. كلُّ ذلك قد سنَّه رسولُ الله ﷺ عن الله ﷻ.

والبِدعةُ: كلُّ ما قِيلَ - أو فُعِل - مِمَّا ليسَ لهُ أصلٌ فيما نُسِبَ إليه ﷺ، وهو في الدِّين كلُّ ما لم يأتِ في القرآن، ولا عن رَسولِ الله ﷺ، إلا أنَّ منها: ما لا يُؤجَرُ عليه صاحبُه ويُعذَر بِمَا قَصَد إليه مِن الخيرِ؛

ومنها: ما يُؤجَر عليه صاحبُه ويَكونُ حَسَنًا، وهو ما كانَ أصلُه الإباحةَ، كما رُوِيَ عن عمرَ ﷺ: «نِعمَتِ البِدْعَةُ هَذِهِ»[1]، وهو ما كانَ فِعلَ خيرٍ جاءَ النصُّ بعُمومِ استِحبابِهِ وإنْ لم يُقرَّر عملُه في النصِّ؛

ومنها: ما يكونُ مَذمُومًا ولا يُعذَر صاحبُه، وهو ما قامَت به الحجَّةُ على فَسادِهِ فتمادَى عليه القائلُ به»[2].

وقال الحافظ ابنُ رَجَب[3] رحِمَه الله: «قوله: «وإيَّاكُم ومُحدَثَاتِ الأُمُورِ،

= للأحكام من الكتاب والسنة، له مؤلفات كثيرة نفيسة منها: المُحلَّى، الإحكام، فيصل في الفرق، تُوفي رحمه الله سنة ٤٥٩هـ.

(سير الأعلام: ١٨/ ١٨٤، لسان الميزان: ٤/ ٢٣٩).

(١) رواه البُخاري (٢٠١٠)، سَبَق تخريجه مُفصَّلاً في (ص: ٤١).

(٢) الإحكام لابن حزم: ١/ ٤٧.

(٣) ابن رَجَب: هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الدمشقي الحنبلي، زين الدين الحافظ، الإمام، المتقن، ولد ببغداد سنة ٦٣٦هـ، ثم انتقل إلى دمشق مع والده، فلازَم الأخذ من أكابر علمائها وبرع في الحديث وعلومه، والفقه وأصوله، ألف كتباً ليس لها نظير منها: شرح الترمذي، شَرح علل الترمذي، القواعد الفقهية وأجاد فيها، لطائف المعارف، توفي رحمه الله سنة ٧٩٥هـ = ١٣٩٣م.

(الدرر الكامنة: ٢/ ٤٢٨، معجم المؤلفين: ٢/ ٧٤).

قوله: «كلُّ بدعةٍ ضلالةٌ»(١) تحذيرٌ للأمة من اتّباع الأمور المحدثةِ المبتَدعةِ، وأكّد ذلك بقوله: «كلُّ بدعةٍ ضلالةٌ»، والمراد بـ«البدعة»: ما أحدِثَ مِمَّا لَا أصلَ له في الشريعة يدلُّ عليه، وأمّا ما كان له أصلٌ من الشرع يدلُّ عليه فليسَ ببدعةٍ شرعًا وإنْ كانَ بِدعةً لغةً، وفي صحيح مسلم(٢) عن جابرٍ رضي الله عنه: «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يَقولُ في خطبته: إنَّ خيرَ الحديثِ كتابُ الله، وخيرُ الهَدْيِ هَدْيُ مُحمَّدٍ ﷺ، وشَرُّ الأمورِ مُحدثاتُها، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ».

فقوله ﷺ: «وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ» مِن جَوامع الكلِم، لَا يَخرُج عنه شيءٌ، وهو أصلٌ عظيمٌ من أصولِ الدِّين، وهو شبيهٌ بقَولِه ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ في أَمْرِنَا ما ليسَ منه فهو رَدٌّ»(٣)، فكلُّ مَن أحدَثَ شيئًا ونَسبَه إلى الدِّين ولَم يَكُن لَه أصلٌ من الدِّين يرجع إليه فهوَ ضلالةٌ، والدِّينُ بَريءٌ منهُ، وسَواءٌ فِي ذلك مسائلُ الاعتقادات، أو الأعمال، أو الأقوال الظاهرةِ والباطنة.

وأمّا ما وقع في كلامِ السَّلَفِ مِن استِحسَانِ بَعضِ البِدَع فإنَّما ذلكَ فِي البدعِ اللغويَّة، لا الشرعيَّة، فمن ذلك:

قولُ عمرَ رضي الله عنه لمّا جمعَ النَّاسَ في قِيامِ رَمضانَ عَلَى إمَامٍ واحِدٍ في المسجد، وخرج ورآهم يُصلُّونَ كذلكَ فقال: «نِعْمَتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ»(٤)،

---

(١) هو حديث صحيح، رواه ابن حبان (٥)، والحاكمُ (٣٢٩)، وأبو داود (٤٦٠٨)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٣)، سبق تخريجه مفصّلاً في (ص: ٤٣).

(٢) مسلم في الجمعة (٨٦٧)، سبق الحديثُ كاملاً في (ص: ٥٠).

(٣) رواه البخاري في الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلحُ مردود (٢٦٩٧)، ومسلم في الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة وردّ مُحدثات الأمور (١٧١٨).

(٤) رواه البخاري (٢٠١٠)، سبق تخريجه مفصّلاً في (ص: ٤١).

ورُوِي عنه أنه قال: «إنْ كَانَت هَذِهِ بِدْعَةً فنِعْمَتِ البِدْعَةُ»، ورُوِي عن أُبَيّ بنِ كَعْبٍ ﷺ قالَ لَهُ: «إنَّ هَذا لَم يَكُنْ؟ فقالَ عُمَرُ: قَدْ عَلِمْتُ، ولَكِنَّهُ حَسَنٌ»؛

ومرادُه أنَّ هذا الفعلَ لَم يكُن على هذا الوَجهِ قبلَ هذا الوَقتِ، ولكِن له أصْلٌ في الشَّرِيعَةِ يَرجِع إليها، فمنها: «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَحُثُّ عَلَى قِيَامِ رَمَضَانَ ويُرَغِّبُ فيهِ، وكانَ النَّاسُ فِي زَمَنِه يَقُومُونَ فِي المسجِدِ جَمَاعَاتٍ مُتفَرِّقَةٍ ووُحْدَانًا، وهو ﷺ صَلَّى بأصْحَابِه في رَمَضانَ غَيْرَ لَيلَةٍ، ثُمَّ امتنَع مِن ذلِكَ مُعَلِّلاً بأنَّه خَشِيَ أنْ يُكتَبَ عَلَيْهِم، فيَعْجِزُوا عَنِ القِيَامِ به»[1]، وهذا قَد أمِنَ بعدَه ﷺ؛

ومنها: أنَّه ﷺ أمَرَ باتِّباعِ سنَّةِ خُلفائِه الرَّاشِدِين، وهذا قد صارَ مِن سُنَّةِ خُلفائِه الرَّاشدين، فإنَّ الناسَ اجتمَعُوا عَليه في زمَنِ عُمرَ وعُثمانَ وعليٍّ ﷺ.

ومِن ذلكَ: أذانُ الجمعة الأوَّلُ[2]، زاده عثمانُ ﷺ لحاجَةِ الناسِ إليه، وأقرَّه واستمَرَّ عملُ المسلمين عليه، ورُوِي عن ابنِ عُمرَ أنه قال: «هُوَ بِدْعَةٌ»، ولعله أراد ما أراد أبوه في قيام شهر رمضان؛

ومِن ذلكَ: جَمْعُ المصحَفِ فِي كتابٍ واحد، توقَّفَ فيه زَيدُ بنُ ثابتٍ ﷺ، وقال لأبِي بَكرٍ وعُمرَ رضِيَ الله عنهما: «كَيفَ تَفعَلَانِ مَا لَم يَفعَلْهُ النَّبِيُّ ﷺ؟»، ثُمَّ عَلِم أنه مَصلحَةٌ، فوافَقَ على جَمعِه[3]، وقَد كانَ النَّبِيُّ ﷺ

---

(١) رواه البخاري (٢٠١٢)، ومسلم (٧٦١)، وقد سبَق تَخريجُه مُفصَّلاً في (ص: ٤١).

(٢) عَن الزُّهرِي: سَمِعتُ السَّائِبَ بنَ يَزِيدَ ﷺ يقول: «إنَّ الأَذَانَ يَوْمَ الجُمُعَةِ كَانَ أَوَّلُهُ حِينَ يَجْلِسُ الإِمَامُ يَوْمَ الجُمُعَةِ عَلَى المِنْبَرِ فِي عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ وأَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، فَلَمَّا كَانَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ ﷺ وكَثُرُوا أَمَرَ عُثْمَانُ يَوْمَ الجُمُعَةِ بِالأَذَانِ الثَّالِثِ، فأُذِّنَ بِهِ عَلَى الزَّوْرَاءِ، فَثَبَتَ الأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ».

رواه البخاري في الجمعة، باب التأذين عند الخطبة (٩١٦).

(٣) عَن عُبَيْدِ بنِ السَّبَّاقِ: «أنَّ زَيدَ بنَ ثابتٍ الأنصاري ﷺ قال: أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ ﷺ

يأمر بكتابة الوحي، ولا فرق بين أن يكتب مفرقًا أو مجموعًا، بل جمعه صار أصلح.

ومن ذلك: القصص، وقد قال غضيف بن الحارث رضي الله عنه: «بعث إلي عبد الملك بن مروان فقال: إنا قد جمعنا الناس على رفع الأيدي على المنبر يوم الجمعة، وعلى القصص بعد الصبح والعصر؟ فقال: أما إنهما أمثل بدعكم عندي ولست بمجيبكم إلى شيء منهما، لأن النبي ﷺ قال: ما أحدث قوم بدعة إلا رفع من السنة مثلها. فتمسك بسنة خير من إحداث بدعة»[1]؛

وقال الحسن[2]: إنه بدعة، ونعمت البدعة، كم من دعوة مستجابة، وحاجة مقضية، وأخ مستفاد.

= مقتل أهل اليمامة وعنده عمر، فقال أبو بكر: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحر يوم اليمامة بالناس، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن فيذهب كثير من القرآن إلا أن تجمعوه وإني لأرى أن تجمع القرآن. قال أبو بكر: قلت لعمر: كيف أفعل شيئًا لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: هو والله خير. فلم يزل عمر يراجعني فيه حتى شرح الله لذلك صدري، ورأيت الذي رأى عمر. قال زيد: وعمر عنده جالس لا يتكلم، فقال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل، ولا نتهمك كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن، فاجمعه. فوالله لو كلفني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن. قلت: كيف تفعلان شيئًا لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال أبو بكر: هو والله خير. فلم أزل أراجعه حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر، فقمت فتتبعت القرآن أجمعه من الرقاع والأكتاف والعسب وصدور الرجال،...».

رواه البخاري في التفسير، باب ﴿لقد جاءكم رسول...﴾ ... ﴿رحيم﴾ (٤٦٧٩).

(١) رواه أحمد في مسنده (١٦٣٥٦)، وإسناده جيد. (فتح الباري: ١٣/ ٢٥٧).

(٢) والحسن: هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، وكانت أمه مولاة لأم سلمة أم المؤمنين، ولد بالمدينة لسنتين بقيتا من خلافة عمر، =

وإنَّما عَنَى هؤلاءِ بأنه بدعةُ الهيئة الاجتماعية عليه فِي وَقتٍ مُعيَّنٍ، فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَم يَكُن له وَقتٌ مُعيَّنٌ يقصُّ على أصحابِه فيه غيرُ خُطبتِه الرَّاتِبة فِي الجُمَعِ والأعيادِ، وإنَّما كانَ يُذكِّرُهم أحيانًا، أو عندَ حُدوثِ أمرٍ يُحتاجُ إلى التَّذكِيرِ عندَه، ثُمَّ إنَّ الصحابة ﷺ اجتَمعوا على تَعيينِ وَقْتٍ له، منه «فكانَ ابنُ مَسعُودٍ يُذكِّرُ النَّاسَ كُلَّ خَمِيسٍ لئَلَّا يَمَلُّوا»[١]، وعن ابنِ عبَّاسٍ: «حَدِّثِ النَّاسِ كُلَّ جُمُعَةٍ، فإنْ أَبَيْتَ فمَرَّتَيْنِ»[٢]، ونَحوُه، وقد قال الشافعيُّ: «البدعة بدعتانِ: بدعَةٌ مَحمُودةٌ، وبدعة مَذمومَةٌ، فما وافقَ السنةَ فهو مَحمُودٌ، وما خالفَ السُّنَّةَ فهو مَذمومٌ»، واحتج بقول عمرَ ﷺ: نِعْمَت البِدعَةُ هِيَ[٣]»[٤]. (مُلخَّصاً).

= نشأ بوادي القُرى، حضَر الجمعةَ مع عثمان، دعَا له عمرُ بالفقه، كان سَيِّدَ أهل زمانه علماً وعملاً، وروَى عن خلقٍ من الصحابة، وعنهُ خلقٌ كثير، **أعلم الناس بالحلال والحرم وأشجعَهم وأفصحَهم**، وكان معروف التَّدليس عن الضعفاء، ولذا أعرضَ عن روايته الشيخان، تُوفي رحمه الله سنة ١١٠هـ. (سير الأعلام: ٤/ ٥٦٣).

(١) عَن أَبِي وَائِلٍ: «كانَ عَبدُ الله ﷺ يُذكِّرُ النَّاسَ فِي كُلِّ خَمِيسٍ، فَقَالَ لَهُ رَجلٌ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لَوَدِدتُ أَنَّكَ ذَكَّرْتَنَا كُلَّ يَوْمٍ؟ قَالَ: أَمَا إِنَّهُ يَمْنَعُنِي مِنْ ذَلِكَ أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ أُمِلَّكُمْ وَإِنِّي أَتَخَوَّلُكُمْ بِالمَوْعِظَةِ كَمَا كانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بِهَا مَخَافَةَ السَّآمَةِ عَلَيْنَا».

رواه **البخاري** في العلم (٧٠)، ومسلم فِي صفات المنافقين وأحكامهم، باب الاقتصاد في الموعظة (٢٨٢١).

(٢) عَن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عنهما: «حَدِّثِ النَّاسَ كُلَّ جُمُعَةٍ مَرَّةً، فَإِنْ أَبَيْتَ فَمَرَّتَيْنِ، فَإِنْ أَكْثَرْتَ فَثَلَاثَ مِرَارٍ، وَلَا تُمِلَّ النَّاسَ هَذَا القُرْآنَ، وَلَا أُلْفِيَنَّكَ تَأْتِي القَوْمَ وَهُمْ فِي حَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِهِمْ فَتَقُصُّ عَلَيْهِمْ فَتَقْطَعُ عَلَيْهِمْ حَدِيثَهُمْ فَتُمِلُّهُمْ، ولَكِنْ أَنْصِتْ فَإِذَا أَمَرُوكَ فَحَدِّثْهُمْ وَهُمْ يَشْتَهُونَهُ».

رواه **البخاري** في الدعوات، باب ما يُكرَه من السجع في الدعاء (٦٣٣٧).

(٣) رواه **البُخاري** (٢٠١٠)، سَبَق تَخريجُه مُفصَّلاً في (ص: ٤١).

(٤) جامع العلوم والحِكَم لابن رجب: ١/ ٢٦٦.

وقال الحافظ ابنُ حجر[1] رحمه الله في شرح قولِ ابنِ مَسعُودٍ رضي الله عنه: «إنَّ أحسنَ الحديثِ كتابُ الله، وأحسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشَرُّ الأُمُورِ مُحدَثاتُها»[2]:

و«المُحدَثاتُ» جمعُ «مُحدَثة»، والمرادُ بها: ما أُحدِثَ وليسَ له أصلٌ في

---

(1) وابنُ حجر: هو أبو الفضل شهابُ الدِّين أحمدُ بنُ علي بن مُحمَّد، الشهير بابن حجر، العسقلاني أصلاً، المصري مولداً ونشأةً ووفاةً، الشافعي، شيخ الإسلام علَمُ الأعلام، أميرُ المؤمنين بالحديث، حافظ عصره، وُلد سنة ٧٧٣هـ أخَذ من الزين العراقي، ابن الملقن، البلقيني، انتهى إليه معرفةُ الحديث: علله رجاله عاليه نازله، قرأ عليه علماءُ عصره، تخرَّج به الأئمة كالسخاوي والسيوطي، صنَّف كتباً لا مثيل لها منها: فتح الباري، تهذيبُ التهذيب، الإصابة، لسان الميزان، تُوفيَ رحمه الله سنة ٨٥٢هـ.

(الضوء اللامع: ٢/ ٣٦، شذرات الذهب: ٩/ ٣٩٥).

(2) رواه البخاري في الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٧٢٧٧).

قال الحافظ في الفتح (١٠/ ٥٢٦، ١٣/ ٢٦٦): «ظاهرُ سِياقِ هَذا الحديثِ: أنَّهُ موقوفٌ، لكن القدرُ الَّذي لهُ حُكمُ الرَّفعِ منهُ قولُه: «وأحسَنُ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ» فإنَّ فيه إخباراً عن صفةٍ من صفاتِه ﷺ، وهو أحَدُ أقسامِ المرفُوعِ، وقلَّ مَن نبَّهَ على ذلك، وهو كالمتفَقِ عليه لتخريجِ المصنِّفين المُقتصِرين على الأحاديثِ المَرفُوعَةِ الأحاديثَ الواردةَ في شمائلِه ﷺ، فإنَّ أكثرَها يتعلَّقُ بصفةِ خَلْقِه وذاتِه كوَجهِه وشَعرِه، وكذا صفةُ خُلُقِه كحِلمِه وصَفحِه، وهذا مُندرِجٌ في ذلك، مع أنَّ الحديثَ المذكورَ جاء عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه مُصرَّحاً فيه بالرَّفعِ من وَجهٍ آخرَ أخرَجَه أصحابُ السنن، [رواه ابن ماجه في المقدمة، باب اجتناب البدع والجدل (٤٦)، وإسنادُه ضعيفٌ لجهالة عُبيد بن ميمون، كما في الزوائد للبوصيري (١/ ٣٤)، ولم أجِدْهُ عند غيره] لكن ليس هو على شرطِ البخاري، وأخرجه مُسلمٌ [سبق تخريجُه مُفصَّلاً في ...] من حديث جابر مرفوعاً أيضاً».

الشَّرع، ويُسمَّى في عُرف الشَّرع بِدعَةً. وما كانَ له أصلٌ يَدلُّ عليه الشرعُ فليسَ ببدعَةٍ، فالبدعَةُ في عُرف الشرع مَذمُومَةٌ، **بخلافِ اللُّغةِ**: فإنَّ كلَّ شيءٍ أُحدِثَ على غيرِ مِثالٍ يُسمَّى بِدعَةً سواءٌ كان مَحمودًا أو مَذمُومًا.

وكذا القول في «**المُحدَثَة**» وفي «**الأمر المُحدَث**» الذي ورَدَ في حديث عائشة: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**»[1]، . . . ومِمَّا حَدَثَ تَدوينُ الحديث، ثُمَّ تفسيرُ القرآن، ثُمَّ تَدوينُ المسائل الفقهية المولَّدَة عن الرَّأي المَحْضِ، ثُمَّ تدوينُ ما يتعلَّقُ بأعمالِ القُلوبِ، ثُمَّ تدوينُ القَول في أصولِ الدِّياناتِ، فتصدَّى لها المثبِتَةُ والنُّفاةُ، فبالَغ **الأوَّلُ** حتَّى شبَّهَ وبالَغ **الثاني** حتَّى عطَّلَ، واشتدَّ إنكارُ السلَفِ لذلك **كأبي حنيفة وأبي يوسف والشافعي**، وكلامُهم في ذمِّ أهلِ الكلام مَشهورٌ، وسببُه أنَّهم تكلَّموا فيما سَكَتَ عنه النَّبيُّ ﷺ وأصحابُه، وقد تَوسَّعَ مَن تأخَّرَ عَن القُرون الثلاثةِ الفاضلة في غالب الأمور، الَّتي أنكرَها أئمةُ التابعين وأتباعِهم، ولَم يَقتنِعوا بذلك حتَّى مزَجُوا مَسائل الدِّيانَةِ بكلام اليُونانِ، وجعَلوا كَلامَ الفَلاسفة أصْلاً يَردُّونَ إليه مَا خالفه مِن الآثار بالتأويل ولَو كانَ مُستكرَهًا، ثُمَّ لَم يَكتَفُوا بذلك حتَّى زَعموا أنَّ الذي رَتَّبوه هو أشرَفُ العُلوم وأَوْلاهَا بالتَّحصيل، وأنَّ مَن لَم يَستَعمِل ما اصطلَحُوا عليه فهو عامِّيٌّ جاهِلٌ. فالسعيدُ مَن تَمسَّكَ بِمَا كانَ عليه السَّلفُ، واجتنَبَ ما أحدَثَه الخلَفُ، وإنْ لَم يَكُن له منهُ بُدٌّ فليكتفِ منه بقدرِ الحاجَةِ، ويَجعَل الأولَ المقصودَ بالأصالة والله الموفِّقُ، وقد أخرَجَ **أحمَدُ** بسَندٍ جَيِّدٍ عَن **غَضيفِ بنِ الحارث** ﷺ قال: «**بَعَثَ إِلَيَّ عبدُ الملكِ بنُ مَروانَ فقال: إنَّا قَد جَمَعْنَا النَّاسَ عَلَى رَفْعِ الأَيْدِي عَلَى المِنبَرِ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وعلى**

---

(١) رواه **البُخاري** في الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلحُ مردود (٢٦٩٧)، ومسلم في الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة وردُّ مُحدَثات الأمور (٤٤٦٧).

القصصِ بعدَ الصُّبحِ والعصرِ؟ فقال: أمَا إنَّهمَا أمْثَلُ بِدَعِكُم عِندِي، ولَسْتُ بِمُجِيبِكُم إلى شيءٍ مِنهُمَا؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قال: «مَا أَحْدَثَ قَوْمٌ بِدْعَةً إِلَّا رُفِعَ مِنَ السُّنَّةِ مِثْلُهَا. فَتَمَسُّكٌ بِسُنَّةٍ خَيْرٌ مِنْ إِحْدَاثِ بِدْعَةٍ»[1].

وإذا كان هذا جوابُ هذا الصحابيِّ في أمرٍ له أصلٌ في السنة، فما ظنُّكَ بِمَا لا أصلَ له فيها، فكيفَ بِمَا يشتمِلُ على مَا يُخالِفُهَا، وقد مضى في كتاب العلم «أنَّ ابنَ مسعودٍ كانَ يُذكِّرُ النَّاسَ كُلَّ خميسٍ لِئَلَّا يَمَلُّوا»[2]، ومضى في كتاب الرقاق «أنَّ ابنَ عباسٍ قال: حَدِّثِ النَّاسَ كُلَّ جُمُعَةٍ، فإنْ أبيتَ فمرَّتينِ»[3]، والمرادُ بالقصصِ التَّذكيرُ والموعِظةُ، وقد كانَ ذلكَ في عهدِ النبيِّ ﷺ، لكنْ لَم يكنْ يجعلُه راتبًا كخُطبةِ الجُمُعةِ، بل بِحَسَبِ الحاجةِ.

وأمَّا قولُه في حديث العِرباض: «فإنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[4] بعد قوله: «وإيَّاكُم ومُحْدَثَاتِ الأُمورِ» فإنه يدل على أنَّ المُحْدَثَ يُسمَّى بدعةً، وقوله[5] ﷺ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» قاعدةٌ شرعيةٌ كُلِّيَّةٌ بِمَنطُوقِها، ومَفهُومِهَا. أمَّا منطوقُها فكأنْ يُقال: حُكمُ كذا بدعةٌ، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، فلا تكونُ مِن الشرع لأنَّ الشرعَ كلَّه هُدًى، فإذْ ثبتَ أنَّ الحكمَ المَذكورَ بدعةٌ صحَّتِ المقدِّمَتانِ وأُنتِجَا المطلوبَ.

---

(١) رواه أحمد في مسنده (١٦٣٥٦) بإسنادٍ جيد. (فتح الباري: ٣/ ٢٥٧).
(٢) رواه البخاري (٧٠)، ومسلم (٢٨٢١)، سبق تخريجه مفصَّلًا في (ص: ٥٧).
(٣) رواه البخاري (٦٣٣٧)، سبق تخريجه مفصَّلًا في (ص: ٥٧).
(٤) رواه ابن حبان (٥)، والحاكم (٣٢٩)، وأبو داود (٤٦٠٨)، والترمذي (٢٦٨٦)، وابن ماجه (٤٣) بإسنادٍ صحيح، سبق تخريجه مفصَّلًا في (ص: ٤٣).
(٥) في حديث العرباض ﷺ السابق في (ص: ٤٣).

والمراد بقوله ﷺ: «كُلُّ بِدعَةٍ ضَلالَةٌ» ما أُحدِثَ ولا دليلَ له مِن الشَّرعِ بطريقٍ خاصٍّ ولَا عامٍّ»[1].

ثُمَّ ذكَرَ كلامَ ابنِ عبدِ السلامِ السابقِ[2] مُعتمِداً عليه.

وقال **الإمامُ الرَّبَّانِي**[3] رحِمَه الله تعالى: «هذا زمانٌ استتَرَت فيه السنةُ بواسطةِ بُعدِ عهدِ النُّبُوَّةِ وجلَت البدعةُ بواسطةِ فُشُوِّ الكَذِبِ، واحتِيجَ إلى بازٍ يَنصُر السنةَ، ويَهزِمُ البدعةَ، تَرويجُ البدعةِ مُوجِبٌ لِتَخريبِ الدِّينِ وتَعظيمُ المبتَدِعِ باعثٌ على هدمِ الإسلامِ، ولعَلَّكَ سَمِعتَ «**مَنْ وَقَّرَ صاحِبَ بِدْعَةٍ فقَدْ أعَانَ عَلَى هَدْمِ الإسلامِ**»[4]، فيَنبغي التوجيهُ بِجَميعِ الهِمَّةِ وتَمامِ النُّهمةِ لِترويجِ

---

(١) فتح الباري لابن حجر (الاعتصام بالسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ): ٢٦٦/١٣.

(٢) في كلام الزَّركشي (ص: ٥١-٥٢).

(٣) **والإمامُ الرَّبَّانِي**: هو الشيخ العارف المُجدِّدُ أحْمَدُ بن الشيخ عبد الأحد بن الشيخ زين العابدين، السَّرْهَنْدي الفاروقي نسباً النقشبَندي مشرباً الحنفي مذهباً، المجدِّد الألف الثاني، وُلد رحمه الله سنة ٩٧١هـ في بلدةِ سِهرِنْدْ (بلدة عظيمة بين دهلي ولاهور على الشارع)، برع في المعقول والمنقول، وأثنى عليه القريب والبعيدُ من مُعاصريه ومِمَّن جاء بعده، توفيَ رحمه الله سنة ١٠٣٤هـ.
(ترجمة الإمام الرباني لِمُحمَّد مراد المنزاوي، والإمام السرْهَنْدِي للشيخ أبي الحسن النَّدْوي).

(٤) قال **الطبَرَانِي في الأوسط** (٦٧٧٢): «... حدَّثَنا هِشَامُ بنُ خالِدٍ: ثَنا الحَسَنُ بنُ يَحيَى الخُشَنِي عَن هِشَام بنِ عُروةَ عَن أبيه عن عائشةَ رضي الله عنها: «قال رَسولُ الله ﷺ: **مَنْ وَقَّرَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ الإسْلَامِ**»، لَم يَرْوِ هذَا الحديثَ عَن هِشَام بن عُروةَ إلَّا الحَسَنُ بنُ يَحيَى الخُشَني».
وقال **في الكبير** (٤١٣): «... ثَنا بَقِيَّةُ بنُ الوَليدِ: ثَنَا ثَورُ بنُ يَزيدَ عن خالدِ بنِ مَعدانَ

سنةٍ من السنن، ووقع بدعةٍ من البدعِ في جميعِ الأزمانِ، وخصوصاً في هذه الأوانِ التي فيها ضعفُ الإسلامِ منوطٌ بترويجِ السُّنةِ وتخريبِ البدعةِ.

وكأنَّ السابقينَ رأوا الحَسَنَ في البدعةِ، حيثُ استحسنُوا بعضَ أفرادِها، ولكنَّ الفقيرَ لا يُوافِقُهم في هذه المسألةِ، ولا أرى في فردٍ واحدٍ مِن أفرادِ البدعةِ حسناً، ولا أُحِسُّ فيها شيئاً غيرَ الظلمةِ والكُدورةِ، قال ﷺ: «كُلُّ بِدعَةٍ ضَلالَةٌ»(١)، وأجِدُ السلامةَ في هذه الغربةِ وضعفِ الإسلامِ مَنوطَةً بإتيانِ السنةِ، والهلاكَ مَربوطاً بتحصيلِ البدعةِ أيَّةَ بدعةٍ كانَت.

وأرى البدعةَ كمِعْوَلٍ يُهدَمُ به مَباني الإسلامِ، وأجدُ السنةَ مثلَ كوكبٍ مُشرِقٍ يُهتَدى به في بُحورِ الضلالةِ، وفَّقَ الحقُّ سُبحانَه علماءَ الوقتِ لعدَمِ التفوُّهِ

= عن مُعاذِ بنِ جبلٍ ﷺ: «قال رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَن مَشَى إِلَى صَاحِبِ بِدْعَةٍ لِيُوَقِّرَهُ فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ الإِسْلَامِ».

وفيهِ ضعيفٌ. (مجمعُ الزوائد: ١/ ٤٤٨).

وقال أبو نُعيم في الحلية (٥/ ٢١٨): «... ثنا عيسَى بنُ يُونُسَ عَنْ ثَورِ بنِ يَزِيدَ عَن خالدِ بنِ معدانَ عن عبدِ الله بنِ بُسرٍ ﷺ قال: «قال رَسولُ الله ﷺ: مَنْ وَقَّرَ صاحبَ بدعةٍ فقد أعانَ على هدمِ الإسلامِ»، غَريبٌ مِن حَديثِ خَالِدٍ، تَفَرَّدَ به عيسَى عن ثورٍ».

وقال البيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٦١): «... عن محمَّد بنْ مسلم الطائفي عن إبراهيم بن ميسرة قال: «قال رَسولُ الله ﷺ: مَنْ وَقَّرَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ الإسلامِ».

قال العراقي في المغني (٢/ ٩١)، والشوكاني في الفوائد (ص: ٢١١)، والعجلوني في كشف الخفاء (٢/ ١٤٧١): «رواه ابنُ عَدِيٍّ من حديثِ عائشةَ، والطبَرانِي في الأوسط، وأبو نعيم في الحلية من حديث عبد الله بن بُسرٍ بأسانيدَ ضعيفةٍ، قال ابنُ الجوزي: كلُّها موضوعةٌ».

(١) هو جزءٌ من حديثِ العرباضِ ﷺ السابقِ في (ص: ٤٣).

بِحُسنِ بدعةٍ أصلاً، ولعدَمِ الإفتاء بإتيانِها وإنْ كانَت تلك البدعةُ جليةً فِي نظرِهم مثلُ فلَقِ الصُّبحِ فإنَّ لِتسويلاتِ الشيطانِ سُلطاناً عظيماً فيما وراءَ السُّنَّةِ.

وحيثُ كانَ للإسلامِ قوةٌ فِي الأزمنةِ الماضيةِ تُحُمِّل ظلماتُ البدعِ بالضرورةِ، ولعلَّ بعضَ تلك الظلماتِ خُيِّلَ نُورَانِيًا في تَشعشُعِ نورِ الإسلامِ، وصارَ ذلكَ التخَيُّلُ باعِثاً على الحُكمِ بِحُسنِه وإنْ لَم يَكُن له في الحقيقةِ نُورُ أَلْبَتَّة وحُسنٌ أصلاً، بِخلافِ هذا الوقتِ فإنه وقتُ ضعفِ الإسلام لَا يُتصوَّرُ فيه تَحمُّلُ ظلُماتِ البدَعِ، ولَا يَنبَغِي هنا تَمشيةُ فتوَى المتقدِّمِينَ والمتأخرينَ، فإنَّ لكل وقتٍ أحكاماً على حِدَةٍ.

ويَظهَرُ العالَمُ في النظَرِ في هذا الوقتِ مِن كثرَةِ ظُهور البدعةِ مثلَ بَحرِ الظلمَةِ، ويُحسُّ نورُ السُّنَّةِ مِن غُربتِها ونُدرَتِها مثلَ المشَاعِلِ فِي ذلك البَحرِ، وعملُ البدعةِ يَزيدُ تلك الظلمةَ ويُقلِّل نورَ السنةِ، وعملُ السنةِ يَكونُ باعثاً على تَقليلِ تلكَ الظلمةِ وتكثيرِ ذلكَ النورِ.

فمَن شاءَ فليُكثِر ظُلمَةَ البدعةِ، ومَن شاءَ فليُكثِر نورَ السنةِ، ومَن شاءَ فليُكثِر حِزبَ الشيطانِ ﴿أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱلشَّيۡطَٰنِ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٩]، ومَن شاء فليُكثِر حِزبَ الله ﴿أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

ولو أنصَفَ صوفيَّةُ الوقتِ ولَاحَظوا ضعفَ الإسلام وفُشوَّ الكذِبِ لَزِمَهُم أنْ لَا يُقلِّدوا شُيوخَهم فيما وراءَ السنةِ وأنْ لَا يَجعلوا الأمورَ المُختَرعةَ بعُذرِ عملِ شُيوخِهم بِهَا دَيْدَنَهُم، فإنَّ اتِّباعَ السنةِ مُنجٍ أَلْبَتَّة ومُثمِرٌ للخيراتِ والبركاتِ، وفِي تَقليدِ غيرِ السنةِ خطرٌ في خطرٍ ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾»(١). (مُلَخَّصاً).

فعُلِمَ مِمَّا سبَقَ أنَّ البدعةَ في الشرع: هيَ كُلُّ عِبادَةٍ أُحدِثَت ولَيسَ لَها أصلٌ مُستَنَدٌ فِي الشَّرعِ، وأنَّ البدعَةَ بالمعنَى الشرعِي كلُّها قبيحةٌ ضلالةٌ

---

(١) المكتوبات للإمام الرباني (المكتوب الثالث والعشرون): ٢/ ٣٤.

بإجماعِ العلماءِ، وأنَّ الخُلفَ بينهم لَفظيٌّ، لأنَّ مَن قال: «البدعةُ تَعتريها الأحكامُ الخمسةُ» أرادَ البدعةَ بالمعنى اللُّغوي، وغيرُه لَا يُخالِفُه في ذلك، ومَن قال: «البدعةُ لَا تَعتريها الأحكامُ الخمسةُ، بل هي كلُّها قبيحةٌ مُحرَّمةٌ» أرادَ البدعةَ بالمعنى الشَّرعيّ، وغيرُه لَا يُخالِفُه في ذلك، ولكن الحذارَ، ثُمَّ الحذارَ عمَّن يُزيِّنُ البِدعَ القبيحةَ، ويَلبِس عليها لَبوسَ السنة، أو يُموِّهُها بالبدعةِ الحسنةِ، ثُمَّ يبثُّها في المجتمع، فإنَّها سُمٌّ قاتلٌ، وصاحبُها يَسعر بكَ الجحيمَ التي وَقودُها النَّاسُ والحجارةُ.

قال الحافظ ابنُ رجبٍ رحمه الله: «وفي هذه الأزمان التي بَعُد العهدُ فيها بعلومِ السلفِ يتعيَّنُ ضبطُ ما نُقل عنهم من ذلك كله، ليتميَّزَ به ما كان مِن العلمِ موجودًا في زمانهم، وما أُحدِثَ في ذلك بعدَهم، فيُعلَم بذلك السنةُ من البدعة، وقد صحَّ عن ابن مسعود ﷺ: «إنَّكُمْ قَدْ أصبَحْتُم اليَوْمَ علَى الفِطرَةِ، وإنَّكُم ستُحدِثونَ ويُحدَثُ لكُم، فإذَا رَأيْتُم مُحدَثَةً فعَليكُم بالعَهْدِ الأوَّلِ»؛

وعن مالكٍ: لم يكُن شيءٌ مِن هذهِ الأهوَاءِ في عهدِ النَّبِي ﷺ، وأبي بكرٍ، وعُمرَ، وعُثمانَ ﷺ؛

ومِن أصعبِ الأهواءِ ما أُحدِثَ مِن الكلامِ في ذاتِ الله وصفاتِه مِمَّا سكَتَ عنه النبيُّ ﷺ والصحابةُ والتابعونَ لَهُم بإحسَانٍ: فقومٌ نَفَوا كثيرًا مِمَّا وَرَد فِي الكتابِ والسنةِ مِن ذلك، وزعموا أنَّهم فعَلوا تَنْزِيهًا لله عما تَقتَضِيه العُقولُ تنزيهه عنه، وزعموا أنَّ لازمَ ذلكَ مُستَحِيلٌ على الله ﷻ؛

وقومٌ لم يكتفُوا بإثباتِه حتَّى أثبتوا ما يُظَنُّ أنه لازمٌ له بالنسبة إلَى المخلوقين، وهذه اللوازمُ نفيًا وإثباتًا درَجَ صدرُ الأمة على السُّكوتِ عنها.

ومِمَّا حدَثَ بعد ذلك: الكلامُ في الحقيقة بالذَّوقِ والكَشْفِ، وزعْمُ أنَّ الحقيقةَ تُنافي الشريعةَ، وأنَّ المعرفةَ وَحدَها تكفِي مع المحبَّةِ، وأنَّه لَا حاجةَ

إلى الأعمال، وأنَّها حِجابٌ، أو أنَّ الشَّريعةَ إنَّما يَحتاجُ إليها العَوامُّ، ورُبَّما انضَمَّ إلَى ذلك الكلامُ فِي الذات والصفاتِ بِمَا يُعلَم قَطعًا مُخالَفتُه الكتابَ والسنةَ وإجْماعَ سلَفِ الأمَّةِ، والله يَهدي مَن يَشاء إلى صراطٍ مُستقيم»[١].

ثالثًا: حُكمُ الْمُبْتَدِع:

قال الزَّرَكَشي رحمه الله: «قال المُتَوَلِّي في «التَّتِمَّةِ» في باب «صلاة الجماعة»: البدعَةُ اسمٌ لِكلِّ زِيادَةٍ في الدِّينِ سَواءٌ كانَت طاعَةً أو مَعصيَةً، فالبِدعَةُ بِزِيادَةِ الطاعَةِ مثلُ كثرَةِ الصَّلاةِ والصَّومِ والصَّدَقةِ سَواءٌ وافَق الشَّرعَ أم لَا، بأنْ يَتعَبَّدَ في وقتِ الكراهَةِ، والمبتدِعُ بالمعصية كالطَّاعنِ في الصَّحابة، أو مَن به خلَلٌ فِي العقيدة، فإن كانَ لَا يَكفُر بِهَا فحُكمُه حُكمُ الفاسِقِ، وإلَّا فهوَ كافِرٌ، وهل يُقطَع بأنَّه مِن أهل النار؟ ظاهرُ المذهَبِ ـ وعليه يَدلُّ كلامُ الشافعي ـ أنَّه مِن جُملَةِ العاصِّين، وحالُه في المشيئة كحال سَائر العُصاة، ومِن أصحَابِنا مَن قَطَع بأنَّه مِن أهل النَّار لقولِه ﷺ: «كلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وكُلُّ ضَلَالَةٍ في النَّارِ»[٢]»[٣].

وقال التاجُ السُّبْكِي[٤] والشَّوكاني[٥]: «والمناسِبُ يَنقسِمُ إلَى ضَروريٍّ،

---

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب: ١/ ٢٦٧.

(٢) هو جُزءٌ من حديثِ العِرباضِ رضي الله عنه السابقِ في (ص: ٤٣).

(٣) المنثور للزركشي: ١/ ٢١٧.

(٤) والسُّبْكِي: هو العلامة قاضي القضاة عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، أبو نصر، تاج الدين، الإمام بن الإمام، المجتهد ابن المجتهد، شيخ الإسلام بن شيخ الإسلام، الشافعي، الفقيه الأصولي، المحدث اللغوي، صاحبُ التصانيف الكثيرة الفريدة فِي أبوابِهَا منها: رفْع الحاجب عن مُختَصَر ابن الحاجب، الإبهاج شرح منهاج البيضاوي، الأشباه والنظائر، جَمْع الجوامع، منْع الموانع، وغيرها الكثير، توفي رحمه الله تعالى سنة ٧٧١هـ بدمشق. (الدرر الكامنة: ٢/ ٢٥٨).

(٥) والشَّوْكَانِي: هو أبو عبد الله مُحمَّد بنُ علي بنِ مُحمَّد بن عبدِ الله اليَمني الحافظ =

وحاجي، وتحسيني، فالضروري: ما تضمَّنَ حِفظَ مَقصودٍ من المقاصد الخمس التي اتفقت الشرائعُ على حفظها وهي: حفظُ النَّفس، والمالِ، والنسل، والدين، والعقل.

ويلحق بالخمسة المذكورة مُكمِّلُ الضروريّ كتحريم قليل المسكر، ووجوبِ الحد فيه، وتحريمِ البدعة، والمبالغة في عقوبة المبتدِع الداعي إليها»[1].

فإن قلتَ: رُبَّ ساعٍ في الأرض بالفساد بالدَّعوَة إلى البِدعَة أو بإغراء الظلمة بأموال الناس وسفكِ دمائهم بإثارةِ الفِتنَة، والمصلحةُ قَتلُه لكفّ شرِّه، فما تقولون؟

قلتُ: إذا لم يقتحم جريمةً مُوجبةً لسَفكِ الدَّمِ فلَا سبيلَ إلى قَتلِه، إذ في تخليد الحبس عليه كفايةُ شرِّه، فليسَت هذه المصلحةُ ضَروريَّةً».

رابعاً: علامة المُبتَدع:

بعد أن عرفنا كلاً من السُّنَّةِ والبدعةِ لغةً وشرعاً، يُمكِن لَنا أنْ نعرفَ المبتدع والسني والفرق بينهما، ولكن هناك أماراتٌ جليةٌ كثيرةٌ يُعرَفُ بِهَا المبتدع، ذكرها العلماء للتمييز بينه وبينَ السُّنّيّ، ونذكُر أجلَاهَا الَّتِي يُدرِكُها العامي قبل العالم، ليعرض المسلمُ ـ وأنا أوّلاً ـ نفسَه عليها، فمَن وجَد نفسَه

---

* العلامة الشهير بالشوكاني نسبة إلى قرية شوكان قرية مِن قُرَى السحامية على مسافة يوم من مدينة صنعاء) القاضي بصنعاء، ولد سنة ١١٧٣هـ، وتُوفي سنة ١٢٥٠هـ، له مؤلفات كثيرة نافعة منها: أدب الطلب ومنتهى الأرب، إرشاد الأعيان إلى التصحيح ما في عقود الجمان، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، إيضاح القول في إثبات العول، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة.
(هدية العارفين: ١/ ٦٤٢).

(1) إرشاد الفحول للشوكاني: ١/ ٣١٥، الإبهاج للسبكي: ١/ ١٧٨. (مُلخَّصاً).

في أهلِ السنةِ فليَحمَد الله، فإنَّ النعمةَ تَدومُ بالشكر، ومَن وجَد نفسَه في أهل البدعة ـ وعِياذاً بالله ـ فليُسرع بالتوبةِ والإقلاع، وهي أربعةٌ:

الأُولَى: الخوضُ في المتشابِهات:

المُبتَدِع يَخوضُ في المتشابِهاتِ من الآياتِ والأحاديث، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

قال **الطبَري**[1] رحمه الله: «هذه الآية وإن كانَت نزَلَت في أهل الشِّرك، فإنَّه معنيٌّ بِهَا كلُّ مُبتدِعٍ فِي دِين الله بِدعةً، فمال قلبُه إليها تأويلاً منه لبَعضِ مُتشابِهِ آيِ القُرآنِ، ثُمَّ حاجَّ بِهِ، وجادَلَ به أهلَ الحقِّ، وعدَلَ عن الواضِحِ مِن أدلَّةِ آيِهِ المحكَماتِ إرادةً مِنه بذلكَ اللُّبسَ على أهلِ الحقِّ مِن المؤمِنينَ، وطلَبًا لعِلمِ تَأويلِ مَا تَشابَهَ عليه مِن ذلكَ كائِنًا مَن كانَ، وأيَّ أصنافِ المبتدِعَة كانَ: مِن أهلِ النَّصرانية كانَ، أو اليَهوديَّةِ، أو المَجُوسِيَّةِ، أو كان سَبئيًّا، أو حَرورِيًّا، أو قَدريًّا، أو جَهميًّا»[2].

---

(١) **والطَّبَرِي**: هو أبو جعفر مُحمَّد بنُ جَرير بن يزيد الطبري، أحد الأعلام، وصاحب التصانيف، الإمام الجليل والحافظ النبيل، المُفَسِّرُ المدقِّق، المؤرِّخ المُحقِّق، **المجتهد المطلق**، تفقه على الشافعي والربيع والزعفراني، أحد الأئمة، يُحكَم بقوله، ويرجع إلى قوله، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد، كان عالماً بالكتاب بصيراً بالمعاني، عارفاً بالحديث وعلومه، وله مؤلفات لا نظير لَها منها: جامع البيان، والتاريخ، البسيط في الفقه، والتبصير في الأصول، توفي رحمه الله سنة ٣١٠هـ.

(تذكرة الحفاظ: ٢/ ٧١٠، الاجتهاد، ص: ٧٣).

(٢) جامع البيان لابن جرير الطبري: ٣/ ١٧٩.

عن عائشة رضي الله عنها: «تلا رسول الله ﷺ هذه الآية ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾، وقال: فإذا رأيتَ الذين يتَّبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمَّى الله فاحذروهم»[1].

قال شيخُ الإسلام الصابوني[2] رحمه الله: «أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي ... حدثنا أشهبُ بنُ عبد العزيز سمعتُ مالكَ بنَ أنسٍ يقول: إيَّاكُم والبدعَ، قيل: يا أبا عبد الله، وما البدَعُ؟ قال: أهلُ البدَعِ الذينَ يتكلَّمونَ في أسمائه وصفاتِه وكلامِه وعلمِه وقدرتِه، لا يَسكُتونَ عمَّا سكَتَ عنهُ الصحابةُ والتابعون».

وقال سفيانُ بنُ عُيينةَ[3]: كلُّ ما وصَفَ الله به نفسَه في كتابِه فتفسيرُه تلاوتُه والسكوتُ عنه.

---

(1) رواه البخاري في التفسير، باب ﴿منه آيات محكمات﴾ (٤٥٤٧)، ومسلم في العلم، النهي عن اتباع متشابه القرآن (٢٦٦٥).

(2) والصابوني: هو أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد الصابوني، وُلد سنة ٣٧٣هـ، كان أبوه واعظاً فقُتل به من أجل التعصب، فأخذ أبو الطيب الصُّعلُكي ابنه، وولي الوعظ بعد أبيه وعمره عشر سنوات، وكان يَحضُر مَجلِسَ تَذكيرِه الأئمة الكبار لورعه، كان بالغاً في العفاف وصيانة النفس، أخَذ عن أبي عُبيد [illegible]، وأبي علي السرخسي، وإمام الحرمين، والحاكم صاحب المستدرك، وعنه أبو بكر البيهقي، أبو سعد [illegible]، أبو نصر القشيري، وغيرهم الكثير، كان إماماً مفسراً محدثاً فقيهاً، شيخ خراسان في زمانه، سيف السنة أفعى البدعة، شيخ الإسلام صدقاً، إمام المسلمين حقاً، توفي رحمه الله ٤٤٩هـ. له مصنفات منها: كتاب عقيدة السلف.

(3) وابن عيينة: هو سفيان بن عيينة بن عمران الكوفي، ثم المكي، الهلالي مولاهم،

وقال الوليدُ بن مسلم: سألتُ الأوزاعيَّ وسفيانَ ومالكاً عن هذه الأحاديث في الصفاتِ والرُّؤيةِ؟ قالوا: أمِرُّوها كما جاءت بلَا كَيفيَّةٍ»[1]. (مُختصراً).

وأما السنّيُّ فلَا يَخوضُ في المتشابهات، بل يُؤمِن بها من غَيرِ تكييفٍ ولَا تشبيهٍ ولَا تعطيل، قال الحافظُ ابنُ كثير رحمه الله تعالى: «وأما قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] فللناسِ في هذا المقام مَقالاتٌ كثيرة جدًّا، ليس هذا موضعُ بَسطِها، وإنَّما نَسلُك في هذا المقام مَذهبَ السلَفِ الصالحِ: مالكٍ، والأوزاعي، والثَّوريِّ، واللَّيثِ بنِ سَعدٍ، والشافعي، وأحْمَدَ، وإسحاقَ بنِ رَاهُويَه، وغيرهم مِن أئمة المسلِمِين قديمًا وحَديثًا، وهو: إمرارُها كمَا جاءَت مِن غَيرِ تَكييفٍ، ولَا تشبيهٍ، ولَا تَعطيلٍ، والظاهرُ المتبادِرُ إلى أذهانِ المشَبِّهِين مَنفيٌّ عَن الله، لَا يُشبِهه شيءٌ مِن خَلقِه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، بل الأمر كما قال الأئمةُ منهم نُعَيم بنُ حَمَّاد الخُزاعي شيخ البخاري قال: مَن شَبَّهَ الله بِخَلقِه كَفَر، ومَن جَحَدَ ما وَصَف الله به نَفسَه فقَد كَفَر، وليسَ فيمَا وَصَف الله به نَفسَه ولا رَسولُه تَشبيهٌ، فمَن أثبتَ لله تعالى ما وَرَدت به الآيَـاتُ الصَّريحةُ والأخبارُ الصَّحيحةُ على الوجه الذي يَلِيق بِجَلال الله، ونفَى عَن الله تعالى النَّقائصَ فقَد سَلَكَ سَبيلَ الهُدَى»[2].

= أبو محمد، شيخُ إمامنا الشافعي، أخذَ عَنْ الثوري والأعمش وشعبة وغَيْرِهِم الكثير، اتفق العلماء على إمامتِه وجلالتِه، وعِظمِ مرتبتِه، كان أعلمَ الناس بكتابِ الله تعالى، وأثبتَ الناس في حديثِ عمرو بن دينار، وأحسنهم لتفسير الحديثِ، ويُعدُّ من حكماء المحدِّثين، ومناقبه مشهورةٌ كثيرةٌ، توفي رحمه الله سنة ٢٩٨هـ، وله من العمرِ اثنتان وتسعون سنةً. (تهذيب الأسماء للنووي: ١/ ٢١٦).

(١) اعتقاد أهل السنة للصابوني، ص: ٦٩.

(٢) تفسير ابن كثير: ٢/ ٢٠٥.

وقال الإمام الطبري رحمه الله: «الرَّاسِخون في العلم يقولون: صدَّقْنا بِمَا تشابه مِن آيِ الكتاب، وأنه حقٌّ وإن لم نعلم تأويلَه، وبالْمُحكم ونعمل به، وكلٌّ مِن المُحكَم والمتشابه تنزيلُ الله، ووحيُه إلى نبيِّه مُحمَّدٍ ﷺ، **فآمَنوا بالمُحكَمِ وعمِلوا به، آمَنوا بالْمُتشابِهِ ولَم يَعمَلوا به، وكلٌّ مِن عِندِ الله**؛

ويقولون أيضا: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] يعني أنَّهم يقولون رغبةً منهم إلى ربِّهم في أنْ يَصرِف عنهم ما ابتُلِيَ به الذين زاغت قلوبُهم مِن اتِّباع مُتشابِه آيِ القرآن ابتغاءَ الفتنة، وابتغاء تأويله الذي لا يَعلمُه غيرُ الله: يا ربَّنا لا تجعلنا مثلَ هؤلاء الذين زاغت قلوبُهم عن الحقِّ فصَدُّوا عَن سَبيلِك، ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ لا تُمِلها فتصرِفَها عن هداك بعدَ إذ هديتَنا فوفَّقْتَنا للإيمان بِمُحكَمِ كتابِك ومُتشابِهِه، ﴿وَهَبْ لَنَا﴾ يا ربَّنا ﴿مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾ يعني: توفيقًا وثباتًا لِلَّذي نَحنُ عليه من الإقرار بِمُحكَم كتابك ومُتشابِهه»[1]. (مُختصراً).

ولِذا كان الأئمةُ مِن السَّلَف يُعاقبون مَن يَسأل عَن تَفسير الحُروف المشكِلات في القرآن، لأنَّ السائلَ إنْ كانَ يَبغي بسُؤالِه تَخليدَ البِدعةِ وإثارة الفتنة، فهو حَقيقٌ بالنَّكير وأعظمِ التَّعزيز، وإن لَم يَكُن ذلكَ مَقصدَه فقد استحقَّ العتبَ بِمَا اجترَم مِن الذَّنبِ، إذ أَوْجدَ للمنافِقين والملحِدين في ذلك الوقتِ سبيلاً إلى أنْ يَقصِدوا ضَعفَةَ المسلمين بالتَّشكيكِ والتَّضليلِ في تَحريفِ القرآن عن مَناهج التَّنزيل وحقائق التأويل، فمِن ذلكَ ما رواهُ الدَّارِمي[2] عن سُليمان بن يَسارٍ «أنَّ صَبيغ بن عَسَلٍ قَدِمَ المدينةَ فجَعَل يَسألُ عَن مُتشابِهِ القرآن، فبلَغ ذلك عُمرَ رضي الله عنه، فبعثَ إليه عُمرُ فأحضَرَه وقَد أَعدَّ لهُ عَراجينَ مِن عَراجينِ النَّخلِ، فلمَّا حضَر قال له عُمرُ: مَنْ أنتَ؟ قال: أنا عبدُ الله صَبيغ.

---

(١) جامع البيان للطبري: ٣/١٧٩.

(٢) رواه الدارمي في المقدمة، باب من هاب الفُتيا (١٤٤)، وفيه انقطاع لعدم إدراك سُليمان عمر رضي الله عنه.

فقال عُمرُ ﷺ: وأنَا عبدُ الله عمرُ، ثُمَّ قامَ إليهِ فضرَبَ رَاسَهُ بعُرجونٍ فشَجَّهُ، ثُمَّ تابَع ضَرْبَه حَتَّى سالَ دمُه علَى وَجهِه، فقَال: حَسبُكَ يا أميرَ المؤمِنين، فقَد واللهِ ذَهَبَ ما كُنتُ أجِدُ في رَاسِي»[1].

الثانية: بغضُ الحديثِ وأهلِهِ:

قال شيخُ الإسلام الصَّابُوني رحمه الله: «وعلاماتُ البدَعِ على أهلها باديةٌ ظاهرةٌ، وأظهرُ آياتِهم وعلاماتِهم شدَّةُ مُعاداتِهم لِحَمَلَةِ أخبارِ النبيِّ ﷺ، واحتِقارُهم لَهُم، واستِخفافُهُم بِهِم، وتَسميتُهم إيَّاهُم حَشويةً وجَهمِيَّةً وظاهريَّةً ومُشبِّهَةً اعتِقاداً منهُم في أخبار النَّبِي ﷺ أنَّها بِمَعزِل عن العلمِ، وأنَّ العلمَ ما يُلقيه الشيطانُ إليهم مِن نَتائج عُقولِهم الفاسدةِ، ووساوسِ صدورِهم المظلِمَةِ، قال أحْمَدُ بنُ سِنان القطان: ليسَ فِي الدُّنيا مُبتَدِعٌ إلَّا وهو يبغِضُ أهلَ الحديثِ، فإذا ابتَدعَ الرجُلُ نُزِعَت حَلاوَةُ الحديثِ مِن قلبِه.

وقال مُحَمَّدُ بنُ إسْمَاعيل الترمذي: كنتُ وأحْمَدُ بن الحسن الترمذي عند إمامِ الدِّين أبي عبدِ الله أحمدَ بنِ حَنبل فقال له أحمدُ بن الحسن: يا أبا عبدِ الله ذكَروا لابنِ قُتيلَة بِمَكَّةَ أصحابَ الحديثِ فقال: أصحابُ الحديث قومُ سوءٍ، فقال أحمدُ بنُ حَنبل وهو يَنفضُ ثَوبَه ويَقول: زِنْدِيقٌ زِنْدِيقٌ زِنْدِيقٌ، حتَّى دخَل البيتَ.

وقال أبو نصر بن سلام الفقيه: ليسَ شيءٌ أثقَلُ على أهلِ الإلحادِ، ولَا أبغضَ إليهم مِن سَماعِ الحديثِ وروايَتِه بإسنادِه.

وقال الحاكمُ أبو عبد الله: سَمِعتُ الشيخَ أبا بكرٍ أحمدَ بن إسحاق الفقيه وهو يُناظِرُ رجلاً فقال الشيخُ أبو بكر: حدَّثَنا فلانٌ، فقال له الرجلُ: دَعْنا مِن حدَّثَنا، إلى مَتَى حدَّثَنا؟ فقال الشيخُ له: قُمْ يَا كافر، فلَا يَحلُّ لكَ أنْ تدخُل

---

(١) انظر للمزيد الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٣/ ١٢.

داري بعدَ هذا أبداً، ثُمَّ التفتَ إلينا وقال: ما قُلْتُ قطُّ لأحدٍ: ما تَدخُل داري إلَّا لهذا.

وقال أبو حاتم الرازي: «علامةُ أهلِ البدعِ الوقيعةُ في أهلِ الأثرِ، وعلامةُ الزنادقةِ تسميتُهم أهلَ الأثرِ حشويةً، يُريدونَ بذلك إبطالَ الآثارِ، وعلامةُ القدريةِ تسميتُهم أهلَ السنةِ مُجبِّرةً، وعلامةُ الجهميةِ تسميتُهم أهلَ السنةِ مُشبِّهةً، وعلامةُ الرافضةِ تسميتُهم أهلَ الأثرِ نابتةً وناصبةً»(١). (مُختَصراً).

أما السُّنِّيُّ فيُحبُّ الحديثَ وأهلَه ويُجِلُّهم، قال شيخُ الإسلام الصابوني رحمه الله: «وإحدى علامات أهل السنة حبُّهم لأئمة السنةِ وعلمائها وأنصارِها وأوليائها، وبغضُهم لأئمة البدعِ، فإذا رأيتَ الرجلَ يُحبُّ سفيانَ الثَّوري، ومالكَ بنَ أنسٍ، والأوزاعي، وشُعبةَ، وابنَ المباركِ، والشافعي، وأحمدَ بن حنبلٍ، والبخاري، ومسلم، وابنَ خُزيمة... وغيرهم مِن أئمةِ السنةِ المتمسكينَ بها فهو صاحبُ سنةٍ».

وقال الزهري: «تعليمُ سنةٍ أفضلُ مِن عبادةِ مِئتَي سنةٍ».

وكان أبو معاويةَ الضريرُ يُحدِّثُ هارونَ الرَّشيدَ، فحدَّثه بحديثِ أبي هريرة رضي الله عنه «احتجَّ آدمُ وموسى»(٢)، فقال عليُّ بنُ جعفرٍ: كيفَ هذا، وبينَ

(١) اعتقاد أهل السنة للصابوني، ص: ١١٦.

(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «احتجَّ آدمُ وموسى عندَ ربِّهما فحجَّ آدمُ موسى، قال موسى: أنت آدمُ الذي خلقك الله بيده، ونفخَ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، وأسكنك في جنته، ثم أهبطتَ الناسَ بخطيئتك إلى الأرض؟ فقال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه، وأعطاك الألواحَ فيها تبيان كل شيء، وقرَّبك نجيّاً، فبكم وجدت الله كتب التوراة قبل أن أُخلَق؟ قال موسى: بأربعين عاماً. قال آدم: فهل وجدت فيها ﴿وَعَصَىٰ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١]؟ قال: نعم. قال: أفتلومني على أن عملتُ عملاً كتبه الله عليَّ أن أعمله
=

آدمَ ومُوسَى ما بَينَهُما؟ فوثَبَ به هارونُ وقال: **يُحدِّثُكَ عن الرسولِ ﷺ وتُعارِضُه بِكَيفَ؟ فما زالَ يَقولُ حتَّى سكَنَ.**

هكذا يَنبَغِي للمرءِ أنْ يُعظِّمَ أخبارَ رسولِ الله ﷺ، ويُقابِلَها بالقَبولِ، والتَّسليمِ، والتصديقِ، ويُنكِرَ أشدَّ الإنكارِ على مَن يَسلُكُ فيها غيرَ هذا الطريقِ الذي سلَكَه **هارون الرشيد** رحمه الله مع مَن اعترَضَ على الخبرِ الصحيحِ الذي سَمِعه بكَيفَ على طريقِ الإنكارِ له والابتعادِ عنهُ، ولَم يَتلَقَّه بالقبولِ، كما يَجبُ أنْ يَتلقَّى جميعَ ما يَرِدُ مِن الرسولِ ﷺ»[1]. (مُختَصراً).

الثالثة: مُفارَقَةُ الجَماعَةِ:

المُبتَدِع يُفارِقُ الجماعةَ، ويَتَّهِمُ كثيراً مِن المسلِمِينَ بالكُفرِ والفُسوقِ، ولَا يُصلِّي خلفَ أئمةِ المسلِمِينَ بدَعوَى خُروجِهم من الدِّين، كما فعلَت الخوارجُ، والرَّوافضُ، والمعتزلةُ، وغيرُهم، بِخلافِ السنِّي، فإنَّه يُلازِمُ الجماعةَ، ويُصلِّي خلفَ أئمةِ المسلِمينَ بارِّينَ كانوا أو فُجَّاراً، ولَا يَتَّهِمُ المسلِمِينَ بالكُفر والفُسوق إلَّا عن مَحَجَّةٍ بَيضاءَ ليلُها كنَهارِها وبُرهانٍ ساطِعٍ كالشمسِ في رابعةِ النَّهار.

قال **الإمامُ أحمَدُ** رحِمَه الله: «مِن السنَّةِ اللَّازِمَةِ الَّتِي مَن ترَكَ منها خَصلَةً لَم يَقبَلْها ويُؤمِنْ بِهَا لَم يَكُن مِن أهلِهَا: . . . السمعُ والطاعةُ للأئمةِ، وأمير المؤمِنينَ البرِّ والفاجرِ، وصلاةُ الجمعةِ خلفَه وخلفَ مَن ولَّاه جائزةٌ باقيةٌ تامَّةٌ رَكعتَينِ، مَن أعادَها فهو مُبتَدِعٌ، تارِكٌ للآثارِ، مُخالِفٌ للسُّنَّةِ، ليسَ له مِن

= قَبلَ أنْ يَخلُقَنِي بأَرْبَعِينَ سَنَةً؟ قال رَسُولُ الله ﷺ: **فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى**».
رواه **البخاري** في الأنبياء، باب وفاة موسى وذكره بعد (٣٤٠٩)، و**مسلم** في القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٢٦٥٢)، واللفظ لهُ.

(١) اعتقاد أهل السنة للصابوني، ص: ١٢١.

فضلِ الجمعةِ شيءٌ إذا لَم يَرَ الصلاةَ خلفَ الأئمةِ مَن كانوا: بَرِّهِم وفاجِرِهم، فالسنةُ بأنْ يُصلِّي معَهم ركعتَين، ويَدينَ بأنَّها تامَّةٌ، لَا يَكُن في صدرِكَ مِن ذلكَ شيءٌ»[1].

وقال شيخُ الإسلام الصابُوني رحِمه الله: «ويَرَى أصحابُ الحديثِ الجمعةَ، والعيدَين، وغيرَهما من الصلواتِ خلفَ كلِّ إمامٍ مُسلمٍ برًّا كانَ أو فاجراً... ويرونَ الدعاءَ لَهُم بالإصلاحِ والتَّوفيقِ والصلاحِ، وبسطَ العدلِ في الرَّعيَّةِ، ولَا يَرَونَ الخروجَ عليهم بالسيفِ»[2].

وقال الحافظُ أبو بكرٍ الإسْمَاعيلي رحِمَه الله: «ويَجِبُ الكفُّ عَن الوَقيعةِ في الصحابةِ مع لُزومِ الجماعةِ والتعفُّفِ فِي المأكَلِ والمشرَبِ والملْبَسِ، والسعيُ في عَملِ الخيرِ، والأمرِ بالمعروفِ، والنهيِ عن المنكَرِ، والإعراضُ عن الجاهلين حتَّى يُعلِّموهم ويُبيِّنوا لهم الحقَّ، ثُمَّ الإنكار والعقوبةُ مِن بعد البيانِ وإقامةِ العُذرِ بينَهم ومنهم.

هذا اعتقادُ أئمةِ أهلِ الحديثِ الذينَ لَم تَشُنْهُم بدعةٌ ولَم تَلبَسهُم فِتنةٌ»[3].

الرابعة: تَنزيلُ المسلِمينَ في الجنة أو النار:

المبتدعُ يَشهَدُ على أصحابِه بأنهم مِن أهلِ الجنةِ، وأنَّ مَن خالَفَهُم من أهلِ النارِ، كما حرَّمت الخوارجُ والروافضُ الجنةَ على جماهير الصحابة، وشهدوا عليهم بالكفرِ والنارِ، والعياذُ بالله، ويَدَّعون لأئمتِهم العصمةَ، أو الحفظَ، كما ادَّعت الروافضُ العصمةَ لأئمتِهم، وادَّعى مَن تأثَّر بِهم مِن غيرِهم الحفظَ هروباً مِن الشناعة عليهم، أو خوفاً مِن السَّيفِ.

---

(١) أصول السنة للإمام أحمد (ص: ١٠، ٣٢).
(٢) اعتقاد أهل السنة لشيخ الإسلام الصابوني (ص: ١٠٦).
(٣) اعتقاد أئمة الحديث لأبي بكر الإسماعيلي (ص: ٧٥). (مُختصراً).

وأما أهلُ السنةِ فلَا يَشهَدُونَ لأحدٍ بالجنةِ، ولَا على أحدٍ بالنارِ، إلَّا بِخَبَرِ من النبيِّ ﷺ، يَرجونَ للصالِح ويَخافونَ عليه، ويَخافونَ على الطالِحِ ويَرجونَ له، ولَا يُثبِتونَ العصمةَ (أو الحفظَ) لغيرِ الأنبياء، شَتَّانَ بين مَن يَدَّعِي لنفسِه أو لِشَيخِه (أو إمامِه) العصمةَ (أو الحفظَ)، وبين مَن يقول: «إذا صحَّ الحديثُ خلافَ قَولِي فاعمَلُوا بالحديثِ، واتركوا قولي»[1]!

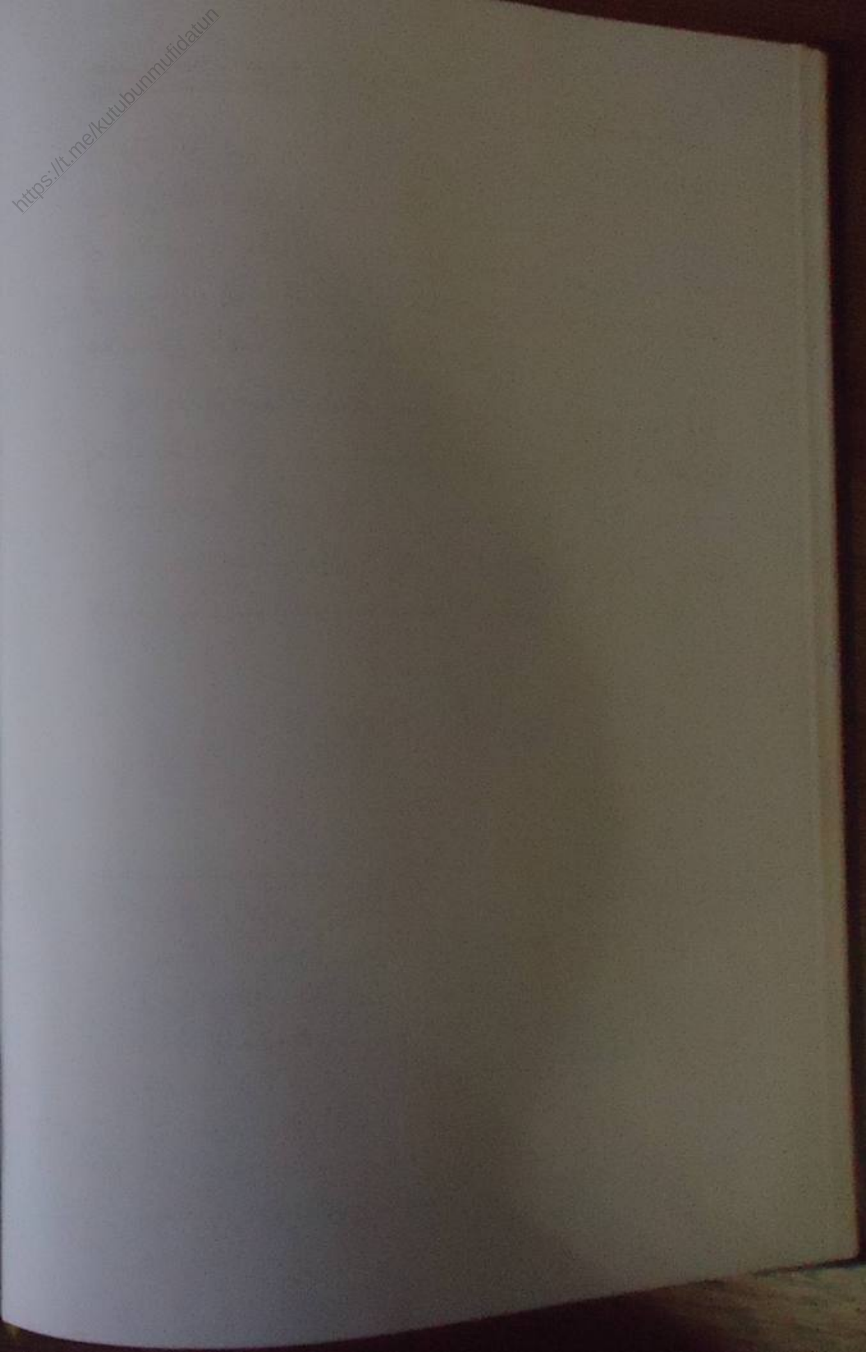
قال الإمامُ أحْمَد رحِمَه الله: «ولَا نَشهَد على أحَدٍ من أهل القبلة بعَملٍ يَعمَله بِجَنةٍ ولَا نارٍ، نَرجُو للصالِحِ ونَخافُ عَليهِ، ونَخافُ على المُسِيءِ المُذنِبِ ونَرجُو له رَحمةَ الله»[2].

هذه علاماتٌ أساسيةٌ يُفرَّقُ بِهَا بينَ السُّنِّي والبِدْعي، والله تعالى الموفِّق لإحياء السنة وإماتَةِ البدعةِ، والحمدُ لله ربِّ العالَمِين.



(١) قاله الإمامُ الشافعي ـ ورُوِيَ مثلُه عن غيرِه من الأئمةِ كأبي حنيفة ومالكٍ وأحمد ـ وهو ناصرُ السنةِ، الذي قال فيه إمامُ الأئمةِ الحافظُ ابنُ خُزيمَة: «لَا أعلَمُ سنَّةً لِرَسولِ الله ﷺ في الحَلَالِ والحَرامِ لَم يُودِع الشافعيُّ في كتُبِه».
(مقدمة المجموع للنووي: ١/ ١٣٤ ـ ١٣٧، ومقدمة التنقيح له: ١/ ٨٨، ورسالة التقي السبكي «معنى قول الإمام المطلبي: إذا صحَّ الحديث. . .»، رسالة سادسة في مجموعة الرسائل المنيرية).

(٢) أصول السنة للإمام أحمد، ص: ٣٥.
ومثلُه: في الإبانة للشيخ أبي الحسن (ص: ٢٨)، سيأتي في «الأصل السابع والثلاثون».



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قَال السيِّدُ الإمامُ أبو الحسَن عليُّ بنُ إسْماعيلَ بنِ أبي بِشرٍ الأشعَرِيُّ البَصرِيُّ رحِمَه الله: الحمدُ للهِ الَّذِي حبَّبَ إلَيْنا التَّمسُّكَ بالسُّنَنِ الهادِيَةِ، وجَنَّبنا سُبلَ البِدَعِ المُرْدِيَةِ، وكَنَفَ قُلوبَنا بِثَلْجِ اليَقِينِ، وأعزَّنا بسُلْطانِ الدِّينِ، وجعَلَنا لِرَسولِه مُتَّبِعِينَ، وبإمامَتِه مُعتَصِمِينَ، ووَهَبَ لَنا مِن أُنْسِ الجَماعَةِ[1] ما زَالَت

(١) المُرادُ بـ«الجماعةِ» مَن قال عنهُم النبيُّ ﷺ فيما رواه البخاري في الاعتصام، باب قول النَّبيِّ ﷺ: «لا تزال طائفةٌ من أمتي...» (٧٣١١)، ومسلم، واللفظُ له، في الإيمان، باب نُزول عيسى ﷺ (٣٩٣): «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُم حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ».
قال الإمام النووي رحمه الله في شرح مسلم (١٣/ ٦٧): «وأمَّا هذهِ الطائفةُ فقال البُخاري [كتاب الاعتصام من صحيحه: ٦/ ٢٦٦٧]: هُم أهلُ العِلم. وقال أحْمَدُ بنُ حَنبَل: إنْ لَم يَكُونُوا أهلَ الحديثِ فلَا أدرِي مَن هُمْ. وقال القاضي عِياض: إنَّما أرَادَ أحْمَدُ أهلَ السنَّةِ والجماعة، ومَن يَعتقِد مَذهبَ أهلِ الحديثِ.
قلتُ: ويَحتَمِل أنَّ هذهِ الطائفةَ مُفرَّقَةٌ بيْنَ أنواعِ المؤمِنِين: منهم شُجعان مُقاتِلون، ومِنهُم فُقهاءُ، ومنهُم مُحدِّثُون، ومِنهُم زُهادٌ، وآمِرونَ بالمعروفِ وناهُونَ عَن المنكَرِ، ومنهُم أهلُ أنواعٍ أُخرَى مِن الخَيْرِ، ولَا يَلزَمُ أنْ يَكُونُوا مُجتَمِعِين، بل قَد يَكونُونَ مُتفرِّقِينَ فِي أقطارِ الأرض».
فعُلِمَ أنَّ المرادَ بـ«الجماعة» في الحديث وكلامِ الشيخ أبي الحسن وغيره من الأئمة مَن تَمَسَّكَ بِحَبلِ الله المُبِين، واهتَدَى بِهَدْيِ البشير النذيرِ ﷺ قَلُّوا أو كَثُروا، قال الإمام النَّوَوي رحمه الله في الأذكار (ص: ٢٥١): «ولَا يَغتَرُّ الإنسانُ بكَثْرَةِ الفَاعِلِينَ لهذا الذي نَهَيْنَا عَنهُ مِمَّن لَا يُراعِي هذهِ الآدابَ، وامتثِلْ مَا قالَه السيِّدُ
=

به عنّا وحشةَ الشذوذِ والبِدَعِ، حمداً نحوزُ به شرفَ طاعتِه، ونستمري(١) به جميلَ مواهبِه.

وصلّى اللهُ على محمّدٍ نبيِّه(٢) الدّاعي إليه، والسّفيرِ بيننا وبينَه، الّذي

---

* الجليلُ أبو علي الفضيلُ بنُ عياضٍ رحمه الله: «لا تستوحِشْ طُرُقَ الهُدى لقِلَّةِ أهلِها، ولا تغترَّ بكثرةِ الهالكين».

(١) ونستمري: نستدِرُّ، وأصلُه في اللغة مِن مَرَى الناقةَ مَرْياً: مسَحَ ضرعَها لتَدِرَّ، وأمْرَى الدمَ بما شئتَ أي استخرجه. (لسان العرب: ١٣/ ٨٩).

(٢) النبيُّ: هو إنسانٌ أُوحيَ إليه بشرعٍ وإنْ لم يُؤمَرْ بتبليغِه. فإنْ أُمِرَ بتبليغِه فرسولٌ أيضاً.
عن أبي ذرٍّ الغفاري رضي الله عنه: «... يا رسولَ الله، كم عددُ الأنبياءِ؟ قال: مِئةُ ألفٍ وأربعةٌ وعشرون ألفاً. قلتُ: يا رسولَ الله، كمِ الرُّسُلُ منهم؟ قال: ثلاثُمِئةٍ وثلاثةَ عشرَ».
رواه ابنُ حبّان (٣٦١)، وأحمد في مسنده (٢١٢٥٦)، والطبَراني في الكبير (٨/ ٢١٨)، بطرقٍ عديدةٍ لا يخلو واحدٌ منها مِن مقالٍ.
(الجرح والتعديل: ٢/ ١٤٢، الميزان: ١/ ٢٠١، اللسان: ١ / ١٢٢، مجمع الزوائد: ٨/ ١٩١، تفسير ابن كثير: ١/ ٥٢٢).
اختلف العلماءُ في حصرِ الأنبياءِ والرسلِ بالعدَدِ على مذهبَين:
أحدُهما: لا يُحصرُ الأنبياءُ والرسلُ بعَددٍ لظاهرِ الآية: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨]، والحديثُ لا يبلغُ بمجموعِ طرقِه إلى الحسن، فلا يَصلُح لتخصيصِ الآية، فالواجبُ الإيمانُ الإجماليُّ مِن غيرِ تعرُّضٍ للعدد، قاله الجمهورُ، واختارَه التفتازاني والباجوري واللقاني وعلي القاري.
ثانيهما: يُحصرُ الأنبياءُ والرسلُ بالعددِ الواردِ في الحديثِ السابق، ويُؤوَّلُ ظاهرُ الآيةِ له، والحديثُ وإنْ كان في آحادِ أسانيدِه شيءٌ إلا أنَّ مجموعَها يَبلُغ درجةَ الحسن، قاله جمعٌ، واختارَه ابنُ حجرٍ الهيتمي والآلوسي. (شرح العقائد النسفية، ص: ١٧٦، شرح الجوهرة للباجوري، ص: ١٤، إتحاف المريد، ص: ١٤، شرح الفقه الأكبر، ص: ١٧١، تحفة المحتاج: ١/ ١٣٩، روح المعاني: ٦/ ٢٧، ٢٤/ ١٣٤).

أيَّده اللهُ عزَّ وجلَّ بآياتِه، وقَطَع دَوَاعِيَ الشُّبَهِ فيهِ بِمُعْجزاتِهِ[١]، حتَّى أَنْهجَ السَّبيلَ إليهِ، ونبَّهَ على ما في أفْعَالِه مِن وُجُوهِ الأدِلَّةِ عليهِ بأوضَحِ بَيانٍ، وأَظْهرَ بُرهانٍ حتَّى غاضَ البَاطلُ خاسِئاً حَسيراً، وأضاءَ الْحَقُّ غالِباً مَنصوراً، فبلَّغَ الرِّسالَةَ، وأدَّى الأمَانَةَ، ونَصَحَ الأُمَّةَ، وعَلَا بالحُجَّةِ ﷺ[٢].

أمَّا بَعدُ، أيُّها الفقهاءُ والشُّيوخُ مِن أهلِ الثَّغرِ[٣] بِبابِ الأبْوابِ[٤]، حَرَسَكُم اللهُ بسُلطانِه وأيَّدكُم بنَصرِه، فقَد وقَفْتُ علَى ما ذكَرتُموهُ في كِتابِكُم

---

(١) **المُعْجِزَةُ**: هيَ فِعلٌ خارِقٌ للعادَةِ يَظهَرُ على يَدِ مُدَّعِي النُّبوَّةِ مَقرونٌ بالتحَدِّي مَعَ عَجزِ الخلائقِ عن مُعارَضتِه والإتيانِ بِمِثلِه. (العقيدة النظامية، ص: ٦٥).

(٢) عن جابرِ بنِ عبد الله رضِيَ الله عنهُما قال في حجَّةِ الوداع: «... فَخَرَجْنَا مَعَهُ ﷺ... حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ،... فخَطَبَ النَّاسَ وقَالَ: ... وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ كِتَابُ الله، وأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟ قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ. فَقَالَ بِإِصْبِعِه السَّبَّابَةِ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ،...».
رواه مسلم في الحج، باب حجة النبي ﷺ (١٢١٨).

(٣) **الثَّغْرُ**: الثَّغْرُ مِن البلاد: المَوضِعُ الذي يُخافُ منهُ هُجومُ العَدوِّ، فهو كالثُّلْمَةِ في الحائطِ يُخافُ هُجومُ السارقِ منها، والجَمعُ: ثُغورٌ، مِثلُ فَلْسٍ وفُلُوسٍ.
(المصباح المنير، ص: ٥٤).

(٤) **بَابُ الأبْوَابِ**: هو الدِرْبَنْد دِرْبَنْد شِرْوَانَ، ويقال له: البابُ أيضاً، وهو مَدينةٌ كبيرةٌ على بَحرِ الخَزَرِ، وعليها سورٌ مُحكَمٌ مِن الحجارَةِ مُمتَدٌّ مِن الجبَل طولاً إلى البحر، وهي أحدُ الثُّغُور الجليلةِ لأنها كثيرةُ الأعداء الذين حفُّو بها من أُممٍ شتَّى وألسنةٍ مُختَلفةٍ عددٍ كثير، يسكن فيها أمَّةٌ يُقالُ لَها: اللَّكَزُ، وأمَّةٌ يُقال لَها: طَبَاسَران، وغيرُهُما، غزاها سلمان بن ربيعة الباهلي في أيام عمرَ ﷺ، ويُنسَبُ إليه بالبابِي.
(مُعجَم البُلدان لِيَاقُوت الحَموي: ١/٣٠٣ ـ ٣٠٦ مع زيادة).
وهي اليوم إحدى المدُن الكبرى بداغستان، وتُسمَّى بـ«دِرْبِنْت».

الوارِدُ عليَّ بِمَدِينَةِ السَّلام[1] مِن خَبرِ نِعَمِ اللهِ عليكُم، واستِقامَةِ أحوالِكُم فأسَرَّني، وكثُرَ للهِ عزَّ وجلَّ عليهِ شُكرِي، ورَغِبتُ إليه تعالَى مُجتَهِداً في تمامِ ما أولاكُم، وإسباغِ نِعَمِهِ علينا وعليكُم، وهو تعالى وَليُّ الإجابَةِ، وحَقيقٌ بِجَميلِ المَوْهِبَةِ.

وقفتُ، أيَّدكُم الله، على ما ذكرتُموهُ: مِن إحمادِكُم[2] جوابي عَن المسائلِ الَّتي كُنتُم أنفذتُموها إليَّ في العامِ الماضِي، وهو سنةُ سَبعٍ وستِّينَ ومِئَتَينِ[3]؛

---

(١) مَدينةُ السَّلام: هي بَغداد، سُمِّيَت بَغدادُ مدينةَ السلام، لِقُربِها مِن دَجلَة، وكانَت دجلةُ تُسمَّى نَهرَ السلامِ. وقيل: أوَّلُ مَن سمَّاها بِمَدينَة السلام المنصور، وقيل: إنَّما سُمِّيَت مدينةَ السلام لأنَّ السلام هو الله، فأرادوا مدينةَ الله لِمَا قيل: إنَّ مَعنى بَغداد: عطيةُ الصَّنَم، لأنَّ «بَغ» اسمُ صنم، و«داذ» العطية، وأصلُ بغداد للأعاجم. وتُسمَّى أيضاً بغدادُ بأمِّ الدُّنيا، وسيِّدةِ البِلادِ. (معجم البلدان: ٢/ ٤٥٦، ٣/ ٢٣٣).

(٢) أي رِضاكُم على جوابي عن المسائلِ الَّتي أنفذتُموها إليَّ، قال الزَّمَخشري رحمه الله في أساس البلاغة (ص: ١٦١): «ومِن المَجازِ: أحْمَدْتُ صنيعَه، وأحْمَدْتُ الأرضَ: رضيتُ سُكناها».

(٣) قوله: «سبع وستين ومائتين» هكذا وَرَدَ في النسخ الخطيةِ، واتَّفق كلُّ مَن قام بدراستها على أنَّه مُصَحَّفٌ ومُحرَّفٌ ـ لأنَّ الشيخ أبا الحسن وُلِدَ سنة ٢٦٠هـ، وتُوفِّيَ سنة ٣٢٤هـ ـ وإنْ اختلفوا عمَّا تصحَّف. والذي أميلُ إليه أنَّه مُصحَّفٌ عن «تسع وتسعين ومائتين»، أو عن «اثنين وعشرين وثلاثمئة»، والثاني أقوى وأَوْلَى لِذكرِ ابنِ عساكر هذه الرسالة «الرسالة إلى أهل الثغر» في كتابه «تَبيين الكذِب المفترَى» (ص: ١٣٧) مُستدركاً على ثَبَت ابن فُورَك، فعدمُ ذكرِ ابنِ فُورَكَ «هذه الرسالة» يدُلُّ على تأخرها، أو على عدم وقوفه هو عليها، لكونها أُرسِلَت إلى باب الأبواب. فعلى كلٍّ هذا لا يُساوِرُنا شكٌّ في نسبة هذه الرسالة إلى الشيخ أبي الحسن لأمورٍ أهمُّها: أحدُها: ذكرُ ابن عساكر لهذه الرسالة في كتاب «تبيين الكذب المفترَى» (ص: ١٣٦) جازماً في نسبتها إليه مُستدركاً على ثَبَت ابن فُورَك الذي ذكر فيه مؤلفاتِ الشيخ أبي الحسن،

ووُقوعِ ما ذكَرتُه لكُمْ فِيها الْمَوْقِعَ الذي حَمدتُموهُ، وعرَفتُم وجهَ الصَّوابِ فيه؛ وإعراضِكُم عمَّن أَلْقَى تلكَ المسائلَ، واحتالَ في بَثِّها عندَكُم.

وحَمِدتُ اللهَ ﷻ على حِراسَتِنا وإِيَّاكُم مِن شُبَهِ الْمُلْحِدِينَ في دِينِه، والصَّادِّينَ عَن اتّباعِ رُسلِه، وسألتُه أنْ يَجعلَنا وإِيَّاكُم مِن المُتَمَسِّكِينَ بِحَبْلِه[1]، والْمُقيمِينَ على الوَفاءِ بِعَهدِه[2]، إنَّه وَلِيُّ ذلكَ، والقَادِرُ عليهِ.

= **ثانيها**: اعتِمادُ مَن جاء بعدَه من الأئمة على هذه الرسالة في نقلِ عقيدةِ **الشيخ أبي الحسن**، منهم **الحافظ ابنُ تَيمِيَّة** في كتابه «**درء تعارض العقل والنقل**» (٧/ ١٧٦ ـ ٢١٩)، **والحافظُ أبو بكر ابنُ القيِّم** في قصيدته النونية (ص: ٦٩).

ثالثها: ذكَرَها **فؤاد سِزْكِين** في «**تاريخ التراث العربي**» (٢/ ٣٧٦) ضمنَ مؤلفات الشيخ أبي الحسن بعُنوان «**رسالة إلى أهل الثَّغر بباب الأبوابِ**»، وذكَرَ أنَّها مَخطوطةٌ بمكتبة رِيفان (٥١٠/ ١٠).

لهذه الأدلة وغيرها جزَم مَن قامَ بدراسةِ حياةِ **الشيخ أبي الحسن** بنسبة هذه «الرسالة» إليه، وبأنَّ الرقم المذكور (وهو سبع وستين ومائتين) خطأٌ وتَحريفٌ، والله تعالى أعلم.

(١) قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].
قال **البَغَوي** رحِمَه الله في مَعالِم التَّنزيل (١/ ٤٨٠): «**الحَبلُ**: السببُ الذي يُتوصلُ به إلى البُغية، وسُمِّي الإيمانُ حَبلاً لأنَّه سببٌ يُتوصلُ به إلى زوالِ الخَوفِ مِن النارِ. واختلفوا في معناه هاهنا قال **ابنُ عبَّاس**: معناهُ تَمسَّكوا بدِين الله، وقال **ابنُ مسعود**: هو الجماعةُ، وقال: عليكُم بالجماعة فإنَّها حَبلُ الله الذي أَمرَ به، وإنَّ ما تكرَهون في الجماعة والطاعة خيرٌ مِمَّا تُحبُّون في الفُرقةِ. وقال **مُجاهِد وعطاء**: بِعَهدِ الله. وقال **قتادة والسُّدِّي**: هو القرآن».

(٢) قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٢ ـ ١٧٤].

=

= قال الحافظ ابنُ كثير رحمه الله في تفسير الآية (٢/ ٢٤١): «يُخبر تعالى أنه استخرج ذرّية بني آدم من أصلابهم شاهدين على أنفسهم: أنّ الله ربّهم ومليكهم، وأنه لا إله إلا هو، كما أنه تعالى فطرهم على ذلك وجبلهم عليه قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]، وفي الصحيحين [رواه البخاري في الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين (١٢٩٦)، ومسلم في القدر، باب معنى «كل مولود يولد على الفطرة» (٤٨٠٣)] عن أبي هريرة ﷺ قال: «قال رسولُ الله ﷺ: كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ - وفي رِوَايَةٍ [عند مسلم (٤٨٠٥)] «عَلَى هَذِهِ الْمِلَّةِ» - فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، وَيُنَصِّرَانِهِ، وَيُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُولَدُ بَهِيمَةٌ جَمْعَاءَ، هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ»....

وقد وردت أحاديث في أخذ الذُّرِّيَّة من صلب آدم ﷺ، وتمييزهم إلى أصحاب اليمين، وأصحاب الشمال، وفي بعضها الاستشهاد عليهم بأنَّ الله ربُّهم، عَن أنس بن مالك ﷺ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «يَقُولُ الله تبارك وتعالى لأَهْوَنِ أَهْلِ النَّار عَذَابًا: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ مَا عَلَى الأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ أَ كُنْتَ مُفْتَدِيًا بِهِ؟ فَيَقُولُ: نَعَم. فَيَقُولُ: قَدْ أَرَدْتُ مِنْكَ أَهْوَنَ مِنْ ذَلِكَ قَدْ أَخَذْتُ عَلَيْكَ فِي ظَهْرِ آدَمَ: أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا، وَلَا أُدْخِلَكَ النَّارَ، فَأَبَيْتَ إِلَّا أَنْ تُشْرِكَ بِي» [رواه مسلم في القدر، باب طلب الكافر فداء بملء الأرض ذهباً (٢٨٠٥)]....

وعن هشام بن حكيم ﷺ: «أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله أَتُبْتَدَأُ الأَعْمَالُ أَمْ قَدْ قُضِيَ الْقَضَاءُ؟ فقال رسولُ الله ﷺ: إِنَّ الله قَدْ أَخَذَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ، ثُمَّ أَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ أَفَاضَ بِهِمْ فِي كَفَّيْهِ، ثُمَّ قَالَ: هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ، وَهَؤُلَاءِ فِي النَّارِ، فَأَهْلُ الْجَنَّةِ مُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ مُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ»، رواه ابن جرير وابن مردويه من طرقٍ عنه....

وعن أبي أمامة ﷺ قال: «قال رسولُ الله ﷺ: لَمَّا خَلَقَ الله الْخَلْقَ، وَقَضَى الْقَضِيَّةَ، أَخَذَ أَهْلَ الْيَمِينِ بِيَمِينِهِ، وَأَهْلَ الشِّمَالِ بِشِمَالِهِ، فَقَالَ: يَا أَصْحَابَ الْيَمِينِ! فَقَالُوا: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ. قَالَ: أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: يَا أَصْحَابَ الشِّمَالِ! قَالُوا: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ. قَالَ: أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى. ثُمَّ خَلَطَ بَيْنَهُمْ، =

وَوَقفتُ علَى ما اِلْتَمَسْتُموهُ مِن ذِكرِ الأُصولِ[1] الَّتي عوَّلَ سَلَفُنا رحْمَةُ اللهِ

= فقَالَ قَائِلٌ لَهُ: يَا رَبِّ لِمَ خَلَطْتَ بَيْنَهُمْ؟ قَالَ: لَهُمْ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ، أنْ يَقُولُوا يَوْمَ القِيَامَةِ: إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ، ثُمَّ رَدَّهُمْ فِي صُلْبِ آدَمَ»، رواه ابنُ مَرْدَوَيه بإسنادٍ ضعيف.

ورُوِيَ عن مُجاهِدٍ، وعِكرِمةَ، وسَعيد بنِ جُبَيرٍ، والحسَنِ، وقَتادَةَ، والسُّدِّي، وغيرِ واحدٍ مِن عُلماءِ السلَفِ سِياقاتٌ تُوافِقُ هذهِ الأحاديثَ، اكتَفَيْنا بإيرادِها عَن التَّطويلِ فِي تلك الآثار كلِّها، فهذه الأحاديثُ دَالَّةٌ على أنَّ الله ﷻ استَخرَجَ ذُرِّيَّةَ آدمَ مِن صُلبِه وميَّزَ بين أهلِ الجنَّةِ وأهلِ النَّار.

وأمَّا الإشهادُ عليهِم هناكَ بأنَّه رَبُّهُم فما هُوَ إلَّا في حديثِ ابنِ عبَّاسٍ وعبدِ الله بنِ عمرٍو وقَد بيَّنَّا أنَّهُمَا مَوقُوفَانِ لَا مَرفُوعَانِ ومِن ثَمَّ قالَ قائلونَ مِن السلَفِ والخلَفِ: إنَّ المرادَ بهذا الإشهاد إنَّمَا هوَ فِطْرُهُم على التوحيد كما تقَدَّم في حديث أبي هُرَيرَة، قالوا: ولهذا قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ﴾، ولَم يقُل: «مِنْ آدَمَ»، ﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾، ولَم يَقُلْ: «مِنْ ظَهْرِهِ»، ثُمَّ قالَ: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ أي أوْجَدَهُم شاهِدِينَ بذلكَ قائِلِينَ له، فدلَّ على أنَّه الفِطرَة الَّتِي فُطِرُوا علَيها مِنَ الإقرار بالتَّوحيدِ، ولهذَا قالَ: ﴿أَن تَقُولُوا۟﴾ أيْ لِئَلَّا تَقُولُوا يَوْمَ القِيامَةِ: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا﴾ أيِ التَّوحِيدِ ﴿غَٰفِلِينَ﴾ ﴿أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا﴾». (مُختصراً).

قلتُ: والذي يَظهَرُ لِي: أنَّ الإشهادَ الواردَ في حديثِ ابنَيْ عبَّاسٍ وعَمرٍو ﵃ هو على ظاهرِه، أي أنَّ الله تعالى خلَقَهُم على الفِطرَةِ، وأشهَدَ عليهم فِي صُلبِ آدمَ كما في حديثِ أنسٍ السابقِ، ثُمَّ أشهَدَ عليهم وهُم فِي أصلابِ آبائهم كما فِي الآية تأكيداً على الإشهادِ الأول، ثُمَّ أقامَ عليهم الحجةَ ببعثَةِ الرُّسل، وبه يَجتمِعُ الأخبار والآيات، لأنَّ الموقوفَ في هذا الباب له حُكمُ المرفوع، فالجمعُ أولَى من الترجيح، والله تعالى أعلم.

(١) قولُه: «الأصول. . .» فيه إشارةٌ إلى عدة أمور:

أحدُها: أنَّ للعقيدةِ أصولاً كالإيمانِ بيوم القيامة، وبثبوتِ الجنةِ ونَعيمها، والنارِ وعذابِها، وفروعاً كأنواعِ نَعيم الجنة، وعذابِ النارِ، وأحوالِ الميتِ في القبرِ ونَحوها.

ثانيها: أنَّ أصول العقيدة لَا بُدَّ لثبُوتِها اليقين كنصِّ القرآنِ والخبرِ المتواترِ، =

عليهم عليها، وعدلوا إلى الكتابِ والسنَّةِ من أجلِها، واتِّباع خلفِنا الصَّالحِ لهم في ذلكَ، وعُدولِهم عمَّا صارَ إليه أهلُ البِدَعِ مِن المذاهِبِ الَّتي أحدثُوها، وصارُوا إلى مُخالفَةِ الكِتابِ والسنَّةِ بِهَا؛

وَمَا ذكَرتُموهُ مِن شِدَّةِ الحاجَةِ إلى ذلكَ، فبادرتُ، أيَّدكُم الله، بإجابَتِكم إلى مَا سألتُموهُ لِمَا أوجَبه مِن حُقوقِكم، والكرامَةِ لكُم، وذكَرتُ لكُم جُملاً مِن الأصولِ مَقرونةً بأطْرَافٍ مِن الحُجَجِ تَدلُّكُم على صَوَابِكم في ذلِكَ، وخطَإِ أهلِ البِدَعِ فيما صاروا إليهِ مِن: مُخالَفَتِهم وخُروجِهم عَن الحقِّ الذي كانُوا عليه قبلَ هذهِ البِدَعِ معَهُم؛

ومُفارَقَتِهم بذلكَ الأدلَّةَ الشرعيةَ، وما أتى به الرسولُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ مِنهَا، ونبَّه عليها؛

ومُوافقَتِهم بذلكَ لِطُرقِ الفَلاسِفَةِ[1]، والصَّادِّينَ عَنها[2]، والجَاحِدِينَ لِمَا

= والإجماع، وأنَّ فروعَها يَكتفَى في ثبوتِها الظنُّ فيثبُت بِخَبَرِ الواحدِ كخبَرِ البخاري (٣٠٧٩) ومسلم (٢٨٢٦) «إنَّ في الجَنَّةِ لَشَجَرةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائةَ عَامٍ لا يَقْطَعُهَا».

ثالثها: أنَّ أصولَ العقيدةِ لا يَقبَلُ خِلافاً، بل المخالِفُ فيه مُخطِئٌ آثِمٌ قطعاً، وأنَّ فروعَها يَقبَلُ خلافاً فالمُصيبُ فيه يفوزُ بأجرَين والمخطِئُ يَحوزُ بأجرٍ، والله تعالى أعلم.

(١) الفَلاسِفَةُ: جمعُ الفَيلَسُوف، والفَلسَفَةُ باليُونانِيَّة: مَحبَّةُ الحِكمة، والفيلَسُوف: مُحِبُّ الحِكمَة، لأنَّ فيلا: المُحِبُّ، وسُوفا: الحِكمَة. والحكمَةُ عندهم قسمان:
قوليةٌ (عقليةٌ)، وهي كلُّ ما يَعقِلُه العاقلُ بالحدِ، والرسمِ، والبرهانِ، وما يَجري مَجراه كالاستقراء، وهي أزليةٌ.
وفعليةٌ، وهي كلُّ ما يَفعَله الحكيمُ، وهي الكمالُ المطلَق. يَبحَث الفلاسفةُ في ثلاثة أمور: الإلهيات الطبيعيات الرياضيات. والحكمة بقسمَيها يُتوصَّل إليها بالعقل الكامل والرأي الراجح. (المِلَل والنِّحل: ٢/ ٣٦٩ ـ ٣٧٢).

(٢) أي عن الأدلَّة الشَّرعية.

أَتَتْ بِهِ الرُّسلُ عليهِمُ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ مِنْها[١].

ولَم أَلُكُمْ[٢] وسائِرَ[٣] مَن تَأَمَّلَ ما ذَكرتُه نُصْحاً، لِمَا يُوجِبُ عَلَيَّ مِن حَقِّ[٤] نِعَمِ اللهِ فيكُم، وأرجُوه مِن نَيْلِ الثَّوابِ بإجابَتِكُم مُستَعِيناً في جميعِ ذلك باللهِ ﷻ، ومُتَوَكِّلاً عليه، وهوَ حَسبِي، ونِعمَ الوكيلُ.

اعلَمُوا أرشَدَكُمُ اللهُ أنَّ الذي مضَى عليهِ سَلَفُنا ومَن اتَّبَعَهُم مِن صالِحِ خلَفِنا:

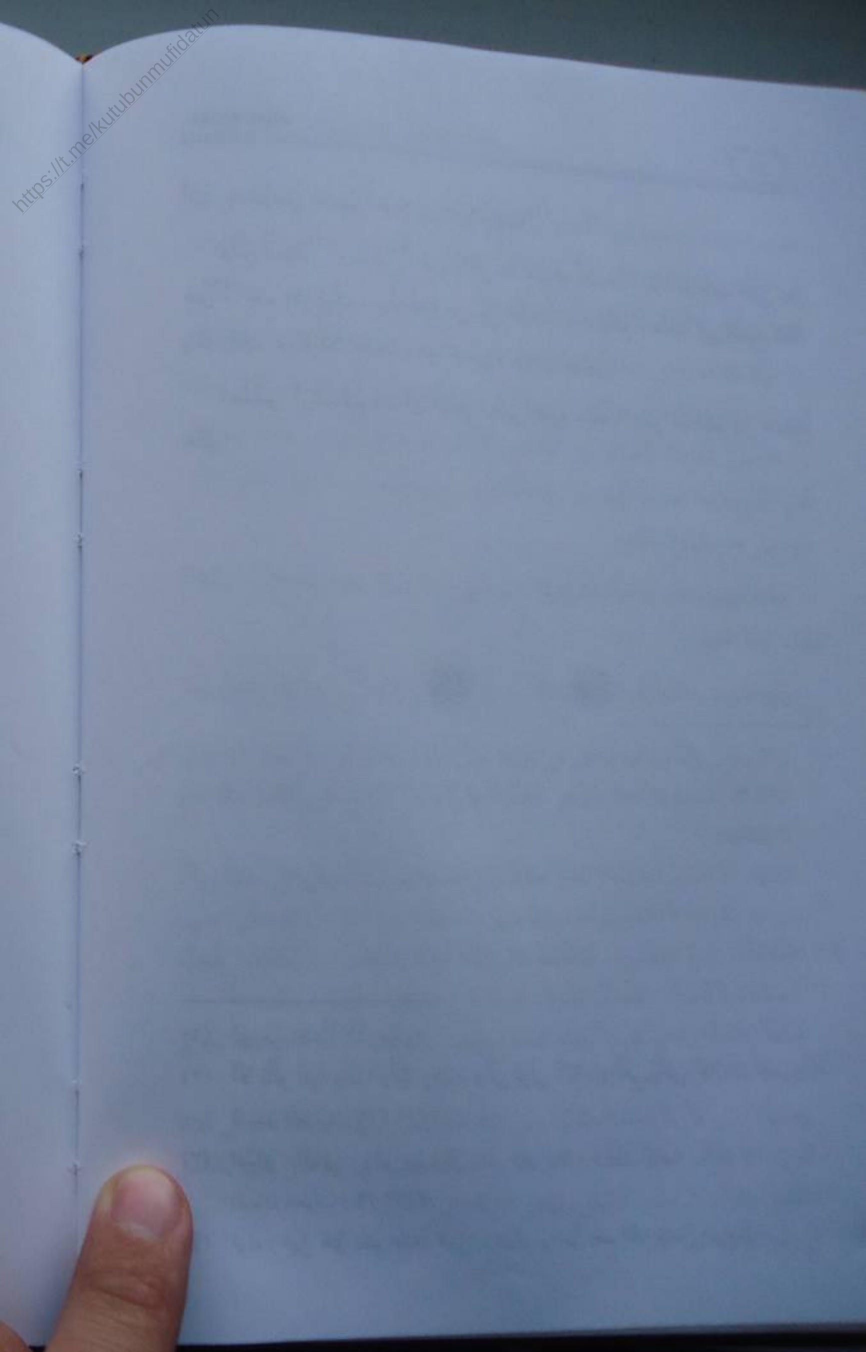


(١) أي مِنَ الأدلَّةِ الشَّرعيَّةِ.

(٢) أَلَا يَأْلُو أَلْواً وأُلُوًّا وأُلِيًّا وإِلِيًّا، وأَلَّى يُؤَلِّي تَأْلِيَةً، وأْتَلَى يَأْتَلِي ائْتِلَاءً: قَصَّرَ وأَبْطَأَ. (لسان العرب: ١/ ١٩١).

(٣) السَّائِرُ: الباقِي، وهو مِن سَأَرَ يَسْأَرُ فهو سائر، وسُؤْرُ الشيءِ: بَقِيَّتُه. (لسان العرب: ٦/ ١٣٢).

(٤) قوله: «مِنْ حَقِّ نِعَمِ الله»: «مِنْ» زائدةٌ، و«حقُّ نِعَمِ الله» فاعلُ «يُوجِبُ».



[بِعْثَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ إلى العَالَمِ]

أنَّ اللهَ بعَثَ مُحمَّداً ﷺ إلى سائِرِ[1] العالَمِينَ[2]، وهُمْ أحَزابٌ مُتشَتِّتُونَ، وفِرَقٌ مُتبايِنُونَ، مِنهُم:

---

(١) استَعمَلَ الشيخ أبو الحَسَنِ كلمةَ «سائر» هنا، وفي المواضع الكثيرة الآتية بِمعنَى «جَميع»، وهذا الاستعمالُ وإن كانَ مَشهوراً على الألسِنَةِ غيرُ صحيح عند أربابِ اللغة، قال ابنُ مَنظور في لسان العرب (٦/ ١٣٢): «السائر: الباقي، وكأنَّه من سَأَرَ يَسأَرُ فهو سائرٌ، وفي الحديث [الذي رواه البخاري (٣٢٣٠)، ومسلم (٢٤٣١)] «فَضْلُ عائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ» أي باقيه.
قال ابنُ الأثير: الناسُ يَستَعملُونَه في معنَى «الجميع»، وليسَ بصحيح، وتكرَّرَت هذه اللفظةُ في الحديث، وكلُّه بِمعنَى باقي الشيءِ، والباقي: الفاضل».

(٢) قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾ [سبأ: ٢٨].
وقال تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].
عن جابر رضي الله عنه: «قال رَسولُ الله ﷺ: ... وكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً»، رواه البخاري في أول التيمم (٣٢٨)، ومسلم في أول المساجد (٥٢١).
قال ابنُ حجَر الهيتَمي رحِمَه الله في التحفة (١/ ١٣٦): «وأشهَدُ أنَّ مُحمَّداً عبدُه ورسُولُه لِكافَّةِ الثَّقَلَيْنِ: الإنسِ والجِنِّ إجْمَاعاً، مَعلوماً من الدِّينِ بالضرورَةِ، فيَكفُرُ مُنكِرُه، وكذا الملائكةِ كما رجَّحَه مُحقِّقُون كالسُّبْكِي ومَن تَبِعَه، وصريحُ آيةِ: ﴿لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، إذ العالَمُ ما سوَى الله، وخبَرِ مسلمٍ [١١٦٧] «وأُرْسِلْتُ إلى الخَلْقِ كَافَّةً» يُؤيِّدُ ذلك».

=

[الفِرَقُ في عَصْرِ الرِّسَالَةِ]

١ ـ كِتَابِيٌّ[1]، يَدعُو إلى الله بِما تَقُوَّلَ[2] بِهِ في كِتابِهِ؛

* فَعُلِمَ أنَّ مَن رابَ في عالَمِيَّةِ رِسالةِ نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ، أو قال بِتَعَدُّدِ الأديانِ السماويَّةِ، أو بِحُرِّيَّةِ الدِّينِ مارِقٌ من الدِّينِ بِلا مِرْيَةٍ، فَمَن تَمَسَّكَ بِحبلِ الله المتينِ نَجى، ومَن بَحَثَ الفَلاحَ في غيرِهِ فَقَد غَوَى.

(١) الكِتابِيُّ: هو كلُّ مَن ينتسبُ إلى اليهود أو النصارى:
واليهود قومُ موسى ﷺ، وكتابُهم التوراة، وهو أول كتابٍ أُنْزِلَ مِن السماء، وأُوحيَ إليه أيضاً ألواحٌ فيه مواعظُ؛
والنصارى قوم عيسى ﷺ المبعوث إلى بني إسرائيل من بعد موسى ﷺ، المبشِّر بالتوراة، المؤيَّد بالآيات والمعجزات الكثيرة، تآمَرَ اليهود على قتله فرفَعَه الله تعالى إلى السماء وهو حيٌّ، فينْزِل في آخر الزمان.
التوراة والإنجيلُ مُشتملتانِ على براهين صدق نبيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ وشريعته، ولكنهم حرفوه وبدَّلوه من بعد موسى وعيسى، فليس الإنجيلُ الموجودُ اليوم إنجِيلَ عيسى، ولَا التوراةُ توراةَ موسى، فلا يَجُوزُ اقتناؤه، وقراءتُه، كما نَصَّ عليهما الأئِمةُ منهم البدر الزركشي، وابن حجر الهيتمي، والخطيب الشربيني، والشَّمي الرَّمْلِي، بل أفَرَد هذا الموضوعَ الحافظُ السَّخاوي بكتاب: «الأصل الأصيل في تَحْرِيمِ النَّقْلِ عَن التَّوراةِ والإنجيل»، وَنَسْخِهِما وُجُوبُ الإتلافِ لِمَن قَدِرَ عليه لِمَا فيهما مِن الكُفرِ البواح.
ثُمَّ اليهود والنصارى على فِرقٍ كثيرة.
(الملل والنحل: ١/ ٢٤٧ ـ ٢٧٢، تحفة المحتاج: ١/ ٢٩٠، البحر المحيط للزركشي: ٦/ ٤٦، المدخل للدكتور مرتضى علي المُحَمَّدي، ص: ٧٨٢، ٨٦٩).

(٢) في الأصل «تَعَبَّد» وأثبته الأستاذ الجُنَيدي في نسخته، وأشار في الهامش إلى أنَّ في النسخة التركية «تَقَوَّل»، وفي نُسخةِ الدكتور محمَّد السَّيِّد الجليند «تفرَّدَ»، الأول (تعبّد) تصحيفٌ قبيحٌ، والثاني (تقوّل) هو الصوابُ، خِلافاً للدُّكتور الجليند في
=

٢ - وفَلْسَفِيٌّ[١]، قد تَشعَّبَت به الأباطيلُ في أمورٍ يَدَّعِيها بِقضايَا العُقُولِ؛

٣ - وبَرهَمِيٌّ[٢]، يُنكِرُ أنْ يكونَ للهِ رَسولٌ؛

٤ - ودَهْرِيٌّ[٣]، يَدَّعِي الإهْمالَ، ويَخبِطُ فِي عَشْوِ الضَّلالِ؛

٥ - وَثَنوِيٌّ[٤]، قد اشتَمَلَت عليهِ الحِيرَةُ؛

= تَصحيحِهِ الثالثَ (تفرَّد)، والمعنى: أنَّ الكتابِيَّ يَدعو إلى اللهِ بِالشيءِ الذي تَقوَّله على الله تعالى فِي كتابٍ كتَبَه ذلكَ الكتابِيُّ بيَدِهِ ابتغاءَ عرضِ الدنيا القليل كما قال تَباركَ وتَعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩].

(١) سبَقَ التعريفُ بالفلاسفةِ في (ص: ٨٤).

(٢) البَرْهَمِيَّةُ: قومٌ من الهند انتَسبوا إلى رجلٍ منهم يقال له: بَراهِم، أنكروا النبواتِ أصلاً، وهم فِرَقٌ متباينون منهم: أصحاب البَدَدَة، أصحاب الفِكرة، أصحاب التناسخ.
(المِلَل والنِّحَل: ٢/ ٦٠١).

(٣) الدَّهْرِيَّةُ: هم قومٌ من العرب أنكروا الخالقَ والبعثَ والإعادةَ، وقالوا بالطبع المحيي والدهر المفني، وهم الذين أخبر عنهم القرآن بقوله: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤].
(المِلَل والنِّحَل: ٢/ ٥٨٢).

(٤) الثَّنوِيَّةُ: هُم قومٌ من أهل الهند اعتقدوا بنبوَّةِ إبراهيم ﷺ، القائلون بالأصلَين الاثنين الأزَليَّينِ: النور والظلمة، فهما متَّفقانِ في القِدَمِ والأزَلِ، مُختَلِفانِ في الجوهر والطَّبعِ والفعل والمكانِ والأجناس والأبدان والأرواح، فالخيرُ في الكلِّ من النور، والشرُّ في الكلِ من الظلمة، وهم على فِرقٍ أشهرُها: المانَوِيَّة، المَزْدَكِيَّة، الدَّيْصانِيَّة، المَرْقَيُونِيَّةُ، الكَيْنَوِيَّةُ، الصِّيامِيَّةُ، التناسُخِيَّة، اتَّفق الجميعُ ما عدَا الثلاثة الأخيرة على أنَّ أصلَ الموجوداتِ شيئانِ: النور والظلمة مع اختلافهم فيما بينهم في المزج وغيره، وقال الثلاثة الأخيرة: أنَّ أصلها ثلاثة: النار والأرض والماء، ثُمَّ اختلفوا في أشياء أوحَتها الشياطينُ إِلَيهِم. (المِلَل والنِّحَل: ١/ ٢٩٠ - ٣٠١).

٦ ـ ومَجوسٍ[1]، يدَّعي ما ليس له به خِبرة[2]؛

٧ ـ وصاحبِ صنمٍ[3]، يعتكف عليه، ويزعم أنَّ له ربًّا يتقرَّب بعبادة ذلك الصنم إليه[4].

---

(١) المَجُوسُ: هم أصحاب الديانة المجوسية، أثبتوا أصلَين قديمَين يقتسمان الخير والشرَّ، والنفع والضرَّ، والصلاح والفسادَ، **أحدهما**: النور، **والآخر**: الظلمة، ومسائلهم تدور على قاعدتين: **إحداهما**: بيان سبب امتزاج النور بالظلمة، **ثانيهما**: بيان سبب خلاص النور من الظلمة، وجعلوا الامتزاجَ مبدأً، والخلاصَ معاداً، وأشهر فرقهم: الكيومرثيَّةُ، الزَّرْوانيَّةُ، الزَّرْدَشْتيَّةُ. (المِلَل والنِّحل: ١/ ٢٧٩).

(٢) تتمَّة: الخارجون عن الملةِ الحنيفيةِ والشريعة الإسلامية مِمَّن يقولُ بالشرائع والأحكام قسمان:

أحدهما: مَن له كتابٌ مُحقَّقٌ مثل التوراة والإنجيل، وعلى هذا يُخاطِبُهم القرآن ـ ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩]. فهؤلاء تُعقَدُ لهم الذِّمَّة، وتُؤكَل ذبائحهم، وتُنكَح نساؤهم.

ثانيهما: مَن له شُبهةُ الكتاب كالمجوس والثنوية، فإنَّ صحف إبراهيم ﷺ رُفِعَت إلى السماء لأحداثٍ أحدثها المجوس. فهؤلاء تُعقد لهم الذِّمةُ لشبهة الكتاب، ولَا تُؤكَل ذبائحهم ولَا تُنكَحُ نساؤهم لعدم وجودِ الكتاب. (المِلَل والنحل: ١/ ٢٤٧).

(٣) عَبَدَةُ الأصنام: هم قومٌ من العرَبِ أقرُّوا بالخالق، وابتداءِ الخلقِ، ونوعٍ من الإعادة، وأنكروا الرسلَ، وعبدوا الأصنامَ، وزعموا أنَّهُم شفعاؤهم عند الله في الدار الآخرة، وحجُّوا إليها، ونَحروا لها الهدايا، وقرَّبوا لها القَرابينَ، وتقرَّبوا إليها بالمناسك والمشاعر، وأحلُّوا وحرَّموا، وهُم أكثر العرب، وكان لكل قبيلة منهم صنمٌ: فوَدٌّ لِكلب، وسُواعٌ لِهُذَيل، ويَغُوث لليمن، ويَعوقَ لِهَمدان، واللَّات لثقيف، والعُزى لقريش، ومَناة للأوس، والخزرَج، وأعظمُها عند الجميع هُبَل، وكان على ظهر الكعبة.

(المِلَل والنِّحل: ٢/ ٥٨٥).

(٤) قال الله تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا
=

[وَظِيفَةُ الرُّسُلِ عَليهِمُ السَّلامُ]

لِـ:

١ - يُنَبِّهَهُمْ جميعاً على حَدَثِهم(١)(٢)؛

= لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزُّمَر: ٣].

(١) الحَدَثُ: حَدَثَ الشَّيءُ حُدوثاً مِن باب «قَعَد»: تَجَدَّد وجودُه، فهو حادثٌ وحديثٌ، ومنه يقال: «حَدَثَ به عَيبٌ» إذا تَجدَّد وكانَ مَعدوماً قبلَ ذلكَ، ويَتعَدَّى بالألفِ فيُقال: أحدَثتُه، ومنهُ مُحدَثَاتُ الأمورِ، وهي التي ابتدَعَها أهلُ الأهواء، والاسمُ الحَدَثُ، والجمعُ أحدَاث، مثل السبَب والأسباب.

(المصباح، ص: ٧٨، لسان العرب: ٣/ ٧٤).

(٢) قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]؛

وقال: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر: ١١]؛

وقال: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ [الروم: ٥٤]؛

وقال: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [النحل: ٧٠]؛

وقال: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيْءٍ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٤٠].

٢ ـ ويدعوهم إلى توحيد المُحْدِثِ لهم(١)؛

٣ ـ ويبيّن لهم طرق معرفته بما فيهم من آثار صنعته(٢)؛

---

(١) قال تعالى: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٦٣]؛
وقال: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١]؛
وقال: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرعد: ١٦]؛
وقال: ﴿قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ۗ بَلْ هُمْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٢]؛
وقال: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [المؤمنون: ٨٦]؛
وقال: ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٨]؛
وقال: ﴿قُلْ مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوٓءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً ۚ وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ١٧]؛
وقال: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

(٢) قال تعالى: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١]؛
وقال: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ ۖ أَفَلَا تَسْمَعُونَ (٧١) قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [القصص: ٧١-٧٢]؛
وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن
=

٤ ـ ويأمُرَهُم برَفْضِ كلِّ مَا كَانُوا علَيهِ مِن سَائِرِ الأبَاطِيلِ[١]، بعدَ تَنْبِيهِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لَهُم علَى فَسادِهَا، ودَلالَتِه علَى صِدقِهِ فِيمَا يُخبِرُهم بهِ عَن ربِّهِم تَعالَى بالآياتِ البَاهِرَةِ، والمُعْجِزاتِ القَاهِرَةِ؛

٥ ـ ويُوَضِّحَ لَهُم سائِرَ ما تَعبَّدَهُمُ اللهُ عزَّ وجَلَّ بِهِ مِن شَرِيعَتِه[٢].

= ﴿يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ۚ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ۝ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحج: ٥-٦].

(١) قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [التوبة: ٢٣]؛ وقال: ﴿قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ ۖ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ [الزخرف: ٢٤].

(٢) قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧]؛ وقال: ﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ۚ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ ۚ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٩]؛ وقال: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]؛ وقال: ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ٢٠]؛ وقال: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾ [الرعد: ٤٠]؛ وقال: ﴿وَإِن تُكَذِّبُوا۟ فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ۖ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [العنكبوت: ١٨].

[الخَلْقُ دليلٌ على وُجُودِ الخالِقِ]

وأنه[1] عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ دَعا جَماعَتَهُم إلى اللهِ، ونَبَّهَهُم على حَدَثِهِم بِمَا فيهم مِنَ اختِلَافِ الصُّوَرِ[2] والهَيْئَاتِ وغَيرِ ذلكَ مِنَ اختِلَافِ اللُّغَاتِ[3]؛

وكَشَفَ لَهُم عَن طَريقِ مَعرفَةِ الفَاعِلِ لَهُم بِمَا فِيهِم وفي غَيرِهِم[4] بِمَا يَقتَضِي وُجودَهُ، ويَدُلُّ على إرادَتِه وتَدبيرِهِ حيثُ قالَ تعالى: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١]؛

---

(١) قوله: «وأنه ﷺ» معطوفٌ على قوله: «أنَّ الله بَعَثَ مُحَمَّداً» السَّابق فِي (ص: ٨٧)، والتقديرُ: واعلَمُوا أنَّه ﷺ دَعَا جماعَتَهُم....

(٢) قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوٓا إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١١].

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [غافر: ٦٤].

(٣) قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ﴾ [الروم: ٢٢].

(٤) قال تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١].

وقال: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرعد: ١٦].

فنبَّهَهُم ﷻ بتقلُّبِهِم فِي سَائِرِ الهَيْئَاتِ الَّتِي كانُوا عليْهَا على ذلكَ، وشَرحَ ذلكَ بقولِه ﷻ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ۝١٢ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ۝١٣ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٢ ـ ١٤].

وهذا مِن أوضَحِ مَا يَقتَضِي الدَّلالَةَ على حَدَثِ الإنسانِ، ووُجودِ المُحدِثِ لَهُ مِن قِبَلٍ[(١)]: أنَّ العِلْمَ قَد أحاطَ بأنَّ كلَّ مُتغيِّرٍ لَا يكونُ قَدِيماً، وذلكَ أنَّ تَغيُّرَه يَقتَضِي مُفارَقَةَ حَالٍ كانَ عَلَيْهَا قَبلَ تَغيُّرِهِ، وكَونُه قَدِيماً يَنفِي تِلكَ الحالَ؛

فَإذَا حصلَ مُتَغيِّراً بِمَا ذَكَرْناهُ مِنَ الهَيْئَاتِ الَّتِي لَم يَكُن قَبلَ تَغيُّرِه عَليها دلَّ ذلكَ علَى حُدوثِهَا، وحُدوثِ الهَيْئَةِ الَّتِي كانَ عليها قبلَ حُدوثِها، إذْ لَو كانَت قَديْمَةً لَمَا جازَ عَدمُها، وَذلكَ أنَّ القَديمَ لَا يَجوزُ عدَمُه؛

وإذا كانَ هذا مَا قُلنا وجَبَ أنْ يَكونَ ما عَلَيهِ الأجْسَامُ مِنَ التَغيُّرِ مُنتَهياً إلى هَيئَاتٍ مُحدَثَةٍ لَم تَكُن الأجسامُ قَبلَها مَوجُودةً، بَل كانَت مَعَهَا مُحدَثَةً؛

ويَدلُّ تَرتِيبُ ذلكَ على مُحدِثٍ قادِرٍ حَكِيمٍ مِن قِبَلٍ: أنَّ ذلكَ لَا يَجوزُ أنْ يَقَعَ بالاتِّفاقِ[(٢)]، فَيَتِمَّ مِنْ غيرِ مُرتِّبٍ لَهُ، ولَا قاصِدٍ إلى مَا وُجِدَ منهُ فِيهَا، دُونَ

---

(١) قوله: «مِنْ قِبَلٍ» أي مِن جِهَةٍ، يقال: «ذَهَبَ قِبَلَ السوقِ»، و«لي قِبَلَكَ حَقٌّ»، و«أصَبْتُ هذا مِنْ قِبَلِكَ»: أي مِن جِهَتِك وتِلقائكَ، و«لَقِيتُه قِبَلاً وقَبَلاً وقُبُلاً»: أي مُواجَهةً وعِياناً. (أساس البلاغة للزَّمَخشري، ص: ٥٨٥).

(٢) قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ۝٣٥ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ [الطور: ٣٥ ـ ٣٦].

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣].

الهيئاتِ المخالِفَةِ لَهَا، ويَجوزُ[1] تقدُّمُهَا في ما كَانَ يَجوزُ وقوعُها عليه مِنَ الزمانِ وتأخُّرُهَا؛

لأنَّ سُلالَةَ الطِّينِ والماءَ الْمَهِينَ وحاجَتِهَا[2] بذلكَ إلى مُحْدِثِهَا ومُرتِّبِها، يَحتمِلُ مِنَ الْهَيْئَاتِ ضُرُوباً كثيرةً لَا يَقتَضِي واحِداً مِنها سُلالَةُ الطِّينِ، ولَا الْمَاءُ الْمَهِينُ بنَفسِه، ولَا يَجوزُ أنْ يَقَعَ شَيْءٌ مِن ذلكَ فيها بالاتِّفاقِ لاحتمالِهَا لِغَيْرِه.

فإذاً[3] وجَدْنا ما صَارَ إليهِ الإنسانُ في هَيئتِه الْمَخصُوصَةِ بِه، دُونَ غَيْرِه مِنَ الأجسامِ؛

وما فيه مِنَ الآلاتِ الْمُعَدَّةِ لِمَصالِحِه: كَسَمْعِه، وبَصرِه، وشَمِّه، وحَسِّه، وآلاتِ ذَوْقِه؛

ومَا أُعِدَّ له مِن آلاتِ الغِذاءِ الَّتِي لَا قَوامَ له إلَّا بِهَا على تَرتِيبِ ما قَد أُحوِجَ إليهِ مِن ذلكَ حتَّى يُوجَدَ في حالِ حاجتِه إلى الرَّضَاعِ بلَا أَسْنَانٍ تَمنَعُه مِن غذائِه وتَحُولُ بينَه وبينَ مُرضِعِه؛

فإذا نُقِلَ مِن ذلكَ، وأُحوِجَ إلى غِذاءٍ لَا يَنتفِعُ به، ولَا يَصلُ منهُ إلَى غرَضِه إلَّا بِطَحنِها لَهُ جُعِلَ لَهُ مِنْهَا بِقَدرِ ما بِه الحاجةُ في ذلكَ إليه:

---

(١) قولُه: «ويَجوزُ تقدُّمُها» معطوفٌ على «يَجُوزُ وُقُوعُها»، كان في الأصل: «وجَواز» وهو تصحيفٌ، فصحّحتُه ليستقيمَ المعنَى، والله تعالى أعلم.

(٢) قوله: «وحاجتِها بذلك» معطوفٌ على «على مُحدِثٍ»، والتقديرُ: ويَدلُّ تَرتيبُ ذلك على مُحدِثٍ... وعلى حاجتِها بذلك إلى مُحدِثِها....

(٣) أي فمِنْ أجلِ أنّه لا يَجوزُ أنْ يَقعَ ما سَبَقَ اتِّفاقاً وجَدْنا ما صارَ إليه الإنسانُ وما فيه... مِمَّا لا يَصحُّ وقوعُه بالاتِّفاق، ولَا يَستَغني فيما هو عليه عَن مُقَوِّمٍ يُرتِّبُه.

كان في الأصلِ «فإذا وَجدْنا» فهو تصحيفٌ، أو اختِصارٌ مِن «فإذَنْ»، والله تعالى أعلم.

كالمَعِدَةِ الْمُعَدَّةِ لِطَبْخِ ما يَصِلُ إِلَيْهَا مِن ذلكَ، وتَلطيفِه حتَّى يَصِلَ إلى الشَّعرِ، والظُّفرِ، وغيرِ ذلكَ من سائرِ الأعضاءِ فِي مَجارٍ لِطافٍ قَدْ هُيِّئَت لذلكَ بِمقدارِ ما يُقِيمُها؛

والكَبِدِ الْمُعَدَّةِ لِتَسْخينِهَا بِمَا يَصِلُ مِن حَرارَةِ القَلْبِ؛

والرِّئَةِ الْمُهَيَّأَةِ لإخراجِ بُخَارِ الْحَرارَةِ الَّتي فِي القَلْبِ، وإدخالِ ما يَعتَدِلُ به مِنَ الهواءِ البارِدِ باجتِذابِ الْمَناخِرِ؛

وما فيه مِنَ الآلاتِ الْمُعَدَّةِ لِخُروجِ ما يَفضُل مِنَ الغِذاءِ عَن وقتِ الحاجَةِ فِي مَجارٍ يَنفُذُ ذلكَ مِنها؛

وغيرَ ذلك مِمَّا يَطُولُ شَرحُه مِمَّا لَا يَصِحُّ وُقوعُه بالاتِّفاقِ، ولَا يَستَغنِي فيمَا هوَ عليه عن مُقَوِّمٍ لَهُ يُرتِّبُه، إذ كان ذلكَ لَا يَصِحُّ أنْ يَترَتَّبَ، ويَنقَسِمَ في سُلَالَةِ الطِّينِ والْمَاءِ الْمَهِينِ بِغَيرِ صَانِعٍ ولَا مُدَبِّرٍ عندَ كلِّ عاقِلٍ مُتأَمِّلٍ؛

كمَا لَا يَصِحُّ أنْ يَترَتَّبَ الدَّارُ على ما يُحتاجُ إليه فيها مِن البِنَاءِ بغَيرِ مُدبِّرٍ يَقسِمُ ذلكَ فيها، ويَقصِدُ إلى تَرتيبِها.

ثُمَّ زادَهُم تعالى في ذلك بياناً بقَولِه: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠].

فدَلَّهُم تعالى بِحرَكَةِ الأفلاكِ على المِقْدارِ الذي بالخَلقِ الحاجَةُ إليهِ فِي مَصالِحِهِم التي لَا يَخفَى مَواقِعُ انتِفاعِهِم بِهَا كاللَّيلِ الذي جُعلَ لِسُكُونِهم ولِتَبريدِ ما زادَ عليهِم مِن حَرِّ الشَّمْسِ في زُروعِهِم وثِمَارِهم، والنَّهارِ الَّذِي جُعلَ لانتِشارِهِم وتَصرُّفِهم فِي مَعاشِهِم على القدرِ الذي يَحتَمِلُونَه في ذلكَ[1].

---

(١) قال الله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [القصص: ٧٣].
وقال: ﴿يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٤].

=

ولو كانَ دهرُهم كلُّه ليلاً[١] لأضرَّ بِهِم ما فيه مِن الظُّلمةِ الَّتِي تقطعُهم عن التصرُّفِ في مصالِحِهِم، وتحولُ بينَهُم وبينَ إدراكِ منافِعِهِم. وكذلك لو كانَ دهرُهم كلُّه نهاراً لأضرَّ بِهِم ذلكَ، ودعاهُم ما فيه مِن الضِّياءِ إلى التصرُّفِ في طلَبِ المَعاشِ مع حرصِهِم على ذلكَ إلى ما لا يُطيقُونَه، فأدّاهُم قِلَّةُ الرَّاحة إلى عطَبِهِم.

فجعَلَ لَهُم مِن النَّهارِ قِسطاً لتصرُّفِهم لا يجوزُ بِهِم قدرُ الطَّاقةِ فيه، وجعَلَ لَهُم مِن اللَّيلِ قِسطاً لِسُكونِهِم لا يَقصُرُ عن قدرِ حاجَتِهِم، لِتعتَدِلَ في ذلكَ أحوالُهُم وتكمُلَ مصالِحُهُم.

وجعَلَ لَهُم مِنَ البردِ والحرِّ فيهما مِقدارَ ما لَهُم، ولِثِمارِهِم، ولِمَواشِيهِم مِنَ الصلاحِ رِفقاً لَهُم.

وجعَلَ لَونَ ما يُحيطُ بِهِم مِن السَّماءِ مُلائِماً لأبصارِهِم، ولَو كانَ لَونُها على خلافِ ذلكَ مِن الألوانِ لأفسدَها.

ودلَّهُم على حدَثِها[٢] بِمَا ذكَرناهُ مِن حركاتِها واختلافِ هيئاتِها، كما ذكَرنا آنِفاً، ودلَّهُم على حاجَتِها[٣]، وحاجَةِ الأرضِ ـ وما فيهِما مِن الحِكَم مَعَ

= وقال: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا﴾ [الإسراء: ١٢].

(١) قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٧١﴾ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٧٢﴾ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.
[القصص: ٧١-٧٣].

(٢) أي على حدث السماء.

(٣) أي على حاجة السماء.

عَظَمَتِهِما وثِقَلِ أجرامِهِما - إلى إمساكِهِ عَزَّ وجَلَّ لَهُما بقولِه تعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١]، فعرَّفَنا تعالى أنَّ وُقوفَهما لَا يَصحُّ أنْ يَكونَ مِن غَيرِه، وأنَّ وُقوفَهما لَا يَجوزُ أنْ يَكونَ بِغَيرِ مُوقِفٍ لَهُما.

[القَوْلُ بالطَّبَائِعِ بَاطِلٌ]

ثُمَّ نَبَّهَنا[1] علَى فَسادِ قَولِ الفَلَاسِفَةِ بالطَّبَائِعِ، وما يَدَّعُونَه مِن فِعلِ الأرضِ، وَالْمَاءِ والنَّارِ، والْهَواءِ[2] فِي الأشْجَارِ، ومَا يَخرُج مِنها مِن سَائرِ الثِّمَارِ بِقَولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤].

---

(١) أي نَبَّهَنا رسولُ الله ﷺ عطفاً على قوله: «ونَبَّهَهُم على حدَثِهِم» السابق في (ص: ٩٤)، أو نبَّهَنا الله تعالى عطفاً على قوله «ودَلَّهُم على حدثِهِم» وهو أولَى.

(٢) ادَّعَى الفلاسفةُ أنَّ المخلوقاتِ كلَّها مِن فعلِ الطبيعةِ، وأنَّ أصلَ الجميع هذه العناصر الأربعة (الماء، والتراب، والنار، والهواء)، وأنَّ الموجِبَ بذاته على حالٍ واحدةٍ مِن الأزلِ إلى الأبَدِ، فيَمتَنِع أن يَصدُر عنه حادثٌ، بل هو صادرٌ من الطبيعةِ، وليسَ الربُّ عندَهم إلَهاً، ولَا رَبًّا للعالَمِينَ، غايةُ ما يُثبِتونه أن يَكونَ الربُّ شرطاً فِي وُجودِ العالَم، وأنَّ كمالَ المَخلوقِ أن يَكونَ مُتشَبِّهاً به، وهذا هو الإله عندهم وذاك هو الرُّبوبِيَّةُ، ولهذا كان قولُهم شراً من قولِ اليهود والنصارى، فتبَيَّن أنَّ الفلاسفة قدريةٌ في جميع حَوادث العالَم، وأنَّهم مِن أضلِّ بَنِي آدمَ، ولهذا فهُم يُضيفونَ الحوادثَ إلى الطبائعِ التي في الأجسام.

(تلبيس الإبليس، ص: ٤٣، منهاج السنة: ٢/٧٣).

[تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ]

ثُمَّ نَبَّهَ تعالى خَلْقَهُ على أنَّه واحدٌ بِاتِّساقِ أفعالِه وتَرتيبِها، وأنَّه تعالى لا شريكَ له فيها بِقولِه(١): ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

ووَجهُ الفَسادِ بِذلكَ: لَو كانَ إلهَينِ ما اتَّسَقَ أمرُهُما على نِظامٍ، ولَا يَتِمُّ على إِحكامٍ، وكانَ لَا بُدَّ أنْ يَلْحَقَهُما العَجزُ، أو يَلْحَقَ أحَدَهُما عندَ التَّمانُعِ(٢) في الأفعالِ، والقُدرَةِ على ذلكَ؛

وذلكَ: أنَّ كلَّ واحدٍ منهما لَا يَخلو: أنْ يَكونَ قادراً علَى ما يَقدِرُ عليه الآخَرُ على طَريقِ البَدَلِ مِن فِعلِ الآخَرِ، أو لَا يَكونَ كلُّ واحدٍ منهُما قادراً على ذلكَ:

---

(١) استَدَلَّ كثيرٌ مِن العلماءِ بهذه الآيةِ على تَوحيدِ الرُّبُوبِيَّةِ (أي على كَونِ الإلهِ الخالِقِ لجميعِ الحوادثِ واحداً)، والآخرونَ استَدلُّوا بها على تَوحيدِ الأُلوهيَّةِ (أي على كَونِ الإلهِ مُستحقِّ العبادةِ واحداً)، فليسَ بين صَنيعِهِما تَعارُضٌ، بل الآيةُ دالَّةٌ على أمرَينِ (توحيدِ الرُّبُوبِيَّةِ وتوحيدِ الأُلوهيةِ) معاً صريحةً كما يُشيرُ إليه قولُ الشيخِ أبي الحسنِ في آخرِ الاستدلالِ: «والعاجِزُ لا يكونُ إلهاً، ولَا ربًّا»، وقولُه الآتي قريباً (ص: ١١٥): «... وتَعظيمِ الكواكِبِ، وإنكارِ الرُّبُوبِيَّةِ»، بل على ثلاثةٍ (هما وتَوحيدِ الصفاتِ) كما صرَّحَ به الشيخُ الباجوري في تُحفةِ المريدِ (ص: ٦٠)، واللهُ تعالى أعلم.

(٢) التَّمانُعُ: هو أنْ يَمتنِعَ صُدورُ الفعلِ منهما معاً أو مُرتَّباً، وعدمُ صدورِهما معاً، فيصدُرُ الفعلُ مِن أحدِهما فيكونُ إلهاً، ويَمتنِعُ مِن الآخَرِ فلا يَكونُ إلهاً للعَجزِ. (شرح العقائد النسفية، ص: ٨٥).

فإنْ كانَ كلُّ واحدٍ مِنْهُما قادراً على فِعلِ ما يَقدِرُ عليهِ الآخَرُ بَدَلاً مِنَ الآخَرِ لَم يَصحَّ أنْ يَفعَلَ كلُّ واحدٍ منهُما ما يَقدِرُ عليه الآخَرُ إلَّا بتَركِ الآخَرِ لهُ. وإذَا كانَ كلُّ واحدٍ منهما لَا يَفعَلُ إلَّا بتَركِ الآخَرِ له، جازَ أنْ يَمنَعَ كلُّ واحدٍ منهُما صاحِبَه مِن ذلكَ، ومَن يَجوزُ أنْ يُمنَعَ ولَا يَفعَلَ إلَّا بتَركِ غيرِه له فهوَ مُدَبَّرٌ عاجزٌ.

وإنْ كانَ كلُّ واحِدٍ منهُما لَا يَقدِرُ على فِعلِ مَقدورِ الآخَرِ بَدَلاً منهُ وَجَبَ عَجزُهُما وحُدوثُ قُدرَتِهما، والعاجِزُ لَا يَكونُ إلَهاً، ولَا رَبًّا.

[إثْبَاتُ البَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ]

ثُمَّ نَبَّهَ تعالى الْمُنْكِرينَ للإعادَةِ مع إقرارِهم بالابتِداءِ على جوازِ إعادَتِه تعالى لَهُم حيثُ قالَ لَهُم لَمَّا استَكْبَروهَا، وقالوا: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩].

ثُمَّ أَوْضَحَ لَهُم ذلكَ بقولِه ﷻ: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾ [يس: ٨٠]، فدَلَّهُم بِمَا يُشاهِدونَه مِن جَعْلِه النارَ مِنَ العَفَارِ[1] والمَرْخِ ـ وهُمَا شَجرَتَانِ خَضْرَاوَتَانِ إذا حَكَّت إحداهُما الأُخرَى بِتَحريكِ الرِّيحِ

---

(١) العَفَارُ، والمَرْخُ: شَجرَتانِ فيهِما نارٌ ليسَ في غيرِهِما مِن الشَّجرِ، يُسَوَّى مِن أغصانِهِما الزِّنادُ، فيُقتَدَح بِها، والعربُ تضرِبُ بِهِما المثَلَ، لأنَّ في كلِّ شجرٍ ناراً وفيهما أكثر، وزِنادُهُما أسرَعُ وَرْياً، والمَرْخُ أكثرُهُما ناراً. (لسان العرب: ٩/ ٢٨٧).
وقال الجوهري في الصحاح (١/ ٣٧٥، ٦١٠): «العَفارُ: شَجرٌ تَقدحُ منهُ نارٌ، والمَرْخُ: شَجرٌ سَريعُ الوَرْيِ. والعَفارُ: الزَّنْدُ: وهو الأعلَى. والمَرْخُ: الزَّنْدَةُ: وهي الأسفَلُ».

لَهُما اشتعَلَ النارُ فيهما ـ علَى جَوازِ إعادَتِه الحَياةِ في العِظَامِ النَّخِرَةِ والجُلودِ المُتَمَزِّقَةِ.

[تَوْحِيدُ الأُلُوهِيَّةِ]

ثُمَّ نَبَّهَ عُبَّادَ الأصنامِ بِتَعريفِه لَهُم عَلَى فَسَادِ ما صَاروا إلى عبادَتِها مع نَحْتِها بِقَولِه ﷺ: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصَّافَّات: ٩٥]، ثُمَّ قال: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، فبَيَّنَ لَهُم فَسادَ عِبادَتِها، ووُجوبَ عبادتِه دُونَها بأنَّها إذا كانَت لا تَصيرُ أصْناماً إلَّا بِنَحْتِكُم لَهَا، فأنْتُم أيضاً أوْلَى أنْ تكُونُوا على ما أنْتُم عليهِ مِنَ الصُّوَرِ، والهَيْئَاتِ الَّتِي لَم تَكُن إلَّا بِفِعلِي، وإنِّي معَ خَلْقِي لَكُم ومَا تَنْحِتونَه خالِقٌ لِنَحْتِكُم، إذْ كنتُ أنا المُقدِّرُ لَكُم عليه، والمُمَكِّنُ لَكُم منهُ[1].

[إِثْبَاتُ الرِّسَالَةِ]

ثُمَّ رَدَّ على المُنكِرِينَ لِرُسلِه بقولِه: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ٩١]، وقال: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

---

(١) في العبارة نقصٌ، إذ لَم يأتِ جوابُ «فأنتم أيضاً أولَى أنْ تكونوا»؟!

[إِثْبَاتُ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ]

ثُمَّ احتَجَّ النَّبِيُّ ﷺ على أهلِ الكِتَابِ بِمَا في كُتُبِهم مِن ذِكرِ صِفَتِه والدَّلَالَةِ على اسْمِه ونَعْتِه(١)، وتَحدَّى النَّصارَى ـ لَمَّا كَتَمُوا ما في كُتُبهم مِن ذلك

---

(١) عَن عَطاءِ بنِ يَسارٍ قال: «لَقِيتُ عبدَ الله بنَ عَمرٍو رضِيَ الله عَنهما قلتُ: أخبِرْني عَن صِفَةِ رَسولِ الله ﷺ فِي التَّوراةِ؟ قال: أجَلْ، والله إنَّهُ لَمَوْصُوفٌ فِي التَّوْرَاةِ بِبَعْضِ صِفَتِهِ فِي القُرْآنِ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٤٥]، قال في التَّوراةِ: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا، وَحِرْزًا لِلأُمِّيِّينَ، أَنْتَ عَبْدِي ورَسُولِي، سَمَّيْتُكَ المُتَوَكِّلَ، لَيْسَ بِفَظٍّ، ولَا غَلِيظٍ، ولَا سَخَّابٍ فِي الأَسْوَاقِ، ولَا يَدْفَعُ بالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ، وَلَكِنْ يَعْفُو ويَغْفِرُ، ولَنْ يَقْبِضَهُ الله حَتَّى يُقِيمَ بِهِ المِلَّةَ العَوْجَاءَ، بِأَنْ يَقُولُوا: لَا إلَهَ إلَّا الله، ويَفْتَحَ بِهَا أَعْيُنًا عُمْيًا، وآذَانًا صُمًّا، وقُلُوبًا غُلْفًا».

رواه البخاري في البيوع، باب كراهية السخب في السوق (٢٠١٨).

وعَن ثَوبانَ مَولَى رَسولِ الله ﷺ قال: «كُنتُ قَائِمًا عِندَ رَسُولِ الله ﷺ، فَجاءَ حِبْرٌ مِنْ أَحْبَارِ اليَهُودِ، فقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ. فَدَفَعْتُهُ دَفْعَةً كَادَ يَصْرَعُ مِنْهَا فقَالَ: لِمَ تَدْفَعُنِي؟ فقُلْتُ: أَلَا تَقُولُ: يا رَسولَ الله؟ فقَالَ اليَهُودِيُّ: إِنَّمَا نَدْعُوهُ بِاسْمِهِ الَّذِي سَمَّاهُ بِهِ أَهْلُه. فقَالَ رَسولُ الله ﷺ: إنَّ اسْمِي مُحَمَّدٌ الذِي سَمَّانِي بِهِ أَهْلِي. فقَالَ اليَهُودِي: جِئْتُ أسألُكَ؟ فقالَ له رَسولُ الله ﷺ: أَيَنْفَعُكَ شَيْءٌ إنْ حَدَّثْتُكَ؟ قالَ: أَسْمَعُ بِأُذُنَيَّ. فنكَتَ رَسولُ الله ﷺ بِعُودٍ مَعَهُ فقَالَ: سَلْ. فقَالَ اليَهُودِيُّ: أَيْنَ يَكُونُ النَّاسُ يَومَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ والسَّمَاوَاتُ؟ فقال رَسولُ الله ﷺ: هُمْ فِي الظُّلْمَةِ دُونَ الجِسْرِ. قالَ: فَمَنْ أَوَّلُ الناسِ إجَازَةً؟ قال: فُقَرَاءُ المُهَاجِرِينَ. قال اليَهُودِي: فَمَا تُحْفَتُهُمْ حِينَ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ؟ قالَ: زِيَادَةُ كَبِدِ النُّونِ. قَالَ: فَمَا غِذَاؤُهُم عَلَى إِثْرِهَا؟ قال: يُنْحَرُ لَهُمْ ثَوْرُ الجَنَّةِ الَّذِي كانَ يَأْكُلُ مِنْ أَطْرَافِهَا. قال: =

وجحدوه - بالمُبَاهَلَة[1] عند أمرِ اللهِ عزَّ وجلَّ لَهُ بذلك بقولِه تعالى: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]؛

وقال لليهودِ لَمّا بهتوه: ﴿فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[2].

فلم يَحْضُرْ أحدٌ منهم على ذلك مع اجتماعِهم على تكذيبِه وتَناهِيهم في عداوتِه واجتهادِهم في التنفيرِ عنهُ لَمّا أخبرَهم بحلولِ الموتِ بِهم إنْ أجابُوه إلى ذلكَ[3].

= فما شرابُهم عليه؟ قال: مِن عينٍ فيها تُسمَّى سَلْسَبيلاً. قال: صدقْتَ. قال: وجئتُ أسألُكَ عن شيءٍ لا يعلمُه أحدٌ مِن أهلِ الأرضِ إلّا نبيٌّ، أو رجلٌ أو رجلانِ؟ قال: ينفعُكَ إنْ حدثتُكَ؟ قال: أسمعُ بأذنيّ. قال: جئتُ أسألُكَ عن الوَلَدِ؟ قال: ماءُ الرجلِ أبيضُ وماءُ المرأةِ أصفرُ، فإذا اجتمعا فعَلا منيُّ الرَّجلِ منيَّ المرأةِ أذكَرا بإذنِ الله، وإذا علا منيُّ المرأةِ منيَّ الرجلِ آنثا بإذنِ الله. قال اليهوديُّ: لقد صدقتَ وإنّكَ لنبيٌّ، ثُمَّ انصرفَ فذهبَ.

رواه مسلم في الحيض، باب صفة مني الرجل والمرأة (٣١٥).

(١) قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الصف: ٦].

(٢) قال تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥﴾ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓا۟ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٦﴾ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الجمعة: ٥-٧].

(٣) قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٩٤-٩٥].

وعن ابن عبّاس عن النبيِّ ﷺ: «لو أنَّ اليهودَ تمنَّوا الموتَ لماتوا، ولرأوا مقاعدَهم من النارِ، ولو خرجَ الذين يُباهِلونَ رسولَ اللهِ لرجعوا لا يجدونَ أهلاً ولا مالاً». =

فلَوْلا مَعرفَتُهم بِحَالِه فِي كُتُبِهم، وصِدقِه فيما يُخبِرُهم لأقْدَمُوا على إجابَتِه، ولسَارَعوا إلى فعلٍ ما يَعلمونَ أنَّ فيه تَوْهينَ أمْرِه.

ثُمَّ إنَّ الله عزَّ وجَلَّ بَعْدَ إقامَتِهِ الحُجَجَ علَيهِم أزْعَجَ خَواطِرَ جماعَتِهم للنَّظَرِ فيما دَعَاهُم إليه، ونَبَّهَهُم علَيه بالآياتِ الباهِرَةِ والمُعْجِزاتِ القاهِرَةِ، وأيَّده بالقرآنِ الذي تَحدَّى به فُصَحاءَ قَومِه الَّذينَ بُعِثَ إليهِم لَمَّا قالوا: «إنَّه مُفْتَرٍ» أنْ يَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِه مُفتَرَياتٍ[(١)]، أو بِسُورَةٍ مِثْلِه[(٢)]، وقد خاطَبَهم فيه بِلُغَتِهم، فعَجَزوا عن ذلكَ مَعَ إخْبارِهِ لهُ[(٣)] أنَّهُم لا يَأتونَ بِمِثْلِه ولَو تَظاهَرَ على ذلكَ الإنسُ والجِنُّ.

= رواه البيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٢٧٥) وغيرُه كذا مَرفوعاً، والصوابُ وقفُه على ابنِ عبَّاس كما في مسند أحمَد (٢٢٢٥).

(١) قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٣-١٤].

(٢) قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٨﴾ بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس: ٣٧-٣٩].

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١-٢٤].

(٣) أي مع إخبارِ الله تعالى لِنَبِيِّه ﷺ. وفي نسخة «لَهُم» والمعنى: أي إخبارِ النَّبِيِّ ﷺ لِقَومِه.

وقَطَعَ ﷺ عُذرَهُم به وعُذرَ غيرِهم، كما قَطَعَ موسَى ﷺ عُذرَ السَّحَرةِ[1] وغيرِهِم في زَمانِه بالعَصَا التي فَضَحَت سِحرَهُم، وبَانَ بِمَا كانَ مِنها لَهُم ولغَيرِهم أنَّ ذلكَ مِن فِعلِ اللهِ، وأنَّ هذا ليسَ يَبلُغه قُدرُهُم، ولا يَطمَعُ فيهِ خَواطِرُهُم؛

وكَمَا قطَعَ عيسَى ﷺ عُذرَ مَن كانَ فِي زَمانِه مِن الأطبَّاءِ الَّذينَ قَد بَرَعُوا فِي مَعرفةِ العَقاقيرِ[2] وقُوَى ما في الحَشَائشِ وقَدرِ ما يَنتَهِي إليه عِلاجُهم، وتَبلُّغهم حِيَلُهُم بإحياءِ المَوْتَى بِغَيرِ عِلاجٍ، وإبْراءِ الأكْمَهِ والأبْرَصِ[3]، وغيرِ ذلكَ مِمَّا قَهَرَهُم به، وأظهَرَ لَهُم منه ما يَعلَمونَ بِيَسيرِ الفِكرِ أنَّه خارِجٌ عَن قُدَرِهم، وما يَصِلونَ إليه بِحِيَلِهِم.

وكذلك قد أزاحَ نبيُّنا عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ بالقرآنِ، وما فِيه مِن العَجائبِ

---

(١) قال تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرۡعَوۡنُ إِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٠٤﴾ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ قَدۡ جِئۡتُكُم بِبَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ فَأَرۡسِلۡ مَعِيَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴿١٠٥﴾ قَالَ إِن كُنتَ جِئۡتَ بِـَٔايَةٖ فَأۡتِ بِهَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١٠٦﴾ فَأَلۡقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعۡبَانٞ مُّبِينٞ ﴿١٠٧﴾ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيۡضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴿١٠٨﴾﴾... ﴿فَوَقَعَ ٱلۡحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿١١٨﴾ فَغُلِبُواْ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُواْ صَٰغِرِينَ ﴿١١٩﴾ وَأُلۡقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴿١٢٠﴾ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠٤-١٢٢].

(٢) العَقَاقِيرُ: الأدوِيَةُ الَّتي يُستَشفَى بِها، قاله الأزهري. **والعَقَّار والعِقِّير**: ما يُتدَاوَى به مِن النَّبات والشَّجرِ. وقال أبو الهيثم: **العَقَّارُ والعَقاقرُ**: كلُّ نَباتٍ يَنبُتُ مما فيه شِفاءٌ. وقال الجوهري: **العَقاقير**: أصولُ الأدويةِ. (لسان العرب: ٩/ ٣١٧).

(٣) قال تعالى: ﴿إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱذۡكُرۡ نِعۡمَتِي عَلَيۡكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذۡ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلٗاۖ وَإِذۡ عَلَّمۡتُكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَۖ وَإِذۡ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ بِإِذۡنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِيۖ وَتُبۡرِئُ ٱلۡأَكۡمَهَ وَٱلۡأَبۡرَصَ بِإِذۡنِيۖ وَإِذۡ تُخۡرِجُ ٱلۡمَوۡتَىٰ بِإِذۡنِيۖ وَإِذۡ كَفَفۡتُ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَنكَ إِذۡ جِئۡتَهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ [المائدة: ١١٠].

عِلَلَ الفُصَحاءِ مِن أهلِه، وقطَعَ به عُذرَهم لِمعرفَتِهم أنّه خارجٌ عمّا انتَهت إليه فَصاحَتُهم في لُغاتِهم، وَنَظمُوهُ في شِعرِهم، وبَسَطُوه في خُطَبِهم[1]؛

(١) عَن ابنِ عبّاس: «لَمّا أُنزِلَ على النَّبيِّ ﷺ ﴿حمٓ ۝ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ۝ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [غافر: ١-٣] قامَ النَّبيُّ ﷺ في المَسجدِ والوَليدُ بنُ المُغيرةِ قَريبٌ منهُ يَسمَعُ قِراءَتَه، فلَمّا فَطِنَ النَّبيُّ ﷺ لاستِماعِه لِقراءَتِه القُرآنَ أعادَ قِراءَةَ الآيةِ، فانطَلَقَ الوَليدُ حتّى أتى مَجلِسَ قَومِه بَني مَخزُومٍ فقالَ: واللهِ لَقد سَمِعتُ مِن مُحمَّدٍ آنِفًا كَلامًا مَا هوَ مِن كلامِ الإنسِ، ولَا مِن كَلامِ الجِنّ، وإنَّ له لَحَلاوَةً، وإنَّ عَلَيهِ لَطَلاوةً، وإنَّ أعلاهُ لَمُثمِرٌ، وإنَّ أسفَلَه لَمُغدِقٌ، وإنَّه يَعلُو ومَا يُعلَى. ثُمّ انصَرفَ إلى مَنزِله. فقالَت قُريشٌ: سَحَرَه مُحمَّدٌ، صَبأَ واللهِ الوَليدُ، واللهِ لَتَصبُوَنَّ قُريشٌ كلُّهم، وكان يُقالُ للوَليد: رَيحَانَةُ قُريش، فقَالَ لَهُم أبو جَهلٍ: أنَا أكفِيكُمُوه، فانطَلَق فقعَد إلى جَنبِ الوَليدِ حَزِينًا، فقال له الوليدُ: مالِي أرَاكَ حَزِينًا يابْنَ أخِي؟ قال: ومَا يَمنَعُنِي أنْ لَا أحزَنَ وهذِه قُريشٌ يَجمَعُونَ لكَ النَّفقَةَ يُعِينُونَك على كِبَرِ سِنِّكَ ويَزعُمونَ أنَّكَ زَيَّنتَ كلامَ مُحمَّدٍ وتَدخُلُ علَى ابنِ أبِي كَبشَةَ وابنِ أبِي قُحافَةَ فتَنالُ مِن فَضلِ طَعامِهم. فغَضِبَ الوَليدُ فقَال: ألَم تَعلَم أنّي مِن أكثَرِهم مالاً ووَلدًا، وهَل شَبِعَ مُحمَّدٌ وأصحابُه مِن الطَّعامِ فيَكُونَ لَهُم فَضلٌ مِنَ الطَّعَامِ؟ ثُمّ قامَ معَ أبِي جَهلٍ حَتّى أتى مَجلِسَ قَومِه فقال لَهُم: تَزعَمونَ أنَّ مُحمَّدًا مَجنُونٌ، فهَل رَأيتُموهُ يَخنَقُ قَطُّ؟ قالوا: اللَّهُمَّ لَا. قال: تَزعمُون أنّه كاهِنٌ، فهل رأيتُموه قَطُّ تَكَهَّنَ؟ قالوا: اللَّهُمَّ لَا. قالَ: تَزعُمُونَ أنَّهُ شاعِرٌ، فهَل رَأيتُموهُ يَنطِقُ بشِعرٍ قطُّ؟ قالوا: اللَّهُمَّ لَا. قال: تَزعَمونَ أنّه كذّابٌ، فهَل جرَّبتُم عليه شَيئًا مِنَ الكذِبِ؟ قالوا: لَا. فقالَت قُريش للوَليدِ: فما هُوَ؟ فتفَكَّرَ في نَفسِه ثُمّ نظَرَ ثُمّ عَبَس فقال: مَا هُوَ إلّا ساحِرٌ، أمَا رَأيتُموهُ يُفرِّقُ بيْنَ الرجُلِ وأهلِه ومَوالِيه ووَلدِه؟ فهو ساحِرٌ وما يَقُولُه سِحرٌ يُؤثَر. فأنزَل ﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا﴾... ﴿عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ﴾ [المدّثر: ١١-٣٠]».

رُوِيَ الخبرُ بألفاظٍ مُتقاربةٍ مُختَصراً ومُطوَّلاً، وهو صحيحُ الأصل بشواهدِه. (تَخريج أحاديث تفسير البغوي لعبد الرزاق المهدي: ٥/١٧٦).

وعن جابر بن عبد الله قال: «اجتَمعَ قُريشٌ يَومًا فقالوا: انظُروا أعلَمَكُم بالسِّحرِ =

وأوضح لجميع من بُعث إليه من الفِرَقِ الَّتي ذكرناها[(١)] فَسادَ ما كانوا عليه بِحُجج الله وبيِّناتِه، ودلَّ على صِحَّةِ ما دعاهُم إليه بِبَراهينِ اللهِ وآياتِه، حتَّى لَم يَبْقَ لأحَدٍ مِنهُم شُبهَةٌ فيه، ولا احتياجٌ مع ما كانَ منه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ في ذلك إلى زيادَةٍ مِن غيرِه.

ولَو لَم يَكُن ذلكَ كذلكَ لَم يَكُن له عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ حُجَّةٌ على جماعتِهِم، ولا كانَت طاعتُه لازِمَةً لَهُم مع خِصامِهِم، وشِدَّةِ عِنادِهِم، ولَكَانُوا

= والكهانةِ والشِّعرِ، فَلْيأتِ هذا الرَّجلَ الذي فرَّقَ جماعَتَنا وشتَّتَ أمرَنا، وعابَ دِينَنا فليُكلِّمْه، ولْيَنظُر ماذا يَرُدُّ عليه. فقالوا: ما نَعلَم أحدًا غيرَ عُتبَةَ بنِ رَبيعةَ، فقالوا: أنتَ يا أبا الوليدِ. فأتاهُ عُتبَةُ فقال: يا مُحمَّد أنتَ خيرٌ أم عبدُ الله؟ فسَكَتَ رسولُ الله ﷺ. فقال: أنتَ خيرٌ أم عبدُ المطَّلِب؟ فسكَتَ رسولُ الله ﷺ. قال: فإنْ كُنتَ تَزعَمُ أنَّ هؤلاءِ خيرٌ منكَ فقد عَبَدُوا الآلهةَ الَّتي عِبتَ، وإنْ كُنتَ تَزعَمُ أنَّكَ خيرٌ منهم فتكلَّمْ حتَّى نَسمَعَ قولَكَ، إنَّا واللهِ ما رأينا سَخْلَةً قطُّ أشأمَ على قومِه منكَ، فرَّقتَ جماعتَنا، وشتَّتَّ أمرَنا، وعِبتَ دِينَنا، وفضَحْتَنا في العَرَبِ حتَّى لقد طارَ فيهم: أنَّ في قُريشٍ ساحرًا، وأنَّ في قُريشٍ كاهِنًا، واللهِ ما نَنتَظِرُ إلَّا مِثلَ صيحَةِ الحُبلى أن يَقومَ بَعضُنا إلى بعضٍ بالسُّيوفِ حتَّى نَتفانَى، أيُّها الرَّجُل، إنْ كانَ إنَّما بِكَ الحاجةُ جمَعْنا لكَ حتَّى تكونَ أغنى قُريشٍ رَجلاً، وإنْ كانَ إنَّما بِكَ الباءَةُ فاختَرْ أيَّ نساءِ قُريشٍ شِئتَ فلنُزوِّجْكَ عشرًا؟ فقال رسولُ الله ﷺ: فرَغْتَ؟ قال: نعم. فقال رسولُ الله ﷺ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٢ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝٣﴾... ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا۟ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ۝١٣﴾، فأمسَكَ عُتبةُ على فِيه، وناشَدَه الرَّحِمَ أنْ يكُفَّ عنه، ولم يَخرُج إلى أهلِه،... فأتاهُ قومُه... فقصَّ عليهمُ القصةَ فقال: فأجابَني بشيءٍ واللهِ ما هو بِسِحرٍ، ولا بِشِعرٍ، ولا كَهانَةٍ، قرأ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ... وثَمُود، فأمسكتُ بِفيه وناشدتُه الرَّحِمَ أنْ يكُفَّ، وقد عَلِمتُم أنَّ مُحمَّدًا إذا قال شيئًا لم يَكذِبْ، فخِفتُ أنْ يَنزِلَ عليكُم العَذابُ». (البداية والنهاية: ٣/ ٦٢).

(١) في «الفرق في عصر الرسالة»، ص: ٨٨-٩٠.

قد احتجُّوا عليه بذلك، ودفَعُوهُ عمَّا يُوجِبُ طاعتَهُم له، وقرَعُوه بتقصيرِهِ عن إقامَةِ الحُجَّةِ عليهِم فيما يَدعوهُم إليهِ مَعَ طُولِ تَحدِّيهِ لَهُم، وكثرَةِ تَبكيتِهِمْ، وطُولِ مَقامِهِ فيهم، ولكنَّهُم لَم يَجدوا إلى ذَلِكَ سَبيلاً مَعَ حِرصِهِم عليه.

وإذا كانَ هذا على ما ذكَرْناه عُلِمَ صحةُ ما ذهَبْنا إليه مِنْ[1] دَعوَتِه عليه السَّلام إلى التَّوحيدِ، وإقامَةِ الحُجَّةِ على ذلك، وإيضاحِه الطُّرقَ إليها.

[مُعجِزاتُ النَّبِيِّ ﷺ]

وقد أكَّدَ الله تعالَى دلالَةَ نُبُوَّتِه بِمَا كانَ مِن خاصِّ آياتِه ﷺ الَّذي نَقَضَ بِهَا عادَاتِهم: كإطعامِه ﷺ الجماعَةَ الكثيرةَ فِي الْمَجاعَةِ الشَّديدَةِ من الطعامِ اليَسيرِ[2]؛

---

(١) «مِنْ» بيانِيَّةٌ، تُبيِّنُ مُرادَ «ما ذَهَبْنا إليه»، وفي النسخ «في» لعلَّه تَصحيفٌ، والله أعلم.

(٢) حديثُ إطعامِ النَّبِيِّ ﷺ الجماعةَ الكثيرةَ في المجاعة الشديدةِ مِن الطَّعامِ اليسير مُتواترٌ تَواتُراً مَعنوياً، رُوِيَ عن أكثرَ مِن اثني عشرَ صحابياً بطُرقٍ صحيحةٍ في وَقائعَ مُختلِفَةٍ، أذكُر منها واحدَةً:
عن أيْمَنَ الحَبَشِي المَكِّي عن جابرٍ ﷺ: «كُنَّا معَ رَسولِ الله ﷺ يَومَ الخَنْدَقِ نَحفِرُهُ فلَبِثْنَا ثَلاثَةَ أيَّامٍ لَا نَطْعَمُ طعامًا ولَا نَقْدِرُ عَلَيهِ، فعَرَضَت في الخَنْدَقِ كُدْيَةٌ، فجِئتُ إلى رَسولِ الله ﷺ فقلْتُ: يا رَسولَ الله، هذِه كُدْيَةٌ قَد عَرَضَت فِي الخَنْدَقِ فرَشَشْنَا علَيْهَا المَاءَ؟ فقامَ النَّبِيُّ ﷺ وبَطنُه مَعْصُوبٌ بِحَجَرٍ، فأخَذَ المِعْوَلَ أو المِسْحَاةَ، ثُمَّ سَمَّى ثَلاثًا، ثُمَّ ضَرَبَ فعَادَت كَثِيبًا أُهِيلَ، فلَمَّا رَأيتُ ذلكَ مِن رَسولِ الله ﷺ قلتُ: يا رسولَ الله ائْذَنْ لِي، فأَذِنَ لِي، فجِئتُ امرَأتِي فقُلْتُ: ثَكِلَتْكِ أُمُّكِ فقَد رَأيتُ مِن رسولِ الله ﷺ شَيئًا لَا صَبرَ لِي عليه فهَل عندَكِ مِن شَيءٍ؟ فقالَت: عندِي صاعٌ مِن شَعيرٍ وعَناقٌ. فطَحَنَّا الشَّعيرَ وذَبَحْنَا العَناقَ وسلَخْتُها وجَعلتُها في البُرْمَةِ وعَجِنتُ =

وسَقْيِهِ ﷺ الْمَاءَ فِي الْعَطَشِ الشَّدِيدِ مِنَ الْمَاءِ الْيَسِيرِ، وهوَ يَنْبُعُ مِن بَيْنِ أصابعِهِ حتَّى رَوَوْا، ورَوِيَتْ مَواشِيهِم[1]، ....

= الشَّعيرَ ثُمَّ رجعتُ إلى النَّبيِّ ﷺ، فلَبِثتُ ساعةً ثُمَّ استأذنْتُه الثانية فأذِنَ لي، فجئتُ فإذا العجينُ قد أمكَن فأمرتُها بالخَبزِ وجَعلتُ القِدرَ على الأثافي، ثُمَّ جئتُ النبيَّ ﷺ فقلتُ: إنَّ عندنا طُعَيمًا لنا فإنْ رأيتَ أنْ تقومَ معي أنتَ ورجلٌ أو رجلانِ معَكَ؟ فقال: وكم هو؟ قلتُ: صاعٌ مِن شعيرٍ وعَناقٌ. فقال: كثيرٌ طيِّبٌ، ارجع إلى أهلِكَ وقُلْ لها: لا تنزِع القِدرَ مِن الأثافي، ولا تُخرج الخُبزَ مِن التَّنُّور حتَّى آتي، ثُمَّ قال للناس: قُومُوا إلى بيتِ جابرٍ. فاستحيَيْتُ حياءً لا يعلَمُه إلا الله، فقُلتُ لامرأتي: ثَكِلَتْكِ أمُّكِ قد جاءكِ رسولُ الله ﷺ بأصحابِه أجمعِينَ، فقالَت: أكانَ النَّبيُّ ﷺ سألَكَ كم الطعامُ؟ فقلتُ: نعَم. فقالَت: الله ورسولُه أعلَمُ قد أخبرتَهُ بِمَا كانَ عِندَنا. فذهَبَ عنِّي بعضُ ما كُنتُ أجِدُ وقُلتُ: لقد صَدَقتِ فجاءَ النبيُّ ﷺ فدخَلَ، ثُمَّ قال لأصحابِه: لا تضاغَطُوا، ثُمَّ برَّكَ على التنُّورِ وعلى البُرْمَةِ، فجعَلْنا نأخُذُ مِن التَّنُّورِ الخُبزَ، ونأخُذ اللَّحمَ مِن البُرمَةِ، فنَثرُدُ ونَغرِفُ لَهُم، وقال النَّبيُّ ﷺ: لِيَجلِس على الصَّحفَةِ سَبعةٌ أو ثَمانيَةٌ، فإذا أكَلوا كشَفْنا عَن التنُّورِ وكشَفْنا عَن البرمَة فإذَا هُمَا أملأُ مما كانَا، فلَم نَزَل نفعَل ذلكَ كلَّما فتحْنا التنُّورَ، وكشَفْنا عَن البُرمَة وجدْناهُما أملأَ مِمَّا كانَا، حتَّى شَبِعَ المسلمون كلُّهم، وبَقِي طائفةٌ مِنَ الطعام فقال لَنا رسولُ الله ﷺ: إنَّ الناسَ قد أصابَهُم مَخْمَصَةٌ فكُلوا، وأطعِمُوا. فلَم نَزَل يومَنا ذلكَ نأكُل ونُطعِمُ». رواه البخاري في المغازي، باب غزوة الخندق (٣٨٧٥).

وزاد الدارمي في سننه (٤٢) وأبو نُعيم في دلئل النبوة (٣٢٧): «وأخبَرني أنَّهم كانُوا ثمانِمائةٍ أو ثلاثمائةٍ، لا أدري أيَّهما».

(١) حديثُ سَقيِ النَّبيِّ ﷺ القومَ الماءَ في العطشِ الشديدِ من الماءِ اليسيرِ، وهو يَنبُع من أصابعِه الشريفة مُتواتِرٌ تواتُراً معنوياً، رُوِي عن أكثرَ مِن ثمانيةِ أصحابٍ بطرُقٍ صحيحةٍ في وقائعَ مُختلفةٍ، منها:

عن سالِم بنِ أبي جَعدٍ عن جابرٍ رضي الله عنه قال: «عَطِشَ الناسُ يومَ الحُدَيْبِيَةِ ورسولُ الله ﷺ بَينَ يدَيْهِ رَكْوَةٌ فتوضَّأَ مِنها ثُمَّ أقبَلَ الناسُ نَحوَهُ، فقال رسولُ الله ﷺ: ما لَكُم؟ قالوا: يا رسولَ الله لَيسَ عِندَنا ماءٌ نتوضَّأُ بِهِ ولا نَشرَبُ إلَّا مَا في رَكْوَتِكَ.

=

وكلامِ الذِّئبِ[١]، وإخبارِ الذِّراعِ المَشْوِيَّةِ أنَّها مَسمومةٌ[٢]، ....

= فوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَه في الرَّكْوَةِ، فجَعَلَ الماءُ يَفورُ مِنْ بَيْنِ أصابِعِه كأمْثالِ العُيونِ، فشَرِبْنا وتَوَضَّأنا. فقُلتُ لِجابِرٍ: كَمْ كُنتُمْ يَوْمَئِذٍ؟ قال: **لَوْ كُنَّا مِئَةَ ألْفٍ لكفانا، كُنَّا خَمْسَ عَشرَةَ مِئَةً**». رواه **البخاري** في المغازي، باب غزوة الحديبية (٣٩٢١).

(١) عَن **أبي سَلَمَةَ** عَن **أبي هُريرَةَ** ﷺ عَن النَّبِيِّ ﷺ قال: «بَيْنَما رَجُلٌ راكِبٌ عَلى بَقَرةٍ الْتَفتَ إليهِ فقالَت: إنِّي لَمْ أُخلَقْ لِهَذا إنَّما خُلِقْتُ للحِراثَةِ. قال: آمَنْتُ بِهِ أنا وأبو بَكرٍ وعُمَرُ. وأخَذَ الذِّئبُ شاةً فتَبِعَها الرَّاعِي فقال الذِّئبُ: **مَنْ لَها يَوْمَ السَّبُعِ يَوْمَ لا رَاعِيَ لَها غَيْرِي**. فقال ﷺ: آمَنْتُ بِه أنا وأبو بَكرٍ وعُمَرُ. قال أبو سلمة: وما هُما يَوْمَئِذٍ في القَوْمِ».

رواه **البخاري** في الحرث والمزارعة، باب استعمال البقر للحراثة (٢٣٢٤)، **ومسلم** في فضائل الصحابة (٢٣٨٨).

وعَن **أبي سَعِيد الخُدرِي** ﷺ قال: «بَيْنا رَاعٍ يَرْعَى بالحَرَّةِ إذْ عَرَضَ ذِئبٌ لِشَاةٍ مِنْ شَائِهِ فجَاءَ الرَّاعِي يَسْعَى فانْتَزَعَها مِنْهُ فقالَ للراعي: ألا تَتَّقِي الله تَحُولُ بَيْنِي وبَيْنَ رِزْقٍ سَاقَهُ الله إليَّ؟ قال الرَّاعِي: العَجَبُ للذِّئبِ ـ والذِّئبُ مُقْعٍ عَلى ذَنَبِهِ ـ يُكَلِّمُنِي بِكَلامِ الإنسِ؟ قال الذِّئبُ للرَّاعِي: ألا أُحدِّثُكَ بأعْجَبَ مِنْ هَذا؟ هَذا رَسولُ الله ﷺ بَيْنَ الحَرَّتَيْنِ يُحَدِّثُ النَّاسَ بأنْباءِ مَا قَد سَبَقَ. فسَاقَ الرَّاعِي شَاءَهُ إلى المَدِينَةِ فزَوَاهَا في زَاوِيَةٍ مِنْ زَوَايَاهَا، ثُمَّ دَخَلَ عَلى رَسولِ الله ﷺ فقَال له ما قَالَ الذِّئبُ، فخَرجَ رَسولُ الله وقال للرَّاعِي: قُمْ فأخْبِرْ. فأخْبَرَ النَّاسَ بِمَا قَالَ الذِّئبُ، وقالَ ﷺ: صَدَقَ الرَّاعِي، **ألا مِنْ أشْرَاطِ السَّاعَةِ كَلامُ السِّباعِ الإنْسَ، والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُكَلِّمَ السِّبَاعُ الإنْسَ، ويُكَلِّمَ الرَّجُلَ نَعْلُهُ وعَذَبَةُ سَوْطِهِ، ويُخْبِرَهُ فَخِذُهُ بِحَدِيثِ أهْلِهِ بَعْدَهُ**».

رواه **ابن حبان** في صحيحه (٦٤٩٤)، **والحاكِمُ** فِي المستدرك (٨٤٤٤)، وقال: «**صحيحٌ على شرط مسلم**»، ووافقه **الذهبي**، وأبو نُعيم في دلائل النبوة (٢٧٠) **بإسنادٍ صحيح**.

(٢) حديثُ إخبارِ الذِّراعِ المشوية بأنَّها مَسمُومَةٌ مُتواتِرٌ، رُوِيَ عن أكثرَ مِن سبعةِ صحابي، منها:

=

وانْشِقاقِ القَمَرِ[(١)]؛ ومَجيءِ الشَّجَرَةِ إليه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ عندَ دُعائِها إليه، ورُجوعِها إلى مَكانِها بأمرِه ﷺ لَها[(٢)]؛ ....

= عَن أَبي سَعيدٍ الخُدريِّ رضي الله عنه: «أنَّ يَهودِيَّةً أهدَت شاةً إلى رسولِ اللهِ ﷺ سَمِيطًا فلَمَّا بَسَطَ القَومُ أَيدِيَهُم قالَ لَهُمُ النَّبيُّ ﷺ: كُفُّوا أَيدِيَكُمْ فإنَّ عُضوًا مِن أعضائِها يُخبِرُني أنَّها مَسْمومَةٌ. فأَرسَلَ إلى صاحِبَتِها فقالَ: أسَمَمْتِ طَعامَكِ هَذا؟ قالَت: نَعَمْ، أحبَبْتُ إنْ كُنتَ كاذِبًا أنْ أُريحَ النَّاسَ مِنكَ وإنْ كُنتَ صادِقًا عَلِمتُ أنَّ اللهَ سَيُطْلِعُكَ عَلَيهِ. فقالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: اذْكُروا اسْمَ اللهِ وكُلوا، فأكَلْنا فلَمْ يَضُرَّ أحَدًا مِنَّا شَيْئًا».
رواه الحاكمُ في المستدرك (٧٠٩٠) بإسنادٍ صَحيحٍ.

(١) حديثُ انشِقاقِ القَمَرِ مُتواتِرٌ رُوِيَ عن أكثَرَ مِن سبعة صحابيٍّ، منها:
عَن عبدِ اللهِ بن مَسعودٍ رضي الله عنه قال: «انشَقَّ القَمَرُ على عَهدِ رَسولِ اللهِ ﷺ فِرْقَتَيْنِ: فِرقَةٌ فَوقَ الجَبَلِ وفِرْقَةٌ دُونَهُ، فقال رَسولُ اللهِ ﷺ: اشْهَدُوا». رواه البخاري في التفسير، باب ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ﴾ (٤٥٨٣)، ومسلم في صفات المنافقين، باب انشقاق القمر (٢٨٠٠).
عَن ابنِ عبَّاس رضيَ اللهُ عنهما: «اجتَمَعَت المشرِكونَ إلى النبيِّ ﷺ مِنهُم: الوليدُ بنُ المغيرة، وأبُو جهلِ ابنُ هشام، والعاصُ بن الوائل، والعاصُ بن هِشام، والأسودُ بنُ عبد يَغوث، والأسوَدُ بنُ المطَّلِب، وزَمعَةُ بنُ الأسوَد، والنَّضرُ بنُ الحارث، ونظراؤهم كثيرٌ، فقالوا للنبيِّ ﷺ: إنْ كُنتَ صادِقاً فشُقَّ القَمَرَ لَنا فِرْقَتَيْنِ: نِصفاً على أبي قُبَيس ونصفاً على قُعَيقِعانَ! فقالَ لَهم رسولُ اللهِ ﷺ: إنْ فَعلْتُ تُؤمِنُوا؟ قالوا: نعَم. وكانَت ليلَةَ بَدرٍ، فسأَلَ رسولُ اللهِ ﷺ اللهَ ﷻ أنْ يُعطِيَهُ ما سَأَلُوا، فأمسَى القَمَرُ قد مُثِّلَ نَصفاً على أبي قُبَيس، ونِصفاً على قُعَيقِعانَ، ورسولُ اللهِ ﷺ يُنادِي: يا أبا سلمة بن عبد الأسد والأرقَمَ بنَ أبي الأرقَم اشهَدُوا».
رواه أبو نُعيم في دلائل النبوة (٢٠٩)، وإسنادُه ضعيفٌ، كما قال الحافظ في الفتح (٧/ ٢٢١)، وأصلُ حديثِ ابن عبَّاس عند البخاري (٤٥٨٥) بلفظ: «انشَقَّ القَمَرُ في زَمانِ النَّبيِّ ﷺ».

(٢) حديثُ مَجيءِ الشجرةِ إليه ﷺ عند دعائها إليه ورجُوعِها إلى مَكانِها بعدَ أنْ شهدَت بنبُوَّته رُوِيَ بأكثَرَ مِن ثَمانيةِ صحابيٍّ، فمَجموعِها يُفيدُ التواتُرَ وإنْ كان في =

وإخبارِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لَهُم بِمَا تَجِنُّهُ صُدورُهُم[1]، ....

= آحادِ سندِ بعضِه مَقالٌ، منها:
عن ابنِ عُمرَ رضِيَ الله عنهما قال: «كُنَّا مَعَ رَسولِ الله ﷺ في سَفرٍ، فأقْبَلَ أعْرَابِيٌّ، فلَمَّا دَنَا قالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: أيْنَ تُرِيدُ؟ قال: إلى أَهْلِي. قال: هَلْ لَكَ في خَيْرٍ؟ قال: ما هو؟ قال: تَشهَدُ أنْ لَا إلهَ إلَّا الله وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَه، وأنَّ مُحمَّدًا عَبدُه ورَسُولُه. قال: مَنْ شَاهِدٌ على ما تَقُولُ؟ قال: هذِهِ الشَّجَرَةُ. فدعَاها رَسولُ الله ﷺ، وهِيَ بشاطِىءِ الوَادِي، فأقْبَلَت تَخُدُّ الأَرْضَ خَدًّا حَتَّى قامَت بَيْنَ يَدَيْهِ، فاسْتَشْهَدَها ثلاثًا، فشَهِدَت أنَّه كمَا قال، ثُمَّ رَجَعَت إلَى مَنْبِتِهَا، ورَجَع الأعرَابِيُّ إلَى قَومِه فقال: إنْ يَتَّبِعُوني آتِيكَ بِهِم، وإلَّا رَجَعتُ إليكَ فكُنتُ مَعَكَ».
رواه الطَّبَراني في الكبير (١٣٥٨٢) بإسنادٍ صحيحٍ. (مَجمع الزوائد: ٨/٥١٧).

(١) عَن عُروَةَ بنِ الزُّبَيرِ قال: «ولَمَّا رَجَع المشرِكون إلى مكَّةَ مِنْ بَدرٍ وقَد قَتَلَ الله تعالى مَنْ قَتَلَهُم مِنهُم أقْبَلَ عُمَيْر بنُ وَهْبٍ حتَّى جاءَ إلى صَفْوَانَ بنِ أُمَيَّةَ في الحِجْرِ، فقَالَ صَفوَانُ: قبَّحَ الله العَيْشَ بعدَ قَتلَى بَدْرٍ، فقالَ عُمَيْر: أجَلْ والله ما في العَيْشِ خَيْرٌ بَعدُ، ولوْلَا دَيْنٌ علَيَّ لَا أجِدُ لهُ قَضاءً وعِيَالِي وَرَائِي لَا أجِدُ لَهُم شَيْئًا لَدَخَلْتُ على مُحمَّدٍ فلَقَتَلتُه، إنْ مَلأْتُ عَيني منهُ فإنَّ لي عِندَهُم عِلَّةً أقولُ: قَدمتُ على ابْنِي هذَا الأسيرِ، ففَرِحَ صَفوَانُ بقَولِه فقَال: علَيَّ دَيْنُكَ وعِيَالُكَ، فحمَلَه صَفوانُ وجَهَّزَه بسَيفِ صَفوانَ فصَقِلَ وسُمَّ، وقال عُمَير لصَفوانَ: اكتُمْني لَيالِيَ، فأقْبَلَ عُميرُ حتَّى قَدِمَ المدينةَ فنَزَل بابَ المَسجِدِ وعَقَلَ رَاحِلَتَه وأخَذَ السَّيفَ لِرَسولِ الله ﷺ، فلَمَّا رأى عُمرُ عُميرًا معَه السيفُ فَزِع منه فقال: عِندَكُم الكَلبُ هذَا، عدوُّ الله الذي حرَّشَ بَينَنا وحَزَّرَنا للقَومِ، فقام عمرُ فدخَل علَى رسولِ الله ﷺ فقال: هذا عُميرُ بنُ وَهبٍ قد دَخَل المَسجدَ معه السلاحُ وهو الفاجرُ الغادِرُ يا رسولَ الله لَا تأمَنْهُ. قال: أدْخِلْهُ علَيَّ. فدَخَل عمرُ وعُمير على رسولِ الله ﷺ ومع عُمرَ سيفُه فقال رَسولُ الله ﷺ: ما أقدَمَكَ يا عُميرُ؟ قال: قَدِمتُ في أَسِيرِي عِندَكُم، فقال رسولُ الله ﷺ: فما بالُ السَّيفِ في رَقَبَتِكَ؟ فقال عُمير: قَبَّحَها الله مِن سُيوفٍ فهَل أغنَت عَنَّا مِن شَيءٍ أنا نَسِيتُ وهو في رَقَبَتِي حِينَ نَزَلْتُ، فقال رسولُ الله ﷺ:

وما يَغيبُونَ به عنهُ مِن أخبارِهم[1].

[وُجوبُ طاعةِ النَّبيِّ ﷺ]

ثُمَّ دعاهُم ﷺ إلى مَعرفةِ اللهِ ﷻ، وإلى طاعَتِه فيما كُلِّفَ تَبليغَه إليهِم بقولِه تعالى ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢]، وعرَّفَهُم أمْرَ اللهِ تعالى بإبلاغِه ذلكَ، وما ضمِنَه له مِن عصمَتِه مِنهُم بقولِهِ تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧].

فعَصَمَهُ اللهُ مِنهُم معَ كثرَتِهم وشِدَّةِ بَأْسِهِم، وما كانُوا عليه مِن شِدَّةِ عِنادِهِم وعَداوَتِهم له حتَّى بلَّغَ رسالَةَ ربِّهِ تعالى إليهِم معَ كثرَتِهم، ووحْدَتِه وتَبرِّي أهلِه

= أصدُقْني ما أقدَمَكَ؟ قال: مَا قَدِمتُ إلَّا في أَسِيرِي، فقال رَسولُ اللهِ ﷺ: فمَا شرَطْتَ لِصَفْوانَ بنِ أُميَّةَ في الحِجْرِ؟ ففَزِعَ عُمَير، وقال: مَاذا اشتَرَطتُ له؟ قال: تَحمَّلْتَ له بقَتْلِي على أنْ يَعُولَ بَنِيكَ ويَقضِيَ دَيْنَكَ واللهُ حائِلٌ بَيْنَكَ وبينَ ذلكَ، فقال عُميرٌ: أشهَدُ أنَّكَ رَسولُ اللهِ وأشهَدُ أنَّه لا إله إلَّا الله، إنَّ هذَا الحديثَ الذي كان بيني وبين صَفوانَ في الحِجرِ لَم يَطَّلِع عليه أحدٌ غيْرِي وغيرُه ثُمَّ أخبَرَكَ اللهُ به، فآمَنتُ باللهِ ورَسولِه، والحمدُ للهِ الذي ساقَني هذا المقام، فقال رَسولُ اللهِ ﷺ: عَلِّمُوا أخاكُم القُرآنَ. وأطلِقَ له أسيرُه، ...».

رواه الطَّبرانِي في الكبير (١٧/ ٥٦) مُرسلاً بإسنادَينِ حسَنَينِ.

(مجمع الزوائد: ٨/ ٥٠٦).

(١) إخبارُه ﷺ لَهُم بِمَا يَغيبون عنهم كثيرٌ لا يُحصَى، مَشهورٌ بين أهل السير والتواريخ منها على سبيل المثال: إخبارُه بِمَوتِ النجاشي، بِمَقتَلِ عمرَ وعثمانَ وعليٍّ، وبِشهادةِ أمِّ حرام، وإصلاحِ الله تعالى بين الفئتين العظيمتَين بالحسن، وبفتح مصرَ، وتَمزيقِ ملك كسرى، وغيرِها.

مِنهُ، ومُعادَةِ عَشيرَتِه، وقَصدِ[1] جَميعِ المُخالِفِينَ لَهُ حينَ سَفَّهَ آرائَهُم فيما كَانُوا عليهِ مِن تَعظيمِ أصنامِهِم، وعِبادَةِ النِّيرانِ، وتَعظيمِ الكَواكِبِ، وإنكَارِ الرُّبُوبِيَّةِ، وغيرِ ذلكَ مِمَّا كانوا عليه، حتَّى بلَّغَ الرسالَةَ، وأدَّى الأمانَةَ، وأوْضَحَ الحُجَّةَ في فَسادِ جَمِيعِ ما نَهَاهُم عنهُ مِمَّا كانوا عليه، ودَلَّهُم على صِحَّةِ جَميعِ ما دَعَاهُم إلَى اعتِقادِهِ، وفِعلِه بِحُجَجِ اللهِ وتِبْيانِه لَهُم.

[مَنْعُ تَأْخِيرِ البَيَانِ]

وأنَّهُ[2] ﷺ لَم يُؤخِّر عَنهُم بَيانَ شَيءٍ مِمَّا دَعاهُم إليهِ عَن وَقتِ تَكْلِيفِهِمْ فِعلَهُ لِمَا يُوجِبُهُ تَأْخِيرُ ذَلِكَ عَنْهُمْ مِنْ سُقُوطِ تَكليفِهِ لَهُم، وإنَّما جَوَّزَ فَريقٌ[3] مِن أهلِ العِلمِ تأخيرَ البَيانِ فيما أجْمَلَه اللهُ مِنَ الأحكامِ قبلَ لُزُومِ فِعلِه لَهُم.

---

(١) أي قصدِ جَميعِ المخالِفِينَ لهُ إيَّاهُ بالعِدَاءِ والإيذاءِ. فقوله: «إيَّاهُ بالعِدَاءِ والإيذَاءِ» مَحْذُوفٌ للعلم به، أو ساقطٌ من الأصلِ.

(٢) قوله: «وأنَّه. . .» معطوفٌ على قوله: «اعلَموا أنَّ اللهَ» السابق في (ص: ٨٧)، والتقدير: واعلَموا أنَّه ﷺ لَم يُؤخِّر. . . .

(٣) بَل جُمهُورُهم على جوازِ تأخيرِ البيانِ عَن وقتِ الفعلِ سَواءٌ كان للمُبيَّنِ ظاهرٌ كالعامِّ، والمطلَقِ، ودالٌّ على حُكمٍ يُبيَّنُ نَسخُه، أمْ لَم يَكُن كالمُجمَلِ، والمشتَرِكِ، والمتواطِئِ، لِجَوازِ التَّكليفِ بِمَا لَا يُطاقُ، ولكنَّه غيرُ واقعٍ، وإلى وقتِ الفعلِ واقعٌ.

(تيسير التحرير: ٣ / ١٧٤، فواتح الرحموت: ٢/ ٤٩، شرح التنقيح، ص: ٢٨٢، مُختَصر ابن الحاجب، ص: ٢٤٤، المحصول: ٣/ ٢١٨، الإحكام: ٣/ ٣٠، رفع الحاجب: ٣/ ٤٢٢، التشنيف: ١/ ٤٢٤، البدر الطالع: ١/ ٤٤٣، شرح الكوكب المنير: ٣/ ٤٥٣).

فأمّا تأخيرُ ذلكَ عَن وقتِ فِعلِه فغيرُ جائزٍ[1] عندَ كافَّتِهِم.

ومعلومٌ عندَ سائرِ العُقلاءِ أنَّ ما دَعا النَّبيُّ ﷺ إليه مَن واجَهَهُ مِن أمَّتِه مِن اعتِقادِ حَدَثِهِم، ومعرفَةِ المُحدِثِ لَهُم، وتَوحيدِهِ، ومَعرفةِ أسمائِه الحُسْنَى، وما هوَ عليهِ مِن صِفاتِ نَفسِه، وصِفَاتِ فِعلِه، وتَصديقِه فيما بَلَّغَهُم مِن رِسالَتِه مِمّا لَا يَصِحُّ أنْ يُؤخِّرَ عَنهُم البَيانُ فيهِ، لأنَّه ﷺ لَم يَجعَل لَهُم فيما كَلَّفَهُم مِن ذلكَ مِن مُهلَةٍ، ولَا أمَرَهُم بِفِعلِه في الزَّمَنِ المُتَراخِي عنهُ، وإنَّما أمَرَهم بفِعلِ ذلكَ على الفَوْرِ.

وإنَّما كانَ ذلكَ مِن قِبَلِ أنَّه لَو أخَّرَ ذلكَ عنهُم لَكانَ قد كلَّفَهُم ما لَا سَبيلَ لَهُم إلى فِعلِه، وألزَمَهُم ما لَا طاقةَ لَهُم إلى الطَّاعةِ فيه، وهذا غيرُ جائزٍ عليهِ لِمَا يَقتَضيهِ ذلكَ مِن بُطلانِ أمرِه وسُقوطِ طاعَتِه.

[اتِّفاقُ الصحابَةِ في الأصولِ]

ولِهَذا المعنَى لَم يوجَد عن أحَدٍ من صَحابَتِه خلَافٌ فِي شَيءٍ مِمَّا وقَفَ ﷺ جَماعَتَهُم عليه، ولَا شَكٌّ في شَيءٍ منهُ، ولَا نُقِلَ عنهُم كلَامٌ فِي شَيءٍ من ذلكَ، ولَا زيادةٌ على ما نَبَّهَهُم عليهِ مِن الحُجَجِ، بل نَصُّوا[2]

(١) بل جائزٌ عقلاً، غيرُ واقعٍ شرعاً عندَ الجماهير من الأئمة الأربعة وغيرهم. (تيسير التحرير: ٣/ ١٧٤، فواتح الرحموت: ٢/ ٤٩، شرح التنقيح، ص: ٢٨٢، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٤٤، المحصول: ٣/ ٢١٨، الإحكام: ٣/ ٣٠، رفع الحاجب: ٣/ ٤٢٢، التشنيف: ١/ ٤٢٤، البدر الطالع: ١/ ٤٤٣، شرح الكوكب المنير: ٣/ ٤٥٣).

(٢) في نسخة: «قطعوا» وهو أيضاً قويٌّ.

جَميعاً رَحْمةُ الله عليهم على ذلك، وهُم متَّفِقون لَا يَختلِفون في حَدَثِهم، ولَا في تَوحيدِ المُحدِثِ لَهُم، وأسْمائِه وصفاتِه، وتَسليم جَميعِ المَقاديرِ إليه، والرِّضا فيها بأقسامِه، لِمَا قد ثَلُجَت به صُدورُهم، وتَبيَّنَ لَهُم وُجوهُ الأدلَّةِ الَّتي نبَّهَهُم ﷺ علَيها عندَ دُعائه لَهُم إليها، وعرَفُوا بِهَا صِدقَهُ فِي جَميعِ ما أخبَرَهُم به.

[اختِلَافُ الصَّحابَةِ في الفُروعِ]

وإنَّما تَكَلَّفوا البَحثَ والنظَرَ فيما كُلِّفُوهُ مِن الاجتِهادِ فِي حَوادثِ الأحكامِ عندَ نُزولِها بِهِم، وحُدوثِها فيهِم، ورَدَّها إلى مَعانِي الأصولِ الَّتي وقَفَهُم عليها، ونبَّهَهُم بالإشارَةِ على ما فيها، فكانَ منهُم رحْمةُ الله عليهم فِي ذلك ما نُقلَ إلينا عَنهُم من طريقِ الاجتهادِ الَّتي اتَّفَقوا عليها، والطرُقِ الَّتي اختَلفوا فيها، ولَم يُقلِّد بعضُهم بعضاً فيما صاروا إليه مِن جَميعِ ذلكَ لِمَا كُلِّفُوه مِن الاجتِهادِ وأُمِرُوا بهِ.

[طَريقُ السَّلَفِ في إثْبَاتِ العَقيدَةِ]

فأمَّا ما دَعاهُم إليهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ مِن مَعرفَةِ حَدَثِهِم، والمَعرِفَةِ بِمُحدِثِهِم، ومَعرفَةِ أسْمائِه الحُسنَى، وصِفاتِه العُلْيَا، وعَدْلِه، وحِكمَتِه، فقَد بيَّنَ لَهُم وُجوهَ الأدلَّةِ في جَميعِه، حتَّى ثَلُجَت صدورُهم به، وامتَنَعُوا عن اسْتِئنافِ الأدلَّةِ فيه، وبلَّغوا جَميعَ ما وَقَفُوا عليه مِن ذلكَ، واتَّفَقوا عليه إلَى

مَن جاءَ بعدَهُم، فكانَ عُذرُهُم فيما دُعُوا إليه مِن ذلكَ مَقطوعاً بِمَا نَبَّهَهُم النَّبِيُّ ﷺ مِن الأدِلَّةِ على ذلكَ، وما شاهَدُوه مِن آياتِ الدَّلالَةِ على صِدقِه.

وعُذرُ سائرِ مَن تَأخَّرَ عنهُ مَقطوعٌ بِنَقلِهِم ذلكَ إليهِم ـ ونَقلُ أهلِ كلِّ زمانٍ حُجَّةٌ على مَن بَعدَهُم ـ مِن غيرِ أنْ نَحتَاجَ، أرشَدَكُم الله، في المعرفَةِ لِسَائرِ ما دُعِينا إلى اعتِقادِهِ إلى استِئنافِ أدِلَّةٍ غيرِ الأدِلَّةِ التي نَبَّهَ النَّبِيُّ ﷺ علَيها، ودعَا سائرَ أُمَّتِه إلى تَأمُّلِها، إذ كانَ مِن المُستَحيلِ أنْ يأتِيَ بعدَ ذلكَ أحَدٌ بأهْدَى مِمَّا أتى، أو يَصِلُوا مِن ذلكَ إلى ما بَعُدَ عنهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ.

[حِفظُ العقيدَةِ]

وجَميعُ ما اتَّفَقُوا عليه مِن الأصولِ مَشهورٌ في أهلِ النَّقلِ الَّذينَ عُنُوا بِحفظِ ذلكَ، وانقَطَعُوا إلى الاحتياطِ فِيهِ، والاجْتِهادِ في طَلَبِ الطرُقِ الصحيحَةِ إليه مِن المحَدِّثينَ والفُقَهاءِ، يُعَلِّمُهُ أكابِرُهُم أصاغِرَهُم، ويُدرِّسونَه صِبْيَانَهُم في كَتَاتِيبِهِم لِيَقرَّ ذلكَ عندَهُم.

وشُهرتُه فيهِم ـ واستِغناؤُهُم في العلمِ بِصحَّةِ جَميعِ ذلكَ ـ بالأدلَّةِ الَّتي نَبَّهَهُم صاحبُ الشريعَةِ عليها في وقتِ دَعوتِه.

[حُجِّيَّةُ السُّنَّةِ]

واعلَموا أرشَدَكُم الله: أنَّ ما دلَّ على صِدقِ النَّبِيِّ ﷺ مِن المُعجزاتِ بعدَ تَنبيهِه لِسَائرِ المُكَلَّفينَ على حَدَثِهِم ووُجودِ المُحْدِثِ لَهُم قد أوْجَبَ صحةَ

أخبارِه، ودلَّ على أنَّ ما أتى به مِن الكتابِ والسنَّةِ مِن عندِ اللهِ ﷻ[١].

وإذا ثبَتَ بالآياتِ صِدقُه فقَد عُلمَ صحةُ كلِّ ما أخبَر به النَّبيُّ ﷺ عنهُ، وصارَت أخبارُه ﷺ أدِلَّةً على صحَّةِ سائرِ ما دَعانَا إليهِ مِنَ الأمُورِ الغائبَةِ عَن حَواسِنَا وصِفَاتِ فِعلِه، وصَارَ خبَرُه ﷺ عَن ذلكَ سَبيلاً إلى إدراكِهِ، وطريقاً إلى العِلمِ بِحَقيقَتِه؛

وكانَ مَا يُستَدلُّ به من أخبارِه ﷺ على ذلكَ أوضَحَ دلالةً مِن دلالةِ الأعْرَاضِ الَّتي اعتَمدَ على الاستِدلالِ بِهَا **الفلاسِفَةُ**، ومَن اتَّبَعَهم مِنَ القَدَرِيَّةِ، وأهلِ البِدَعِ المُنْحَرِفِينَ عنِ الرُّسلِ عليهِمُ السَّلامُ مِن قِبَلِ: أنَّ الأعراضَ لَا يَصحُّ الاستِدلالُ بِهَا إلَّا بعدَ رُتَبٍ كثيرَةٍ يَطولُ الخلافُ فيها، ويَدِقُّ الكلامُ عليها:

فمِنها ما يُحتاجُ إليه فِي الاستِدلالِ على وُجودِها، **والمعرفَةِ** بِفَسادِ شُبَهِ المنكِرينَ لَها، **والمعرفَةِ** بِمُخالَفتِها للجَواهِرِ فِي كَونِها لَا تَقومُ بِنَفسِها، ولَا يَجُوزُ ذلكَ على شيءٍ منها، **والمعرفَةِ** بأنَّها لَا تَبْقى، **والمعرفَةِ** باختِلافِ أجناسِها، وأنَّه لَا يَصحُّ انتِقالُها مِن مَحالِّها، **والمعرفةِ** بأنَّ ما لَا يَنفَكُّ عَنْهَا فحُكمُه فِي الحدَثِ حُكمُها، ومَعرفَةِ ما يُوجِبُ ذلكَ مِن الأدلَّةِ، وما يَفسُد به مِن شُبَهُ المخالِفِينَ في جَميعِ ذلكَ حتَّى يُمكِنَ الاستِدلالُ بِهَا على ما هيَ أدِلَّةٌ عليه عند مُخالِفِينا الَّذينَ يَعتَمِدونَ في الاستِدلالِ على ما ذكَرْناهُ بِها، لأنَّ العلمَ بذلكَ لَا يصحُّ عندَهُم إلَّا بعدَ المعرفَةِ بسَائرِ ما ذكَرْناهُ آنِفاً، وفي كلِّ مرتبَةٍ مِمَّا ذكَرْنا فِرَقٌ تُخالِفُ فيها، ويَطولُ الكلامُ معَهُم علَيها.

وليسَ يَحتاجُ أرشَدَكُم الله فِي الاستِدلالِ بِخَبَرِ الرَّسولِ ﷺ على ما ذَكَرْناه مِن المعرفَةِ بالأمرِ الغائبِ عَن حَواسِنا إلَى مِثلِ ذلكَ، لأنَّ آياتِه والأدلَّةَ الدَّالَّةَ على صِدقِهِ مَحسوسَةٌ مُشاهَدَةٌ قد أزعَجَت القُلوبَ، وبعَثَت الخَواطِرَ على النَّظرِ

---

(١) قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤].

في صحةِ ما يدعوا إليه، وتأمُّلِ ما استشهدَ به على صِدقِه، والمعرفةِ بأنَّ آياتِه مِن قِبَلِ الله تُدرَكُ بيسيرِ الفكرِ فيها، وأنَّها لَا يَصحُّ أنْ تكونَ مِن البشرِ لِوُضوحِ الطُّرُقِ إلى ذلكَ، ولَا سِيَّما مع إزعاجِ الله تعالى قلوبَ سائرِ مَن أُرسِلَ إليه النَّبيُّ ﷺ على النَّظرِ في آياتِه بِخَرقِ عَوائدِهِم له، وحُلولِ ما يَعِدُهم مِن النِّقَمِ عندَ إعراضِهم عنهُ ومُخالفَتِهم لهُ على ما ذَكَرْنا مِمَّا كانَ مِن ذلكَ عندَ دَعوةِ موسَى وعِيسَى ومُحمَّدٍ عليهم الصَّلاةُ السلامُ.

وإذا كانَ ذلكَ على ما وصَفْنا بَانَ لَكُم - أرشَدَكُم الله - أنَّ طريقَ الاستِدلالِ بأخبارِهِم عليهمُ السلامُ على سائرِ ما دُعِينَا إلَى مَعرفَتِه مِمَّا لَا يُدرَكُ بالحَواسِّ أوضحُ مِن الاستِدلالِ بالأعراضِ - إذ كانَت أقربَ إلى البَيانِ على حُكمِ ما شُوهِدَ مِن أدِلَّتِهِمُ المحسوسَةِ مِمَّا اعتَمَدَت عليهِ الفَلاسِفَةُ، ومَن اتَّبَعَهُم مِن أهلِ الأهواءِ، واغتَرُّوا بِهَا - لِبُعدِها[1] عَن الشُّبَهِ كما ذَكَرْنَاهُ، وقُربِ مَن أخلَدَ مِمَّن ذكَرنا إلى الاستِدلالِ بهِ مِنَ الشُّبَهِ[2]، ولذلكَ منَعَ الله رُسلَه من الاعتمادِ عليه لِغُموضِ ذلكَ على كثيرٍ مِمَّن أُمِروا بدُعائهم، وكُلِّفُوا عليهمُ السلامُ إلْزامَهُم فرضَه.

[تَمسُّكُ السَّلَفِ بالكتابِ والسنَّةِ]

فأخلَدَ سلَفُنا ﷺ ومَن اتَّبَعَهُم من الخلَفِ الصَّالحِ بعدَ ما عَرَفوهُ مِن صِدقِ النبيِّ ﷺ فيما دَعاهُم إليه مِن العلمِ بِحَدَثِهم، ووُجُودِ المُحدِثِ لَهُم بِمَا نَبَّهَهُم

(١) قولُه: «لِبُعدِهَا» مُتعلِّقٌ بـ«أوضَحُ»، والمعنَى: لِبُعدِ أخبارِ النبيِّ ﷺ عَنِ الشُّبَهِ الوارِدَةِ على أدِلَّةِ الفلاسفةِ ومَن تَبِعَهم.

(٢) قولُه: «مِنَ الشُّبَهِ» مُتعلِّقٌ بـ«وقُربِ مَن أخلَدَ»، والمعنَى: ولِقُربِ أدِلَّةِ مَن أخلَدَ إلى الأرضِ مِن الفلاسفةِ ومَن تَبِعَهم مِنَ الشُّبَهِ.

عليه مِن الأدلَّةِ إلَى التمسُّكِ[1] بالكتابِ والسنَّةِ، وطلَبِ الْحَقِّ فِي سائرِ ما دُعوا إلَى معرفَتِه مِنهما، والعُدولِ[2] عَن كلِّ ما خالَفَهُما لِثُبوتِ نبُوَّتِه ﷺ عندَهم، ولِثقَتِهم بصِدقِه فيما أخبَرَهُم به عن ربِّهم لِماَ وَثِقَتهُ الدلالةُ لَهُم فيه، وكَشَفَتْهُ لَهُمُ العِبرَةُ بِمَا ذكَرناهُ لَه؛

وأعرَضوا عمَّا صارَت إليه الفلاسفةُ، ومَن اتَّبعَهم مِن القَدريَّةِ، وغيرِهم مِن أهلِ البِدَعِ مِن الاستدلالِ بذلكَ على ما كُلِّفوا مَعرفَتَه، لاستِغنائهم بالأدلةِ الواضحةِ في ذلك عنهُ.

[سَبَبُ استِدْلَالِ الفَلَاسِفَةِ بالأَعْرَاضِ]

وإنَّما صارَ مَن أثبَتَ حَدَثَ العالَمِ والمُحْدِثِ لَهُ مِنَ الفَلَاسِفَةِ إلَى الاسْتِدلَالِ بالأعراضِ والجواهرِ، لِدَفعِهم الرُّسلَ، وإنكارِهم لِجَوازِ مَجيئِهِم.

[وُجُبُ التَّمَسُّكِ بِطُرُقِ السَّلَفِ]

وإذا كانَ العلمُ قد حصَلَ لَنا بِجَوازِ مَجيئِهم فِي العُقولِ، وغلَطِ مَن دفَعَ ذلكَ، وبَانَ صِدقُهم بالآياتِ الَّتِي ظهَرَت عليهم لَم يَسَع لِمَن عرَفَ مِن ذلك ما عرَفَه أنْ يَعدِلَ عن طرُقِهم إلى طُرقِ مَن دفَعَهم وأحالَ مَجيئَهُم[3].

---

(١) قوله: «إلى التَّمسُّكِ بالكتابِ والسنَّةِ» مُتعلِّقٌ بـ«أخْلَدَ السلفُ».

(٢) قوله: «والعُدُولِ» معطوفٌ على «إلى التمسُّكِ».

(٣) قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ =

[وُجُوبُ طَلَبِ الحَدِيثِ، وحِفظه]

فلمَّا كانَ هذا واجباً كما ذكرنا عندَ سلَفِ الأُمَّةِ والخَلَفِ رحمةُ الله عليهم كانَ اجتهادُ الخلَفِ في طَلَبِ أخبارِ النَّبِيِّ ﷺ والاحتياطِ في عَدالَةِ الرُّواةِ لَها واجباً عندَهم، لِيكونُوا فيما يعتقِدونَه مِن ذلكَ على يَقينٍ؛

ولذلكَ كانَ أحدُهم يرحَلُ إلى البلادِ البعيدَةِ في طلَبِ الكَلِمَةِ تَبلُغُه عن رَسولِ الله ﷺ حِرصاً على مَعرفَةِ الْحَقِّ مِن وَجهِه، وطَلباً للأدِلَّةِ الصحيحَةِ فيه[1]، حتَّى تَثلَجَ صُدورُهم بِمَا يَعتقِدونَه، وتَسْكُنَ نُفوسُهُم إلَى ما يَتديَّنونَ به،

= ما تولَّى ونُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

قال القرطبي في تفسير الآية (٥/ ٣٨٥): «الآيةُ عامَّةٌ في كلِّ مَن خالَفَ طريقَ المسلمين».

وقال ابنُ أبي العِزِّ في شرح الطحاوية (١/ ٤٧١): «سُئلَ أبو حنيفةَ رحمه الله عن الكلامِ في الأعراضِ والأجسامِ؟ فقال: لعَنَ الله عَمرو بنَ عُبيد هو فتَحَ على الناسِ الكلامَ في هذا».

(١) أخبارُ الأئمةِ في الرحلةِ من أجلِ الحديثِ الواحدِ مُستفيضَةٌ، وفي المحافظةِ عليه متواترَةٌ، فمن أرادَ الوقوفَ على بعضِها فعليه بكتاب «الرحلة في طلب الحديث» للخطيب البغدادي، «السنة» للدكتور السباعي، «صفحات من صبر العلماء» للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ومنها:

عن صالحِ بنِ حَيَّان: قال عامرٌ الشَّعبي: حدَّثني أبو بُردَةَ عن أبيه رضي الله عنه: «قال رسولُ الله ﷺ: ثلاثةٌ لَهُم أجرانِ رَجُلٌ مِن أهلِ الكِتابِ آمَنَ بنَبيِّهِ وآمَنَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، والعَبدُ المملوكُ إذا أدَّى حقَّ الله وحقَّ مَواليه، ورَجُلٌ كانَتْ عِندَهُ أَمَةٌ يَطؤُها، فأدَّبَها فأحسَنَ أدبَها، وعلَّمَها فأحسَنَ تعليمَها، ثُمَّ أعتقَها فتزوَّجَها فلَهُ أجرانِ. ثُمَّ قال =

ويُفارِقوا بذلكَ مَنْ ذمَّه الله في تقليدِه لِمَن يُعظِّمُه في سادَتِه بغيرِ دَلالةٍ تَقتَضي ذلكَ.

ولَمَّا كلَّفهُم اللهُ ﷻ ذلك، وجَعلَ أخبارَ نبِيِّه ﷺ طريقاً إلى المَعارفِ بما كلَّفَهُم إلى آخِرِ الزمانِ حَفِظَ أخبارَهُ ﷺ في سائرِ الأزمنَةِ، ومنَعَ مِن تطَرُّقِ الشُّبَهِ عليها حتَّى لَا يَرُومَ أحدٌ تَغييرَ شيءٍ منها، أو تَبديلَ مَعنَى كلمَةٍ قالَها إلَّا كشَفَ الله ﷻ سِرَّه، وأظهَرَ الله في الأُمَّةِ أمْرَه، حتَّى يَرُدَّ ذلكَ العرَبِيُّ والعَجَمِيُّ، ومَن قد أُهِلَّ لِحفظِ ذلكَ مِن حَمَلَةِ علمِه ﷺ والمُبَلِّغِينَ عنهُ؛

= الشَّعْبِي: أعطَيْنَاكَهَا بغَيْرِ شَيْءٍ قَد كَانَ يُرْكَبُ فيمَا دُونَهَا إلى المَدِينَةِ».

رواه البخاري في العلم، باب تعليم الرجل أمتَه وأهله (٩٧)، ومسلم في الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمَّد ﷺ إلى جميع الناس (١٥٤).

عَن كَثِير بن قَيسٍ قال: «كُنتُ جالِسًا معَ أَبِي الدَّرداءِ ﷺ فِي مَسجِدِ دِمَشْقَ، فأتَاهُ رَجُلٌ فقال: يَا أبَا الدَّرداءِ، إنِّي أتَيْتُكَ مِن مَدِينَةِ الرَّسُولِ فِي حَدِيثٍ بَلَغَنِي أنَّكَ تُحَدِّثُه عَن رَسولِ الله ﷺ، فقال أبُو الدَّرداءِ: أمَا جِئتَ لِحاجَةٍ، أمَا جِئتَ لِتِجارَةٍ، أمَا جِئتَ إلَّا لهذَا الحَدِيثِ؟ قال: نَعَم. قال: فإنِّي سَمِعتُ رَسولَ الله ﷺ يَقولُ: مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فيه عِلْمًا سَلَكَ الله بِهِ طَرِيقًا مِنْ طُرُقِ الجَنَّةِ، . . . إنَّ العُلماءَ وَرَثَةُ الأنبِيَاءِ، إنَّ الأنبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينارًا ولَا دِرْهَمًا، وأَوْرَثُوا العِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ». رواه ابنُ حبَّانَ (٨٨) وغيرُه بإسنادٍ حسَنٍ.

قال ابنُ حِبَّان: «في هذا الحديث بَيانٌ واضِحٌ أنَّ العلماءَ الَّذين لَهُم هذا الفَضلُ هُمُ الَّذين يَعلَمُونَ عِلمَ النَّبِيِّ ﷺ دون غَيرِه مِن سائِر العُلوم، ألَا تَراهُ يَقولُ: «العُلماءُ وَرَثَةُ الأنبِيَاءِ» والأنبياءُ لَم يُوَرِّثُوا إلَّا العِلمَ، وعِلمُ نبِيِّنَا ﷺ سنَّتُه، فمَن تَعرَّى عَن مَعرِفَتِها لَم يَكُنْ مِن وَرَثَةِ الأنبِيَاءِ».

وقال الحافظُ في الفتح (١/ ٢٣٢): «روَى الدَّارمي بسنَدٍ صحيح عن بُسرِ بنِ عُبيدِ الله قال: كُنْتُ لأَرْكَبُ إلى مِصرٍ مِنَ الأمصارِ في الحديثِ الواحِدِ.

وعَن أبي العالية قال: كُنَّا نَسْمَعُ الحَديثَ عَن الصَّحَابَةِ فلَا نَرضَ حَتَّى نَرْكَبَ إلَيْهِم فنَسْمَعَهُ».

كما حفظ كتابه[1] حتى لا يُطيق[2] أحدٌ مِن أهلِ الزَّيْغ على تَحريكِ حرفٍ ساكنٍ، أو تسكينِ حرفٍ مُتحرِّكٍ، إلَّا تبادرَ القُرَّاءُ في رَدِّ ذلك عليه مع اختلافِ لُغاتِهم، وتَبايُنِ أوطانِهم، لِمَا أرادَه الله ﷻ مِن صِحَّةِ الأداءِ عنهُ، ووقوعِ التبليغِ لِمَا أتى به نَبيُّنا ﷺ إلى مَن يأتي في آخرِ الزَّمانِ لانقطاعِ الرُّسلِ بعدَه، واستِحالةِ خُلوِّهم مِن حُجَّةِ اللهِ عليهم، حتَّى قد ظَهرَ ذلك بينَهُم، وأيِسَت مِن نَيْلِه خواطرُ المُتَحرِّفينَ عنهُ.

[المنعُ عَنِ الاستِدلالِ بِطُرُقِ الفَلاسِفَةِ]

وجعلَ الله ما حفِظَه مِن ذلكَ، وجَمعَ القلوبَ عليه حجةً على مَن تُعُبِّدَ بعدَه ﷺ بشريعتِه، ودَلالةً لِمَن دعَا إلى قَبولِ ذلكَ مِمَّن لَم يُشاهِدِ الأخبارَ، وأكملَ الله ﷻ لجميعِهم طُرقَ الدِّينِ، وأغناهُم عَنِ التطلُّعِ إلَى غَيْرِها مِن البراهينِ، ودلَّ على ذلكَ بقولِه ﷻ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وليسَ يَجوزُ أنْ يُخبِرَ اللهُ ﷻ عَن إكمالِه الدِّينَ معَ الحاجةِ إلى غيرِ ما أكمَلَ لَهم الدِّينَ بِهِ.

وبيَّنَ النبيُّ ﷺ معنَى ذلكَ في حجَّةِ الوَداعِ لِمَن كانَ بِحضرَتِه مِنَ الجمِّ الغفيرِ مِن أُمَّتِه عندَ اقترابِ أجلِه، ومُفارقتِه لَهم ﷺ بقولِه: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ...»[3].

---

(١) قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

(٢) في نسخة: «يبطل».

(٣) عن جابرِ بنِ عبدِ الله رضِيَ الله عنهما قال في حجَّةِ الوداعِ: «... فخرَجْنا معَهُ ﷺ... حتَّى أتى عرفةَ،... فخطبَ الناسَ وقالَ:... وقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ =

فلو كُنّا نحتاجُ مع مَا كانَ منهُ ﷺ في مَعرفَةِ ما دَعانا إليه إلى ما رتَّبه أهْلُ البِدَعِ مِن طُرقِ الاستِدلالِ لَمَا كانَ مُبلِّغاً، إذ كُنّا نحتاجُ في المَعرفَةِ بصحَّةِ ما دعَانا إليه إلى عِلمِ ما لَم يُبيِّنهُ لَنا مِن هذهِ الطُّرقِ التي ذكَروها. وَلَوْ كَانَ هَذَا كَمَا قَالُوا لَكَانَ فِيمَا دَعَانَا إِلَيهِ قَولُهُ[1] ﷺ[2] بِمَنْزِلَةِ اللَّغْوِ.

ولَو كانَ ذلك كذلك لعارَضَه المُنافِقونَ وسائرُ المُرصِدِينَ لعَداوتِه في ذلكَ، ولَم يَمنَعهُم منهُ مانعٌ، كما لَم يَمنَعهُم مِن تَعنِيتِه في طلَبِ الآياتِ، ومُجادَلتِه في سائرِ الأوقاتِ، ولكنَّهُم لَم يَجِدوا سَبيلاً إلى الطَّعنِ لأنّه ﷺ لَم يَدَع شيئاً مِمَّ تَهُمُّ الحاجةُ إليه في مَعرفَةِ سائرِ ما دَعاهُم إلى اعتِقادِه، أو مثلِ فعلِه إلّا وقد بيّنَه لَهُم.

ويَزيدُ هذا وُضوحاً قولُه ﷺ: **«إنِّي قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى مِثْلِ الْوَاضِحَةِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا»**[3].

= **تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ كِتَابُ الله، وأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟ قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وأَدَّيْتَ ونَصَحْتَ. فَقَالَ بِإِصْبِعِه السَّبَّابَةِ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ ويَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ...»**.
رواه مسلم في الحج، باب حجة النبي ﷺ (١٢١٨).

(١) في الأصل: «وقَولُه» بزيادَةِ «الواو».

(٢) وهو قولُه ﷺ السَّابقُ آنِفاً: **«اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ»** (ص: ١٢٤).

(٣) عَنِ **العِرباضِ بنِ سارِيَةَ** رضي الله عنه قال: «وَعَظَنا رَسُولُ الله ﷺ مَوْعِظَةً ذَرَفَت مِنْهَا العُيُونُ، ووَجِلَتْ مِنْهَا القُلُوبُ قُلْنَا: يا رَسولَ الله، إنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ فمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قال: **قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى البَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ** ومَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا فعَلَيْكُم بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي وسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بالنَّوَاجِذِ، وعَلَيْكُم بالطَّاعَةِ وإِنْ عَبْداً حَبَشِياً، فَإِنَّمَا المُؤْمِنُ كَالجَمَلِ الأَنِفِ حَيْثُمَا قِيدَ انْقَادَ». رواه **الحاكِمُ في المستدرك (٣٣٢)، وابنُ ماجه** في المقدمة (٤٣)، **وأحمَد في مسنده (١٧٠٧٧) بإسنادٍ صحيح**.

وإذا كانَ هذا على ما وَصَفْنَا عُلِمَ أنه لم يَبقَ بعدَ ذلكَ عتَبٌ لِزائِغٍ، ولَا طَعنٌ لِمُبتَدِعٍ، إذ كانَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قد أقامَ الدِّينَ بعدَ أنْ أرْسَى أوْتَادَه، وأحْكَمَ أطنَابَه.

[تَبلِيغُ النَّبِيِّ ﷺ الرِّسَالَةَ]

ولَم يَدَعْ ﷺ لِسائِرِ مَن دَعاهُ إلى تَوحيدِ اللهِ حاجَةً إلى غيرِه، ولَا لِزائِغٍ طَعْناً عليه، ثُمَّ مضَى ﷺ مَحموداً بعْدَ إقامَتِه الحُجَّةَ، وتَبليغِ الرِّسالَةَ، وأداءِ الأمانَةِ، والنَّصيحَةِ لِسائِرِ الأُمَّةِ، حتَّى لَم يُحوِجْ أحَداً مِن أُمَّتِه إلَى البَحْثِ عَن شَيءٍ قَد أغفَلَه هو مِمَّا ذَكَرَهُ لَهُم، أو مَعنًى أسَرَّهُ إلى أحَدٍ مِن أُمَّتِه[1]؛

بل قد قالَ ﷺ في المَقامِ الَّذي لَم يَنكَتِم قَولُه فيه، لاستِحالَةِ كِتمانِه على مَن حَضَرَه، أو طَيِّ شيءٍ منهُ على مَن شَهِده: «**إنِّي خَلَفْتُ فِيكُم مَا إنْ تَمَسَّكْتُم بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابَ اللهِ وسُنَّتِي**»[2].

---

(١) عن أبي جُحَيفَةَ ﷺ قال: «قلتُ لِعَلِيٍّ ﷺ: هَلْ عِندَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الوَحْيِ إلَّا مَا في كِتَابِ اللهِ؟ قالَ: وَالَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ وبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا أعْلَمُهُ إلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللهُ رَجُلاً فِي القُرآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قُلْتُ: وَمَا في الصَّحِيفَةِ؟ قال: العَقْلُ، وفِكَاكُ الأَسِيرِ، وأنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ».

رواه البخاري في الجهاد والسير، باب فكاك الأسير (١٨٧٩).

(٢) عن جابرِ بنِ عبدِ الله رضيَ الله عنهما قال في حجَّةِ الوداع: «... فخَرَجْنَا مَعَهُ ﷺ... حتَّى أتَى عَرَفَةَ،... فخَطَبَ النَّاسَ وقَالَ:... وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ كِتَابُ الله، وأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟ قَالُوا: نَشْهَدُ أنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وأدَّيْتَ ونَصَحْتَ. فَقَالَ بإصْبِعِهِ السَّبَّابَةِ يَرْفَعُهَا إلَى السَّمَاءِ =

[الاهْتِدَاءُ بالكِتَابِ والسنَّةِ]

ولَعَمْرِي أنَّ فيهِما الشِّفَاءَ مِنْ كُلِّ أمرٍ مُشكِلٍ(1)، والبُرْءَ مِن كلِّ داءٍ

= وينْكُتُهَا إلَى النَّاسِ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ، ثَلاثَ مَرَّاتٍ، . . .».
رواه مسلم في الحج، باب حجة النبي ﷺ (١٢١٨).
وعن ابنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ خَطَبَ النَّاسَ في حَجَّةِ الوَداعِ فقَال: قَدْ يَئِسَ الشَّيْطَانُ بأَنْ يُعْبَدَ بأَرْضِكُمْ، ولكِنَّهُ رَضِيَ أنْ يُطاعَ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِمَّا تُحَاقِرُونَ مِن أَعْمَالِكُمْ، فاحْذَرُوا يا أَيُّهَا النَّاسُ إنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ فَلَنْ تَضِلُّوا أَبَدًا: كِتَابَ الله وسُنَّةَ نَبِيِّهِ. . .».
رواه الحاكمُ في المستدرك (٣١٨)، وقال: «وقَد احتَجَّ البُخاري بأحاديثِ عِكْرِمةَ واحتَجَّ مُسلِمٌ بأبي أُوَيْس وسائرُ رُواتِه مُتَّفَقٌ عليهم، وهذا الحديثُ لخُطبَةِ النبيِّ ﷺ مُتَّفَقٌ على إخراجِه في الصحيح: «يا أَيُّهَا الناسُ إنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ: كِتَابَ الله، وأَنْتُمْ مَسْؤُولُونَ عَنِّي فمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ»، وذكرُ الاعتصام بالسنَّةِ في هذه الخُطبَةِ غَريبٌ، و يُحتَاجُ إلَيهَا وقَد وَجدتُ له شاهِدًا مِن حَديثِ أبِي هُريرَة، أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه. . . عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قالَ رَسولُ الله ﷺ: إنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا: كِتابَ الله وسُنَّتِي، . . .».
وفيه صالِح بن موسَى الطَّلْحِي، وهو ضعيف. (مَجمع الزوائد: ٩/ ٢٥٦).

(1) قال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].
وقال: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢].
وقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ . . . ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ . . .
=

مُعضِلٍ، وأنَّ في حِراسَتِهما مِن الباطِل على ما تَقَدَّم ذِكرُنا لَهُ آيةٌ لِمَن نَصَحَ نفسَهُ، ودَلالَةٌ لِمَن كانَ الحَقُّ قَصْدَه.

وفيما ذكرنا دلالةٌ على صِحَّةِ ما استَنَدُوا إلى الاستِدلالِ بِهِ، وقُوَّةٌ لِما عرَفُوا الحَقَّ منهُ.

فإذا كانَ ذلكَ على ما وصَفْنا فقد علِمتُم بُهْتَ أهلِ البِدَعِ لَهُم في نسبَتِهم لَهُم إلى التَّقليدِ، وسُوءَ اختيارِهم في المُفارَقَةِ لَهُم، والعُدولِ عمَّا كانوا عليه معَهُم، وباللهِ التَّوفيقُ.

وإذ قد بانَ بِما ذكَرْناهُ استِقامَةُ طُرقِ استِدلالِهِم، وَصِحَّةُ مَعارِفِهِم فلْنَذْكُر الآنَ ما أجْمَعُوا عليهِ مِنَ الأصولِ التي نُبِّهوا بالأدلَّةِ علَيها، وأُمِرُوا في وَقتِ النَّبيِّ ﷺ بِها:

= ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٤٤، ٦٤، ٨٩].

وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وقال: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ١٣].

[الأَصْلُ الأَوَّلُ
في حُدوثِ العالَم]

واعلَمُوا أرشَدَكُم الله أنَّ مِمَّا أَجْمَعُوا رحْمَةُ الله عليهم على اعتِقادِهِ مِمَّا دَعاهُم النَّبيُّ ﷺ إليه، ونبَّهَهم بِمَا ذكَرْناهُ عَلَى صحَّتِه:

أنَّ العَالَم[1] بِمَا فيه مِن أجْسامِه، وأعراضِه مُحدَثٌ، لَم يَكُن ثُمَّ كانَ؛

وأنَّ لِجَميعِهِ مُحدِثاً واحِداً اختَرَعَ أَعْيانَهُ، وأَحْدَثَ جَواهِرَهُ وأعرَاضَهُ، وخالَفَ بَيْنَ أجْناسِه[2]؛

---

(١) **العَالَمُ**: هو ما عَدَا الله تعالى. (شرح الورقات للمَحلِّي، ص: ١٠).

(٢) عَن عِمرَانَ بنِ حُصَيْن رضِيَ الله عَنهُمَا قال: «دَخلتُ علَى النَّبيِّ ﷺ، وعَقَلْتُ نَاقَتِي بالبَابِ فَأَتَاهُ ناسٌ مِنْ بَنِي تَمِيم، ... ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ، فقال: اقْبَلُوا البُشْرَى يَا أَهْلَ اليَمَنِ إذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيم. قَالُوا: قَدْ قَبِلْنَا يَا رَسُولَ الله، قالوا: جِئْنَاكَ نَسْأَلُكَ عَنْ هَذَا الأَمْرِ؟ قال: **كَانَ الله ولَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ، وخَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**. فنَادَى مُنادٍ: ذَهَبَت نَاقَتُك يا ابْنَ الحُصَيْن، فانْطَلَقْتُ، فإِذَا هِيَ يَقْطَعُ دُونَهَا السَّرابُ، فوَاللهِ لَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ تَرَكْتُهَا». رواه **البخاري** في أوَّل بدْءِ الخَلقِ (٣١٩١).

قال الحافظ ابن حَجَر رحمه الله في الفتح (٦/ ٣٣٣): «قوله: «**كَانَ الله ولَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرَهُ**» في الرواية الآتية في التوحيد «**ولَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ**»، وفي رواية غير البخاري: «**وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مَعَهُ**» [لَم أجِدْها وإنْ ذكَرَها جمعٌ تَبعاً للحافظ، ولَا وُجودَ لَهَا في المصادر الحديثية التي عزَوها إليها ولَا في غيرِهَا فيما توَفَّرَ لَدَيَّ، وكأنَّهم اكتَفَوا بالمَعنَى، والله أعلم]، والقصةُ متَّحِدةٌ، فاقتَضَى ذلكَ أنَّ الرواية وقَعَت بالمَعنَى، ولعَلَّ راوِيَها أخَذَها مِن قَولِهِ ﷺ فِي دُعائِهِ فِي صَلاةِ اللَّيلِ كمَا تقدَّمَ [في التهجُّدِ، باب التهجُّد بالليل (١١٢٠)] مِن حديث ابنِ عبَّاسٍ [رضيَ الله عنهُما مَرفوعاً] «**أَنْتَ الأَوَّلُ، فلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ**» [هذا لفظُ حديثِ أبِي هريرة رضي الله عنه =

= عند مسلم في كتاب الذكر، باب الدعاء عند النوم (٢٧١٣) مرفوعاً، وأمّا لفظ حديث ابن عبّاس المتقدّم (١١٢٠): «أنتَ المُقدِّمُ وأنتَ المُؤخِّرُ»] لكن روايةُ الباب أصرحُ في العَدَم، وفيه دلالةٌ على أنه لم يكُن شيءٌ غيره لا الماءُ ولا العرشُ، ولا غيرُهما، لأنّ كلّ ذلك غيرُ الله تعالى، ويكونُ قولُه: «وكانَ عَرْشُهُ علَى المَاءِ» معناه: أنه خلَق الماءَ سابقاً، ثمّ خلَق العرشَ على الماءِ، وقد وقَع في قصةِ نافعِ بنِ زيدٍ الحِميَريّ بلفظ: «كانَ عَرْشُهُ علَى المَاءِ، ثُمّ خلَقَ القَلَمَ، فقَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ، ثُمّ خلَقَ السّمَاوَاتِ والأَرْضَ، ومَا فِيهِنّ»، فصرّحَ بترتيبِ المَخلُوقاتِ بَعدَ الماءِ والعرشِ.

قولُه: «وكانَ عَرْشُهُ علَى المَاءِ، وكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ، وخَلَقَ السّمَاوَاتِ والأَرْضَ» هكذا جاءت هذه الأمورُ الثلاثةُ مَعطوفةً بالواو، ووقَعَ في الروايةِ التي في التوحيد [٧٤١٨]: «ثُمّ خلَقَ السّمَاوَاتِ والأَرْضَ»، ولَم يَقع بلَفظِ «ثُمّ» إلّا في ذكر خلق السّماواتِ والأرضِ، وقد روى مسلم [٢٦٥٣] مِن حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «أنّ الله قَدّرَ مَقاديرَ الخَلائِقِ قَبلَ أنْ يَخلُقَ السّمَاوَاتِ وَالأرضَ بِخَمْسِينَ أَلفَ سَنَةٍ، وكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ»، وهذا الحديث يُؤيِّد رِوايةَ مَن رَوى «ثُمّ خَلَقَ السّماواتِ والأرضَ» باللفظِ الدّالِّ على التّرتيبِ.

قوله: «وكانَ عَرْشُهُ علَى المَاءِ» إشارةٌ إلى أنّ الماءَ والعَرشَ كانَا مَبدأَ هذَا العالَمِ لكونِهما خُلِقا قبلَ خلقِ السّماواتِ والأرضِ، ولَم يَكُن تَحتَ العَرشِ إذ ذاكَ إلّا الماءُ، وروى أحمدُ [في مُسنده (١٦١٣٢)] والترمذي [في التفسير، باب ومِن سورة هود (٣١٠٩)، وصحّحه [بل حسّنه، وابنُ ماجه في المقدمة، باب فيما أنكرَت الجهمية (١٨٢)] من حديث أبي رَزين العُقَيلي مرفوعاً «أنّ المَاءَ خُلِقَ قَبلَ العَرْشِ» بلفظ[«قلتُ: يا رَسولَ الله أينَ كانَ رَبُّنا قَبلَ أنْ يَخلُقَ خَلقَهُ؟ قالَ: كَانَ فِي عَمَاءٍ مَا تَحتَهُ هَواءٌ، ومَا فَوقَهُ هَواءٌ، ثُمّ خلَقَ عَرْشَهُ علَى المَاءِ»، و«ما» هنا نافية، وليسَت موصُولةً. (العارضة: ٩/ ١٩٤)]، وروى السُّدّي في تفسيره بأسانيد مُتعدّدة «أنّ الله لَم يَخلُقْ شيئاً مِمّا خلَقَ قَبلَ المَاءِ».

وأمّا ما رَواهُ أحمدُ [في مسنده (٢٢٦٠٤)، وأبو داود في السنة، باب في القدر =

وأنَّه عَزَّ وجَلَّ لَم يَزَل قَبلَ أنْ يَخلُقَه واحِداً، عالِماً، قادِراً، مُريداً، مُتَكَلِّماً، سَميعاً، بَصيراً، لَهُ الأسماءُ الحُسنَى، والصِّفاتُ العُلَى؛

وأنَّهُم عرَفُوا ذلكَ بِمَا نَبَّهَهُم اللهُ عَزَّ وجَلَّ عليه، وبيَّنَ لَهُم ﷺ وَجهَ الدَّلالَةِ فيه على ما تَقدَّمَ شَرحُنا له قبلَ هذا المَوضِعِ[1].

[الأَصلُ الثانِي
في نَفْيِ الشَّبِيهِ]

وأجْمَعوا على أنَّه عَزَّ وجَلَّ غيرُ مُشْبِهٍ لِشَيءٍ مِنَ العالَم[2]، ....

= (٤٦٨٦)]، والترمذي [في القدر (٢١٥٥) والتفسير (٣٣١٩)، وقال: «حسَنٌ غريبٌ» بإسنادٍ صحيح]، وصحَّحه [بل حسَّنَه] من حديث عُبادةَ بنِ الصَّامِت مرفوعًا: «أوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ ثُمَّ قالَ لَهُ: اكتُب، فجَرَى بِمَا هُوَ كَائِنٌ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ»، [ورواه الحاكِمُ (٣٦٩٣) عن ابن عباس مَوقوفاً، ووافَقَه الذَّهَبِيُّ]فيجمع بينه وبين ما قبله بأنَّ أوْلَوِيَّةَ القلَم بالنسبة إلى مَا عَدَا الماء والعرش، أو بالنِّسبَة إلى ما منهُ صَدَر مِن الكتابة، أي أنه قِيلَ له: اكتُبْ، أوَّلَ مَا خُلِقَ». (مُختَصراً).

تنبيه: أمَّا الحديثُ: «كَانَ اللهُ ولَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ، وهو الآنَ عَلَى مَا كَانَ هوَ علَيهِ» فمَوضُوعٌ. (فتح الباري: ٦، ٣٣٤، المصنوع، ص: ١٣٢).

(١) انظر «الخَلقُ دليلٌ على وجود الخالِق»: ٩٤ ـ ٩٥.

(٢) قال أبو حنيفة رحمه الله في الفقه الأكبر (ص: ١٥): «لَا يُشبِه اللهُ شيئاً مِن الأشياء مِن خلقِه، ولَا يُشبِهه شيءٌ مِن خلقِه، لَم يَزَل ولَا يَزالُ بأسمائِه وصفاتِه الذاتيةِ والفعليةِ».

وقال ابنُ أبِي العِزِّ في شرح الطحاوية (ص: ٩٨): «اتَّفقَ أهلُ السنَّةِ على أنَّ اللهَ ليسَ كمِثلِه شَيءٌ لا في ذاتِه، ولَا في صِفاته، ولا في أفعاله، ولكن لفظُ التشبيه قد صارَ في كلام الناس لَفظًا مُجمَلاً:

يُرادُ به المَعنَى الصَّحيحُ: وهو ما نَفاه القرآنُ ودلَّ عليه العقلُ مِن أنَّ خَصائصَ الربِّ =

= تعالى لا يُوصَفُ بِهَا شيءٌ مِن المَخلوقاتِ، ولَا يُماثِلُه شيءٌ مِن المَخلُوقاتِ في شيءٍ مِن صفاتِه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] رَدٌّ على المُمَثِّلَةِ المُشبِّهَةِ، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ رَدٌّ على النُّفاةِ المُعطِّلةِ، فمَن جعَلَ صِفاتِ الخالِقِ مِثلَ صِفاتِ المَخلوقِ فهو المُشبِّهُ المُبطِلُ المَذمُومُ، ومَن جَعَل صِفاتِ المَخلُوقِ مِثلَ صِفاتِ الخالِقِ فهو نَظِيرُ النَّصارَى في كُفرِهم.

ويُرادُ به: أنه لا يُثبَتُ لله شيءٌ مِن الصفاتِ، فلا يُقال: له قُدرَةٌ، ولَا عِلمٌ، ولا حياةٌ، لأنَّ العبدَ موصوفٌ بهذه الصفاتِ! ولازِمُ هذا القول أنه لَا يُقال له: حيٌّ، عليمٌ، قديرٌ، لأنَّ العبدَ يُسمَّى بهذه الأسماء، وكذلك كلامُه، وسَمعُه، وبَصرُه، وإرادتُه، وغير ذلك. وهم يُوافِقون أهلَ السنةِ على أنه مَوجُودٌ، عَليمٌ، قديرٌ، حيٌّ، والمخلوق يقال له: موجود حيٌّ، عليمٌ، قدير، ولا يقال: هذا تشبيهٌ يجِبُ نفيُه. وهذا مِمَّا دلَّ عليه الكتابُ والسنةُ وصريحُ العقل ولا يُخالفُ فيه عاقلٌ، فإنَّ الله سَمَّى نفسَه بأسْمَاءَ وسَمَّى بعضَ عِبادِه بِهَا، وكذلكَ سَمَّى صِفاتِه بأسْمَاءَ وسَمَّى ببعضِها صِفاتِ خلقِه، وليسَ المُسمَّى كالمُسمَّي، ومعلومٌ أنه ليسَ العِلمُ كالعلمِ، ولا القوةُ كالقُوَّةِ، ونظائِرُ هذا كثيرة.

وهذا لازِمٌ لجميعِ العُقلاءِ، فإنَّ مَن نَفَى صفةً مِن صِفاتِه الَّتِي وصَفَ الله بِهَا نَفسَه كالرِّضى والغضبِ، والحُبِّ والبُغضِ، ونَحوِ ذلكَ، وزعم أنَّ ذلكَ يَستلزِمُ التَّشبيهَ والتجسيمَ! قيل له: فأنتَ تُثبِتُ له الإرادةَ والكلامَ والسَّمعَ والبَصرَ مع أنَّ ما تُثبِتُه له ليسَ مثلَ صِفاتِ المخلوقِين، فقُل فيما نفَيتَهُ وأثبَتَهُ الله ورسولُه مثلَ قَولِكَ فيمَا أثبَتَّه، إذ لا فرقَ بينهما.

فنعلَمَ بهذه الأدلةِ: اتفاقَهما مِن وَجهٍ، واختلافَهما مِن وَجهٍ، فمَن نَفَى ما اتَّفقَا فيه كانَ مُعطِّلاً قائِلاً بالباطِلِ، ومَن جَعَلَهما مُتماثِلَين كانَ مُشبِّهًا قائِلاً بالباطِلِ، وذلك أنَّهما وإنِ اتَّفقَا في مُسمَّى مَا اتَّفقَا فيه، فالله تعالى مُختَصٌّ بوُجودِه وعِلمِه وقُدرتِه وسائِرِ صِفاتِه، والعبدُ لا يَشرَكُه في شيءٍ مِن ذلكَ، والعَبدُ أيضًا مُختَصٌّ بوُجودِه وعِلمِه وقُدرتِه، والله تعالى مُنزَّهٌ عن مُشاركةِ العبدِ في خصائصِه وإنِ اتَّفقَا في مُسمَّى الوُجودِ والعِلمِ والقُدرةِ، فهذا المُشترَكُ مُطلَقٌ كُلِّيٌّ يُوجَدُ في الأذهانِ، لَا في =

وقَد نبَّه الله ﷻ على ذلكَ بقَولِه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وبقولِه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

وإنَّما كانَ ذلكَ كذلكَ، لأنَّه تعالى لَو كانَ شَبيهاً لِشَيءٍ مِن خَلقِه لاقْتَضى مِن الحدثِ والحاجَةِ إلى مُحدِثٍ له ما اقتَضاهُ ذلكَ الذي أشْبَهَهُ، أو اقتَضى ذلكَ قِدَمَ ما أشبَهَه مِن خلقِه، وقد قامَت الأدلَّةُ علَى حَدَثِ جَميعِ الخلقِ، واستِحالَةِ قِدَمِه على ما بَيَّنَّاهُ آنِفاً[1].

ولَيسَ كَونُه عَزَّ وجَلَّ غيرَ مُشْبِهٍ للخَلْقِ يَنفِي وُجودَه، لأنَّ طَريقَ إثباتِه كَونَه تعالى على ما اقتَضَتهُ العقولُ مِن دلالَةِ أفعالِه عليه، دُونَ مُشاهَدَتِه.

= الأعيَانِ، والمَوجُودُ في الأعيانِ مُختَصٌّ، لَا اشتِراكَ فيه.

وأصلُ الخَطَإ والغلطِ: توهُّمُهم أنَّ هذه الأسماء العامَّةَ الكُلِّيَّةَ يَكونُ مُسمَّاهَا المُطلَقُ الكلِّيُّ هو بعَينِه ثابتًا فِي هذَا المُعيَّنِ، وليسَ كذلكَ، فإنَّ مَا يُوجَدُ فِي الخارجِ لَا يُوجَدُ مُطلَقًا كُلِّيًا، بل لَا يُوجَدُ إلَّا مُعيَّنًا مُختصًّا، وهذه الأسْماءُ **إذَا سُمِّيَ اللهُ بِهَا** كانَ مُسمَّاهَا مُعيَّنًا مُختَصًّا به، **فإذَا سُمِّيَ بِهَا العبدُ** كان مُسمَّاهَا مُختَصًّا به، فوُجودُ الله لا يُشارِكُه فيهما غَيرُه، بَل وُجودُ هذا المَوجُودِ المُعيَّنِ لَا يَشرَكُه فيه غَيْرُه، فكيف بوُجودِ الخالقِ؟ ألا تَرَى أنَّكَ تَقولُ: هذا هوَ ذاكَ، فالمُشارُ إليه واحِدٌ، لكِن بوَجهَيْنِ مُختلِفَينِ.

وبهذا ومِثلِه يَتبيَّنُ: **أنَّ المُشبِّهَةَ** أخذُوا هذَا المَعنَى، وزادُوا فيه علَى الحَقِّ، فضَلُّوا؛ **وأنَّ المُعطِّلَةَ** أخذُوا نَفيَ المُماثَلةَ بوَجهٍ مِن الوُجوهِ وزَادُوا فيهِ على الحقِّ حتَّى ضَلُّوا؛ **وأنَّ** كتابَ الله دلَّ علَى الحَقِّ المَحْضِ الذي تَعقِلُه العُقولُ السَّليمَةُ الصَّحيحَةُ، وهو الحقُّ المُعتدِلُ الذي لَا انْحِرافَ فيهِ. **فالنُّفاةُ** أحْسَنُوا فِي تَنْزيه الخالِقِ سُبحانَه عَن التَّشبيه بشَيءٍ مِن خَلقِه، ولكِن **أسَاؤوا فِي** نَفيِ المَعانِي الثابِتَةِ لله تَعالى فِي نفس الأمرِ، **والمُشبِّهَةُ** أحسَنُوا في إثباتِ الصِّفاتِ، ولكن **أسَاؤُوا** بزِيادَةِ التَّشبِيه». (مُختَصراً).

(١) انظر في «**الخلقُ دليلٌ على وُجودِ الخالِقِ**»، ص: ٩٤ ـ ٩٥.

[الأَصْلُ الثَّالِثُ
فِي الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ، وَالصِّفَاتِ(١) المَعْنَوِيَّةِ]

. . . .

---

(١) هاهُنا خمسةُ أُمورٍ:
أحدُها: بَيانُ المرادِ بالاسمِ والصفةِ:
الاسمُ: هو ما دلَّ على مُجَرَّدِ الذَّاتِ كالله، أو باعتِبارِ الصفةِ كالعالِمِ والقادِرِ.
والصفة: هيَ ما دَلَّ على مَعنًى زائدٍ على الذَّاتِ كالرحيم والخالِقِ. (إتحاف المريد، ص: ١٢٦).
ثانيها: أَسْمَاءُ الله تعالى وصِفاتُه تَوقيفيَّةٌ عندَ أهلِ السنةِ [كما يأتي في: ١٨٣]:
فلَا يَجوزُ أنْ يُختَرَع لله تَعالَى اسمٌ ولَا صفةٌ، قال الحافظُ البَيْهَقِي في الأسْماء والصفات (١/ ٢٧٦): «ولَا يَجوزُ وصفُه تعالى إلَّا بِمَا دلَّ عليه كتابُ الله تعالى، أو سنَّةُ رسولِ الله ﷺ، أو أجْمَعَ عليه سلَفُ هذهِ الأُمَّةِ».
وقال الإمامُ النووي في شرح مسلم (٢ / ٢٧٥): «قال الإمام أبو المَعالِي: رحمه الله تعالى: ما وَرَدَ الشرعُ بإطلاقِه في أسماء الله تعالى وصِفاتِه أطلَقْناه، وما منَعَ الشرعُ مِن إطلاقِه مَنعْناه، وما لَم يَرِد فيه إذنٌ ولَا مَنْعٌ لَم نَقضِ فيه بِتَحليلٍ ولَا تَحريمٍ، فإنَّ الأحكامَ الشرعيةَ تُتلَقَّى مِن مَوارِدِ الشرعِ. . . .
ثُمَّ لَا يُشترَطُ فِي جَوَازِ الإطلاقِ وُرودُ ما يُقطَعُ به فِي الشَّرْعِ، و لكن ما يَقتَضي العَمَلَ وإنْ لَم يُوجِب العلمَ، فإنَّه كافٍ، إلَّا أنَّ الأقيِسَةَ الشرعيةَ مِن مُقتَضياتِ العَمَلِ، ولَا يَجوزُ التمسُّكُ بِهِنَّ في تَسميَةِ اللهِ تعالى ووَصفِه».
وقال ابنُ حجَر الهيتَمي رحمه الله في التحفة (١/ ١٢٤): «أسماءُ الله تعالى تَوقيفيَّةٌ على الأصحِّ، فلَا يَجوزُ اختِراعُ اسمٍ أو صفةٍ له تعالى إلَّا:
١، ٢ - بقُرآنٍ، أو خَبرٍ صحيحٍ - وإنْ لَم يَتواتَر كما صحَّحه الإمامُ النَّوَوي [في شرح مُسلِم (٢/ ٢٧٥) أي تبعاً للقاضي عياض]، بَل صوَّبَه، خِلافاً لِجَمعٍ، لأنَّ هذا مِن
=

. . . .

= العَمليَّاتِ التي يَكفي فيها الظَّنُّ، لَا الاعتِقاديَّاتِ - مُصَرَّحٍ به، لَا بأصلِه الذي اشتُقَّ منهُ فحَسبُ.

٣ - أي وبِشَرطِ أنْ لَا يكونَ ذِكرُه لِمُقابَلةٍ، كما هو ظاهرٌ نَحوِ ﴿أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٤]، ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤].

(ومثله: في التشنيف: ٢/ ٣٦٤، البدر الطالع: ٢/ ٦٥٤، غاية الوصول،: ١٦٠، إتحاف المريد، ص: ١٢٦).

قوله: «على الأصَحِّ» فالمناسِبُ هنا أنْ يَقول: «على الصَّحيحِ» كما قال الإئمةُ المحقِّقون، لأنَّ الخلافَ هنا معَ المعتزِلَةِ، وليسَ فيما بين أهل السنة.

وقوله: «لَا بأَصْلِه» أي لَا يَكفِي وُرودُ أصلِ الكلِمَةِ لِيُشتَقَّ منها اسمٌ أو صفةٌ لله تعالى كما في قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، فلَا يُقال: إنَّ الله مُفتٍ. قاله شيخُنا العلَّامةُ الفقيه الأصوليُّ أبو الحسَن مُصطَفى البُغَا حفظه الله تعالى عندَ قراءتِي تُحفةَ المُحتاجِ لابنِ حَجَر الهَيتَمي عليه في بيتِه بِمَنطقةِ «مَيْدَان» بدِمَشقَ حَماها الله تعالى وسائرَ بلادِ المسلمِينَ.

ثالثُها: صفاتُ الله قِسمَانِ:

قال الحافظُ البيهقي فِي الأسماء والصفات (١/ ٢٧٦): «صفاتُ الله قسمانِ، أحدُهُما: صفاتُ ذاتِه، وهيَ ما استَحقَّه فيما لَم يَزَل، ولَا يَزالُ.

ثانيهما: صفاتُ فعلِه، وهي ما استَحقَّه فيما لَا يَزالُ دونَ الأزَلِ.

ثُمَّ مِن الصفاتِ: ما اقتَرَنَت به دلالةُ العقلِ كالحياة، والقدرةِ، والعِلمِ، والإرادةِ، والسَّمعِ، والبصَرِ، والكلامِ، ونَحوِ ذلكَ مِن صفاتِ ذاتِه؛ وكالخَلْقِ، والرِّزقِ، والإحياءِ، والإماتَةِ، والعفوِ، والعُقوبَةِ، ونَحوِ ذلكَ مِن صفاتِ فعلِه.

ومنها: ما طريقُ إثباتِه وُرودُ خبَرِ الصادقِ به فقط كالوَجْهِ، واليَدَينِ، والعَينِ فِي صِفَاتِ ذاتِه؛ وكالاستواءِ على العرشِ، والإتيانِ، والمَجيءِ، والنُّزُولِ، ونَحوِ ذلكَ مِن صفاتِ فعلِه. فثبَتَت هذه الصفاتُ لِوُرودِ الخَبَرِ بِهَا على وَجهٍ لَا يُوجِبُ التشبيهَ».

رابعُها: مُعتَقَدُنا فِي الصِّفَاتِ:

قال الحافظ البيهَقِي فِي الأسْمَاء والصفات (١/ ٢٧٦): «ونَعتَقِدُ في صفاتِ ذاتِه: =

....

= أنها لم تزل موجودةً بذاته، ولا تزالُ موجودةً، ولا نقولُ فيها: إنَّها هو، ولا غيرُه، ولا هو هيَ، ولا غيرُها. ولله تعالى أسماءٌ وصفاتٌ يستحقُّها بذاتِه، لا أنَّها زيادةُ صفةٍ على الذاتِ كوصفنا إيَّاه بأنَّه إلهٌ عزيزٌ، مجيدٌ، جليلٌ، عظيمٌ، ملِكٌ، جبَّارٌ، متكبِّرٌ، شيءٌ، قديمٌ، والاسمُ والمسمَّى فيها واحدٌ.

ونعتقدُ في صفاتِ فعلِه: أنَّها بائنةٌ عنهُ سُبحانَه، ولا يحتاجُ في فعله إلى مُباشرةٍ ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]».

الخامس: أقسامُ الصفاتِ:

بعدَ أنْ تأمَّلَ علماءُ العقيدةِ في الأسماءِ والصفاتِ الواردةِ في حديث «أسماءِ الله الحسنَى» وجدَها ترجعُ في مجموعِها إلى عشرينَ صفةً، وأنَّ هذه العشرينَ ترجع إلى أربعةٍ: الصفةُ النفسيةُ، الصفاتُ السَّلْبيَّةُ، صِفَاتُ المَعَانِي، الصِّفاتُ المَعْنَويَّةُ، فالأقسامُ أربعةٌ:

القِسمُ الأول: الصِّفاتُ النفسيَّةُ: وهي صفةُ الوجودِ فقط، وهي ما لَا تُعقَلُ الذاتُ بدونِها، ويَدلُّ ثبوتُه على نفسِ الذاتِ، ولَا يَدلُّ على معنًى زائدٍ عليها، كَكونِ الجوهرِ جوهراً وذاتاً وشيئاً وموجوداً.

وإلى صفةِ الوجودِ يرجعُ من «أسماء الله الحُسنَى» أربعةٌ: الحقُّ، النُّور، والظَّاهرُ، الباطنُ. (إتحاف المريد، ص: ٦٩، العقيدة الإسلامية لِعبدِ الرحمن حَبنَّكة، ص: ١٣٩).

القسم الثاني: الصِّفاتُ السَّلبيَّةُ: وهيَ كلُّ صفةٍ مَدلُولُها عدمُ أمرٍ (أي سَلْبُه) لا يَليقُ به سُبحانَه وتعالَى، وليست جزئياتُه مُنحصِرةً على الصحيحِ، ولكن أمَّهاتُها خَمسةٌ:

١ ـ القِدَمُ: هو أنْ يكونَ وُجودُه تعالى غيرَ مسبوقٍ بعدمٍ، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾؛

٢ ـ البقاءُ: هو امتناعُ لُحوقِ العَدَمِ بالله تعالى، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]؛

٣ ـ المُخالَفَةُ للحوادِثِ: هيَ عدمُ مُماثَلَةِ شيءٍ لهُ تعالى، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾؛

=

وأجمَعوا علَى أنَّه تعالى لم يَزَل مَوجوداً[1]، حَيّاً[2]، قادِراً[3]، عالِماً[4]، مُريداً[5]، مُتَكلِّماً[6]، سَميعاً[7]، بَصيراً[8]، علَى ما وَصَفَ به نفسَه، وتَسَمَّى به في كتابِه، وأخبَرَهم بِهِ رَسولُهُ، ودَلَّت عَلَيْهِ أفْعالُه؛

وأنَّ وصفَه بذلكَ لَا يُوجِبُ شَبَهَه لِمَن وُصِفَ مِن خَلقِه بذلكَ من قِبَلِ: أنَّ الشَّيئَيْنِ لَا يُشبِهانِ بغَيرِهما لاتِّفاقِ أسْمَائهِما، وإنَّما يُشبِهانِ بأنفُسِهِما.

= ٤ ـ القِيامُ بالنَّفسِ: هو استغناؤهُ تعالى عن الكُلِّ، وافتقارُ الكُلِّ إليه، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾؛

٥ ـ الوحدَانيةُ: هيَ وَحدَةُ الذاتِ، والصفاتِ، والأفعالِ، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وقال: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

(إتحاف المريد، ص: ٦٩ ـ ٨٥).

القسم الثالث: صِفاتُ المَعاني: وسيأتي في «الأصل الرابع» (ص: ١٣٨).

القسم الرابع: الصِفاتُ المَعْنَوِيَّةُ، وهيَ كونُه تعالى حَيًّا، مُريداً، قادراً، عالِماً، سَميعاً، بَصيراً، مُتكلِّماً. وهذه الصفاتُ كالنتيجةِ لصفاتِ المعَاني السبعَة الآتية في «الأصل الرابع» (ص: ١٣٨).

(١) قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

(٢) قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ٢].

(٣) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠].

(٤) قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦]. وقال: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٧٦].

(٥) قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧].

(٦) قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

(٧) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٨١].

(٨) قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيْءٍۭ بَصِيرٌ﴾ [الملك: ١٩].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١].

فلمّا كانت نفسُ الباري تعالى غيرَ مُشبِهَةٍ لشيءٍ من العالَم بما ذكرناهُ آنفاً لم يكن وصفُه بأنّه حيٌّ، وقادِرٌ، وعالِمٌ يُوجِبُ تَشبُّهَه لِمَن وصَفْناهُ بذلكَ مِنّا، وإنّما يُوجِبُ اتّفاقُهما في ذلكَ اتّفاقاً في حقيقَةِ الحَيِّ، والقادِرِ، والعالِمِ، وليسَ اتّفاقُهُما في حقيقةِ ذلكَ يُوجِبُ تَشابُهاً بَيْنَهُما، ألا تَرى أنَّ وصفَ الباري عزَّ وجلَّ بأنّه موجودٌ ووَصْفَ الإنْسانِ بذَلِكَ لا يُوجِبُ تَشابُهاً بينَهُما وإنْ كانَا قد اتَّفقَا في حقيقةِ المَوجُودِ.

ولو وجَبَ تَشابُهُهما بذلكَ لَوجَبَ تَشابُهُ السَّوَادِ والبَياضِ بِكَونِهما مَوجُودَيْنِ، فلمّا لَم يَجِب بذلكَ بينهُما تَشابُهٌ وإنْ كانَ قَدِ اتَّفقَا في حَقيقَةِ المَوجُودِ لَم يَجِب مِنْ وَصْفِ البَارِي عَزَّ وجَلَّ بأنّه حيٌّ، عالِمٌ، قادِرٌ، ووَصفِ الإنسانِ بذلكَ تَشابُهُهُما وإنْ اتَّفقَا في حَقيقَةِ ذلكَ وإنْ كانَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ لَم يَزَل مُستَحِقًّا لِذَلكَ، والإنسانُ مُستَحِقًّا لِذلكَ عِندَ خَلْقِ اللهِ له، وخَلقِ هذهِ الصفَاتِ فيه.

[الأَصلُ الرَّابِعُ
في صِفَاتِ المَعَانِي[1]]

(١) هذا هو القِسمُ الثالثُ من أقسام الصفاتِ الأربعَةِ، أثبَتَها أهلُ السنةِ، وأنكَرَها المعتزلةُ.

قال الحافظُ البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٢٧٦): «إذا ثبت كونُه تعالى مَوجوداً فوُصِفَ بأنّه حيٌّ فقد وُصِفَ بزيادةِ صفةٍ على الذّاتِ هيَ الْحَيَاةُ، فإذا وُصِفَ بأنّه قادرٌ فقد وُصِفَ بزيادةِ صفةٍ هي القُدرَةُ، وإذا وُصِفَ بأنّه عالِمٌ فقد وُصِفَ بزيادةِ صفةٍ هيَ العِلمُ، كما إذا وُصِفَ بأنّه خالِقٌ فقد وُصِفَ بزيادةِ صفةٍ هيَ الخلقُ، وإذا وُصِفَ بأنّه رزّاقٌ فقد وُصِفَ بزيادةِ صفةٍ هيَ الرّزقُ، وإذا وُصِفَ بأنّه مُحيِي فقد =

وأجمَعوا على إثباتِ: حَياةٍ[1] للهِ عَزَّ وجَلَّ لَم يَزَل بِهَا حَيًّا، ....

= وُصفَ بزيادَةِ صفةٍ هي الإحياءُ، إذ لَوْلَا هذه المَعانِي لَاقتصرَ فِي أسْمائِه على ما يُنبِئُ عَن وُجودِ الذَّاتِ فقط».

وقال الشيخ أبو الحسن في المقالات (ص: ٤٨٣): «الحمدُ لله الذي بَصَّرَنا خَطأَ المُخطِئِين وعَمَى العَمِينَ وحِيرَةَ المُتحَيِّرِين الذين نَفَوا صِفاتِ ربِّ العالَمِين [وهُم أكثرُ المعتزلةِ والخوارجِ، وكثيرٌ مِن المُرجِئَةِ، وبعضُ الزَّيدِيَّةِ كما في (ص: ١٦٤) مِن المقالاتِ]، وقالوا: إنَّ الله جلَّ ثَناؤه وتقَدَّسَت أسماؤه لَا صِفاتِ لَهُ، وأنه لَا عِلمَ لَهُ، ولَا قُدرةَ ولَا حَياةَ له، ولا سَمعَ له ولا بصَرَ له، ولَا عِزَّ له ولا جلالَ له، ولَا عَظمةَ لَهُ، ولَا كِبْرِياءَ له، وكذلك قالوا في سَائر صفاتِ الله الَّتي يُوصَفُ بها لنَفسِه.

وهذا قَولٌ أخَذُوه عَن إخوَانِهم مِن المُتَفَلْسِفَةِ الذين يَزعُمُونَ أنَّ للعالَمِ صَانِعًا لَم يَزَل، ليسَ بعالِمٍ، ولَا قادِرٍ، ولَا حَيٍّ، ولَا سَمِيعٍ، ولَا بَصيرٍ، ولَا قَدِيمٍ، وعَبَّرُوا عنه بأنْ قالوا: نَقولُ عَينٌ لَم يَزَل، ولَم يَزِيدُوا على ذلك، غيرَ أنَّ هؤلاءِ الَّذين وصَفْنَا قَوْلَهُم مِن المُعتَزِلةِ في الصفاتِ لَم يَستَطِيعُوا أنْ يُظهِرُوا مِن ذلكَ ما كانَت الفَلاسفَةُ تُظهِرُه، فأظهَرُوا مَعناهُ بنَفيِهِم أنْ يَكونَ للباري علمٌ، وقُدرَةٌ، وحيَاةٌ، وسَمعٌ، وبَصَرٌ. ولَولَا الخَوفُ لأظهَرُوا ما كانَت الفَلاسفةُ تُظهِرُه مِن ذلك ولأفصَحُوا به، غيرَ أنَّ خَوفَ السَّيفِ يَمْنَعُهم مِن إظهارِ ذلكَ».

وقال إمامُ الحرَمَين في النظامية (ص: ٢٤): «اعترَفَ كلُّ مَن انتَمَى إلى الإسلامِ بكَونِه تعالى حَيًّا، عالِماً، قادراً. ثُمَّ نَفَى العلمَ والحياةَ والقدرةَ طوائفُ، وطالَ النِّزَاعُ فِي ذلك بين الفِرَقِ، وتَفاقَمَ الخَطبُ، وانتهى غالُونَ إلى التكفيرِ والتَّبَرِّي، والقولُ في ذلك قريبُ المُدرَكِ عندنا، فنقول: إذا وصَفتُم الباري تعالى بكونِه قادراً حيًّا عالِماً، فلَا معنَى للعِلمِ إلَّا كونُ العالِمِ عالِماً. فإنْ اعترَفتُم بكونِه عالِماً فلَا معنَى للعلم إلَّا أنْ يكونَ العالِمُ عالِماً، وإنْ اعترَفتُم بكونِه عالِماً فهو العلمُ بعَينِه، فسُبحانَ مَن أغوَى أُمَمًا في اعتقادِ نَفيِ العلمِ، وما اعترَفوا به مِن كونِه عالِماً هو عينُ ما أنكَرُوه، فلَا معنَى للعلمِ إلَّا كونَ العالِمِ عالِماً بِمَعلومَاتِه على ما هيَ عليها».

(١) الحَيَاةُ: هيَ صفةٌ أزَلِيَّةٌ وُجودِيَّةٌ قائمَةٌ بذاتِه تعالى مِن شأنِها أنْ تكونَ أساساً لِصفَتَي =

وعلم لم يزل به عالماً(١).

= الإرادة والعلم قال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقال: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١]. (إتحاف المريد، ص: ٩٩).

عن عائشة رضي الله عنها في حادثة الإفك: «... فقال رسول الله ﷺ وهو على المنبر: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْ رَجُلٍ قَدْ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي...، فقام سَعدُ بنُ مُعاذٍ الأنصاريِ فقال: يا رَسُولَ الله، أَنا أَعذِرُكَ مِنهُ إن كانَ مِنَ الأوسِ ضَرَبتُ عُنُقَهُ، وإنْ كانَ مِنْ إخوانِنا مِنَ الخزرجِ أمرتَنا ففعلنا أمرَكَ. فقام سَعدُ بنُ عُبادةَ وهو سيدُ الخزرجِ وكانَ قبلَ ذلكَ رجلاً صالِحًا، ولكنِ احتَمَلَتْهُ الحَمِيَّةُ فقال لسعدٍ: كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللهِ لا تَقتُلُه، ولا تَقدِرُ على قَتلِهِ! فقامَ أُسَيدُ بنُ حُضَيرٍ، فقال لسعدِ بنِ عُبادةَ: كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللهِ لنَقتُلَنَّهُ،...». رواه البخاري (٢٥١٨)، ومسلم (٢٧٧٠).

قال البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٢٩٢): «وفيه أنَّ سعدَ بنَ عُبادةَ وأُسَيدَ بنَ حُضيرٍ أقسما بحياةِ الله تعالى وبقائه حيثُ قال: لَعَمْرُ اللهِ، بين يَدَي النبيِّ ﷺ».

(١) العِلْمُ: هو صفةٌ وجوديةٌ أزليةٌ قائمةٌ بذاتِه تعالى، تَنكشِفُ بِها المعلُوماتُ عند تعلُّقِها على ما هو عليه على وجهِ الإحاطةِ دُونَ سَبقِ خفاءٍ، ويتعلَّقُ علمُ تعالى بجميعِ الأشياءِ، فهيَ معلومةٌ له تعالى في الأزلِ، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقال: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢].

عن جابرٍ ﷺ قال: «كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يُعَلِّمُنا الاستِخارَةَ في الأُمورِ كما يُعَلِّمُنا السُّورةَ مِنَ القرآنِ يقول: إذا هَمَّ أحدُكُم بالأمرِ فليَركعْ ركعتَينِ مِنْ غيرِ الفريضةِ، ثُمَّ ليقُلْ: اللهمَّ إنِّي أستخيرُكَ بعِلمِكَ، وأستقدِرُكَ بقُدرتِكَ، وأسألُكَ مِنْ فضلِكَ العظيمِ، فإنَّكَ تَقدِرُ ولا أقدِرُ، وتَعلَمُ ولا أعلَمُ، وأنتَ علَّامُ الغُيوبِ،...». رواه البخاري في التطوع، باب ما جاء في التطوع مثنى ومثنى (١١٠٩).

ومما يرجع من أسمائه تعالى إلى صفة العلم: العَليمُ: هو العالِمُ لِجميعِ المعلوماتِ، الخبيرُ: هو العالِمُ ما يكونُ قبلَ أنْ يكونَ، الحَكيمُ: هو العالِمُ دقائقَ الأوصافِ، الشَّهيدُ: هو الذي لا يَغيبُ عنهُ شيءٌ، الحافظُ: هو الذي لا يَنسى =

وقُدرةٍ[١] لَم يَزَل بِهَا قادِراً، وكَلامٍ[٢] لَم يَزَل بِهِ مُتكَلِّماً، ....

= ما عَلِمَ، المُحْصِي: هو الذي لَا تُشغِلُه الكثرةُ عَنِ العِلمِ.
(الأسماء والصفات للبيهقي: ١/ ٢٩٣، إتحاف المريد، ص: ٩٤).

(١) القُدْرَةُ: هي صفةٌ وُجودِيَّةٌ أَزَلِيَّةٌ قائمةٌ بذاتِه تعالى يَتَأتّى بِهَا إيجادُ كُلِّ مُمكِنٍ وإعدامُه على وَفْقِ ما خَصَّصَتْهُ الإرادةُ، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذريات: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥].

وفي حديثِ الاستخارةِ السابقِ فِي التعليقة السابقةِ: «... ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بعِلْمِكَ، وأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ العَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، ...».

ومِمَّا يَرجِعُ من أَسْمَائِه تعالى إلى صفةِ القُدرةِ: القَاهِرُ: هو الغالِبُ، القَهَّارُ: هو الذي لَا يَقصِدُ إِلَّا ويَغلِبُ، القَوِيُّ: هو المتَمَكِّنُ مِن كلِّ مُرادٍ، المُقْتَدِرُ: هو الذي لَا يَرُدُّه شيءٌ عَنِ المُرادِ، ذو القُوَّةِ المَتينِ: هو الذي لَا نِهايَةَ لِقُدرَتِه، الغَلَّابُ: هو الذي يُكرِهُ على ما يُريدُ ولَا يُكرَهُ على ما يُرادُ منهُ.

(الأسماء والصفات للبيهقي: ١/ ٣١٤، إتحاف المريد، ص: ٨٧).

(٢) الكَلَامُ: هو صفَةٌ وُجودِيَّةٌ أَزَلِيَّةٌ قائمةٌ بذاتِ الله تعالى، مُنافِيَةٌ للسُّكوتِ والآفاتِ، مُنَزَّهَةٌ عن التقديم والتأخير والصحةِ والإعلال، هو بِه آمرٌ وناهٍ، ويَتعلَّقُ بالواجبِ والجائزِ والمستَحيلِ، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقال: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١١٥]، وقال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقال: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢].

والكلامُ صفةٌ واحدةٌ لَا يَتعدَّدُ ولَا يَنقَسِمُ بذاتِه، وإنَّما يَتعدَّدُ ويَنقَسِمُ باعتِبارِ مُتعلَّقاتِه، فهو مِن حيثُ تَعلُّقُهُ بطَلَبِ الفعلِ أمرٌ، ومِن حيثُ تَعلُّقُهُ بِطلَبِ التَّركِ نَهيٌ، ومِن حيثُ تَعلُّقُهُ بالإخبار عن الأمم السابقة خبَرٌ، ومِن حيثُ تَعلُّقُهُ بأنَّ للمُطيعِ جنَّةً وَعدٌ، وبأنَّ للعاصِي نارٌ وعيدٌ، وهكذا.

قال الإمام اللَّالَكَائِي رحمه الله في اعتقاد أهل السنة (٢/ ٣٣٠): «وقد دلَّت الآياتُ =

* من كتاب الله تعالى وأحاديث رسول الله ﷺ وأقوال الصحابة والتابعين على أن القرآن تكلّم الله به على الحقيقة، وأنه أنزله على محمد ﷺ، وأمره أن يتحدّى به، وأن يدعو الناس إليه، وأنه القرآن على الحقيقة متلوٌّ في المحاريب، مكتوبٌ في المصاحف، محفوظٌ في صدور الرجال، ليس بحكايةٍ ولا عبارةٍ عن قرآنٍ، وهو قرآنٌ واحدٌ غيرُ مخلوقٍ وغيرُ مجعولٍ ومربوبٍ، بل هو صفةٌ من صفاتِ ذاته لم يزل به متكلمًا، ومن قال غير هذا فهو كافرٌ ضالٌ مُضِلٌ مُبتدِعٌ مُخالِفٌ لِمذاهبِ السُّنَّةِ والجماعة.

مسألة: هل لكلام الله تعالى صوتٌ أم لا؟ اختلف العلماءُ في إثباتِ صفةِ الصوتِ لكلام الله تبارك وتعالى نفياً و إثباتاً، والمُعوَّلُ في هذا البابِ كما قال أهلُ السنةِ الخبرُ الصادقُ ولو آحادٌ كما سبقَ في «مسألة: أسماء الله توقيفية» (ص: ١٣٤، التعليقة الأولى)، وكما يأتي في «الأصل العاشر»، ومما ورَدَ فيه:

عن أبي هريرة ﷺ: «أنّ النبيَّ ﷺ قال: إذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتِ المَلائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانَ فَإِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا لِلَّذِي قَالَ: الحَقَّ، وَهُوَ العَلِيُّ الكَبِيرُ». رواه البخاري في التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣] ولم يقل: ماذا خلق ربكم (٤٨٠٠).

وعن ابن مسعود ﷺ قال: «قال رسول الله ﷺ: إنَّ اللهَ إذَا تَكَلَّمَ بالوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّماءِ لِلسَّماءِ صَلْصَلَةً كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلَى الصَّفَا فَيُصْعَقُونَ، فَلا يَزَالُونَ كَذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ جِبْرِيلُ، فَإِذَا جَاءَهُمْ فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ، فَيَقُولُونَ: يَا جِبْرِيلُ مَاذَا قَالَ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: الحَقَّ، فَيُنَادُونَ: الحَقَّ الحَقَّ».

رواه ابن خزيمة في التوحيد (٢٠٨)، وابنُ حبّان في صحيحه (٣٧)، وأبو داود في السنة، باب في القرآن (٤٧٣٨) بإسنادٍ صحيحٍ، ورواه البخاري في التوحيد (٦ / ٢٧١٩) موقوفاً، وحكم الحافظُ ابنُ حجرٍ في الفتح (١٣/ ٤٦٥) لرواية الرفع، ولا تعارض بينهما لأنه مما لا يُدرَك بالرأي والاجتهادِ فيكونُ له حكمُ الرفع.

=

....

= وفي روايةٍ صحيحةٍ عندَ ابن خُزيمَة في التوحيد (٢٠٧) مرفوعاً «سَمِعَ أهلُ السَّماءِ صَلْصَلَةً كَصَلْصَلَةِ الحديدِ».

وعَن عَبدِ الله بنِ أُنَيسٍ ﷺ قال: «سَمِعتُ رَسولَ الله ﷺ يقول: يَحْشُرُ اللهُ العِبَادَ عُرَاةً غُرْلاً، لَا بِهِمَا - قلنا: مَا بِهِمَا؟ قَالَ: لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ. - ثُمَّ يُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا المَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ، . . .». رواه البخاري في الأدب المفرَدِ في باب المعانقة (٩٧٠)، وفي الصحيح (التوحيد: ٦/٢٧١٩) تعليقاً بصيغة «يُذكَر عَنْ»، والحاكِمُ في المستدرك (٣٦٣٨، ٨٧١٥)، وقال: «صَحيحُ الإسنادِ ولَم يُخرجَاهُ»، ووافقه الذهبي، وأحمدُ في مسنده (١٥٩٨٤) بإسنادٍ حسَنٍ. (فتح الباري: ١/٢٠٩).

قال إمامُ الحرَمَين في النظاميَّةِ (ص: ٢٧): «ثُمَّ مُعتَقدُ أهل الحَقِّ: أنَّ كلامَ الله تعالى ليسَ بِحُرُوفٍ مُنتَظمَةٍ ولَا أصواتٍ مُنقَطِعةٍ، وإنَّما هو صفَةٌ قائمةٌ بذاتِه تعالى، يَدلُّ عليها قراءةُ القرآنِ، كما يدلُّ قولُ القائلِ: «اللهُ»، على الوُجودِ الأزَليِّ، تعبيرُه المُعيَّنُ أصواتٌ، والمفهومُ منهُ الربُّ تباركَ وتعالى».

وقال الحافظُ ابنُ حجر رحمه الله في الفتح (١٣/٤٦٥): «قوله ﷺ: «فيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ» حَمَله بعضُ الأئمة علَى مَجازِ الحَذْفِ: أي يَأْمُرُ مَنْ يُنَادِي، واستَبعَدَه بعضُ مَن أثبَتَ الصَّوتَ بأنَّ في قَولِه: «يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ» إشارَةٌ إلى أنَّه لَيسَ مِنَ المَخلُوقاتِ، لأنَّه لَم يُعهَد مِثلُ هذَا فِيهِم، وبأنَّ المَلَائكةَ إذَا سَمِعُوهُ صُعِقُوا وإذَا سَمِعَ بَعضُهُم بعضًا لَم يُصعَقُوا، فعَلَى هذَا فصِفَاتُه: صفَةٌ مِن صِفَاتِ ذَاتِه لَا تُشبِهُ صَوتَ غَيرِه، إذ لَيسَ يُوجَدُ شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِه مِن صِفاتِ المَخلُوقِينَ، هكذا قرَّرَه المُصنِّفُ [أي الإمام البخاري] في كتاب «خَلْقِ أَفْعَالِ العِبَادِ». اهـ.

وقَال البَيهَقِي: الكلَامُ مَا يَنطِقُ بِه المُتكَلِّمُ، وهو مُستقِرٌّ في نَفسِه كمَا جاءَ في حَديثِ عُمَرَ: «وكُنْتُ زَوَّرْتُ في نَفْسِي كَلَامًا» فسَمَّاهُ كلَامًا قَبلَ التكَلُّمِ به، فإنْ كانَ المُتكلِّمُ ذَا مَخارِجَ سُمِعَ كلامَه ذا حُروفٍ وأصواتٍ، وإنْ كانَ غَيرَ ذِي مَخارِجَ فهُوَ بِخلَافِ ذلكَ، والباري ﷻ ليسَ بذِي مَخارِجَ فلَا يَكُونُ كَلَامُه بِحُرُوفٍ وأَصوَاتٍ، ولَم يَثبُت =

وإرادته[1] لم يزل بها مريداً، ....

= لفظ «الصوت» في حديث صحيح عن النبي ﷺ غير حديث ابن عقيل [راوي حديث ابن أنيس] وهو مختلف فيه، فإن كان ثابتاً فإنه يرجع إلى غيره كما في حديثي ابن مسعود وأبي هريرة، فيحتمل أن يكون الصوت للسماء أو للملك الآتي بالوحي أو لأجنحة الملائكة، وإذا احتمل ذلك لم يكن نصاً في المسألة. اهـ.

وهذا حاصل كلام من ينفي الصوت من الأئمة، ويلزم منه أن الله لم يسمع أحداً من ملائكته ورسله كلامه، بل ألهمهم إياه، وحاصل الاحتجاج للنفي: الرجوع إلى القياس على أصوات المخلوقين، لأنها التي عهد أنها ذات مخارج. ولا يخفى ما فيه إذ الصوت قد يكون من غير مخارج كما أن الرؤية قد تكون من غير اتصال أشعة، سلمنا لكن نمنع القياس المذكور، وصفات الخالق لا تقاس على صفة المخلوق، وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به، ثم إما التفويض وإما التأويل، وبالله التوفيق». (مختصراً).

نعم إن ما ورد في إثبات «الصوت» صحيحه وفاقاً غير صريح فيحتمل أن يكون الصوت صوت الله تعالى وأن يكون صوت السماء أو الملك؛ وصريحه غير متفق على صحته لدى الجميع، فلذا ترى الأئمة مع اتفاقهم على وجوب وصف الله تبارك وتعالى بما ثبت في الآية أو الخبر الصحيح وإن لم يتواتر اختلفوا في إثباته: فمن ترجح لديه صحة الصريح أثبته من غير تشبيه ولا تكييف، ولا تأويل ولا تعطيل، ومن ترجح لديه ضعف الصريح - أو الصحة مع نوع من المجاز - لم يثبت صفة الصوت لله تعالى، وحمل ما في هذا الحديث على غيره، ولكل وجهة هو موليها، فالله يتولى الجميع، والخطب فيه يسير إن شاء الله، والله تعالى أعلم.

(1) الإرادة: هي صفة وجودية أزلية قائمة بذات الله تعالى، شأنها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه، قال تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾، وقال: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [الشورى: ٤٩]، وقال: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ﴾ [العنكبوت: ٦٢].

قال إمام الحرمين في النظامية (ص: ٢٥): «لم يزل الله مريداً في أزله لما سيكون فيما لا يزال، وكونه مريداً عين إرادته. وضلت طائفة من المبتدعة ضلالاً بعيداً، =

وسَمعٍ وَبَصَرٍ[١] لَم يَزَل بِهِمَا سَميعاً بَصيراً؛

وعلَى أنَّ شيئاً من هذه الصِّفاتِ لَا يَصحُّ أن يَكونَ مُحدَثاً[٢]، ....

= فزَعموا أنَّه لَم يَكُنْ مُريداً في أزَلِه، ثُمَّ أحْدَثَ لِنَفسِه فيما لَا يَزَالُ إراداتٍ للكائنَاتِ التي يُريدُها فصارَ مُريداً بِتِلكَ الإراداتِ الحادِثَةِ.

وهذا انْسِلالٌ عَن رِبقَةِ الدِّينِ، فإنَّ الإرادةَ لو كانَت حادثةً لافتقَرت إلى إرادةٍ لَهَا بِهَا تَتَخَصَّصُ، وإنِ استَغنَت ـ وهيَ حادثَةٌ مُختَصَّةٌ ـ لَزِمَ استِغناءُ العالَمِ بِمَا فيه عَن مُريدٍ مُخَصِّصٍ!».

(١) السَّمْعُ: هوَ صفَةٌ وُجودِيَّةٌ أزَلِيَّةٌ قائمةٌ بذاتِ الله تبارك تعالى، تَتعلَّقُ بالمسموعاتِ أو بالموجودات، فتُدرِكُها إدراكاً تامًّا لَا على طريقِ التخيُّلِ والتوَهُّم، ولا على طريقِ تأثُّرِ حاسةٍ ووُصولِ هواءٍ، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [المائدة: ٧٦]، وقال: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].

والبَصَرُ: هو صفةٌ وُجودِيَّةٌ أزَلِيَّةٌ قائمةٌ بذاتِ الله تَعالى، تَتعلَّقُ بالمُبصَراتِ أو بالمَوجوداتِ، فتُدرِكُها إدراكاً تامًّا، لا على طريقِ التخيُّلِ والتوهُّم، ولَا على طريقِ تأثُّرِ حاسةٍ وَوُصولِ شُعاعٍ، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٢٠]، وقال: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤].

(إتحاف المريد، ص: ١٠٧، المعرفة للرفاعي، ص: ٥٩).

(٢) قال الإمام البَغَوي رحمه الله في شرح السنة (١/ ١٦٤): «ويَجبُ أنْ يَعتقدَ أنَّ الله عزَّ اسْمُه قديمٌ بِجَميعِ أسمائهِ وصِفاتِه، لَا يَجوزُ له اسمٌ حادثٌ، ولَا صفةٌ حادثةٌ، كانَ الله خالِقاً ولَا مَخلوقَ، وربًّا ولَا مَربوبَ، ومالِكاً ولَا مَملوكَ، كما هوَ الآخرُ قبلَ فناءِ العالَمِ، والوارثُ قبلَ فناءِ الخَلقِ، والباعثُ قبلَ مَجيءِ البعثِ، ومالكُ يومِ الدِّينِ قبلَ مَجيءِ يومِ القيامَةِ».

وقال ابنُ أبي العِزِّ رحمه الله في شرح الطحاوية (ص: ١٢٤): «إن الله سبحانَه وتَعالى لَم يَزَل مُتَّصِفًا بصِفاتِ الكَمالِ: صفاتِ الذات وصفاتِ الفِعل، ولَا يَجوزُ أنْ يُعتقَد أنَّ الله وُصِفَ بصفَةٍ بعدَ أنْ لَم يَكُن مُتَّصِفًا بِهَا، لأنَّ صفاتِه سُبحانَه صِفاتُ كَمالٍ، وفَقدُها صِفةُ نَقصٍ، ولَا يَجوزُ أنْ يَكونَ قَد حَصَل له الكمالُ بعدَ أنْ كانَ مُتَّصِفًا بضِدِّه.

=

....

= ولَا يَرِدُ على هذه صفاتُ الفِعلِ والصفاتُ الاختِيارِيَّةُ ونَحوُهَا كالخلق، والتَّصوِيرِ، والإماتَةِ، والإحياءِ، والقَبضِ، والبَسطِ، والطَّيِّ، والاستِوَاءِ، والإتيانِ والمَجِيءِ، والنُّزولِ، والغَضَبِ، والرِّضَى، ونَحوِ ذلكَ مِمَّا وَصَفَ به نَفسَه، ووَصَفَه به رَسولُه وإنْ كُنَّا لَا نُدرِكُ كُنهَه وحَقيقَتَهُ الَّتي هيَ تَأوِيلُه، ولَا نَدخُل في ذلكَ مُتأوِّلِينَ بآرائنا ولَا مُتوَهِّمِين بأهوائِنا، ولَكِنْ أصلُ معناهُ معلومٌ لَنا كمَا قال الإمامُ مالكٌ رضي الله عنه لَمَّا سُئِلَ عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ وغَيرِها: كيفَ استَوَى؟ فقال: الاستِواءُ مَعلومٌ والكَيفُ مَجهولٌ؛

وإن كانَت هذه الأحوالُ تَحدُثُ في وَقتٍ دُونَ وَقتٍ كما في حديث الشفاعة: «إنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ ولَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ» [روه البخاري في الأنبياء، باب ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾... (٣١٦٢)، ومسلم في الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلةً فيها (٣٢٧)] لأن هذا الحدوثَ بهذا الاعتبار غيرُ ممتنعٍ، ولَا يُطلَقُ عليه: أنَّه حَدَثَ بعدَ أنْ لَم يَكُن، ألَا تَرَى أنَّ مَن تَكلَّمَ اليومَ وكانَ مُتكلِّمًا بالأمسِ لَا يُقال: إنَّه حَدَث له الكَلامُ، ولو كانَ غيرَ مُتكلِّمٍ لآفَةٍ كالصِّغَرِ والخَرَسِ ثُمَّ تكلَّم يُقال: حَدَث له الكلامُ، فالساكتُ لِغَيرِ آفَةٍ يُسمَّى مُتكلِّمًا بالقُوَّةِ بِمَعنَى أنَّه يَتكلَّمُ إذا شاءَ، وفي حال تَكلُّمِه يُسمَّى مُتكلِّمًا بالفِعلِ، وكذلك الكاتب في حال الكتابة هو كاتب بالفعل ولا يخرج عن كونه كاتبا في حال عدم مباشرته الكتابة.

وحُلُولُ الحَوادِثِ بالرَّبِّ تعالى المَنفِيُّ في عِلمِ الكَلامِ المَذمُومِ لَم يَرِدْ نَفيُه ولَا إثباتُه في كتابٍ ولا سُنَّةٍ، وفيه إجمالٌ:

فإنْ أُرِيدَ بالنَّفيِ أنَّه سبحانه لَا يَحِلُّ في ذاتِه المُقدَّسةِ شَيءٌ مِن مَخلُوقاتِه المُحدَثَةِ، أو لَا يَحدُثُ له وَصفٌ مُتجدِّدٌ لَم يَكُن، فهذا نَفيٌ صَحيحٌ؛

وإنْ أُرِيدَ به نَفيُ الصِّفاتِ الاختيارِيَّةِ مِن أنه لَا يَفعَلُ ما يُرِيدُ، ولَا يَتكلَّمُ بِمَا شاءَ إذا شاءَ، ولَا أنَّه يَغضَبُ ويَرضَى لَا كأحَدٍ مِنَ الوَرَى، ولَا يُوصَفُ بِمَا وصَف به نَفسَه مِنَ النُّزُولِ والاستِواءِ والإتيانِ كما يَلِيقُ بِجَلالِه وعَظَمَتِه، فهَذا نَفيٌ باطِلٌ.

وكذلكَ مَسألَةُ الصِّفَةِ: هل هيَ زائدةٌ على الذَّاتِ أم لَا؟ فيها إجمالٌ: فإنْ أُرِيدَ به أنَّ =

إذ لو كانَ شَيءٌ مِنها مُحدَثاً لكانَ تعالى قبْلَ حَدثِها مَوصوفاً بِضِدِّها، ولو كانَ ذلكَ لَخَرَجَ عن الإلٰهِيَّةِ، وصارَ إلَى حُكمِ الْمُحْدَثِينَ الَّذينَ يَلْحَقُهم النَّقصُ، ويَختَلفُ عليهِم صِفَاتُ الذَّمِّ والمَدْحِ، وهذا يَستَحيلُ على اللهِ عَزَّ وجَلَّ، وإذا استَحالَ ذلك عليه وجَبَ أنْ يكونَ لَم يَزَل بِصِفَةِ الكَمالِ، إذ كانَ لَا يَجوزُ عليهِ الانتِقالُ مِن حالٍ إلى حالٍ.

= هُناكَ ذاتًا مُجرَّدَةً قائِمَةً بنَفسِهَا مُنفصِلَةً عَن الصفاتِ الزائدةِ علَيها، **فهذا غيرُ صَحيحٍ**؛

وإنْ أُرِيدَ به أنَّ الصفاتِ زائدَةٌ على الذاتِ: أي الَّذي يُفهَمُ مِن مَعناها غَيْرُ مَا يُفهَمُ مِن مَعنَى الصِّفَةِ، فهذا حَقٌّ، ولكن ليس في الخارج ذاتٌ مُجرَّدَةٌ عَن الصفاتِ، بل الذاتُ المَوصُوفَةُ بصِفاتِ الكمالِ الثابِتَةِ لَهَا لَا تَنفَصِلُ عنهَا، وإنَّمَا يَفرِضُ الذِّهنُ ذاتًا وصفةً كُلًّا وَحدَهُ، ولكِن ليسَ فِي الخارج ذاتٌ غيرُ مَوصُوفةٍ، فإنَّ هذا مُحالٌ ولو لَم يكُن إلا صفةُ الوُجودِ فإنَّها لَا تَنفَكُّ عَن المَوجُودِ وإن كانَ الذِّهنُ يَفرِض ذاتًا وَوُجُودًا يُتصَوَّرُ هذا وَحدَه وهذا وَحْدَه، لكن لَا يَنفَكُّ أحدُهُما عَن الآخَرِ في الخارجِ.

وكذلكَ قَولُهُم: الاسمُ عَيْنُ المُسمَّى أو غَيرُه؟ فيه إجْمالٌ أيضاً: فالاسمُ يُرادُ بِه المُسمَّى تارَةً، ويُرادُ به اللفظُ الدالُّ عليهِ أُخرَى، **فإذا قلتَ**: قال اللهُ كذا، أو سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَه، ونَحوَ ذلكَ، فهذا المرادُ بِهِ المُسمَّى نَفسُه؛

وإذا قلتَ: اللهُ اسمٌ عَرَبِيٌّ، والرَّحمَنُ اسمٌ عَرَبِيٌّ، ونَحوَ ذلكَ، **فالاسمُ هاهُنَا هوَ المُرادُ، لَا المُسمَّى**؛

ولَا يُقال: غَيرُه، لِمَا في لَفظِ الغَيرِ مِنَ الإجْمالِ: **فإنْ** أُريدَ بالمُغايَرَةِ أنَّ اللَّفظَ غَيرُ المَعْنَى، فحَقٌّ؛

وإنْ أُرِيدَ أنَّ اللهَ سبحانَه كانَ ولَا اسمَ له حَتَّى خَلَقَ لِنَفسِه أسْمَاءَ، أو حَتَّى سَمَّاهُ خَلقُه بأسْمَاءٍ مِن صُنعِهِم، فهذَا مِن أعظَمِ الضَّلَالِ والإلْحَادِ فِي أَسْمَاءِ اللهِ تعالى». (مُختَصراً).

[الأصلُ الخامسُ
في مُغايَرَةِ صِفَاتِ اللهِ لِصِفَاتِ الخَلْقِ]

واجْمَعُوا على أنَّ صفَتَهُ ﷻ لا تُشْبِهُ صِفَاتِ المُحْدَثِينَ[1]، كما أنَّ نفسَه لا تُشْبِهُ أنفُسَ المُحْدَثِينَ، واستدَلُّوا على ذلكَ بأنَّه لو لَم يكُن لهُ عَزَّ وجَلَّ هذه الصفاتُ لَم يكُنْ مَوصُوفاً بشَيْءٍ مِنهَا في الحَقِيقَةِ مِن قِبَلِ: أنَّ مَن لَيسَ لهُ حَياةٌ لا يكونُ حيّاً، ومَن لَم يكُنْ لَهُ عِلمٌ لا يَكونُ عالِماً في الحَقيقَةِ، ومَن لَم يكُن له قُدرةٌ فلَيسَ بقادِرٍ في الحَقيقَةِ، وكذلك الحالُ في سائرِ الصفَاتِ؛

ألا تَرى مَن لَم يكُن له فِعلٌ لَم يَكُن فاعلاً في الحقيقةِ، ومَن لَم يكُن له إحسانٌ لَم يكُن مُحسِناً، ومَن لَم يكُن له كلامٌ لَمْ يَكُنْ مُتكَلِّماً في الحَقِيقَةِ، ومَن لَم يكُنْ لَهُ إرادَةٌ لَم يكُنْ في الحقيقةِ مُريداً؛

وأنَّ مَن وُصِفَ بشَيْءٍ مِن ذلكَ مع عدَمِ الصِّفَاتِ الَّتِي تُوجِبُ هذه الأوصافَ له لا يكونُ مُستحِقّاً لذلكَ في الحَقيقَةِ، وإنَّما يكونُ وَصْفُه مَجازاً[2]، أو كَذِباً؛

---

(١) قال الإمام البغوي رحمه الله في شرح السنة (١/ ١٦٤): «أسماءُ الله تعالى لَا تُشبِهُ أسماءَ العبادِ، لأنَّ أفعالَ الله تَعالَى مُشتَقَّةٌ مِن أسمَائِه، وأسمَاءَ العبادِ مُشتَقَّةٌ مِن أفعالِهم، قال النَّبيُّ ﷺ: «يَقولُ الله سُبحانَه وتعالى: أنا الرَّحْمَنُ خَلَقْتُ الرَّحِمَ وشَقَقْتُ لَهَا مِن اسْمِي» [رواه ابن حِبَّان (٤٤٣)، والحاكمُ (٧٢٦٨)، وقال: «صحيحٌ على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي، وأبو داود (١٦٩١)، والترمذي (١٩٠٧)، وقال: «صحيح»] فبَيَّنَ أنَّ أفعالَه مِن أسمائه، فلا يَجوزُ أنْ يُحدَثَ لهُ اسمٌ بِحُدوثِ فعلِه. ولا يُعتَقَدُ في صفاتِ الله تعالى أنَّها هو لا غيرُه، بل هيَ صفاتٌ لهُ أزليَّةٌ، لَم يَزَل جلَّ ذِكرُه ولا يَزالُ موصوفاً بِمَا وَصَفَ بِه نَفسَهُ، ولا يَبلُغُ الواصفونَ كُنهَ عظَمَتِه، هو الأولُ والآخِرُ، والظاهِرُ والباطِنُ، وهو بكلِّ شيءٍ عليمٌ».

(٢) المَجازُ في اللغَةِ: على وزنِ «مَفْعَل» مِن «جازَ يَجُوزُ مَجازاً» أي عَبَرَ يَعبُرُ، يُقالُ: =

= جُزْتُ الموضعَ، أي سلكتُه، وجاوَزْتُ الشيءَ إلى غيرِه. أصلُه «مَجْوَز» فقُلِبَت واوُه ألفاً بعدَ نَقلِ حرَكَتِها إلى الجيم لِتَحرُّكِها وانفِتَاحِ ما قبلَهَا، فصارَ المَجازُ.

وفي الاصطلاح: هوَ اللَّفظُ المُستَعْمَلُ في وَضْعٍ ثانٍ لِعَلَاقَةٍ.

خرَجَ بـ«**وضعٍ ثانٍ**» الحقيقةُ، وهيَ ما استُعمِلَ فيما وُضعَ له أوَّلاً، **والوضعُ**: هو جَعلُ اللفظِ خَاصًا بالمَعنَى، وبـ«**لِعَلاقةٍ**» العَلَمُ المنقولُ كـ«الفَضْل».

والمَجازُ واقعٌ فِي اللغة والكتابِ والسنة عند الجماهير مِن الأئمة الأربعة وغيرهم، لِوُرودِه فِي آياتٍ كثيرةٍ منها قولُه تعالى: ﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥] والنهرُ لَا يَجري، وقوله: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] والرأسُ لَا يَشتعلُ، وقولُه: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤] والذلُّ لَا جناحَ له، وقوله: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ﴾ [الحج: ٤٠] والصلاةُ لَا تُهدَم.

وللمَجازِ علاماتٌ أشهرُها ثلاثة:

الأولَى: تَبادرُ الذهنِ إلى غيرِه لولَا القرينةُ نَحو «خالد سيف الله، وحمزة أسد الله».

الثانية: صحةُ نَفيِه عمَّا أُطلِقَ عليهِ كقولك في البَليد: «هذا حمارٌ»، فإنه يصح نفيُ الحمارِ عنهُ.

الثالثة: إطلاقُه على المستحيل نَحو ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ فالأبنيةُ لَا تُسألُ وإنَّما يُسألُ أهلُ القريةِ.

(لقد بسطتُ القولَ على كل ما سبق مع فوائد أخرَى في «**المدخل إلى أصول الإمام الشافعي**»).

وقد أنكَر جَمعٌ من المتأخرين وقوعَ المجازِ في اللغة والكتاب والسنة ظنًّا منهم أنَّ القولَ بوُقوعِه فيهما هو الذي فتَح بابَ التأويلِ في الصفاتِ، وأنَّ القولَ بعدَمِ وقُوعِه يَسدُّ هذا البابَ وسَمَّوْهُ أُسلُوباً مِن أساليبِ العربِ، فالخُلفُ إذَن في التسمية، ولَا مُشاحةَ في الأسماءِ.

فليسَ كما ظنُّوا، فلذا أنكَرَ الأئمةُ أشدَّ الإنكارِ على مَن أوَّلَ الصفاتِ وبدَّعَهُم مع قولهم بوُقوعِ التأويلِ وَالمَجازِ فيهما، والمجازُ واقعٌ، والتأويلُ في الصفاتِ مَمنوعٌ إجماعاً، فنُثبِت لله سُبحانَه وتعالى ما أثبَتَه لنفسِه وأثبته رسولُه ﷺ مِن غيرِ تكييفٍ =

ألا ترى أنَّ وَصفَ الله عَزَّ وجَلَّ للجِدارِ بأنَّه ﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧] لمَّا لم يكُن لهُ إرادةٌ في الحَقيقةِ كانَ ذلكَ مَجازاً؛

وذلكَ أنَّ هذهِ الأوصافَ مُشتقَّةٌ مِن أخصِّ أسماءِ هذِهِ الصِّفاتِ، ودالَّةٌ عليها، فمتَى لَم تُوجَد هذه الصِّفاتُ لِمَنْ وُصِفَ بِهَا كانَ وَصْفُه بذلك تَلْقِيباً أو كذِباً.

فإذا كانَ الله عَزَّ وجَلَّ مَوصُوفاً بِجَميعِ هذهِ الأوْصَافِ فِي صِفةِ الحَقيقةِ وَجَبَ إثباتُ الصِّفَاتِ الَّتِي أوجَبَت هَذهِ الأَوْصَافَ له فِي الحَقِيقَةِ، وإلَّا كانَ وَصْفُه بذَلِكَ مَجازاً، كَمَا وُصِفَ الجِدَارُ بأنَّهُ يُريدُ ـ لَمَّا لم يَكُن لَهُ إرادةٌ ـ مَجازاً[١].

وتَبيينُ هذا: أنَّ وصفَ الإنسانِ بـ«أنَّه مُريدٌ، وسارقٌ، وظالِمٌ» مُشتاقٌ مِن الإرادَةِ، والسَّرِقةِ، والظُّلمِ، وكذلكَ وصفُه بـ«أنَّه أسوَدُ» مُشتَقٌّ من السوَادِ. فإذا وُصِفَ بذلكَ مَنْ لَيسَ له هذِه الصِّفَاتُ فِي الحَقيقَةِ كانَ وَصْفُه بذَلكَ تَلقيباً؛

= ولَا تشبيهٍ، وغيرِ تعطيلٍ ولَا تأويلٍ، فالإيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنهُ بدعةٌ، ولستُ أرَى علاقةً بينَ التأويلِ ووُقوعِ المَجازِ، والله تعالى أعلم.

(١) ذهبَ الحافظُ ابنُ تَيمِيَّة رحمه الله في رسالته «الإيمان» (ص: ١٠٣) إلى أنَّ وصفَ الله تعالى الجدارَ هنا بأنه يُرِيدُ أنْ يَنقضَّ ليسَ من باب المجاز، بل مِن باب الحقيقةِ، وأنَّ هذا الإطلاقَ مشهورٌ في اللغة، وذلك أنَّ «الإرادة» تُستَعمَل في الميل الذي يكونُ معه شعورٌ، وهو مَيلُ الحيِّ، وفي الميلِ الذي لَا يكونُ معهُ شعورٌ، وهو ميلُ الجمادِ.

نحنُ لا نُنكِرُ إطلاقَ «الإرادة» على الميل الذي معه شُعُورٌ، وهو مَيلُ الْحَيِّ، وعلى المَيلِ الذي لَا شعورَ معه، وهو مَيلُ الجمادِ، ولكن نُنكِرُ كونَها حقِيقةً فيهما، إذ علاماتُ الحقيقةِ السابقةِ في التعليقةِ السابقة مَوجودةٌ في المَيلِ الذي معه شعورٌ، وغيرُ موجودةٍ في المَيلِ الذي لَا شعورَ معه، كما لَا يَخفَى، والله تعالى أعلم.

أَلَا تَرَى أَنَّ مَن سَمَّت العَرَبُ مِن أَوْلَادِها بذَلِكَ لَم يَستَحِقَّ الذَّمَّ، لأنَّ تَسميَتَه بذَلِكَ لَا يَقتَضِي إثباتَ هذِهِ الصِّفاتِ، وإنَّما وَضَعُوا ذَلِكَ لَهُمْ تلقيباً، كما يُلَقِّبونَهُم بِزَيدٍ وعَمرٍو؛

وعلى مِثلِ هذا جاءَ السَّمعُ في تَسمِيَةِ الجِدَارِ بأنَّه يُريدُ[١] لَمَّا لَم يَكُن لهُ إرادَةٌ.

وإذا كانَ وَصْفُ الباري عَزَّ وجَلَّ بسَائِرِ ما ذَكَرناهُ مِن كَونِه عَزَّ وجَلَّ حَيًّا، وقادراً، وعالِماً، ومُتَكَلِّماً، ومُريداً، وسَميعاً، وبَصيراً في الحقيقةِ ـ دُونَ المَجازِ والتَّلْقيبِ ـ وجَبَ إثباتُ هذِه الصِّفاتِ الَّتِي اشتُقَّ له عَزَّ وجَلَّ الأَوْصَافُ مِنْ أَخَصِّ أَسْمائِها.

وقد أوضَح ذلكَ بقوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذريات: ٥٨]، وقال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ولَا يَجبُ إذا أثبَتْنا هذه الصِّفاتِ له عَزَّ وجَلَّ على ما دلَّت العُقُولُ واللغةُ والإجْمَاعُ عليها:

١ ـ أنْ تكونَ مُحدَثَةً، لأنَّه تعالى لَم يَزَل مَوْصُوفاً بِها؛

٢ ـ ولَا يَجبُ أنْ تَكونَ أعْرَاضاً[٢]، لأنَّه عَزَّ وجَلَّ ليسَ بِجِسمٍ،

---

(١) قال تعالى: ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا فَأَبَوْا۟ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧].

(٢) العَالَمُ (وهو ما سِوَى الله تعالى) قسمانِ: أعْيَانٌ، وأعْرَاضٌ.
فالأعْيَانُ: جَمْعُ عَيْنٍ، وهو كلُّ مَا يقومُ بذاتِه، بأنْ يَتَحَيَّزَ بِنفسِه، فلَا يَكونُ تَحَيُّزُه تابعاً لِتَحَيُّزِ شيءٍ آخَرَ. (هذا عندَ المُتَكلِّمِينَ، وأمَّا عندَ الفلاسفةِ فمَعنى قيامِ الشيءِ بذاتِه: استِغناؤُه عَن مَحَلٍّ يُقَوِّمُه، ومعنَى قيامِه بشيءٍ آخرَ: اختِصاصُه به، بِحَيثُ يَصيرُ الأولُ نعتاً والثاني مَنعوتاً، سواءٌ كانَ مُتَحيِّزاً كالسوادِ في الجسمِ أوْ لَا كما في =

وإنما توجدُ الأعراضُ في الأجسامِ، ويُدَلُّ بأعراضِها فيها وتعاقبِها عليها على حدثِها؛

٣ـ ولا يجبُ أن تكونَ غيرَه عزَّ وجلَّ، لأنَّ غيرَ الشيءِ هو ما يجوزُ مفارقتُه له على وجهٍ من الوجوهِ، والباري عزَّ وجلَّ لا تجوزُ مفارقةُ صفاتِه له من قِبَلِ أنَّ في مفارقتِها له ما يُوجِبُ حدثَه وخروجَه عن الألوهيةِ، وهذا يستحيلُ عليه؛

= الصفاتِ المجرّداتِ). والعَيْنُ أيضاً على قسمَين:

أحدُهما: البسيطُ (أي غيرُ المركّبِ) وهو الجزءُ الذي لا يتجزَّأُ، بأنْ لا يقبلَ الانقسامَ لا فعلاً، ولا وهماً، ولا فرضًا كالجوهرِ.

ثانيهما: المركّبُ، وهو كلُّ عينٍ ركّبَ من شيئَيْنِ فصاعداً، وهو الجسمُ. ولَا بُدَّ لهُ من ثلاثةِ أجزاءٍ: الطولِ، والعرضِ، والعُمقِ.

الأعراضُ: جمعُ عرَضٍ، وهو كلُّ ما لا يقومُ بذاتِه، بل يقومُ بغيرِه، بأنْ يكونَ تابعاً له في التحيّزِ، كما قال المتكلّمونَ، أو مختصًا به اختصاصَ الناعتِ بالمَنعوتِ كما قال الفلاسفةُ، لا بمعنى أنّه لا يُمكِنُ تعقُّلُه بدُونِ المَحَلِّ على مَا وَهِمَ، فإنَّ ذلك في بعضِ الأعراضِ.

ويحدثُ العرَضُ في الأجسامِ والجواهرِ كالألوانِ، وأصولُها: السوادُ، والبياضُ، والحمرةُ، والصفرةُ، والخضرةُ، والبواقي تحصُلُ بالتركيبِ؛

والأكوانُ وهي الاجتماعُ، والافتراقُ، والحركةُ، والسكونُ؛

والطعومُ وأنواعُها تسعةٌ: المرارةُ، والحرافةُ (حرارةٌ تلدغُ اللسانَ)، والمُلوحةُ، والعفوصةُ (اجتماعُ البرودةِ والحموضةِ)، والحموضةُ، والقبْضُ (مثلُ العفوصة، لكنّه أخفّ)، والحلاوةُ، والدسومةُ، والتفاهةُ (اجتماع الحلاوة والدسومة)، وتَحصُلُ بحسَبِ التركيبِ أنواعٌ لا تُحصَى؛

والروائحُ، وأنواعُها كثيرةٌ، وليست لها أسماءٌ مخصوصةٌ.

والأظهرُ أنّ ما عدا الأكوانَ لا يعرِضُ إلّا للأجسامِ.

(شرح العقائد للتفتازاني، ص: ٧٤ ـ ٨٠).

٤ - كما لَا يَجِبُ أنْ تكونَ نَفسُ البارِي عَزَّ وجَلَّ جِسْماً، أو جَوْهَراً، أو مَحْدُوداً، أو فِي مَكانٍ دونَ مَكانٍ، أو فِي غَيْرِ ذلكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ عليهِ مِنْ صِفاتِنا، لِمُفارَقتِه لَنا، فلذَلكَ لَا يَجُوزُ على صِفاتِه ما يَجُوزُ عَلَى صِفَاتِنا؛

٥ - ولَا يَجِبُ إذا لَم تَكُن هذِه الصفاتُ غَيرَه أنْ تَكونَ نفسَه، لاستِحالَة كَونِه حياةً، أو عِلماً، أو قُدرةً، لأنَّ مَن كانَ كذلكَ لَم يَتأتَّ منهُ الفِعلُ، وذلكَ أنَّ الفِعلَ يتأتَّى مِن الحَيِّ، القادِرِ، العالِمِ، دونَ الحياةِ، والعِلمِ، والقُدرَةِ.

[الأَصْلُ السَّادِسُ
فِي صِفَةِ الكَلَامِ]

وأَجْمَعوا على أنَّ أمْرَه عَزَّ وجَلَّ، وقَولَه غَيْرُ مُحْدَثٍ، ولَا مَخلُوقٍ[(١)]،

---

(١) قال **الإمامُ الآجُرِّيُّ** رحمه الله في كتاب الشريعة (ص: ٨١): «اعلَموا رحِمَنا الله تعالى وإيَّاكُم أنَّ قَولَ المسلِمِينَ الذين لَم تَزِغ قلوبُهم عن الحقِّ ووُفِّقوا للرَّشادِ قديماً وحديثاً: إنَّ القرآنَ كلامُ الله عَزَّ وجَلَّ لَيسَ بِمَخلوقٍ، لأنَّ القرآنَ مِن علمِ الله، وعلمُ الله تعالَى لَا يكونُ مَخلوقاً، تَعالَى الله عَزَّ وجَلَّ عن ذلك، دلَّ على ذلك الكتابُ والسنةُ وقولُ الصحابةِ ﷺ، لَا يُنكِرُ هذا إلَّا جَهمِيٌّ خبيثٌ، والجَهمِيَّةُ عندَ العلماء كفَرَةٌ».

وقال **الإمامُ البَغَوي** رحمه الله في شرح السنة (١/ ١٦٤): «القرآنُ كلامُ الله ووَحيُه، وتَنْزِيلُه وصفتُه، ليسَ بِخَالِقٍ ولَا مَخلوقٍ، ولَا مُحدَثٍ ولَا حادثٍ، مَكتوبٌ في المصاحفِ، مَحفوظٌ في القُلوبِ، مَتْلُوٌّ بالألسُنِ، مَسموعٌ بالآذانِ. . . قد مضَى سلَفُ هذه الأمةِ وعلماءُ السنة على أنَّ القرآنَ كلامُ الله ووَحيُه وليسَ بِخالِقٍ ولَا مَخلوقٍ، والقولُ بِخَلقِ القُرآنِ ضلالةٌ وبدعَةٌ، لَم يَتَكَلَّم بِهَا أحدٌ في عهدِ الصحابةِ والتابعين.

وأولُ مَن تكلَّمَ به وخالَفَ الجماعةَ **الجعدُ بنُ دِرْهَمٍ**، فقتَلَه **خالدُ بنُ عبدِ الله القَسْرِي** بذلك، فخَطَبَ بِوَاسِطَ في يومِ أضحَى وقال: **ارْجِعوا أَيُّهَا الناسُ فضَحُّوا، تَقبَّلَ الله** =

وقد دلَّ الله تعالى على صحةِ ذلك بقولِه: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف، الآية: ٥٤]، ففرّق تعالى بين خلقِه وأمرِه.

وقال: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس، الآية: ٨٢].

= منكم، فإني مُضحٍ بالجعدِ بن درهم، فإنه زعم أنَّ الله لم يتخذ إبراهيمَ خليلاً، ولم يكلّم موسى تكليماً، سُبحانه وتعالى عمّا يقولُ الجعدُ، ثُمّ نزل فذبحه.

وكانَ الجهمُ بنُ صفوانَ صاحبُ الجهميةِ أخذَ هذا الكلامَ منه».

وقال الصابونيّ في اعتقادِ أهلِ السنةِ (ص: ٣٠): «وهو الذي تحفظُه الصدورُ، وتتلوهُ الألسنةُ، ويكتبُ في المصاحفِ كيفما تصرّفَ بقراءةِ قارئٍ، ولفظِ لافظٍ، وحفظِ حافظٍ، وحيثُ تُلِيَ، وفي أيِّ موضعٍ قُرئ، أو كُتِبَ في مصاحفِ أهلِ الإسلامِ وألواحِ صبيانِهم وغيرِها كلُّه كلامُ الله جلَّ جلالُه، وهو القرآنُ بعينِه الذي نقول: إنّه غيرُ مخلوقٍ، فمن زعم أنّه مخلوقٌ، فهو كافرٌ بالله العظيم».

وقال إمامُ الحرمين رحمه الله في النظامية (ص: ٢٧): «يجبُ إطلاقُ القولِ بأنَّ كلامَ الله تعالى مسموعٌ، وليس المرادُ بذلك تعلّقُ الإدراكِ بالكلامِ الأزليِّ القائمِ بالباري تعالى، ولكن المُدرَكُ صوتُ القارئ، والمفهومُ عندَ قراءتِه كلامُ الله تعالى، ولا بُعدَ في تسميةِ المفهومِ عندَ مسموعٍ مسموعاً.

فهذا بمثابةِ ما لو بلّغ مُبلّغٌ رسالةَ مليكٍ، فيحسُن مِمّن بلغتْهُ الرسالةُ أنْ يقولَ: سمعتُ الملِكَ ورسالتَه، وكلامُ الملِكِ حديثُ نفسِه وأصواتُه، ومَن بلّغَ الرسالةَ لم ينقلْ صوتَ مُرسِلِها، ولا حديثَ نفسِه.

كلامُ الله تعالى مكتوبٌ في المصاحفِ، مقروءٌ بالألسنةِ، محفوظٌ في الصُّدورِ، ولا يحلُّ الكلامُ هذه المحالَّ حلولَ الأعراضِ بالجواهرِ، فإنَّ كلامَ الله أزليٌّ لا يفارقُ الذاتَ ولا يُزايلُها، ومَن شدَّ طرفاً مِن قضايا العقولِ لم يسترِبْ في أنَّ التحوّلَ والانتقالَ والزوالَ مِن صفاتِ الأجسامِ، وأنَّ الكلامَ لا ينتقلُ مِن متكلّمٍ إلى دفترٍ، ولا ينقلِبُ معنى النفسِ إلى الأصواتِ سُطوراً ورُسوماً وأشكالاً ورُقوماً، فإذن نقول: كلامُ الله تباركَ وتعالى في المصاحفِ مكتوبٌ، وعلى ألسنةِ القرّاءِ مقروءٌ، وفي الصدورِ محفوظٌ، وهو قائمٌ بذاتِ الباري وُجوداً». (مختصراً).

فبيَّنَ بذلِكَ تعالى: أنَّ الأشياءَ المخلوقةَ تكونُ شيئاً بعدَ أنْ لَم تكُن بقَولِه: ﴿إِذَآ أَرَادَ﴾، وأنَّ قولَه غيرُ الأشياءِ المَخلُوقَةِ مِن قِبَلِ أنَّ أمرَه تعالى للأشيَاءِ وقولَه لَهَا: «كُونِي»[١] لو كانَ مَخلوقاً لوَجَبَ أنْ يَكونَ قَد خلقَه بأمرٍ آخرَ، وذلكَ القولُ لو كانَ مَخلوقاً لَوَجَبَ أن يَكُونَ قَدْ خَلقَهُ بقَولٍ آخرَ، وهذا يُوجِبُ على قائلِه أحَدَ شيئَينِ:

١ - إمَّا أن يَكونَ كلُّ قَولٍ مُحدَثٍ قد تقَدَّمَه قولٌ مُحدَثٌ إلى ما لَا نِهايَةَ له. وهذا قولُ أهلِ الدَّهرِ بعَينِه؛

٢ - أو يَكونَ ذلكَ القَولُ حادثاً بغيرِ أمرِه عَزَّ وجَلَّ له. فبَطَل معنَى الامتِداحِ بذلكَ[٢].

وقَد نَصَّ علَى هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليُّ بنُ أبِي طالِبٍ ﷺ بِحَضرَةِ أولِيَائه مِنَ الصَّحَابَةِ وأعدَائِهِ مِنَ الخَوارجِ لَمَّا أنكَروا عَلَيهِ التَّحكِيمَ، فقال: «واللهِ مَا حَكَّمْتُ مَخْلُوقاً، وَإِنَّمَا حَكَّمْتُ كَلَامَ اللهِ»[٣]، فلَم يُنكِر ذلِكَ عَلَيه أحَدٌ مِن الصحابَةِ الذينَ يُوالُونَهُ، ولَا أحَدٌ مِن الخَوارِجِ الذينَ يُعادُونَهُ، ولَا رُوِيَ عَن أحَدٍ مِنْهُم خِلافٌ لهُ في ذلكَ[٤].

---

(١) المأخوذ مِن قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، وقولِه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [غافر: ٦٨].

(٢) في مثل قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ ۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [مريم: ٣٥]؛ وقولِهِ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة يس: ٨٢]؛ وقولِهِ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف، الآية: ٥٤].

(٣) رواه البَيهَقي في الأسماء والصفات (٥٢٦) بإسنادٍ ضعيفٍ، وقال: «هذه الحكايةُ عن عليٍّ ﷺ شائعةٌ فيما بين أهل العلم، ولَا أُراهَا شاعَت إلَّا عن أصلٍ».

(٤) بَقِيَت هَاهُنا مَسْأَلةٌ: وهِيَ هل نَقولُ: لَفظُنا بالقُرآنِ مَخلُوقٌ أمْ لَا؟

* بعد أن اتفق أهلُ السنةِ على أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ قديمٌ غيرُ مخلوقٍ، وأنَّ العبادَ وأفعالَهم مخلوقةٌ لله تعالى قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] اختلفوا هل يقال: لفظي بالقرآن مخلوقٌ أم لا؟ على ثلاثةِ مذاهب:

المذهبُ الأول: جوازُه، قاله جمعٌ من الأئمةِ أجلُّهم الإمامُ البخاري حيث قال في خلق أفعال العباد (ص: ٤٧): «سمعتُ عبدَ الله بنَ سعيد يقول: سمعتُ يحيى بنَ سعيد يقول: ما زلتُ أسمعُ من أصحابنا يقولون: إنَّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ. قال أبو عبد الله: حركاتُهم، وأصواتُهم، واكتسابُهم، وكتابتُهم مخلوقةٌ، فأمَّا القرآنُ المتلوُّ المبيَّنُ المثبتُ في المصاحفِ، المسطورُ المكتوبُ، الموعى في القلوبِ فهو كلامُ الله، ليس بخلقٍ، قال الله: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

وقال إسحاقُ بنُ إبراهيم: فأمَّا الأوعيةُ فمن يشكُّ في خلقِها، قال الله تعالى: ﴿وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ ۝ فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ﴾ [الطور: ٢-٣]، وقال: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ۝ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١-٢٢]، فذكرَ أنه يُحفَظُ ويُسطَر، قال: ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١]».

وقال إمامُ الحرمين رحمه الله في النظامية (ص: ٢٩): «يجبُ إطلاقُ القولِ بأنَّ كلامَ الله تعالى مسموعٌ، وليس المرادُ بذلك تعلُّقَ الإدراكِ بالكلامِ الأزليِّ القائمِ بالباري تعالى، ولكن المدرَكُ صوتُ القارئ، والمفهومُ عند قراءتِه كلامُ الله تعالى، ولا بُعدَ في تسميةِ المفهومِ عند مسموعٍ مسموعاً.

كلامُ الله تعالى مكتوبٌ في المصاحفِ، مقروءٌ بالألسنةِ، محفوظٌ في الصدورِ، ولا يحلُّ الكلامُ هذه المحالَّ حلولَ الأعراضِ بالجواهرِ، فإنَّ كلامَ الله أزليٌّ لا يفارقُ الذاتَ ولا يزايلُها، ومن شدَّ طرفاً من قضايا العقولِ لم يسترِب في أنَّ التحوُّلَ والانتقالَ والزوالَ من صفاتِ الأجسامِ، وأنَّ الكلامَ لا ينتقلُ من متكلِّمٍ إلى غيرِه، ولا ينقلبُ معنى النفسِ إلى الأصواتِ سطوراً ورسوماً وأشكالاً ورقوماً، فإذن نقول: كلامُ الله تبارك وتعالى في المصاحفِ مكتوبٌ، وعلى ألسنةِ القرّاء مقروءٌ، وفي الصدورِ محفوظٌ، وهو قائمٌ بذاتِ الباري وجوداً». (مختصراً).

=

. . . .

= وعلى ما قال هؤلاء الأئمةُ يُفسَّرُ قولُ اللَّقَانِي في إتحاف المريد (ص: ١٠١): «الكلامُ: صفةٌ أزليةٌ قائمةٌ بذاتِه تعالى، مُنافيةٌ للسُّكوتِ والآفَةِ، هو بِهَا آمرٌ وناهٍ مُخبِرٌ إلى غيرِ ذلكَ، يُدَلُّ عليها بالعبارَةِ والكتابَةِ والإشارَةِ، فإذا عُبِّرَ عنها بالعربيَّةِ فالقرآنُ، أو بالسِّرْيَانِيَّةِ فالإنْجيلُ، أو بالعِبرانِيَّةِ فالتَّوراةُ، فالمُسَمَّى واحدٌ وإنْ اختَلَفَت العباراتُ»، ونَحوه.

المذهَبُ الثَّانِي: مَنعُه، قاله الأكثرونَ مِنَ الأئمَةِ، قال اللَّالَكَائي في اعتقاد أهل السنة(٢/ ٣٤٩): «رُويَ تَكفيرُ مَن قال: «لَفظِي بالقُرآنِ مَخلُوقٌ» عن الشافعي، والزهري، وأحمد، واسحاق، وأبي عبيد، وأبي ثَور، وسُويد بنُ سعيد، وأبي هَمَّام الوليد بن شُجاع، ومحمد بنُ يَحيَى العَدنِي، وهارونَ ابنِ مُوسى الفروي، ويعقوبَ بنِ ابراهيم الدَّورَقي، والحسنِ بنِ الصباح البَزَّار، وهارون بن عبد الله الحمَّال، وعبدِ الوهابِ بنِ الحَكَم الوَرَّاق، ومحمَّدِ بنِ مَنصُور الطوسي، وإسحاقَ بنِ ابراهيم البغوي، وأبِي نشيط محمَّد بنِ هارون، وعباسِ بنِ أبي طالب، ومُحمَّدِ بنِ عبد الله بن أبِي الثَّلج، وسليمانَ بنِ تَوبه النهرواني، وأبِي الوليد الجارودي، ومحمَّدِ بنِ عبد الله بن يزيد المقري، وأبِي يونس محمد بنِ أحمدَ بنِ يَزيد الجمحي، وهارونَ بنِ إسحاقَ الهَمدَانِي، وأحمدَ بنِ صالِح المصري، وإبراهيمَ بنِ سعيدِ الجوهري، . . . أنَّهم قالوا: مَن قال: لفظِي بالقُرآن مَخلُوقٌ فَهوَ بِمَنْزلَةِ مَن قال: القرآنُ مَخلُوقٌ، وقالوا: هذه مَقالتُنا، ودِينُنا الَّذي نَدينُ الله به، ومَن زَعَم أنَّ ألفاظَنا بالقُرآن وتِلاوَتُنا مَخلُوقَةٌ فهُوَ جَهمِيٌّ مُبتَدِعٌ خَبيثٌ. . . .

وقال ابنُ جَرير الطَّبَرِي: وأمَّا القَولُ في ألفَاظِ العِبادِ بالقُرآنِ فلَا أثَرَ فيه نَعلَمُه عَن صَحابِيٍّ مَضَى، ولَا عَن تابِعِيٍّ قَفَا إلَّا عَمَّن في قَولِه الشِّفَا والغِنَا، وفي اتِّباعِه الرُّشدُ والهُدَى، ومَنْ يَقُومُ لَدَيْنَا مَقامَ الأئِمَةِ الأُولَى أبِي عَبدِ الله أحْمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ حَنْبَلٍ فإنَّ أبا إسماعيلَ التِّرمِذي حدَّثَني: سَمِعتُ: أبَا عبدِ الله أحمدَ بنَ مُحمَّدِ بنِ حَنبَلٍ يَقولُ: اللَّفظِيَّةُ جَهْمِيَّةٌ، قالَ الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ مِمَّن يَسمَعُ؟ وسَمِعتُ جَماعةً مِن أصحابِنا لا أحفَظُ أسْمَاءَهُم يَحكُونَ عَنهُ أنَّه كانَ يَقُولُ: مَن قالَ: لَفظِي بالقُرآنِ مَخلُوقٌ، فَهو جَهْمِيٌّ، ومَن قال: غَيرُ مَخلُوقٍ، فهو مُبتَدِعٌ.

=

....

= ولا قول عندنا في ذلك يجوز أن نقوله غيرُ قولِه، إذ لم يكن لنا إمامٌ نأتمُّ به سِواه، وفيه الكفاية والمقنع، وهو الإمام المتَّبع». (مختصراً).

وبمثله قال الآجري في الشريعة (ص: ٩٦)، والصابوني في اعتقاد أهل السنة (ص: ٣٠)، وزاد الثاني فقال: «قال الشيخ أبو بكر الإسماعيلي: من زعم أن لفظه بالقرآن مخلوق، يريد به القرآن فقد قال بخلق القرآن...».

وأما قول الإمام أحمد: «إن اللفظية جهمية» فصحيح عنه، وإنما قال لأن جهماً وأصحابه صرّحوا بخلق القرآن، والذين قالوا باللفظ تدرّجوا به إلى القول بخلق القرآن، وخافوا أهل السنة في ذلك الزمان من التصريح بخلق القرآن، فأدرجوه في هذا القول ذي اللَّبس لئلا يعدّوا في زمرة جهمٍ الذين هم شياطين الإنس يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً، فذكروا هذا اللفظ وأرادوا به أن القرآن بلفظنا مخلوق، فلذلك سمّاهم أحمد رحمه الله جهمية.

وأما قوله: «من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فهو مبتدع» فإنما أراد به أن السلف الصالحين من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين لم يتكلّموا في باب «اللفظ»، ولم يحوجهم الحال إليه، وإنما حدث الكلام في «اللفظ» من أهل التعمّق وذوي الحمق الذين أتوا بالمحدثات، وبحثوا عمّا نُهوا عنه من الضلالات وذميم المقالات، وخاضوا فيما لم يخض فيه السلف من علماء الإسلام، فقال الإمام أحمد: هذا القول في نفسه بدعة، ومن حق المتسنّن أن يدعه، وكلُّ بدعة ضلالة، ولا يتفوّه به، ولا بمثله من البدع المبتدعة، ويقتصر على ما قاله السلف من الأئمة المتّبعة: أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ولا يزيد عليه إلا بتكفير من يقول بخلقه.

المذهب الثالث: الوقف، قال الآجري رحمه الله في الشريعة (ص: ٩٣): «وأمّا الذين قالوا: القرآن كلام الله عز وجل، ووقفوا، وقالوا: لا نقول: غير مخلوق، مخلوق، وأشرّ لأنهم شكّوا في دينهم، ونعوذ بالله ممّن يشك في كلام الله ﷻ: أنه

هؤلاء عند كثير من العلماء ممّن ردّ على من قال بخلق القرآن مثل من قال: القرآن غير مخلوق.

. . . .

= قال أبو داود السِّجِسْتَانِي: سُئل الإمامُ أحْمَدُ: هل لَهم رُخصةٌ أنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: القرآنُ كلامُ الله تعالى، ثُمَّ يَسكُتُ؟ فقال: ولِمَ يَسكُتُ؟ ولوْلَا مَا وَقَعَ فيه الناسُ كانَ يَسَعُه السُّكوتُ، ولكِن حيثُ تكلَّمُوا فيما تكلَّمُوا لِأيِّ شَيءٍ لَا يَتكلَّمُونَ؟.

يَعنِي لَم يَختَلِف أهلُ الإيمانِ أنَّ القُرآنَ كلامُ الله عَزَّ وجَلَّ، فلمَّا جاء جَهْمٌ فأحدَثَ الكُفرَ بقولِه: إنَّ القرآنَ مَخلوقٌ، لَم يَسَعِ العُلماءَ إلَّا الردُّ عَليهِ بأنَّ القُرآنَ كلامُ الله عَزَّ وجَلَّ غَيرُ مَخلُوقٍ، بلَا شكٍّ ولَا توَقُّفٍ فيه، فمَن لَم يَقُل: غيرُ مَخلُوقٍ سُمِّيَ وَاقِفِيًّا شَاكًّا في دِينِه.

وقال أبو داود: قال إسحاق بنُ راهُويَهْ: مَن قالَ: لَا أقولُ: القُرآنُ غَيرُ مَخلُوقٍ، فهوَ جَهمِيٌّ؛

وقال قُتيبَةُ بنُ سَعيد وعثمانُ بنُ أبي شَيبَةَ ومُحمَّدُ بنُ مقاتِلِ العَبادَانِي: هؤلاء الذين يَقولون: القرآن كلامُ الله عَزَّ وجَلَّ، ويسكتون، شَرٌّ مِمَّن قال: القُرآنُ مَخلوقٌ؛

وسَألتُ أحْمدَ بنَ صالِحٍ عمَّن قال: القرآنُ كلامُ الله عَزَّ وجَلَّ، ولا يَقُولُ: غيرُ مَخلُوقٍ، ولَا مَخلُوقٍ؟ فقال: هذا شَاكٌّ، والشاكُّ كافِرٌ.

وقال ابنُ أبِي بَزَّةَ قال: مَن قال: القرآنُ مَخلُوقٌ، أو وَقَفَ، ومَن قال: لَفظِي بالقُرآنِ مَخلُوقٌ، أو شيئًا مِن هذَا، فهو على غَيرِ دِينِ الله عَزَّ وجَلَّ، ودِينِ رَسولِه ﷺ حَتَّى يَتُوبَ». (مُختَصراً).

ونقَلَ اللَّالَكَائِيُّ رحمه الله في اعتقاد أهل السنة (٢/ ٣٢٣) تكفِيرَ مَن وقَفَ في القرآنِ شاكًّا فيه: أنَّه غيرُ مَخلُوقٍ عن خلقٍ لَا يُحصَونَ من أئمةِ الأمصارِ والأعصارِ.

فظَهر ولله الحمدُ: أنَّ الخُلفَ بين الفريقَين الأوَّلَين لَفظِيٌّ، وأنَّ وَقْفَ الشكِّ والتَّحيُّرِ كفرٌ، وأنَّ وقْفَ التورُّعِ وقد ظهَرت البدعةُ (أي القولُ بِخَلقِ القرآنِ) خُذلانٌ للحَقِّ المبينِ وأهلِه، وغمضٌ للصَّارِمِ البتَّار عن الفَسقَةِ المَرَدَةِ؛ وأنَّ الواجبَ العضُّ على السُّنَّةِ الهَادِيَةِ بالنواجذ، والتبَرِّي عن كلِّ البدعَة المُردِيَةِ، فمَن لَم يَتَّسِع له مَا اتَّسَعَ لِرَسولِ الله ﷺ ولأبِي بَكرٍ وعُمرَ وعُثمانَ وعَلِيٍّ رضي الله عنهم فلَا وَسَّعَ الله عليهِ، اللَّهُمَّ آمِين!.

[الأصل السابع

في صفة اليد]

وأجمعوا على أنه ﷻ يسمع[1] ويرى[2]، وأن له تعالى يدين مبسوطتين[3]، وأن الأرض جميعاً قبضته يوم القيامة، والسماوات[4] مطويات بيمينه[5] من غير

---

(١) قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١].
وقال: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢].

(٢) قال تعالى: ﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦].

(٣) قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

(٤) أي وأن السماوات مطويات... عطفاً على «الأرض».

(٥) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: «قال رسول الله ﷺ: **إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وجَلَّ - وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ - الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا**». رواه مسلم في الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل... (١٨٢٧).

وعن أبي هريرة ﷺ قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: **يَقْبِضُ اللهُ الأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَاوَاتِ بِيَمِينِهِ ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ مُلُوكُ الأَرْضِ؟**». رواه البخاري في التوحيد، باب قوله تعالى ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (٧٤١٣)، ومسلم في صفة القيامة والجنة والنار (٢٧٨٧).

وعن أبي هريرة ﷺ: «أن رسول الله ﷺ قال: **يَدُ اللهِ مَلْأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَدِهِ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَبِيَدِهِ الأُخْرَى الْمِيزَانُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ**». رواه البخاري في التوحيد باب قوله تعالى ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (٧٤١١)، ومسلم في الزكاة، باب الحث على النفقة (٩٩٣).

=

أنْ يكونَ جوارِحَ، وأنَّ يَدَيهِ تعالى غيرُ نِعمَتِه[1].

= وعَن ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قال: «جاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللهَ يَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، والشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وسَائِرَ الخَلَائِقِ عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ. فضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ - تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الحَبْرِ، - ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]». رواه البخاري في التفسير، باب ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾... (٤٥٣٣)، ومسلم في صفة القيامة (٢٧٨٦)، وفي روايةٍ عندَهُما: «تَصديقاً لَهُ تَعَجُّباً لِمَا قالَ».

قال الإمام النووي في شرح مسلم (١٧/ ١٣٠): «قوله: «فضَحِكَ رسولُ الله ﷺ تَعَجُّبًا مِمَّا قال الحَبْرُ تَصْدِيقًا لَهُ...» ظاهرُ الحديث أنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَدَّقَ الحَبْرَ فِي قوله: «إنَّ اللهَ تَعالَى يَقْبِضُ السَّمَاوَاتِ...» ثُمَّ قَرَأَ الآيَةَ التي فيها الإشارة إلى نَحوِ ما يَقُولُ».

ويؤيِّدُه قولُ الأصوليِّينَ: «الأنبياءُ مَعصُومونَ، فلَا يُقِرُّ نَبِيُّنا ﷺ أحَداً على باطلٍ، فسُكوتُه ولَو غيرَ مُستَبشِرٍ على الفعلِ مُطلَقاً - أي سواءٌ كان مِمَّن يُغيِّرُه الإنكارُ أمْ لَا، وسواءٌ كانَ كافراً أو غيرَه - دليلُ الجوازِ للفاعلِ اتِّفاقاً ولغيرِه على الصحيح.

(الإحكام للآمدي: ١ /١٦٢، البحر المحيط: ٤/ ٢٠١، البدر الطالع: ٢/ ٣، غاية الوصول، ص: ٩٢، شرح الكوكب: ٢/ ١٩٥).

وقال الآجُرِّيُّ رحمه الله في الشريعة (ص: ٣٢٩): «هذه مِن السُّنَنِ الَّتِي يَجِبُ على المسلِمينَ الإيمانُ بها، ولَا يُقال فيها: كيفَ؟ ولِمَ؟ بل تُستَقبَلُ بالتسليمِ والتصديقِ وتَركِ النظرِ كما قال مَن تقَدَّمَ مِن أئمةِ المسلِمينَ، سئلَ الإمامُ أَحْمَدُ عن الأحاديثِ الَّتِي تَرُدُّها الجهميةُ فِي الصفات والأسْمَاءِ والرؤيةِ وقمة العرش؟ فصَحَّحها وقال: قد تلَقَّتْها العلماءُ بالقَبولِ تُسلَّمُ الأخبارُ كما جاءت.

وقال أبو عبد الله الزُّبَيري: نُؤمِن بهذه الأخبار كما جاءت ولَا نَقول: كيفَ؟ بل نَقول في ذلك ما جاءت الأخبارُ كما جاءت». (مُختَصراً).

(١) قال الإمام البَيهَقي رحِمَه الله في الاعتقاد (ص: ١٨٣): «باب ذكرِ آياتٍ وأخبارٍ ورَدَت في إثباتِ صفةِ الوجهِ واليَدَيْنِ والعَيْنِ، وهذه صفاتٌ طريقُ إثباتِها السمعُ، =

= نثبتها لورود خبر الصادق بها، ولا نكيّفها، قال الله عزّ وجلّ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] بتشديد الياء من الإضافة، وذلك تحقيقٌ للتثنية، وفي ذلك منعٌ من حملها على النعمة والقدرة، لأنه ليس لتخصيص التثنية في نِعَمِ الله ولا في قُدرته معنى يصحُّ، لأنَّ نِعَمَ الله أكثرُ من أنْ تُحصَى، ولأنَّه خرجَ مَخرجَ التخصيصِ وتفضيلِ آدم ﷺ على إبليسَ، وحملُها على القدرةِ، أو على النعمةِ يُزيلُ معنَى التفضيلِ لاشتراكهما فيهما، ولا يجوزُ حملُهما على الماءِ والطينِ لأنَّه لو أرادَ ذلكَ لقال: لما خلقتُ من يدَيَّ، كما يُقال: صنعتُ هذا الكوزَ من الفضةِ أو من النحاسِ، فلمّا قال: ﴿بِيَدَيَّ﴾ علمنا أنَّ المرادَ بهما غيرُ ذلك».

قال الحافظ ابنُ حجر في الفتح (١٣ / ٤٠٥): «في هذه الآية إثباتُ يدَيْنِ لله، وهُمَا صِفتانِ من صفاتِ ذاته وليستا بجارحتَيْنِ، خِلافًا للمُشبِّهةِ من المُثبِتةِ وللجهميَّةِ من المعطِّلة. ويكفي في الرَّدِّ على من زعمَ أنَّهما بمعنى القُدرةِ أنَّهم أجمَعُوا على أنَّ له قُدرةً واحدةً، ويدلُّ على أنَّ اليدَيْنِ ليستا بمعنَى القُدرَةِ أنَّ في قَولِه تعالى لإبليسَ ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ إشارةً إلى المعنَى الذي أوْجَبَ السُّجودَ، فلو كانَت اليدُ بمعنَى القُدرةِ لم يكنْ بينَ آدمَ وإبليسَ فَرْقٌ لِتشارُكِهما فيما خُلِقَ كلٌّ مِنهُما بِهِ وهي قُدرتُه، ولقالَ إبليسُ: وأيُّ فضيلةٍ له عليَّ وأنا خلقتَني بقُدرَتِك كمَا خلقتَه بقُدرتِك، فلمّا قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢] دلَّ على اختصاصِ آدمَ بأنَّ الله خلقَه بيدَيْه.

ولا جائزٌ أنْ يُرادَ باليدَيْنِ النعمتانِ لاستحالةِ خلقِ المَخلوقِ بِمَخْلوقٍ لأنَّ النِّعَمَ مخلوقةٌ، ولا يلزمُ من كونِهما صِفتَي ذاتٍ أنْ يكونا جارحتَيْنِ.

وقوله ﷺ: «ويمينُه الأُخرى الميزانُ» يدفعُ تأويلَ «اليد» هنا بالقُدرَة، وكذا قولُه ﷺ في حديث ابن عبّاسٍ رفعَه: «أوَّلُ ما خلقَ اللهُ القَلَمَ فأخذَهُ بِيَمِينِهِ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يمينٌ...» الحديث.

وقال ابنُ فُورَك: قيل: اليدُ بمعنى الذاتِ، وهذا يستقيمُ في مثلِ قوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ [يس: ٧١]، بخلافِ قولِه: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ فإنَّه سِيقَ للرَّدِّ على إبليسَ، فلو حُمِلَ على الذاتِ لما اتَّجهَ الرَّدُّ». (مختصراً).

=

وقد دَلَّ على ذلكَ تَشْرِيهِ(١) لآدَمَ ﷺ حيثُ خَلَقَه بِيَدَيْهِ، وتَقريعُه لإبليسَ على الاستِكبارِ عن السُّجودِ مع ما شرَّفَه بهِ بقولِه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾(٢) [ص: ٧٥].

[الأَصْلُ الثَّامِنُ
في صِفَتَي الْمَجِيءِ، والنُّزُولِ]

وأَجْمَعوا على أنَّه عَزَّ وجَلَّ يَجيءُ يومَ القِيامَةِ، وَالمَلَكُ صَفًّا صَفًّا(٣)، ..

= تنبيه: قوله: «حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ...» سهوٌ، والصوابُ ابن عُمَر، لأنَّ هذه الكلمة في حديث ابن عُمرَ، لا في حديثِ ابنِ عبَّاس:

عَن أَبِي ظُبيانَ عن ابنِ عبَّاسٍ: «إنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ خَلَقَهُ الله القَلَمَ، فقال له: اكْتُبْ، فقَالَ: ومَا أكتُبُ؟ فقال: القَدَرُ، فجَرَى مِنْ ذَلكَ اليَوْمِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إلى أنْ تَقُومَ السَّاعَةُ».

رواه الحاكِمُ في المستدرك (٣٨٤٠)، وقال: «صَحيحٌ على شَرطِ الشَّيخَيْن»، ووافقه الذَّهَبِي.

وعَن مُجاهِدٍ عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ الله عنهُمَا قال: «قال رَسُولُ الله ﷺ: أَوَّلُ شَيْءٍ خَلَقَهُ الله عَزَّ وجَلَّ القَلَمُ، فأخَذَهُ بِيَمِينِهِ، وكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، وكَتَبَ الدُّنْيَا ومَا يَكُونُ فِيهَا».

رواه الآجُرِّي في الشريعة (٣٣٩) وهو حسنٌ، فسبَقَ ذهنُ الحافظِ مِن حديثٍ إلى آخر، فسُبحانَ مَن لَا يَنسَى ولَا يَسهُو.

(١) أيْ خَلْقُهُ تعالى لآدَمَ ﷺ على غاية الحسن والكمالِ.
(الصَّحاح للجوهري: ٢/ ١٧٣٩).

(٢) قال الآجُرِّيُّ رحمه الله في الشريعة (ص: ٣٢٩): «يُقال للجَهمِي الذي يُنكِر أنَّ الله عزَّ وجلَّ خَلقَ آدمَ بِيَدَيْهِ: كفرتَ بالقرآنِ، ورَدَدْتَ السنة، وخالَفتَ الأُمَّةَ».

(٣) قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

=

* وقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨].

قال الإمام البغوي في معالم التنزيل (٢/ ١٧٣) والحافظُ ابنُ كثير في تفسيره (٤/ ٤٦٣): «يأتي ربك بلا كيف لفصلِ القضاء بين خلقه في مَوقفِ القيامَةِ».

وزاد الثاني: «وذلك بعدما يستشفعونَ إليه بسيِّدِ ولَدِ آدمَ على الإطلاقِ مُحمَّدٍ صلوات الله وسلامه عليه بعدما يَسألونَ أولي العَزْمِ مِنَ الرُّسلِ واحداً بعدَ واحدٍ، فكلُّهم يقولون: لستُ بصاحبِ ذاكُم، حتى تَنتهي النَّوبَةُ إلى مُحمَّدٍ ﷺ فيقُول: أنا لها أنا لها، فيذهب فيشفعُ عند الله تعالى في أنْ يأتيَ لفصلِ القضاءِ، فيُشفِّعه الله في ذلك، وهي أولُ الشفاعاتِ، وهيَ المقامُ المحمودُ، فيَجيءُ الربُّ تباركَ وتعالى لفصلِ القضاءِ كما يشاءُ، والملائكةُ يَجيئونَ بين يَدَيهِ صُفوفاً صُفُوفاً».

عن أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه قال: «قالَ رسولُ الله ﷺ: إذا كانَ يومُ القيامَةِ ماجَ الناسُ بعضُهم في بعضٍ، فيأتونَ آدمَ فيقولُونَ: اشفَعْ لَنَا إلى ربِّكَ، فيَقُولُ: لستُ لَهَا، ولكِن عليكُم بإبراهيمَ فإنَّهُ خليلُ الرَّحمنِ، فيأتُونَ إبراهيمَ فيقُولُ: لَسْتُ لَهَا، ولَكِنْ عليكُم بموسى فإنَّهُ كليمُ الله، فيأتُونَ موسى فيقُولُ: لَستُ لَهَا، ولكِن عَلَيكُمْ بعيسَى فإنَّهُ رُوحُ الله وكلمتُه، فيأتُونَ عيسى فيقُولُ: لَستُ لَهَا، ولكِنْ عَلَيكُم بِمُحمَّدٍ ﷺ، فيأتُوني فأقُولُ: أنا لَها فأستأذِنُ على رَبِّي فيؤْذَنُ لي ويُلهِمُني مَحامِدَ أحْمَدُهُ بِهَا لا تحضُرُني الآنَ فأحمَدُهُ بتلكَ المحامِدِ، وأخِرُّ لَهُ ساجدًا فيُقالُ: يا مُحمَّدُ ارْفَعْ رأسَكَ وقُلْ يُسمَعْ لَكَ، وسَلْ تُعطَ، واشفَعْ تُشفَّعْ، فأقولُ: يا رَبِّ أُمَّتي أُمَّتي، فيُقالُ: انطلِقْ فأخرِجْ مِنها مَنْ كانَ في قلبِهِ مِثقالُ شعيرةٍ مِنْ إيمانٍ، فأنْطَلِقُ فأفعَلُ، ثُمَّ أعُودُ فأحمَدُهُ بتلكَ المحامِدِ، ثُمَّ أخِرُّ لَهُ ساجدًا، فيُقالُ: يا مُحمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وقُلْ يُسمَعْ لكَ، وسَلْ تُعطَ، واشفَعْ تُشفَّعْ، فأقولُ: يا رَبِّ أُمَّتي أُمَّتي، فيُقالُ: انطلِقْ فأخرِجْ مِنها مَنْ كانَ في قلبِهِ مِثقالُ ذرَّةٍ أو خردلَةٍ مِنْ إيمانٍ، فأنطَلِقُ فأفعَلُ، ثُمَّ أعودُ فأحمَدُهُ بتلكَ المحامِدِ، ثُمَّ أخِرُّ لَهُ ساجدًا، فيُقالُ: يا مُحمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وقُلْ يُسمَعْ لكَ، وسَلْ تُعطَ، واشفَعْ تُشفَّعْ، فأقولُ: يا رَبِّ أُمَّتي أُمَّتي، فيُقالُ: =

لِعَرضِ الأُمَمِ، وحِسابِها، وعِقابِها، وثَوابِها[1]، فيَغفِرُ لِمَنْ يَشاءُ مِن المُذنِبِينَ،

= انْطَلِقْ فأَخرِجْ مِنْها مَنْ كانَ في قَلْبِهِ أدنَى أدنَى أدنَى مِثْقالِ حَبَّةِ خَردَلَةٍ مِنْ إيمانٍ، فأنطلِقُ فأَفعَلُ، ثُمَّ أعودُ الرابعةَ فأَحمَدُهُ بتِلْكَ المَحامِدِ، ثُمَّ أخِرُّ لَهُ ساجِدًا، فيَقالُ: يَا مُحمَّدُ ارفَعْ رأسَك، وقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وسَلْ تُعْطَ واشفَعْ تُشفَّعْ، فأقولُ: يَا رَبِّ ائْذَنْ لِي فِيمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، فيَقولُ: وَعِزَّتِي وجَلَالِي وكِبْرِيائِي وعَظَمَتِي لأُخرِجَنَّ مِنْها مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله».

رواه **البخاري** في التوحيد، باب كلام الربِّ ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم (٧٥٠١)، ومسلم في الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلةً فيها (٣٢٦).

قال **شيخُ الإسلام الصابوني في اعتقادِ أهل الحديث** (ص: ٤٦): «قال الله ﷻ ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ نُؤمِنُ بذلك كلّه على ما جاء بلا كيفٍ، فلو شاءَ سُبحانَه أنْ يُبيِّنَ لَنا كَيفيَّةَ ذلكَ فعَلَ، فانْتَهينا إلى ما أحكَمَه وكَفَفْنا عَن الذي يَتشابَهُ إذ كُنّا قد أُمِرْنا به في قوله ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾... ﴿إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]....

وقال **حَمَّادُ بنُ أبي حنيفة**: قلنا لهؤلاء: أرَأيتُم قولَ الله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾؟ قالوا: أمّا الملائكةُ فيَجيئونَ صفًّا صَفًّا، وأمّا الربُّ تعالى فإنّا لا نَدري ما عُنِيَ بذلكَ، ولا نَدري كيفيةَ مَجيئِهِ؟ فقُلتُ لَهُم: إنَّا لَم نُكلِّفْكُم أنْ تَعلَمُوا كيفَ جِيئَتَه، ولَكِنَّا نُكلِّفُكُم أنْ تُؤمِنوا بِمَجيئِه، أرَأيتُم مَن أنكَرَ أنَّ المَلَكَ يَجيءُ صفًّا صَفًّا ما هو عندَكُم؟ قالوا: كافرٌ مُكَذِّبٌ، قلتُ: **فكذلكَ إنْ أنكَرَ أنَّ الله سُبحانَه لا يَجيءُ فهوَ كافرٌ مُكَذِّبٌ**».

(١) عن **أبي هُريرَة** ﷺ قال: «قال رَسولُ الله ﷺ:... يَجمَعُ الله النّاسَ يَومَ القِيامَةِ فيَقولُ: مَنْ كانَ يَعبُدُ شَيئًا فَلْيَتَّبِعْهُ، فيَتَّبِعُ مَنْ كانَ يَعبُدُ الشَّمسَ الشَّمسَ، ويَتَّبِعُ مَنْ كانَ يَعبُدُ القَمَرَ القَمَرَ، ويَتَّبِعُ مَنْ كانَ يَعبُدُ الطَّواغِيتَ الطَّواغِيتَ، وتَبقَى هَذِهِ الأُمَّةُ فِيها مُنافِقُوها، **فيَأتِيهُمُ الله في غَيرِ الصُّورَةِ الَّتِي يَعرِفُونَ** فيَقولُ: أنا رَبُّكُم، فيَقولُونَ: نَعوذُ بالله مِنكَ هَذا مَكانُنا حَتَّى يَأتِينا رَبُّنا فإذا أتانا رَبُّنا عَرَفْناهُ، **فيَأتِيهُمُ الله في الصُّورَةِ الَّتِي يَعرِفُونَ** فيَقولُ: أنا رَبُّكُم، فيَقولُونَ: أنتَ رَبُّنا، =

ويُعذِّبُ مِنهم مَن يشاءُ كما قال[1].

وليسَ مَجيئُه حركَةً، ولا زَوالاً، وإنَّما يَكونُ المَجيءُ حركةً وزَوالاً إذا كانَ الجائي جِسماً، أو جَوهَراً.

فإذا ثبتَ أنَّه عزَّ وَجَلَّ ليسَ بجِسمٍ ولا جَوهَرٍ لَم يَجِب أنْ يَكونَ مَجيئُهُ نَقلَةً أو حركَةً، ألا ترى أنَّهم لا يُريدُونَ بقَولِهم: «جاءَت زيداً الحُمَّى» أنَّها تنقَّلت إليهِ، أو تَحرَّكَت مِن مَكانٍ كانَت فيهِ، إذ لَم تَكُن جِسماً، ولا جَوهَراً، وإنَّما مَجيئُها إليهِ وُجودُها بهِ[2].

وأنَّه عزَّ وجَلَّ يَنزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا كما رُوِيَ عَنِ النبيِّ ﷺ[3] ......

= فيَتبَعُونَه، ويُضرَبُ جِسرُ جَهنَّمَ، فأكُونُ أنا وأُمَّتي أوَّلَ مَن يُجيزُ ودُعاءُ الرُّسُلِ يَومَئِذٍ اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.... حَتَّى إذا فرَغَ اللهُ مِنَ القَضاءِ بَيْنَ عِبادِهِ وأرادَ أنْ يُخرِجَ مِنَ النَّارِ مَن أرادَ أنْ يُخرِجَ مِمَّن كانَ يَشهَدُ أنْ لا إلَهَ إلَّا اللهُ أمَرَ المَلائِكَةَ أنْ يُخرِجُوهُم، فيَعرِفُونَهُم بعَلامَةِ آثارِ السُّجُودِ». رواه البخاري في الرقاق، باب الصراط جسر جهنم (٦٥٧٣)، ومسلم في الإيمان، باب معرفة طريقة الرؤية (٢٩٩).

(١) قال تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤].
وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨].

(٢) وقال الشيخ في المقالات (ص: ٢٩٥) والإبانة (ص: ٥١): «ويُقِرُّ أصحابُ الحديثِ وأهلُ السنة: إنَّ الله سبحانَه يجيءُ يومَ القيامةِ كما قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾، وأنَّ الله يَقرُبُ من خلقه كَيفَ شاءَ كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]».

(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «يَنزِلُ رَبُّنا تَبارَكَ وتَعالَى كُلَّ لَيلَةٍ إلَى السَّماءِ الدُّنيا حِينَ يَبقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ يَقُولُ: مَن يَدعُوني فأَستَجِيبَ لَهُ، مَن يَسأَلُني فأُعطِيَهُ، مَن يَستَغفِرُني فأَغفِرَ لَهُ».
رواه البخاري في التهجد، باب الدعاء والصلاة في آخر الليل (١١٤٥)، ومسلم في =

= صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل (٧٥٨).

قال **الإمامُ الذَّهبي** رحمه الله في مُختصر العُلُوّ (ص: ١١٠): **«أحاديثُ نُزولِ الباري مُتَواتِرَةٌ، قَد سُقتُ طُرقَها وتكلَّمتُ عليها بِمَا أُسأَلُ عنهُ يومَ القِيامَةِ»**.

وأفرَدَ الأئمةُ حديثَ النُّزولِ بتأليفٍ مُستَقلٍ منهُم **الإمامُ الدَّارَقُطني**، فألَّف كتابَ «**أحاديث النُّزول**» تَضَمَّنَه **ستةً وتِسعينَ حديثاً وأثَراً في إثباتِ هذه الصفَةِ**، وذكَرَهُ **الحافظُ ابنُ القيِّم** مِن طريقِ **تسعَةٍ وعشرينَ صحابياً**. (الصواعق: ٢/ ٢٣٠، لوامع الأنوار: ١/ ٢٤٢).

وقال **اللّالَكائي** في اعتقاد أهل السنة (٣ / ٤٣٤): «رَوَى نُزُولَ الربِّ تباركَ وتعالى إلى السماءِ الدُّنيا عَن النَّبيِّ ﷺ **عِشرونَ صحابياً**: ابنُ مسعود، وابنُ عبَّاسٍ، وأبو هريرة، أبو سعيد الخدري، وعليُّ بنُ أبي طالب، وجابرٌ، ورِفاعَة بنُ عرابة الجُهَني، وأبو الدَّرداء، وجُبير بنُ مُطعِم، وأبو ثَعلبَةَ الخُشني، وعُمرُ بنُ عَبَسة، وعُقبَة بنُ عامر الجُهَني، وأبو مُوسَى الأشعري، وعائشةُ، وأُمُّ سلَمة».

وقال **الآجُرِّيُّ** رحمه الله في الشريعة (ص: ٣١٩) **والصَّابوني** في اعتقاد أهل السنة (ص: ٤٦): «الإيمانُ والتصديقُ بأنَّ الله ﷻ يَنْزِل إلى السَّماءِ الدُّنيَا كلَّ لَيلَةٍ واجبٌ، ولَا يَسَعُ المسلمَ العاقلَ أنْ يقولَ: كيفَ يَنْزِل؟ ولَا يَرُدُّ هذا إلَّا المعتزلةُ، **وأمَّا أهلُ الحقِّ فيقولون**: الإيمان به واجبٌ بلَا كيفٍ لأنَّ الأخبارَ قَدْ صَحَّت عَن رسولِ الله ﷺ: **أنَّ الله ﷻ يَنْزِل إلى السَّماءِ الدُّنيَا كلَّ لَيلَةٍ**، والَّذِينَ نَقَلُوا إلَينَا هذِه الأخبارَ هُمُ الَّذينَ نَقَلُوا إلَينا الأحكامَ مِن الحَلال والحَرام، وعِلمِ الصلاةِ، والزَّكاةِ، والصِّيامِ، والحَجِّ، والجِهادِ، وكمَا قَبِلَ العُلماءُ مِنهُم ذلكَ كذلكَ قَبِلُوا مِنهُم هذِهِ السُّنَنَ، وقالوا: **مَنْ رَدَّهَا فَهوَ ضالٌّ خَبِيثٌ، يَحْذَرُونَه ويُحَذِّرُونَ منهُ**.

وقال **عباد ابن العوام**: قدِمَ علينَا **شَريكٌ** واسِطًا، فقُلنَا له: إنَّ عِندَنَا قَومٌ يُنكِرُونَ هذه الأحاديث: أنَّ الله عَزَّ وجَلَّ **يَنْزِلُ إلَى السَّماءِ الدُّنيَا ونَحوَه؟** فقال **شَريكٌ**: إنَّما جاءَنا بِهَذِه الأحاديثِ مَن جاءَ بالسُّنَن عن رَسولِ الله ﷺ الصلاةِ والصِّيامِ والزَّكاةِ والحجِّ، وإنَّما عَرَفْنَا الله عَزَّ وجَلَّ بهذِه الأحاديثِ.

وقال **الشافعي**: وليسَ فِي سُنَّةِ رسول الله ﷺ **إلَّا اتِّباعُها بفَرضِ الله عَزَّ وجَلَّ**، والمسألةُ بكَيفَ فِي شَيءٍ قد أَتَتْ به السنةُ مِمَّا لَا يَسعُ عَالِمًا.

=

وليس نُزُولُه تعالى نَقْلَةً، لأنَّه ليسَ بِجِسْمٍ، ولا جَوهَرٍ[1]، وقد نَزَلَ الوَحيُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وسَلَّم عِنْدَ مَنْ خَالَفَنَا[2].

= وقد روى هذا الحديثَ عن النبيِّ ﷺ جماعةٌ كثيرةٌ بسُنَنٍ ثابتةٍ عندَ أهلِ العِلمِ: أبو هريرة، أبو سعيد الخدري، عبد الله بن مسعود، عثمان بن أبي العاص، عبادة بن الصامت، رفاعة الجهني، جبير بن مطعم بمَعنًى واحِدٍ بالأسانيد الصحاحِ التي لا يدفعُها العلماءُ، فيها كفايةٌ لِمَنْ أخذَ بالسُّنَنِ وتلقَّاها بأحسَنِ قبولٍ، ولَم يُعارِضْها بكيفَ؟ ولِمَ؟، واتَّبع ولَم يبتَدِع، كما قال مالكٌ وأحمَدُ وإسحاقُ.

وقال ابنُ شهابٍ: بلَغنا عن رِجالٍ مِن أهلِ العِلم أنَّهم كانُوا يَقولونَ: الاعتِصامُ بالسُّنَنِ نجاةٌ.

وقال الوليدُ بنُ مُسلم: سألتُ الأوزاعِيَّ، والثَّورِيَّ، ومالكًا، واللَّيثَ بنَ سَعدٍ: عن الأحاديثِ التي فيها الصِّفاتُ؟ فكلُّهم قال: أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بلَا تَفْسِيرٍ». (مُختَصراً).

وقال الشيخُ في مقالاتِ الإسلاميِّين (ص: ٢٩٥): «يقُولُ أصحابُ الحديثِ وأهلُ السنة: إنَّ الله سبحانَه ينزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا، فيقولُ: هَل مِن مُستَغفِرٍ، كما جاءَ الحَديثُ عن رسولِ الله ﷺ، ويأخذون بالكتاب والسُّنَّةِ كما قال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ ويَرَوْنَ اتِّباعَ مَن سَلَفَ مِن أئمَّةِ الدِّينِ، وأنْ لَا يَبتَدِعُوا في دِينِهِم مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ الله».

ومثلُه: في شرح مسلم للنووي (٦/ ٣٦)، وفتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٧، ١٣/ ٤١٨، ٤٧٦).

(١) قال شيخُ الإسلام الصابوني في اعتقاد أهل السنة (ص: ٦٤): «فلَمَّا صحَّ خبرُ النُّزولِ عن الرسول ﷺ أقرَّ به أهلُ السنة وقَبِلُوا الخبَرَ، وأثبَتُوا النُّزُولَ على ما قالَه رسولُ الله ﷺ، ولَم يعتقِدوا تشبيهاً لهُ بنُزولِ خلقِه، ولَم يَبحَثُوا عن كَيفيَّتِه، إذ لا سبيلَ إليها بحالٍ، وعلِمُوا وتحقَّقُوا واعتقَدُوا أنَّ صِفاتِ اللهِ سُبحانَه وتعالَى لا تُشبِهُ صفاتِ الخلقِ، كما أنَّ ذاتَه لا تُشبِه ذواتِ الخَلقِ، تعالَى الله عمَّا يقولُ المشبِّهةُ والمعطِّلةُ عُلوًّا كبيراً، ولعَنَهم لعناً كثيراً».

(٢) وهُم: المعتزلةُ، والجهميَّةُ، والمرجئةُ، والحَرُوريَّةُ، وسائرُ أهل البدَع الذين خالفوا الكتابَ والسنةَ وإجماعَ الصحابة. (الإبانة للشيخ أبي الحسن، ص: ٤٣).

[الأَصْلُ التَّاسِعُ
في الرِّضَا، والغَضَبِ، والاسْتِوَاءِ، والكُرْسِيِّ]

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّه عَزَّ وَجَلَّ يَرضَى عَن الطَّائعِينَ له[١]، وأنَّ رِضَاهُ عنهُم إرادتُه لِنَعيمِهِم، وأنَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ[٢]، ويَسخَطُ على الكافِرِينَ، ويَغضَبُ عليهِم[٣]؛

---

(١) قال تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [المائدة: ١١٩].

وقال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢].

عن أبي سَعِيد الخدري ﷺ قال: «قال رَسُولُ الله ﷺ: إنَّ الله تَبَارَكَ وتَعالَى يَقُولُ لأَهْلِ الجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، فيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، فيَقُولُ: هَلْ رَضِيتُمْ؟ فيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لَا نَرْضَى وقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، فيَقُولُ: أَنَا أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالُوا: يا رَبِّ وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فيَقُولُ: أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا».

رواه البخاري في التوحيد، باب صفة الجنة والنار (٦١٨٣)، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها، باب إحلال الرضوان على أهل الجنة (٢٨٢٩).

(٢) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

(٣) قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِّنكُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [المجادلة: ١٤].

=

وأنَّ غضَبَهُ عليهم إرادتُهُ لعذابِهم[1]، وأنَّه لا يقومُ لِغضَبِه شيءٌ؛

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّوْاْ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الممتحنة: ١٣].

= عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «قال رسولُ الله ﷺ: أنا سيِّدُ القومِ يومَ القيامةِ، هل تدرون بِمَ؟ يجمعُ اللهُ الأولينَ والآخرينَ في صعيدٍ واحدٍ، فيُبصِرُهُم النَّاظرُ ويُسمِعُهُمُ الدَّاعي، وتدنو منهمُ الشَّمسُ، فيبلُغُ النَّاسَ منَ الغمِّ والكربِ ما لا يُطيقونَ ولا يحتمِلونَ، فيقولُ بعضُ النَّاسِ: ألا ترونَ إلى ما أنتُم فيهِ، إلى ما بلغَكُم؟ ألا تنظرونَ إلى من يشفعُ لكُم إلى ربِّكُم؟ فيقولُ بعضُ النَّاسِ: أبوكُم آدمُ؟ فيأتونَهُ فيقولونَ: يا آدمُ أنتَ أبو البشرِ خلقَكَ اللهُ بيدِهِ، ونفخَ فيكَ مِن رُوحِهِ، وأمرَ الملائكةَ فسجدُوا لكَ، وأسكنَكَ الجنَّةَ، ألا تشفعُ لنا إلى ربِّكَ ألا ترى ما نحنُ فيهِ وما بلغَنا؟ فيقولُ: ربِّي غضِبَ غضبًا لم يغضبْ قبلَهُ مثلَهُ ولا يغضبُ بعدَهُ مثلَهُ، ونهاني عنِ الشَّجرةِ فعصيتُهُ، نفسي نفسي، اذهبُوا إلى غيري، اذهبُوا إلى نوحٍ، فيأتونَ نوحًا فيقولونَ: يا نوحُ أنتَ أوَّلُ الرُّسُلِ إلى أهلِ الأرضِ وقدْ سمَّاكَ اللهُ عبدًا شكورًا، أما ترى إلى ما نحنُ فيهِ ألا ترى إلى ما بلغَنا ألا تشفعُ لنا إلى ربِّكَ؟ فيقولُ: ربِّي غضِبَ اليومَ غضبًا لم يغضبْ قبلَهُ مثلَهُ، ولا يغضبُ بعدَهُ مثلَهُ، وإنَّهُ قد كانتْ لي دعوةٌ دعوتُها على قومي، نفسي نفسي نفسي، اذهبُوا إلى غيري اذهبُوا إلى إبراهيمَ، فيأتونَ إبراهيمَ فيقولونَ: يا إبراهيمُ أنتَ نبيُّ اللهِ وخليلُهُ منْ أهلِ الأرضِ، اشفعْ لنا إلى ربِّكَ، ألا ترى إلى ما نحنُ فيهِ؟ فيقولُ لهُم: إنَّ ربِّي قدْ غضِبَ اليومَ غضبًا لم يغضبْ قبلَهُ مثلَهُ ولنْ يغضبَ بعدَهُ مثلَهُ، وإنِّي قدْ كنتُ كذبتُ ثلاثَ كذباتٍ، نفسي نفسي نفسي، اذهبُوا إلى غيري، اذهبُوا إلى موسى، فيأتونَ موسى،... فيأتونَ محمَّدًا فيقولونَ: يا محمَّدُ أنتَ رسولُ اللهِ وخاتمُ الأنبياءِ وقدْ غفرَ اللهُ لكَ ما تقدَّمَ منْ ذنبِكَ وما تأخَّرَ اشفعْ لنا إلى ربِّكَ ألا ترى إلى ما نحنُ فيهِ، فأنطلقُ،...».

رواه البخاري في الأنبياء (٣١٦٢)، ومسلم في الإيمان باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (١٩٤).

(١) قال ابن أبي العز في شرح قول الطحاوي «والله يغضبُ ويرضى لا كأحدٍ مِنَ الورَى» (ص: ٥٤١): «مذهبُ السلفِ وسائرِ الأئمةِ إثباتُ صفةِ الغضبِ والرِّضى، والعداوةِ

....

= والوَلَايَةِ، والحُبِّ والبُغضِ، ونَحوِ ذلكَ مِن الصِّفاتِ الَّتِي وَرَدَ بِهَا الكِتَابُ والسُّنَّةُ، ومَنْعُ التَّأويلِ الَّذِي يَصْرِفُها عَن حَقائِقِهَا اللَّائِقَةِ باللهِ تعالى، كما يَقُولُونَ مِثلَ ذلِكَ فِي السَّمعِ وَالبَصَرِ والكَلَامِ وسائرِ الصِّفَاتِ.
ولَا يُقالُ: إنَّ الرِّضَى: إرادةُ الإحسَانِ، والغَضَبَ: إرادة الانتقام، فإنَّ هَذا نَفيٌ للصفةِ وقد اتَّفَقَ أهلُ السنَّةِ عَلَى أنَّ الله يَأمُر بِمَا يُحِبُّه ويَرضَاهُ وإنْ كانَ لَا يُرِيدُهُ ولَا يَشاؤُهُ، ويَنهَى عَمَّا يَسخَطُه ويَكرَهُه ويُبغِضُه ويَغضَبُ على فاعِلِه وإنْ كانَ قَدْ شَاءَهُ وأرَادَهُ، فَقَد يُحِبُّ عندَهُمْ ويَرضَى مَا لَا يُرِيدُه، ويَكرَهُ ويَسخَطُ لِمَا أرَادَهُ.
ويُقالُ لِمَن تَأوَّلَ الغَضبَ والرِّضَى بإرَادَةِ الإحسَانِ: لِمَ تَأوَّلتَ ذلكَ؟ فلَا بُدَّ أنْ يَقولَ: إنَّ الغَضب غَليانُ دَمِ القَلبِ والرِّضَى المَيْلُ والشَّهْوَةُ، وذلكَ لَا يَلِيقُ باللهِ تَعالى! **فيُقالُ له**: غَلَيَانُ دَمِ القَلْبِ فِي الآدَمِيِّ أمْرٌ يَنشَأُ عَنْ صِفَةِ الغَضَبِ، لَا أنَّهُ الغَضَبُ.
ويُقَالُ له أيضًا: وكذَلكَ الإرادَةُ والمَشِيئَةُ فِينَا فَهِيَ مَيلُ الحَيِّ إلى الشَّيْءِ أو إلَى مَا يُلائِمُه ويُناسِبُه، فإنَّ الحَيَّ مِنَّا لَا يُرِيدُ إلَّا مَا يَجلِبُ لهُ مَنفَعةً أو يَدفَعُ عنهُ مَضَرَّةً، وهوَ مُحتاجٌ إلَى مَا يُرِيدُه ومُفتَقِرٌ إليه، ويَزدادُ بُوجودِه ويَنتَقِصُ بعَدَمِه، فالمَعنَى الذي صَرَفتَ إليه اللَّفظَ كالمَعنَى الَّذِي صَرَفتَهُ عنه سَواءً، فإنْ جَازَ هَذا جازَ ذاكَ وإنِ امتَنَعَ هَذا امتَنَع ذاكَ؟!
فإنْ قالَ: الإرَادةُ الَّتِي يُوصَفُ الله بها مُخالِفَةٌ للإرَادَةِ الَّتِي يُوصَفُ بها العَبْدُ وإنْ كانَ كُلٌّ مِنهُمَا حَقيقَةً؟ قِيلَ لهُ: إنَّ الغَضَبَ والرِّضَى الذِي يُوصَفُ الله به مُخالِفٌ لِمَا يُوصَفُ به العَبدُ وإنْ كانَ كُلٌّ مِنهُمَا حَقيقَةً، فإذا كانَ مَا يَقُولُه في الإرادةِ يُمكِنُ أنْ يُقالَ في هذِه الصِّفاتِ لِمَ يَتعَيَّنُ التَّأوِيلُ، بَل يَجِبُ تَركُه، لأنَّكَ تَسلَمُ مِن التَّناقُضِ وتَسلَمُ أيضًا مِن تَعطِيلِ مَعنَى أسْمَاءِ الله تعالى وصِفَاتِه بِلَا مُوجِبٍ، فإنَّ صَرفَ القُرآنِ عَن ظاهِرِه وحَقيقَتِه بغَيْرِ مُوجِبٍ حَرامٌ، ولَا يَكونُ المُوجِبُ للصَّرفِ مَا دَلَّهُ عَليهِ عَقلُهُ، إذِ العُقُولُ مُختَلِفَةٌ، فكُلٌّ يَقُولُ: إنَّ عَقلَه دلَّهُ عَلَى خِلَافِ ما يَقُولُه الآخَرُ.
وهذَا الكَلامُ يُقالُ لِكُلِّ مَنْ نَفَى صِفَةً مِن صِفاتِ الله تعالى لامتِناعِ مُسمَّى ذلِكَ في =

= المخلوق، فإنه لا بُدَّ أن يُثبت شيئًا له على خلافِ مَا يَعْهَدُه حتّى صفةِ الوُجُودِ، فإنّ وُجودَ العبدِ كما يليقُ به، ووُجودَ الرّبِّ تعالى كما يَليقُ بهِ، فوُجودُه تعالى يَستَحيلُ عليه العدمُ، ووُجودُ المخلوقِ يَستحيلُ عليه البقاءُ.

وما سمّى به الرّبُّ نفسَه وسَمّى به مخلوقاتِه مثلُ: الحيِّ والعَليمِ والقَدِيرِ، أوْ سَمّى به بعضَ صفاتِه: كالغضبِ والرِّضى وسَمّى به بعضَ صِفاتِ عِبادِه، فنَحنُ نَعقِلُ بقلوبِنا معاني هذه الأسماءِ في حقِّ الله تعالى، وأنّه حقٌّ ثابتٌ موجودٌ، ونَعقِلُ أيضًا معانيَ هذه الأسماءِ في حقِّ المخلوقِ، ونَعقِلُ أنَّ بَيْنَ المَعنَيَيْنِ قدرًا مُشتَرَكًا، لكِنْ هذا المعنى لا يُوجَدُ في الخارجِ مُشتَرَكًا إذِ المَعنَى المُشتَرَكُ الكُلّيُّ لا يُوجَدُ مُشتَرَكًا إلّا في الأذهانِ، ولا يُوجَدُ في الخارجِ إلّا مُعيّنًا مُختَصًّا، فيَثْبُتُ في كُلٍّ مِنْهُما كَمَا يَليقُ به.

وقد نفى جهمٌ ومَن وافقه كُلَّ ما وَصَفَ الله به نَفسَه: مِن كَلامِه ورِضاهُ وغَضَبِه وحُبِّه وبُغضِه ونحوِ ذلكَ وقالوا: إنّما هيَ أمورٌ مَخلوقةٌ مُنفصِلَةٌ عنهُ ليسَ هوَ في نَفسِه مُتّصفًا بشيءٍ من ذلكَ.

وعارضَ هؤلاءِ ابنُ كُلّابٍ ومَن وافقَه فقالوا: لا يُوصَفُ الله بشَيءٍ يَتعلَّقُ بِمَشيئَتِه وقُدرتِه أصلًا، بل جميعُ هذه الأمورُ صِفاتٌ لازِمَةٌ لذَاتِه قَديمةٌ أزليّةٌ، فلَا يَرضَى في وقتٍ دونَ وقتٍ، ولا يَغضَبُ في وَقتٍ دونَ وَقتٍ كما قال في حديثِ الشَّفاعَةِ: «إنَّ ربّي قد غضِبَ اليومَ غضبًا لَمْ يَغضَبْ قَبْلَهُ مِثلَهُ ولَنْ يَغضَبَ بَعْدَهُ مِثلَهُ»، وحديثِ الرؤيةِ: «أُحِلُّ عليكُم رِضواني فلا أَسخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أبَدًا»، والحديثَانِ مع آياتٍ وأحاديثَ أُخرَ يُبطِلانِ قولَهما. (مُلخّصًا).

فعُلِمَ أنّ قولَ الشيخِ أبي الحسنِ رحمه الله: «وأنَّ رِضاهُ عَنْهُم إرَادَتُهُ لِنَعيمِهِمْ، ... وأنّ غضبَه إرادتُه لعذابِهم» تفسيرٌ للصفةِ ببعضِ لَوَازِمِه تقريبًا لذِهنِ العَبدِ، وليسَ تأويلًا لها بالنّعيمِ والعذابِ، ولهذا قال صاحبُ المَدارجِ (١/ ٢٥٤): «وقد فطَرَ الله عبادَه على قولِهم: هذا الفعلُ يُحبُّه الله، وهذا يَكرَهُه الله ويبغضه، وفُلانٌ يَفعَلُ ما لا يُحبُّه الله. والقرآنُ مملوءٌ بذكرِ سَخطِه وغَضَبِه على أعدائِه، وذلكَ صفةٌ قائِمَةٌ بِهِ، يترتّبُ عليها العذابُ واللعنةُ، لا أنّ السّخطَ هوَ نفسُ العَذابِ واللّعنةِ، بل هُمَا أثَرٌ =

وأنَّه تعالى فوقَ سماوَاتِه على عَرشه[1]، دُونَ أرضِه.

= السَّخطِ والغَضَبِ، ومُوجَبُهما، ولِهَذا يُفرِّقُ بَينَهما كما قال تَعالَى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]، ففرَّقَ بينَ عذابِه وغَضبِه ولعنَتِه، وجَعَل كلَّ واحدٍ غيرَ الآخرِ، وكانَ مِنْ دُعاءِ النَّبيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ إنِّي أعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخطِكَ، وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وأعُوذُ بِكَ مِنْكَ» [رواه مُسلِمٌ في الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود (٤٨٦)]، فتأمَّل ذِكرَ استِعاذَتِهِ بصِفَةِ الرِّضا مِن صِفَةِ السَّخطِ، وبفِعلِ المُعافَاةِ مِن فِعلِ العُقوبَةِ، فالأوَّلُ للصِّفَةِ والثَّاني لأثرِها المُترتِّبِ علَيها، ثُمَّ ربَطَ ذلكَ كُلَّه بذَاتِه سبحانه، وأنَّ ذلكَ كلَّه راجِعٌ إلَيهِ وَحْدَهُ لَا إلى غَيرِهِ، فمَا أعُوذُ منهُ واقِعٌ بِمَشيئَتِكَ وإرادَتِكَ، ومَا أعُوذُ بِه مِن رِضاكَ ومُعافاتِكَ هُوَ بِمَشيئَتِك وإرادَتِك، إنْ شِئْتَ أنْ تَرضَى عَن عَبدِك وتُعافِيَهُ، وإنْ شِئْتَ أنْ تَغضَبَ عَلَيه».

(١) قال ابنُ أبِي العِزِّ في شرح الطَّحاوِيَّةِ (ص: ٢٨٥): «والعَرشُ والكُرسِيُّ حَقٌّ كما قالَ تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طـه: ٥]، ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦]، ﴿هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [النمل: ٢٦]، ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]؛

وقال رسُولُه ﷺ: «لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا الله رَبُّ السَّمَاوَاتِ ورَبُّ الأرْضِ، رَبُّ العَرْشِ الكَرِيم» [رواه البخاري في التوحيد (٧٤٢٤)، ومسلم في الدعاء (٢٧٣٠)]، وقال: «كَانَ الله ولَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرَهُ، وَكانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ» [رواه البخاري في أوّل بدْء الخَلقِ (٣١٩١)، ومسلم (٢٦٥٣)]، وقال: «فإذَا سَأَلْتُمُ الله فسَلُوهُ الفِرْدَوْسَ فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ وأعْلَى الجَنَّةِ، وفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ ومِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ»[رواه البخاري في التوحيد(٧٤٢٣)]، وقال: «اهْتَزَّ عَرْشُ الرَّحْمَانِ لِمَوْتِ سَعْدِ بنِ مُعَاذٍ»[رواه البخاري في المناقب (٣٥٩٢)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٤٦٦)].

ذَهَبَ طائِفَةٌ مِن أهلِ الكلامِ إلى أنَّ العَرشَ فَلَكٌ مُستَدِيرٌ مِن جَميعِ جَوانِبِه مُحِيطٌ بالعَالَمِ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ ورُبَّمَا سَمُّوهُ الفَلَكَ الأطْلَسَ، والفَلَكَ التَّاسِعَ! وهَذا ليسَ =

صحيح، لأنه قد ثبت في الشرع أن له قوائم تحمله الملائكة كما قال ﷺ: «فإن الناس يصعقون فأكون أول من يفيق، فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور» [رواه البخاري في الرقاق (٦٥١٨)، ومسلم في الفضائل (٢٣٧٣)].

والعرش في اللغة: عبارة عن السرير الذي للملك كما قال تعالى عن بلقيس: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾، وليس هو فلكًا ولا تفهم منه العرب ذلك، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، فهو سرير ذو قوائم، تحمله الملائكة، وهو كالقبة على العالم، وهو سقف المخلوقات.

وأما من حرّف كلام الله، وجعل العرش عبارة عن الملك كيف يصنع بقوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾، وقوله ﷺ: «وكان عرشه على الماء»؟ أيقول: ويحمل ملكه يومئذ ثمانية؟! وكان ملكه على الماء! ويكون موسى عليه السلام آخذًا من قوائم الملك؟! هل يقول هذا عاقل يدري ما يقول؟!». (ملخصًا).

وقال الشيخ أبو الحسن في المقالات (ص: ٢١١) والإبانة (ص: ٩٧)، والبيهقي في الاعتقاد (ص: ٢٦٦)، والبغوي في معالم التنزيل (٢/١٩٧): «قال أهل السنة وأصحاب الحديث: إن الله تعالى ليس بجسم، ولا يشبه الأشياء، وإنه على العرش كما قال عز وجل: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، ولا نقدم بين يدي الله في القول، بل نقول استوى بلا كيف، يجب على الرجل الإيمان به، ويكل العلم فيه إلى الله عز وجل.

وسأل رجل مالكًا عن قوله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كيف استوى؟ فأطرق رأسه مليًا وعلاه الرحضاء، ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أظنك إلا ضالًا. ثم أمر به فأخرج.

وروي عن سفيان الثوري والأوزاعي والليث وسفيان بن عيينة وابن المبارك وغيرهم من علماء السنة في هذه الآيات التي جاءت في الصفات المتشابهات: أمروها كما جاءت بلا كيف».

وزاد البيهقي: «قال رسول الله ﷺ: «فإذا سألتم الله فسلوه الفردوس فإنه أوسط =

....

= الجَنَّةِ وأَعْلَى الجَنَّةِ وفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ ومِنْهُ تَفْجُرُ أَنْهارُ الجَنَّةِ»[رواه البخاري في التوحيد (٧٤٢٣)]؛

وقال: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابٍ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي»[رواه البُخاري في أوَّل بَدءِ الخلقِ (٣٠٢٢)، ومسلم في التوبة (٢٧٥١)]، والأخبارُ في مثل هذا كثيرةٌ وفيما كتَبنا من الآياتِ دلالةٌ على إبطالِ قولِ مَن زَعم من الجَهمِيَّةِ: أنَّ الله سبحانه وتعالى بذاتِه فِي كلِّ مكانٍ، وقولُه عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] إنَّما أرادَ به بعِلمِه، لَا بذَاتِه.

ثُمَّ المذهَبُ الصحيحُ في جَميعِ ذلكَ: الاقتصارُ على ما ورَدَ به التوقيفُ دونَ التكييفِ، وإلى هذا ذهَبَ المتقدمون مِن أصحابِنا ومَن تبِعَهُم مِن المتأخرينَ، وقالوا: الاستواءُ على العرشِ قد نَطَق به الكتابُ في غيرِ آيَةٍ ووَرَدَت به الأخبارُ الصحيحةُ، فقَبولُه مِن جهةِ التوقيفِ واجبٌ، والبحثُ عنهُ وطلَبُ الكيفيةِ له غيرُ جائزٍ».

وقال الحافظُ ابنُ كثير في التفسير (٢/ ٢٠٥): «إنَّما نَسلكُ في هذا المقامِ مَذهَبَ السلَفِ الصَّالحِ مالكٍ والأوزاعِيِّ والثَّوريِّ واللَّيثِ والشافعيِّ أحمَدَ وإسحاقَ وغيرِهم مِن أئمةِ المسلمِين قديماً وحديثاً، وهو إمرارُها كما جاءت مِن غيرِ تكييفٍ ولَا تَشبيهٍ ولَا تَعطيلٍ، والظاهرُ المتبادِرُ إلى أذهانِ المُشَبِّهين مَنفِيٌّ عنِ اللهِ، فإنَّ الله لَا يُشبِهُه شيءٌ مِن خلقِه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، بل الأمرُ كما قال الأئمةُ: مَن شَبَّهَ اللهَ بِخَلقِه كَفَرَ، ومَن جَحَد ما وَصَفَ اللهُ به نفسَه فقد كَفَرَ، وليسَ فيما وصَفَ الله به نفسَه ولَا رَسولُه تَشبيهٌ، فَمَن أثبَتَ لله تعالى ما ورَدَت به الآياتُ الصريحةُ والأخبارُ الصحيحةُ على الوجهِ الذي يَليقُ بجَلَالِ اللهِ، ونَفَى عنِ اللهِ تعالى النقائصَ فقد سلَكَ سَبيلَ الهُدَى». (مُختَصراً).

وقال الصَّابُوني فِي اعتقاد أهل الحديث (ص: ٣٦): «ويَعتَقدُ أهلُ الحديثِ ويَشهدُونَ أنَّ الله سُبحانَه وتعالى فَوقَ سَبعِ سَمواتٍ على عَرشِه كما نَطَقَ به كتابُه، وعلماءُ الأمةِ وأعيانُ الأئمةِ مِن السلَفِ لَم يَختَلِفوا في أنَّ الله على عرشِه، وعَرشُه فوقَ سَماواتِه، يُثبِتونَ له مِن ذلكَ ما أثبَتَه الله تعالى، ويُؤمِنونَ به، ويُصدِّقونَ الرَّبَّ جلَّ جلالُه في خبَرِه، ويُطلِقونَ ما أطلَقَه سُبحانَه وتعالى مِن استِوائه على العَرشِ، ويُمِرُّونَه على ظاهرِه، ويَكِلُونَ علمَه إلى اللهِ، ويَقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا =

وقد دلَّ على ذلك بقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ (١) [الملك: ١٦]، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

= ﴿يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]، كما أخبر الله تعالى عن الرَّاسِخِين في العلم أنهم يقولون ذلك، ورضيه منهم فأثنى عليهم به....

وقال ابنُ خزيمة: «مَنْ لم يُقِرَّ بأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ على عرشِه قد استوى، فوقَ سبعِ سماواتِه، فهو كافرٌ بربِّه حلالُ الدَّمِ يُستتابُ فإنْ تابَ، وإلَّا ضُرِبت عُنُقُه، وأُلقِيَ على بعضِ المزابلِ حتَّى لا يتأذَّى به المسلمونَ ولا المعاهِدونَ بِنَتَنِ رائحةِ جيفَتِه، وكانَ مالُه فيئاً، لا يرثُه أحدٌ مِن المسلمين».

وقال الحافظُ الذَّهبي عقبه في السِّير (١٤/ ٣٧٣): «مَن أقرَّ بذلك تصديقاً لكتابِ اللهِ ولأحاديثِ رسولِ الله ﷺ، وآمنَ به مُفوِّضاً معناه إلى اللهِ ورسوله، ولم يَخُض في التأويلِ، ولا عمَّق فهو المسلمُ المتَّبعُ، ومَن أنكرَ ذلك فلم يَدرِ بثبوتِ ذلك في الكتابِ والسنةِ فهو مُقصِّرٌ، والله يعفو عنه، إذ لم يُوجِب اللهُ على كلِّ مُسلِم حفظَ ما وردَ في ذلك، ومَن أنكرَ ذلك بعدَ العلمِ وقَفَا غيرَ سبيلِ السلَفِ الصالحِ، تَمعقَلَ على النصِّ فأمرُه إلى الله، نعوذُ بالله مِن الضلالِ والهَوى.

وكلامُ ابنِ خزيمة هذا وإنْ كانَ حقًّا فهو فجٌّ، لا تحتمِلُه نفوسُ كثيرٍ مِن مُتأخري العلماء....

ولابنِ خزيمة عظمةٌ في النفوسِ، وجلالةٌ في القُلوبِ لِعلمِه ودينِه، واتِّباعِه السنَّةِ».

(١) قال الإمام البيهقي في الاعتقاد (ص: ٢٠٨): «قال تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ وأراد مَن فوق السماء، كما قال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ يعني على جذوعِ النَّخلِ، وقال: ﴿فَسِيحُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ يعني على الأرض، وكلُّ ما علا فهو سَماءٌ، والعَرشُ أعلى السماوات، فمعنى الآية: أأمنتم مَن على العرشِ كما صرَّح به في سائرِ الآياتِ؛ وقال رسولُ الله ﷺ: «فإذا سألتُمُ اللهَ فسلُوهُ الفِردَوس فإنَّه أوسطُ الجنَّةِ وأعلى الجنَّةِ، وفوقَهُ عرشُ الرحمنِ ومنهُ تفجَّرُ أنهارُ الجنَّةِ» [رواه البخاري في التوحيد (٧٤٢٣)].

ومثله في الشريعة (ص: ٢٩٩) للآجُرِّي، والتوحيد (١/ ٢٣٢) لابنِ خزيمة.

وَلَيْسَ استِواءُه عَلَى العَرْشِ استِيلَاءً[١] كما قال أهلُ القَدَرِ[٢]، لأنه عَزَّ وجَلَّ لَم يَزَل مُستَولِياً على كلِّ شَيءٍ؛

(١) ولَم يَجِد الجَهمِيَّةُ دليلاً على دعواهُم في المنقولِ، وما في المعقولِ أهوَنُ مِن بيتِ العَنكبوتِ، وأحسنُ ما لدَيهِم بيتُ شاعرٍ كافرٍ لائقٍ بِهِم لَا شاهدَ فيه، قال الحافظ في الفتح (١٣/ ٤١٦): «قالَت المعتزلةُ: معنَى الاستواءِ الاستيلَاءُ بالقَهرِ والغَلَبَةِ، واحتَجُّوا بقولِ الشاعرِ:

قَدِ اسْتَوَى بِشـرٌ عَـلَى العِـرَاقِ مِـنْ غَـيـرِ سَـيـفٍ ودَمٍ مُـهْـرَاقِ

وقال ابنُ الأعرابِي: أرادَني ابنُ أبي دؤاد أنْ أجِدَ له في لغة العرب ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ بِمَعنَى استولَى؟ فقُلتُ: والله، ما أصبتُ».

وقال الحافظُ ابنُ كثير في البداية والنهاية (٩ / ٢٦٢): «وكان الأخطَلُ مِن نَصارَى العرَبِ المُتنصِّرَةِ قبَّحه الله وأبعَدَ مَثوَاهُ، وهو الذي أنشَدَ بِشرَ بنَ مروانٍ قَصيدتَه الَّتي يَقولُ فيها... قَد استَوى بِشرٌ عَلَى العِراقِ... وهذا البيتُ تَستَدِلُّ به الجهميةُ على أنَّ الاستِواءَ علَى العَرشِ بِمَعنَى الاستِيلَاءِ، وهذا مِن تَحريفِ الكَلِم عَن مَواضِعِه، وليسَ في بَيتِ هَذا النَّصرَانِي حُجَّةٌ ولَا دَليلٌ عَلَى ذلكَ، ولا أرادَ الله ﷻ باستِوائِه علَى عَرشِه استِيلَاءَه عَلَيهِ، تعالى الله عَن قَولِ الجَهمِيَّةِ عُلُوًّا كَبيرًا، فإنَّه إنَّما يُقالُ: استَوَى علَى الشَّيءِ، إذا كانَ ذلكَ الشَّيءُ عاصِيًا عَليه قَبلَ استِيلائِه علَيهِ كاستِيلَاءِ بِشرٍ علَى العِراقِ واستِيلَاءِ المَلِكِ على المَدينَةِ بَعدَ عِصيَانِهَا عَليهِ، وَعَرْشُ الربِّ لَم يَكُن مُمتَنِعًا عَليهِ نَفَسًا وَاحِدًا حَتَّى يُقالَ: استَوَى علَيهِ، أو مَعنَى الاستِواءِ: الاستِيلاءُ. ولَا تَجِدُ أضعَفَ مِن حُجَجِ الجَهمِيَّةِ حَتَّى أدَّاهُم الإفلاسُ مِن الحُجَجِ إلى بَيتِ هذا النَّصرَانِي المَقبُوحِ ولَيسَ فيهِ حُجَّةٌ».

فشتَّانَ بينَ مَن يَحتَجُّ بكلامِ الله وبين مَن يَحتَجُّ بكلامِ الكافِرِ في العقيدة، فعلى العقلِ السَّلَامُ!!

(٢) قال الشيخُ أبو الحَسَن رحمه الله في الإبانَة (ص: ٩٨) والمقالات (ص: ١٥٧): «وقد قال القائلونَ مِن المعتَزِلَةِ والجَهمِيَّةِ والحَرُورِيَّةِ: إنَّ قولَ الله ﷻ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ إنَّه استَولَى ومَلَكَ وقَهَرَ، وأنَّ الله ﷻ فِي كُلِّ مَكانٍ، وحجَدوا أنْ =

وأنه يَعلَمُ السِّرَّ وأخفى مِنَ السِّرِّ[1]، ولا يَغيبُ عنهُ شيءٌ في السَّماواتِ والأرضِ حتى كأنَّه حاضِرٌ مع كلِّ شيءٍ[2]، وقد دلَّ اللهُ عزَّ وجلَّ على ذلكَ بقولِه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]. وفسَّرَ ذلكَ أهلُ العِلمِ بالتَّأويلِ أنَّ عِلمَه مُحيطٌ بِهم حيثُ كانوا[3]؛

= يكونَ الله ﷻ على عَرشِه، كما قال أهلُ الحقِّ، وذهَبوا في الاستواء إلى القُدرَةِ».
ونقَله عن المعتزلة البغوي في معالِم التنزيل (٢/١٩٧)، وابنُ حجر في الفتح (١٣/٤١٦).

وقال إمامُ الأئمة ابنُ خُزَيمَة في التوحيد (١/٢٣٣): «نَحنُ نُؤمِنُ بِخَبَرِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ أنَّ خالِقَنا مُستَوٍ على عَرشِه، لَا نُبَدِّلُ كلامَ اللهِ، ولَا نَقولُ قَولاً غيرَ الَّذي قِيلَ لَنا، كما قالَت المُعَطِّلَةُ الجَهْمِيَّةُ: إنَّه استَولَى على عَرشِه، لَا استَوَى. فبَدَّلوا قولاً غيرَ الَّذي قيلَ لَهم كفِعلِ اليهودِ كما أُمِرُوا أن يَقولوا: حِطَّةٌ، فقالوا: حِنطَةٌ، مُخالِفِينَ لأمرِ الله عزَّ وجلَّ كذلكَ الجهميةُ».

لقد تظاهَرَت الأدلَّةُ من القرآنِ والسنةِ وإجماعِ الصحابةِ على استِواءِ اللهِ تباركَ وتعالى على عرشِه كما يَليقُ به مِن غيرِ تَشبيهٍ ولَا تَكييفٍ ولَا تَعطيلٍ، وأوَّلُ مَن أنكَرَه وأوَّلَه باستَولَى هو جَعدُ بنُ دِرهَمٍ الخبيثُ الذي قتلَه خالدُ بنُ عبدِ اللهِ القَسريّ على ضلالِه سنة ١٢٤هـ، إذ هو أوَّلُ مَن تكلَّمَ في الصفاتِ وأنكَرَها، وقد لَاحَظَ وَهبُ بنُ مُنبِّه منهُ بِدايةَ انحِرافِه لكثرةِ أسئلتِه عن الصفاتِ، فقال: وَيْلَكَ يا جَعدُ، اقصُرِ المسألةَ عن ذلك، إني لأظنُّكَ مِن الهالكينَ، لو لَم يُخبِرنا اللهُ في كتابِه: أنَّ له يَداً ما قُلنا ذلكَ، وأنَّ له عَيناً ما قلنا ذلكَ، وذكرَ الصفاتِ مِن العِلمِ والكلامِ وغيرِ ذلكَ. وأخَذَ منهُ هذا الضلالَ الخبيثَ جَهمُ بنُ صَفوانَ (١٢٨هـ)، وأظهَرَه، فنُسِبَت مَقالةُ الجهميةِ إليهِ.

(البداية والنهاية: ٩/٣٥٠، مجموع الفتاوى: ٢٠/٩).

(١) قال تعالى: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧].

(٢) قال تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١].

(٣) قوله: «وأنه يعلم السر... حيث كانوا» ردٌّ على الجهميةِ الذين نَفَوا استِواءَ الله =

....

= تباركَ وتعالى على العَرشِ، وادَّعَوا أنَّه في كلِّ مكانٍ، واستَدلُّوا على دعواهُم بِمِثلِ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، فبيَّنَ الشَّيخ أبو الحسَنِ أنَّه تعالى مُستوٍ على عَرشِه فوقَ السماواتِ السبعِ مُحيطٌ عِلمُه بِخَلقِه.

قال **الآجُرِّيُّ** رحمه الله في الشريعة (ص: ٢٩٩): «إنِّي أُحذِّر إخواني المُؤمِنِين مَذهَبَ الحُلُولِيَّةِ الذينَ لَعِبَ بِهِم الشَّيطانُ فخَرجُوا بسُوءِ مَذهَبِهِم عَن طَرِيقِ أهلِ العِلمِ إلى مَذاهِبَ قَبِيحَةٍ لَا تَكونُ إلَّا في كُلِّ مَفتُونٍ هالِكٍ، زَعَمُوا أنَّ الله عَزَّ وجَلَّ حَالٌّ في كُلِّ شَيءٍ حَتَّى أخرَجَهُم سُوءُ مَذهَبِهِم إلى أنْ تَكلَّمُوا في الله عَزَّ وجَلَّ بِمَا تُنكِرُه العُلَماءُ العُقلاءُ لَا يُوافِقُ قَولَهُم كِتابٌ ولَا سُنَّةٌ ولَا قَولُ الصحابَةِ رضِيَ الله عنهُم ولَا قَولُ أئمَّةِ المُسلِمِين، وإنِّي لأستَوحِشُ أنْ أذكُرَ قَبِيحَ أفعَالِهِم تَنزِيهًا مِنِّي لِجَلَالِ الله الكريم وعَظمَتِه كما قال **ابنُ المُبارَك** رحِمَه الله: إنَّا لَنَستطِيع أنْ نَحكِي كَلامَ اليَهود والنَّصارَى، ولَا نَستَطِيعُ أنْ نَحكِيَ كَلامَ الجَهمِيَّةِ.

والَّذِي يَذهَبُ إلَيهِ أهلُ العِلمِ: أنَّ الله عَزَّ وجَلَّ على عرشِه فَوقَ سَماواتِه، وعِلمُه مُحِيطٌ بكُلِّ شَيءٍ، قَد أحاطَ عِلمُه فِي جَميعِ ما خَلَقَ فِي السَّماواتِ العُلَا وبِجَمِيعِ مَا فِي سَبعِ أرضِينَ ومَا بَينَهُما وما تَحتَ الثَّرَى، يَعلَمُ السِّرَّ وأخفَى، ويَعلَمُ خَائِنَةَ الأعيُنِ ومَا تُخفِي الصُّدورُ، ويَعلَمُ الخَطرَةَ والهَمْصَةَ، ويَعلَمُ مَا تُوسْوِسُ به النُّفوسُ، يَسمَعُ ويَرَى، لَا يَعزُبُ عَن الله عَزَّ وجَلَّ مِثقَالُ ذَرَّةٍ في السَّماواتِ والأرضِينَ وما بَينَهُنَّ إلَّا وقَد أحاطَ عِلمُه به، فهُوَ عَلَى عَرشِه سُبحانَه العَلِيُّ الأعْلَى، تُرفَعُ إليه أعمَالُ العِبادِ، وهو أعلَمُ بِهَا مِنَ المَلائِكَةِ الَّذِينَ يَرفَعُونَهَا باللَّيلِ والنَّهارِ.

فإنْ قال قائِلٌ: فما مَعنَى قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ الذي به يَحتَجُّونَ؟

قِيلَ لَه: عِلمُه عَزَّ وجَلَّ، والله عَلَى عَرشِه وعِلمُه مُحِيطٌ بِهِم وبِكُلِّ شَيءٍ مِن خَلقِه، كذا فَسَّرَه أهلُ العِلم، وتَدلُّ الآيَةُ على أنَّه العِلم، لابتِداءِ الله عَزَّ وجَلَّ لَهَا بالعِلم وخَتمِها بالعلم، فعِلمُه عزَّ وجَلَّ مُحيطٌ بِجَميع خَلقِه، وهوَ على عَرشِه، وهذا قَولُ المُسلِمِين، قاله **مَالِكٌ وسُفيانُ الثَّورِي والضَّحَّاكُ**.

=

= وفي كتابِ الله ﷻ آياتٌ تَدُلُّ على أنَّ الله ﷻ في السَّماءِ على عَرشِه وعِلمُه مُحيطٌ بجميعِ خلقِه قال الله ﷻ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وقال: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾، وقال: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقال: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينَۢا﴾ ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقال: ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾ [الطلاق: ١٢].

ثُمَّ ذكرَ الأحاديثَ والآثارَ الدالَّةَ على استواءِ الله تعالى على العرش، وقد سبَقَ أكثرُها، ثُمَّ قال:

فهذه السُّنَنُ قد اتَّفقت معانيها، ويُصدِّقُ بعضُها بعضاً، وكلُّها تَدُلُّ على ما قُلنا: إنَّ الله ﷻ على عَرشِه فوقَ سماواتِه، وقد أحاطَ علمُه بكلِّ شيءٍ، وأنَّه سَميعٌ بصيرٌ، عليمٌ خَبيرٌ.

وممَّا يَحتَجُّ به الحُلوليَّةُ ويُلبِّسُونَ به على مَن لَا عِلمَ مَعَهُ قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ﴾ [الأنعام: ٣]، وقولُه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٨٤].

ومعناه عندَ أهلِ العِلمِ مِن أهلِ الحَقِّ: أنَّ الله عزَّ وجلَّ على عَرشِه وعِلمُه مُحيطٌ بجميعِ خلقِه يعلَمُ ما تُسِرُّون وما تُعلِنُون، يعلَم الجهرَ مِنَ القولِ ويعلَمُ ما تكتُمونَ، وأنَّه جلَّ ذِكرُه إلهُ مَن في السَّماواتِ وإلهُ مَن في الأرض، هو إلهٌ يُعبَد في السَّماواتِ وهو إلهٌ يُعبَدُ في الأرض، هكذا فسره العلماء.

فيما ذكرتُه وبيَّنتُه مقنعٌ لأهلِ الحَقِّ إشفاقًا عليهم لئلَّا يُداخِلَ قُلوبَهُم مِن تَلبيسِ أهلِ الباطِلِ مِمَّن ظَفِرَ به الشَّيطانُ، فهو يَلعَبُ به مُخالِفًا للحَقِّ، لَا يَرجِعُ في فِعله إلى كتابٍ، ولَا إلى سُنَّةٍ، ولَا إلى قولِ الصَّحابةِ، ولَا مَن تَبِعَهم بإحسانٍ، ولَا قولِ إمامٍ مِن أئمَّةِ المسلمين، وما يُخفُونَ مِنَ البَلاءِ مِمَّا لَا يُحسِنُ ذِكرُه أقبحُ، ويَدَّعونَ أنَّ هذا دِينٌ يَدينُونَ به، نَعُوذُ بالله مِن قَبيحِ ما هُم عليه، ونَسألُه التَّوفيقَ إلى سَبيلِ الرَّشادِ، إنَّه سَميعٌ قَريبٌ. . . .

قال يَزيدُ بنُ هارُونَ وقد ذكَرَ الجَهميَّةَ: **هُم والله الذي لَا إلهَ إلَّا هوَ زَنادِقَةٌ، عَليهم لَعنةُ الله.**

وَأَنَّ له عَزَّ وجَلَّ كُرسِيًّا[١]، دونَ العَرشِ، وقد دلَّ الله سُبحانَه على ذلك بقولِه: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

---

(١) قال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

عَن جابِرٍ ﷺ قال: «لَمَّا رَجَعَتْ مُهَاجِرَةُ الحَبَشَةِ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: أَلَا تُحَدِّثُونِي بِأَعْجَبِ مَا رَأَيْتُمْ بِأَرْضِ الحَبَشَةِ؟ قالَ فِتْيَةٌ مِنْهُمْ: يَا رَسُولَ الله بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَرَّتْ عَلَيْنَا عَجُوزٌ مِنْ عَجَائِزِهِمْ تَحْمِلُ عَلَى رَأْسِهَا قُلَّةً مِنْ مَاءٍ، فَمَرَّتْ بِفَتًى مِنْهُمْ، فَجَعَلَ إِحْدَى يَدَيْهِ بَيْنَ كَتِفَيْهَا، ثُمَّ دَفَعَهَا عَلَى رُكْبَتَيْهَا فَانْكَسَرَتْ قُلَّتُهَا، فَلَمَّا ارْتَفَعَتِ الْتَفَتَتْ إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَتْ: سَتَعْلَمُ يَا غُدَرُ إِذَا وَضَعَ الله الكُرْسِيَّ وَجَمَعَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ وتَكَلَّمَتِ الأَيْدِي وَالأَرْجُلُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ فَسَوْفَ تَعْلَمُ أَمْرِي وأَمْرَكَ عِنْدَهُ غَدًا، فقال رَسولُ الله ﷺ: صَدَقَتْ ثُمَّ صدَقَتْ، كَيْفَ يُقَدِّسُ الله قَوْمًا لَا يُؤْخَذُ لِضَعِيفِهِم مِنْ شَدِيدِهِمْ». رواه ابنُ حِبَّان فِي صحيحه (٥٠٥٨)، وابنُ ماجه في الفِتَن، باب الأمر بالمعروف (٤٠١٠) بإسنادٍ حسنٍ. (مِفتاح الزُّجَّاجة للبُوصِيري: ٤/ ٣٦٢، حاشية السِّندي: ٤/ ٣٦٣).

قال ابنُ أبِي العِزِّ رحِمَه الله في شرح الطَّحَاوِيَّةِ (١/ ٢٨٩): «وأمَّا الكُرْسِيُّ فقال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقد قِيلَ: هوَ العرشُ، [قاله الحسَنُ البصري. (تفسير الطبري: ٣/ ٦، تفسير البغوي: ١/ ٣٤٧، تفسير ابن كثير: ١/ ٢٧٢]؛

والصحيحُ أنَّه غيرُه، فعَن ابنِ عبَّاسٍ في قَولِه تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾: الكُرْسِيُّ مَوْضِعُ القَدَمَيْنِ، والعَرشُ لَا يُقدِّر قَدرَه إلَّا الله تعالى»[رواه الحاكمُ في المستدرك (٣١١٦) وقال: «صحيحٌ على شرط الشيخَين»، ووافقه الذَّهبِي، ورُوِيَ مثلُه عن أبِي موسى والضحاك ومُسلِم البَطِّين. (تفسير الطبري: ٣/ ٦، تفسير البغوي: ١/ ٣٤٧، تفسير ابن كثير: ١/ ٢٧١]؛

وعَن السُّدِّي: السَّماوَاتُ والأَرضُ في جَوفِ الكُرسِيِّ بيْنَ يَدَي العَرشِ؛

وعَن أبِي ذرٍّ ﷺ مَرفوعاً: «مَا الكُرسِيُّ في العَرشِ إلَّا كحَلقَةٍ مِن حَديدٍ أُلقِيَت بيْنَ ظَهرَيْ فَلَاةٍ مِن الأرضِ» [رواه ابنُ حِبَّان (٣٦١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٨٦٢) بإسنادٍ ضعيفٍ]؛

=

وقد جاءت الأحاديث عن النبي ﷺ أن الله تعالى يضع كرسيه يوم القيامة لفصل القضاء بين خلقه[(١)].

= وقيل: كرسيه علمه [رُوِيَ ذلك عن ابن عباس، والأول أصح منه، وعن سعيد بن جبير. [تفسير الطبري: ٣/ ٦، تفسير ابن كثير: ١/ ٢٧١، تفسير البغوي: ١/ ٣٤٨]؛

وقيل: غير ذلك [أي أنه الفلك التاسع، وهو الفَلَكُ الأثيرُ، ويُقالُ له: الأطلس، وفلكُ البروج، قاله بعضُ المتكلمين، واختاره البَيضَاوي. [تفسير البيضاوي: ١/ ٥٥٢، تفسير ابن كثير: ١/ ٢٧٢]، فليس له دليلٌ إلَّا مُجرَّدُ الظنّ، والظاهرُ أنه مِن جرابِ الكلامِ المذمومِ كما قيل في العرشِ، وإنَّما هو كما قال غيرُ واحدٍ مِنَ السلف: بين يدي العرش كالمِرقاةِ إليه». (مُختصراً).

وقال الفخرُ الرَّازي في تفسيره (٣/ ١٢): «وأما الكُرسيُّ فأصلُه في اللغة مِن تركُّبِ الشيءِ بعضِه على بعضٍ مِن التكارسِ الشيءُ»: إذا تركَّبَ، ومنهُ الكُرَّاسةُ، لِتركُّبِ بعضِ أوراقِها على بعضٍ، والكُرسيُّ: هو هذا الشيءُ المعروفُ لِتركُّبِ حشبَاتِه بعضِها فوقَ بعضٍ. ثُمَّ ذكرَ المذاهبَ السابقةَ فقال: واعلم أنَّ لفظَ الكُرسيِّ ورَدَ في الآيةِ، وجاءَ في الأخبارِ الصحيحةِ: أنَّه جِسمٌ عظيمٌ تحتَ العَرشِ وفوقَ السماء السابعةِ، ولا امتناعَ في القولِ به، فوَجبَ القولُ باتِّباعِه، ... ولا يَجُوزُ تَركُ الظاهرِ بغيرِ دليلٍ». (مُختصراً).

وقال الحافظُ ابنُ كثير في تفسيره (١/ ٢٧٢) بعدَ ذِكرِ المذاهبِ السابقة: «والصحيحُ أنَّ الكُرسيَّ غيرُ العرشِ، والعرشُ أكبرُ منه».

قال الإمام الألوسي في رُوحِ المعاني (٣/ ١٠) بعد ذكر المذاهب السابقة: «والحقُّ أنَّ الكُرسيَّ ثابتٌ لله تعالى كما نطقت الأخبارُ الصحيحةُ، وتوهُّمُ التجسيمِ لا يُعبأُ به، وإلَّا لَلزِمَ نفيُ الكثيرِ مِن الصفاتِ، وهو بِمَعزِلٍ عن اتِّباعِ الشارعِ التسليمِ له، وأكثرُ السلفِ جعلوا ذلك من المتشابهِ الذي لا يُحيطون به علماً، وفوَّضوا علمه إلى الله تعالى مع القولِ بغايةِ التنزيهِ والتقديسِ له تعالى شأنه».

(١) عن جابرٍ ﷺ قال: لمَّا رَجَعَتْ مُهاجِرةُ الحبشةِ إلى رسولِ اللهِ ﷺ قال: «ألا تُحدِّثوني بأعجبِ ما رأيتم بأرضِ الحبشةِ؟» قال فِتيةٌ منهم: يا رسولَ اللهِ، بينما =

[الأَصْلُ العَاشِرُ
في كَوْنِ أَسْمَاءِ اللهِ تَوقِيفِيَّةً]

وأَجْمَعوا على وَصْفِ اللهِ تَعالَى بِجَميعِ ما وَصَفَ بهِ نَفْسَهُ، ووَصَفَه به نَبِيُّهُ مِن غيرِ اعتِراضٍ فيه ولَا تَكَيُّفٍ لَهُ(١)؛

وأنَّ الإيمانَ به واجبٌ، وتَرْكَ التَّكْيِيفِ لهُ لازِمٌ.

= نَحْنُ جُلُوسٌ مَرَّتْ عَلَيْنَا عَجُوزٌ مِنْ عَجَائِزِهِمْ تَحْمِلُ عَلَى رَأْسِهَا قُلَّةً مِنْ مَاءٍ، فَمَرَّتْ بِفَتًى مِنْهُمْ، فَجَعَلَ إِحْدَى يَدَيْهِ بَيْنَ كَتِفَيْهَا، ثُمَّ دَفَعَهَا عَلَى رُكْبَتَيْهَا فَانْكَسَرَتْ قُلَّتُهَا، فَلَمَّا ارْتَفَعَتْ الْتَفَتَتْ إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَتْ: سَتَعْلَمُ يَا غُدَرُ إِذَا وَضَعَ اللهُ الكُرْسِيَّ وَجَمَعَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ وتَكَلَّمَت الأَيْدِي وَالأَرْجُلُ بِمَا كَانَا يَكْسِبُونَ فَسَوْفَ تَعْلَمُ أَمْرِي وَأَمْرَكَ عِنْدَهُ غَدًا، فقال رَسولُ الله ﷺ: صَدَقَتْ ثُمَّ صدقَتْ، كَيْفَ يُقَدِّسُ الله قَوْمًا لَا يُؤخَذُ لِضَعِيفِهِم مِنْ شَدِيدِهِمْ».

رواه ابنُ حِبَّان في صحيحه (٥٠٥٨)، وابنُ ماجه في الفِتَن، باب الأمر بالمعروف (٤٠١٠) بإسنادٍ حسنٍ.

(مِفتاح الزُّجَّاجة للبُوصِيري: ٤/ ٣٦٢، حاشية السِّندي: ٤/ ٣٦٣).

(١) أَسْمَاءُ الله تَعالَى وصِفاتُه تَوقيفيَّةٌ عندَ أهلِ السنةِ، فلَا يَجوزُ أنْ يُختَرَع لله تَعالى اسمٌ ولَا صفةٌ، ويَجبُ وصفُه تعالى بِكُلِّ ما جاءَ بهِ قُرآنٌ، أو حديثٌ صحيحٌ وإن لَم يَتواتَر بِشرطَين:

١ ـ أنْ لَا يكونَ ذِكرُه لِمُقابَلةٍ كما هو ظاهرُ نَحوِ ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٤]، ﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤].

٢ ـ أنْ يَكونَ صَريحاً بالوصفِ، لَا بأصلِه، فَلَا يَكفِي وُرودُ أصلِ الكلِمَةِ لِيُشتَقَّ منها اسمٌ أو صفةٌ لله تعالى كما في قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، فلَا يُقال: إنَّ الله مُفتٍ، كما في شرح مسلم: ٢/ ٢٧٥، والتشنيف: ٢/ ٣٦٤، والبدر الطالع: ٢/ ٦٥٤، وغاية الوصول،: ١٦٠، والتحفة: ١/ ١٢٤، وإتحاف المريد، ص: ١٢٦.

=

. . . .

= قال الحافظ البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٢٧٦): «لَا يَجوزُ وصفُه تعالى إلَّا بِمَا دلَّ عليه كتابُ الله تعالى، أو سنَّةُ رسولِ اللهِ ﷺ، أو أجْمَعَ عليه سلَفُ هذهِ الأُمَّةِ».

وقال في الاعتقاد (ص: ٢١٢): «المذهَبُ الصحيحُ في جَميع ذلك الاقتصارُ على ما ورَدَ به التوقيفُ دونَ التكييفِ، وإلى هذا ذهَبَ المتقدِّمون مِن أصحابِنا ومَن تَبِعَهم مِن المتأخِّرينَ.

قال سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ: كلُّ ما وَصَفَ الله به نفسَه في كتابِه فتَفسيرُه تِلاوَتُه والسُّكوتُ عليه».

وقال الإمام النووي في شرح مسلم (٢/ ٢٧٥): «قال الإمام أبو المَعالي: رحمه الله تعالى: ما ورَدَ الشرعُ بإطلاقِه في أسماء الله تعالى وصِفاتِه أطلَقْناه، وما منَعَ الشرعُ مِن إطلاقِه مَنَعْناه، وما لَم يَرِد فيه إذنٌ ولَا مَنْعٌ لَم نَقضِ فيه بِتَحليلٍ ولَا تَحريمٍ، فإنَّ الأحكامَ الشرعيةَ تُتلَقَّى مِن مَوارِدِ الشرعِ....

ثُمَّ لَا يُشتَرطُ في جَوازِ الإطلاقِ وُرودُ ما يُقطَعُ به في الشَّرْعِ، و لكن ما يَقتَضي العمَلَ وإنْ لَم يُوجِب العلمَ، فإنَّه كافٍ، إلَّا أنَّ الأقيِسَةَ الشرعيةَ مِن مُقتَضياتِ العمَلِ، ولَا يَجوزُ التمسُّكُ بِهِنَّ في تَسميَةِ اللهِ تعالى ووَصفِه».

وقال الآجُرِّيُّ في الشريعة (ص:٢٩١): «واعلَم أنَّ أهل الحقِّ يَصفونَ الله ﷻ بِمَا وصَفَ به نفسَه ﷻ، وبِمَا وَصَفَ به رسولُه ﷺ، وبِمَا وصَفَ به الصحابةُ ﵃. وهذا مَذهَبُ العُلَماءِ مِمَّن اتَّبعَ ولَم يَبتَدِع، ولَا يُقالُ: كيفَ، بل التَّسليمُ لهُ، والإيمانُ به».

قال اللالَكائي في عقيدة أهل السنة (٣، ٥٢٧): «حقٌّ علَى كُلِّ مُؤمِنٍ أنْ يُؤمِنَ بِجميعِ مَا وَصَفَ الله به نفسَه، ويَترُكَ التَّفكُّرَ في الرَّبِّ تبارَكَ وتعالى، ويَتبَعَ حديثَ النَّبيِّ ﷺ: «تَفكَّروا في الخَلْقِ، ولَا تَفكَّروا في الخَالِقِ» [رواه أبو الشيخ في العظمة (٥)، وهو حسنٌ لغيره].

قال نُعيم بنُ حمَّاد: مَن شَبَّهَ الله بشَيءٍ مِن خَلقِه فَقَد كَفَرَ، ومَنْ أنكَرَ مَا وَصَفَ الله به نَفْسَهُ فَقَد كَفَرَ، فلَيسَ مَا وَصَفَ الله به نَفسَه ورَسولُه تَشبيهٌ».

=

. . . .

. . . .

= وقال عبدُ الواحد التَّميمي في اعتقاد الإمام أحمَد (ص: ٣٠٧): «سُئِل أحمَدُ قبل موته بيَومٍ عَن أحاديثِ الصِّفاتِ؟ فقال: تُمَرُّ كَمَا جاءَت، ويُؤمَنُ بِهَا، ولَا يُرَدُّ منهُ شيءٌ إذَا كانَت بأسَانيدَ صِحاحٍ، ولَا يُوصَفُ الله بأكثَر مِمَّا وَصَفَ به نَفسَه».

قال الإمامُ الذَّهَبي في كتاب العُلُوّ (ص: ١٧٢، ٢٠٨) والحافظُ ابنُ كثير في التفسير (٢/ ٢٠٥): «إنَّما نَسلكُ في هذا المقام مَذهَبَ السلَفِ الصَّالِحِ مالكٍ والأوزاعِيِّ والثَّوريِّ واللَّيثِ والشافعيِّ أحمَدَ وإسحاقَ وغيرِهم مِن أئمةِ المسلمِين قديماً وحديثاً، وهو إمرارُها كما جاءت مِن غيرِ تكييفٍ ولَا تَشبيهٍ ولَا تَعطيلٍ، والظاهرُ المتَبادِرُ إلَى أذهانِ المُشَبِّهِين مَنفيٌّ عنِ اللهِ، فإنَّ الله لا يُشبِهُه شيءٌ مِن خلقِه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، بل الأمرُ كما قال الأئمةُ: مَن شَبَّهَ اللهَ بِخَلقِه كَفَرَ، ومَن جَحَد ما وَصَفَ اللهُ به نفسَه فقد كَفَرَ، وليسَ فيما وصَفَ الله به نفسَه ولَا رَسولُه تَشبيهٌ، فَمَن أثبتَ لله تعالى ما ورَدَت به الآياتُ الصريحَةُ والأخبارُ الصحيحةُ على الوجهِ الذي يَليقُ بِجَلَالِ اللهِ، ونَفَى عنِ اللهِ تعالى النقائصَ فقد سلَكَ سَبيلَ الهُدَى».

وزادَ الأوَّلُ: «سُئِلَ ابنُ سُرَيجٍ رحِمَه الله عَن صِفاتِ الله تعالَى؟ فقال: حَرامٌ علَى العُقولِ أنْ تُمَثِّلَ الله، وعلى الأوْهامِ أنْ تَحُدَّهُ، وعلَى الألْبابِ أنْ تَصِفَ إلَّا مَا وَصَفَ به نَفسَه في كتابِه أو عَلَى لِسانِ رَسُولِه، وقَدْ صَحَّ عَنْ جَمِيعِ أهلِ الدِّيانَةِ والسنَّةِ إلى زَمانِنا أنَّ جَميعَ الآيِ والأخبارِ الصَّادِقَةِ عَن رَسولِ الله ﷺ يَجبُ علَى المُسلِمِين الإيمانُ بِكُلٍّ واحِدٍ منهُ كمَا وَرَدَ، وأنَّ السؤَالَ عَن مَعانِيهَا بِدْعَةٌ، والجوَابُ كُفرٌ وزَندقةٌ مثلُ قَولِه: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، ونَظائرِها مِمَّا نَطق به القُرآنُ كالفَوْقِيَّةِ، والنَّفسِ، واليَدَيْنِ، والسَّمعِ، والبَصَرِ، وَصُعُودِ الكَلِم الطَّيِّبِ إليه، والضَّحِكِ، والتَّعَجُّبِ، والنُّزُولِ، إلى أن قال: اعتِقادُنا فيه وفِي الآيِ المُتشَابِه فِي القُرآنِ: أنْ نَقبَلَها ولَا نرُدَّهَا، ولَا نتَأَوَّلَها بتَأوِيلِ المُخالِفِينَ، ولَا نَحمِلَها علَى تَشبِيهِ المُشَبِّهِين، ولَا نُترجِم عَن صِفاتِه بِلُغَةٍ غيرِ العَربيَّةِ، ونُسَلِّمُ الخَبَرَ الظاهِرَ والآيَةَ الظاهِرَ تَنزيلُها».

وقال الإمام البَرْبَهَارِي في شرح السنة (ص: ٢٤): «واعلم رحمك الله أنَّ الكلامَ =

[الأَصْلُ الحَادِي عَشَرَ
فِي رُؤْيَةِ البَارِي تَعَالى]

وأجمعُوا على أنَّ المُؤمِنِينَ يَرونَ اللهَ ﷻ يومَ القِيامَةِ بِأَعْيُنِ وُجُوهِهِم[1]

= في الربِّ تعالَى مُحدَثٌ، وهو بِدعَةٌ وضَلالَةٌ، ولَا يتكلَّمُ في الربِّ إلَّا بِمَا وَصَف به نفسَه عزَّ وجلَّ في القرآنِ ومَا بيَّنَ رسولُ اللهِ ﷺ لأصحابه، ولَا يقولُ في صفاتِ الرَّبِّ تعالَى: لِمَ؟ إلَّا شَاكٌّ في اللهِ تبارك وتعالى».

(١) قال شيخُ الإسلامِ الصابُونِي في اعتقاد أهلِ الحديث (ص: ٨٠): «ويَشهَدُ أهلُ السنة أنَّ المؤمنينَ يرونَ ربَّهم تبارك وتعالى يومَ القيامَةِ بأبصارِهم، ويَنظُرُونَ إليه على ما ورَدَ به الخبَرُ الصحيحُ عن رسولِ اللهِ ﷺ في قوله: «إنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ»، والتشبيهُ في هذا الخبَرِ وقَعَ للرُّؤيَةِ بالرُّؤيَةِ، لا للمَرئيِّ بالمَرْئيِّ».

وقال اللالَكائي في عقيدة أهل السنة (٣/ ٤٥٤): «سياق ما فسر من الآيات في كتاب الله عزَّ وجلَّ على أنَّ المُؤمِنِين يرونَ اللهَ عزَّ وجلَّ يوم القيامة بأبصارهم، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]. رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ فيما صحَّ عنه مِن تفسيرِه أنَّه النَّظرُ إلى الله عزَّ وجلَّ؛

ورَوَى ذلكَ مِن الصَّحابَةِ مَرفوعاً إلى النَّبيِّ ﷺ في أحاديث مُختَلفَةٍ: أبو بَكرٍ الصِّدِّيقِ، وعليٌّ، ومُعاذٌ، وابنُ عُمَر، وحُذيفَةُ بنُ اليَمانِ، وأبو مُوسَى الأشْعَرِيُّ، وابنُ مَسعودٍ، وأنسٌ، وأبو أُمامَة، ومُعاوِيَة، وأبو هُريرَة، وجابرٌ، وعمَّارٌ، وزيد بنُ ثابتٍ، وفَضالةُ بن عُبيد، وأُبَيُّ بنُ كعبٍ، وكعبُ بنُ عَجرَةَ، وابنُ عبَّاسٍ؛

ورَوَى ذلكَ مِنَ التابِعِين: عبدُ الرَّحمنِ بنِ أبي لَيْلَى، وسَعيدِ بنِ المسيِّبِ، والحَسَنِ، وعِكرِمَةَ، وعامرِ بن سَعدٍ البَجَلي، وطاووس، وكعب الأحبار، وأبي العالية، وأبي إسحاقَ السَّبيعي، ومُجاهِدٍ، وعبدِ الرَّحمن بن سابِطٍ، وقَتادةَ، والضَّحاكِ، وأبي سِنانٍ، ومُزاحِم، ومُحمَّدِ بن كعبٍ القُرَظِي، وإبراهيم الصائغ، والربيع بن أنس، وإبراهيم النَّخَعي، ويَزيد بن أبي مالك، وعبدِ الواحدِ بن يزيد النصري، وعبد العزيز بن عمر الزاهد، وابن الربيع السابح، وأبي سنانٍ؛

=

= ومِنَ الفُقَهاءِ: مالكٍ، وابنِ المَاجِشُونَ، ووكيع، والشافعيِّ، وابنِ عبدِ الحكَم، والأوزَاعي، وعبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، وسفيان الثوري، وسُفيان بن عُيينة، وشريك بن عبد الله النخعي، وحَمَّاد بنِ سلَمة، وحَمَّاد بنِ زيد، وخارجة بن مُصعب، وجرير بن عبد الحميد، وعبد الله بن المبارك، ويزيد بن هارون، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وسليمان بن حرب، وأبي النضر هاشم بن القاسم، وعبد الله بن وهب المصري، وعلي بن الحسن بن شقيق، وهشام بن عبيد الله الرازي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية، وأبي عبيد، وأبي ثور، وأحمد بنِ صالح المصري، ونعيم بن حَمَّاد المروزي، وأبو إبراهيم المُزني، وابنِ جرير الطبري، وابن خزيمة، وعبد الرحمن بن أبي حاتم؛

وقال رَجلٌ لِمَالِكٍ: يا أبا عبد الله هل يَرَى المؤمِنون ربَّهم يومَ القيامةِ؟ قال: لَو لَمْ يَرَ المؤمِنونَ ربَّهُم يومَ القِيامَةِ لَم يُعيِّر الله الكفارَ بالحِجابِ فقال: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، فقال الرجلُ له: **يا أبا عبد الله فإنَّ قومًا يزعَمون أنَّ الله لَا يُرَى؟ قالَ مالِكٌ: السَّيف السَّيفَ**».

وزادَ **الآجُرِّي** فِي الشريعة (ص: ٢٦٩): «فإن اعتَرضَ جاهلٌ مِمَّن لَا علمَ معَه، أو بعضُ هؤلاء الجهمِيَّةِ الذين لَم يُوفَّقُوا للرَّشادِ ولعِبَ بِهِم الشيطانُ وحُرِموا التَّوفيقَ فقال: وهَل المؤمنون يَرونَ الله عزَّ وجلَّ يومَ القيامة؟ قيل له: نَعَم والحمدُ لله على ذلكَ. فإن قال الجهميُّ: أنا لَا أُومِنُ بِهَذا، قيل له: كَفَرتَ بالله العظيم. فإن قال: وما الحجةُ؟ قيل: لأنَّكَ ردَدتَ القرانَ والسنةَ وقولَ الصحابةِ ﵃ وقولَ عُلماءِ المسلمين، واتَّبعتَ غيرَ سبيل المؤمنين، وكنتَ مِمَّن قال الله عَزَّ وجَلَّ فيهم: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]:

فأما نصُّ القرآن فقولُ الله ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، وقوله عن الكفار: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، فدلَّ: أنَّ المُؤمِنِين يَنظُرونَ إلى الله ﷻ، وأنَّهم غيرُ محجوبِينَ عَن رُؤيتِه كرامةً منهُ لَهُم، وقوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، **والزيادةُ**: النظرُ إلى وَجهِ الله =

....

= عزَّ وجلَّ، كما جاء في خبرٍ صحيحٍ.
وقد قال الله ﷻ لنبيه ﷺ: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وكانَ مِمَّا بيَّنه ﷺ لأمته في هذه الآيات: أنه أعلَمَهم في غير حَديثٍ: أنَّكم ترونَ ربَّكم ﷻ، رواه جماعةٌ من صَحابتِه ﷺ، وقبِلَها العلماءُ عنهم أحسنَ القبولِ، لا يَشكُّونَ في ذلك، ثُمَّ قالوا: مَن رَدَّ هذه الأخبارَ فقد كفرَ. ثُمَّ ذكَرَ الأحاديثَ الكثيرةَ الناصَّةَ لرؤيةِ المؤمنينَ ربَّهم يومَ القيامةِ، وقال:
فمَن رَغِبَ عمَّا كان عليه هؤلاء الأئمةُ الذين لا يُستوحَش من ذِكرِهم، وخالفَ الكتابَ والسنةَ، ورضيَ بقولِ جَهمٍ وبِشرٍ المَريسيِّ وبأشباهِهما فهو كافرٌ. . .
هذه الأحاديثُ، والأخبارُ كلُّها يُصدِّقُ بعضُها بعضًا، وظاهرُ القُرآن يُبيِّنُ أنَّ المُؤمنين يَرونَ الله عزَّ وجلَّ، فالإيمانُ بهذا واجِبٌ، فمَن آمنَ بِمَا ذَكَرْنا فقد أصابَ حظَّه مِن الخَيرِ إن شاء الله في الدُّنيا والآخرةِ، ومَن كذَّبَ بجَميعِ ما ذكَرْنا وزَعمَ أنَّ الله عزَّ وجلَّ لا يُرَى يومَ القيامةِ فقد كفَرَ.
فإن اعترَضَ بعضُ مَن استحوَذَ عليهم الشَّيطانُ فهُمْ في غيِّهم يَتردَّدونَ مِمَّن يَزعَمُ أنَّ الله ﷻ لا يُرَى في الآخرةِ واحتجَّ بقولِ الله ﷻ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وجحَدَ النظرَ إلى الله ﷻ بتأويلِه الخاطِئِ لهذه الآيةِ؟
قيل له: يا جاهلُ إنَّ الَّذي أنزَلَ الله ﷻ عليه القرآنَ وجعَلَه الحجةَ على خَلقِه وأمَرَه بالبيانِ لِمَا أنزَلَ عليه مِن وَحيِه هو أعلَمُ بتأويلِها مِنكَ يا جَهْمِي هوَ الَّذي قال لنا: إنَّكم سترونَ ربَّكم ﷻ كما ترونَ هذا القمرَ، فقبِلنا عنهُ ما بشَّرَنا به مِن كَرامةِ ربِّنا ﷻ على حسَبِ ما تقدَّمَ ذكرُنا له مِن الأخبارِ الصِّحاحِ عندَ أهلِ الحَقِّ مِن العلمِ، ثُمَّ فسَّرَ لنا الصَّحابةُ ﷺ بعدَه، ومن بعدِهم التابعون ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ بالنظرِ إلى وجهِ الله عزَّ وجلَّ، وكانُوا بتَفسيرِ القُرآنِ وبتفسيرِ ما احتَجَجْتَ به مِن قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ أعرَفَ مِنكَ وأهدَى مِنكَ سَبيلاً، والنبيُّ ﷺ فسَّرَ لنا الزيادةَ في ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ بالنظرِ إلى وَجهِ الله عزَّ وجلَّ وكذا أصحابُه ﷺ.
واستغنَى أهلُ الحَقِّ بهذا مع تواتُرِ الأخبارِ الصِّحاحِ عَنِ النَّبيِّ ﷺ بالنَّظرِ إلى وَجهِ الله =

عَلَى مَا أخبَرَ به تَعالى في قولِه تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣].

وقد بيَّنَ معنَى ذلكَ النَّبيُّ ﷺ، ودفَعَ كلَّ إشكالٍ فيه بقولِه للمُؤمنِينَ: «تَرَوْنَ رَبَّكُمْ عَيَاناً»[(١)]، وقولِه: «تَرَوْنَ رَبَّكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ لَا تُضَامُّونَ في رُؤْيَتِه»[(٢)]، فبيَّنَ أنَّ رؤيَتَه تعالى بأعيُنِ الوُجوهِ.

= عَزَّ وجَلَّ، فقبِلَها أهلُ العلم أحسَنَ قَبولٍ، وكانُوا بتَأويلِ الآيةِ الَّتي عارَضْتَ بِهَا أهلَ الحَقِّ أعلَمَ مِنكَ يا جَهمِي.

فإنْ قالَ قائِلٌ: فمَا تَأويلُ قَولِه عَزَّ وجَلَّ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾؟

قيل: معنَاها عندَ أهلِ العِلم: لَا تُحيطُ به الأبصارُ، ولَا تَحويه عَزَّ وجَلَّ، وهُم يَرونَه مِن غَيرِ إدراكٍ، ولَا يَشُكُّونَ في رُؤيَتِه كمَا يَقولُ الرَّجُل: رأيتُ السَّماءَ، وهو صادِقٌ ولَم يُحِط بَصرُه بكلِّ السَّماءِ ولَم يُدرِكهَا، وكما يَقولُ الرَّجُل: رَأيتُ البَحرَ، وهو صادِقٌ ولَم يُدرِك بَصرُه كلَّ البَحرِ ولَن يُحِيطَه ببَصرِه، وهو صادِقٌ، هكذا فسَّرَهُ العُلمَاءُ إنْ كُنتَ تَعقِلُ». (مُختَصَراً).

وقال الحافظُ **ابنُ القَيِّم** رحمه الله في حادِي الأرواح (ص: ١٩٦): «ويَرَى المؤمنونَ ربَّهَم تعالى بأبصارِهِم جَهرَةً كمَا يُرَى القمَرُ ليلةَ البَدرِ، ويَتجلَّى لَهُم ضاحِكًا إلَيهِم، اتَّفقَ علَيها الأنبياء والمرسلون وجَميعُ الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام على تتابُعِ القُرونِ وأنكرَها أهلُ البِدَعِ المارِقُون والجهميَّةُ المُتهَوِكُونَ والفِرعَونِيَّةُ المُعطِّلُونَ، والباطِنيَّةُ الَّذينَ هُم مِن جَميع الأديَانِ مُنسلِخُونَ، والرافضَةُ الذين هُم بِحبَائلِ الشَّيطانِ مُتمَسِّكُونَ، ومِن حَبلِ الله مُنقطِعُونَ، وعلَى مَسَبَّةِ أصحابِ رَسولِ الله عاكِفُونَ، وللسنَّةِ وأهلِها مُحارِبُونَ، ولكلِّ عَدوٍّ لله ورسوله ودِينِه مُسالِمُونَ، وكلُّ هؤلاء عَن رَبِّهم مَحجُوبُونَ، وعَن بابِه مَطرُودُون، أولئكَ أحزابُ الضَّلالِ وشِيعَةُ اللَّعينِ، وأعداءُ الرَّسولِ وحِزبِه».

(١) عن **جرير بن عبد الله** رضي الله عنه قال: «**قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عَيَانًا**».
رواه **البخاري في التوحيد**، باب ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (**٧٤٣٥**).

(٢) عَن **جرير بن عبد الله** رضي الله عنه قال: «**خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ الله ﷺ لَيْلَةَ البَدْرِ، فقَالَ: إِنَّكُمْ**
=

ولَم يُرِد النبيُّ ﷺ أنَّ الله عزَّ وجلَّ مِثلُ القمَرِ مِن قِبَلِ أنَّ النبيَّ ﷺ شبَّهَ الرُّؤيَةَ بالرُّؤيَةِ، ولَم يُشبِّهْ اللهَ تعالى بالقمَرِ.

وليسَ يَجِبُ إذا رَأَيناهُ تعالَى أنْ يَكونَ شَبيهاً لِشَيءٍ مِمَّا نَراهُ، كمَا لَا يَجِبُ إذا عَلِمْنَاهُ أنَّهُ يُشبِهُ شَيئاً نَعلَمُه.

ولو كانَ يَجِبُ إذا رأيناهُ عزَّ وجلَّ أنْ يَكونَ مِثلَ المَرئِيِّينَ هُنا لَوَجَبَ إذا كَانَ اللهُ رائِياً لَنَا وعَالِماً بِنَا أنْ يَكُونَ مِثلَ الرَّائِينَ العالِمِينَ مِنَّا[(١)].

= سَتَرَوْنَ رَبَّكُم يَوْمَ القِيَامَةِ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ».

رواه البخاري في التوحيد، باب ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (٧٤٣٥)، ومسلم في المساجد، باب فضل صلاتي الفجر والعصر (٦٣٣).

قال الإمامُ البيهقي رحمه الله في الاعتقاد (ص: ٢٢٣): «**قولُه: لَا تُضَامُّونَ في رُؤيَتِه**: بِضَمِّ التاءِ وتَشديدِ الميم: يُرِيدُ لَا تجتمِعون لرؤيَتِه في جِهتِه، ولَا يُضَمُّ بعضُكُم إلى بعضٍ لذلك، فإنَّه ﷻ لَا يُرَى في جِهَةٍ كَما يُرَى المَخلُوقُ في جِهَةٍ.

ومَعناه بفتحِ التاءِ وتَخفيفِ الميمِ «لا تَضَامُونَ لِرُؤيَتِه» مثلُ معناه بالضَّمِّ والتشديد: لَا تُظلَمُونَ بِرُؤيَةِ بعضِهِم دونَ بعضٍ، وأنَّكُم تَرونَه في جِهاتِكُم كلِّها، وهو يَتعالَى عن جِهَةٍ.

ورَوينا في إثباتِ الرؤيةِ عن: أبي بكر وحذيفة وابن مسعود وابن عبَّاس وأبي موسى وغيرِهم، ولَم يُروَ عن أحدٍ منهم نَفيُها، ولَو كانوا مُختَلِفينَ فيها لَنُقِلَ اختِلافُهُم في ذلك إلينا، كما أنَّهم لَمَّا اختَلَفوا في رؤيةِ الله بالأبصار في الدُّنيا نُقلَ اختِلافُهم في ذلك إلينا، فلَمَّا نُقِلَت رؤيةُ الله بالأبصار في الآخرة عنهم، ولَم يُنقَل عنهُم في ذلك اختِلافٌ علِمنا أنَّهم كانوا على القولِ برؤيةِ الله بالأبصارِ في الآخرةِ مُتَّفِقينَ مُجتَمِعينَ». (مُختصراً).

(١) عَلِمنا مِمَّا سبَقَ أنَّ رُؤيةَ المؤمنينَ ربَّهم تعالى يومَ القيامةِ بأبصارِهِم ثابتةٌ بالكتابِ، والسنةِ المتواترةِ، وإجماعِ الصَّحابَةِ، وكذا بإجماعِ مَن يُعتَدُّ به مِمَّن بعدَه، تَظاهَرَت عليها أدلَّةُ المَنقولِ والمعقول، وبقِيت هاهنا مسألةٌ:

وهي رُؤيةُ المؤمنينَ ربَّهم في الدُّنيا بأبصارِهم: =

....
....

= اتَّفقَ علماءُ السلَفِ والخَلَفِ على جوازِها عقلاً لسؤالِ موسَى ﷺ ربَّه إيَّاها في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وعدمِ وُقوعِها لِغيرِ نَبِيِّنا ﷺ في الدُّنيا لِحديثِ مُسلِم (٢٩٣٠): «لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ ﷻ حَتَّى يَمُوتَ» كما قال الحافظ في الفتح (١/ ١٤٧).

قال الإمامُ ابنُ خُزَيْمَة في التوحيد (٢/ ٥٤٧): «أهلُ قِبلَتِنا مِن الصحابَة والتابعين ومَن بعدَهُم إلى مَن شاهَدنا مِن العلَماء مِن أهل عصرِنا لَم يَختَلِفوا، ولَم يَشُكُّوا، ولَم يَرتابُوا: أنَّ جَميعَ المؤمِنينَ يَرونَ خالِقَهُم يومَ القيامَةِ عَياناً، وإنَّما اختلَف العلماءُ هَل رأى النَّبيُّ ﷺ خالِقَهُ عزَ وجلَّ قَبلَ المَوتِ؟».

ولكنَّهُم اختلَفُوا في وُقوعِها لِنَبِيِّنا ﷺ ليلَةَ الإسراءِ على ثلاثة مذاهب:

الأول: أنَّه ﷺ رأى ربَّه ليلةَ الإسراءِ بعَيْنَي رأسِه، قاله ابنُ عبَّاس، وابنِ عُمَرَ، وأنسٌ، وأبو ذَرٍّ، وأبو هُريرَة، وأبو ذَرٍّ، والحسَنِ البصري، وأحْمَدُ، وأبو الحسن الأشعريِ وجماعةٌ مِن أصحابِه منهُم القاضي أبو بكر، والأكثرون، واستَدلُّوا عليه بِحَديثِ ابنِ عباس رضى الله عنهما «أَتَعجَبُونَ أَنْ تَكُونَ الخُلَّةُ لِإبْرَاهِيمَ، والكَلَامُ لِمُوسَى، والرُّؤْيَةُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ»، رواه ابنُ خُزَيْمَة فِي التوحيد (٢٧٧)، والحاكِمُ في المستَدرَكِ (٢١٦) بإسنادٍ صحيحٍ، وحديثِ أنسٍ ﷺ: «رَأَى مُحَمَّدٌ ﷺ رَبَّهُ» رواه ابنُ خُزَيمة في التوحيد (٢٧٩) بإسنادٍ صحيح.

وأجابُوا عَن إنكارِ عائشةَ رضى الله عنها بأنَّها لَم تُخبِر أنَّهَا سَمِعَت النبيَّ ﷺ يقول: لَمْ أَرَ رَبِّي، وإنَّمَا نَفَت لقولِ الله تعالى ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، والصحابي إذا قال قولاً، وخالفه غيره منهم لَم يكُن قوله حجةً، وإذا صحَّت الرِّواياتُ عن ابنِ عبَّاسٍ فِي إثباتِ الرُّؤيَةِ وَجَب المَصيرُ إلَى إثباتِها، فإنَّها ليسَت مِمَّا يُدرَك بالعَقلِ والاجتهادِ، وإنَّمَا يُتلقَّى بالسَّماعِ، وأيضاً المُثبِتُ مُقدَّمٌ على النافي.

الثاني: أنه ﷺ لَم يَرَى ربَّه ليلَةَ الإسراءِ، قاله ابنُ مسعودٍ، وعائشةُ، وجَماعةٌ مِن المحدِّثين والمتكَلِّمينَ، لِمَا رواه مسلمٌ (١٧٨) عَن أبِي ذَرٍّ ﷺ قال: «سَأَلْتُ

=

= رسولَ الله ﷺ هل رأيتَ ربَّكَ؟ قال: «نورٌ أنَّى أراهُ»، وفي روايةٍ عنده (١٧٩): «رأيتُ نوراً».

وقوله: «نورٌ أنَّى أراهُ» فهو بتنوينِ «نور» وبفتحِ الهمزةِ في «أنَّى» وتشديدِ النونِ وفتحِها، و«أراهُ» بفتحِ الهمزةِ، هكذا رواهُ جميعُ الرُّواةِ في جميعِ الأصولِ والرِّواياتِ. ومعناهُ: حجابُه نورٌ فكيفَ أراهُ، فالضميرُ في «أراهُ» عائد على الله سبحانه وتعالى، ومعناه: أنَّ النُّورَ منعَني مِن الرُّؤيةِ.

الثالث: الوقفُ، لعدمِ وجودِ دليلٍ واضحٍ، اختارَه جماعةٌ مِن المحدِّثين وغيرِهم منهم القرطبي.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في الفتح (٨ / ٤٧٤): «وقد اختلفَ السلَفُ في رُؤيةِ النبيِّ ﷺ ربَّه عزَّ وجلَّ:

فذهبَت عائشةُ وابنُ مسعودٍ إلى إنكارِهَا؛ واختُلِفَت الروايةُ عن أبي ذرٍّ؛

وذهبَ جماعةٌ منهم ابنُ عبَّاسٍ وعامَّةٌ وعُروةُ ابنُ الزُّبيرِ والحسنُ وكعبُ الأحبار والزُّهري والأشعري وغالبُ أصحابِه والآخرون إلى إثباتِها.

ثمَّ اختلفُوا هل رآهُ بعينَيه أو بقلبِه وعَن أحمدَ كالقولَينِ، جاءَت عن ابن عباسٍ أخبارٌ مُطلَقةٌ منها قولُه: «أتعجبُونَ أنْ تكونَ الخُلَّةُ لإبراهِيمَ والكَلامُ لِموسَى والرُّؤيةُ لمحمَّدٍ ﷺ»، ومُقيَّدةٌ منها قوله: في ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ۝١١﴾... ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣﴾ [النجم: ١١-١٣] «رأى مُحمَّدٌ ربَّهُ بفُؤادِهِ مرَّتَيْنِ» [رواه مسلم (٢٥٨)]، فيجبُ حملُ مُطلَقِها على مُقيَّدِهَا، ويُؤيِّده ما أخرَجه ابنُ مَردُويه عن أبيهِ: «لم يرَهُ رسولُ الله ﷺ بعَينِه، إنَّما رآهُ بقَلْبِه»، وعلى هذا فيُمكِنُ الجمعُ بَين إثباتِ ابن عباسٍ ونَفيِ عائشةَ بأنْ يُحمَلَ نَفيُها على رُؤيةِ البَصرِ، وإثباتُه على رُؤيةِ القلبِ.

وجنَح ابنُ خُزيمةَ في كتابِ التَّوحيدِ [٢/ ٥٦٢] إلى ترجيحِ الإثبَاتِ، وأطنَبَ في الاستدلالِ لَه بما يطولُ ذكرُه، وحَمَل ما وَرَد عَن ابنِ عبَّاسٍ على أنَّ الرُّؤيةَ وقعَت مرَّتَين: مرَّةً بعينِه، ومرَّةً بقلبِه، وفيمَا أوردْتُه مِن ذلكَ مَقنَعٌ». (مُلخَّصاً).

شرح مسلم للنووي: ٣/ ٥-١٣، اعتقاد أهل السنة لأبي بكر اللالكائي: ٣/ ٥١٢.

[الأَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ
في أنَّ الله غَنِيٌّ، فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ]

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ غَيرُ مُحتَاجٍ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا خَلَقَ(١)؛

وأنَّه تَعالى يُضِلُّ مَن يَشاءُ(٢)، ويَهدِي مَن يَشاءُ(٣)، ويُعَذِّبُ مَن يَشاءُ(٤)، ويُنعِمُ على مَن يَشاءُ(٥)؛ ....

---

(١) قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [لقمان: ٢٦]؛
وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]؛
وقال: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾. [الإخلاص: ٢].

(٢) قال تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]؛
وقال: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [يونس: ١٠٨]؛
وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [النحل: ٩٣].

(٣) قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ﴾ [الرعد: ٢٧]؛
وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [النحل: ٩٣].

(٤) قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ٤٠]؛
وقال: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ﴾ [العنكبوت: ٢١]؛
وقال: ﴿وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٦].

(٥) قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [النور: ٣٨]؛ =

ويُعزُّ من يشاء[1]، ويغفرُ لمن يشاء[2]، ويُغني من يشاء[3]؛

وأنه تعالى لا يُسأَلُ في شيءٍ من ذلك عمَّا يفعل[4]، ولا لأفعاله عِلَل[5]،

= وقال: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴿١٨﴾ وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴿١٩﴾ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰؤُلَاءِ وَهَٰؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾ انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ١٨-٢١].

(١) قال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦]؛
وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]؛
وقال: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨].

(٢) قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ٤٠]؛
وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]؛
وقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

(٣) قال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦]؛
وقال: ﴿وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

(٤) قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]؛
وقال: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

(٥) العِلَّة في اللغة: المرض الشاغل، والجمع عِلَلٌ، مثل سِدرَة وسِدَر، مِن عُلَّ الإنسانُ، واعتلَّ الإنسانُ إذا مرض، واعتلَّ إذا تمسَّك بالحُجَّة، وأعلَّه جعلَهُ ذا علَّة، ومنه إعلالات الفقهاء واعتلالاتهم، قاله الفيومي في المصباح (ص: ٢٥٣).
وأمَّا في الاصطلاح: فقد اختلف العلماء في تعريفها على ثلاثة مذاهب:
الأول: العِلَّة (السَّبَب): هي الوصف الظَّاهِرُ المُنْضَبِطُ المُعَرِّفُ للحُكم كالسَّفَرِ والإسكار والقتل، فالأول علامةٌ على جواز القصرِ والجمعِ والإفطار، والثاني

. . . .

= علامةٌ حُرمَةِ الْمُنْكِرِ، والثالثُ علامةٌ على وُجوبِ القصاصِ، قاله أهلُ السنّةِ.

قد يُعَرِّفُ كثيرٌ من الفقهاء، والأصوليّين مِنهُم الآمدِيُّ العلّةَ بـ«**الوَصْفِ الظَّاهِرِ المُنْضَبِطِ الباعِثِ عَلَى الحُكْمِ**»، ومُرادُهُم: أنّ العلّةَ باعِثَةٌ للمُكَلَّفِ على امتِثالِ الحُكمِ، لَا أنّها باعِثَةٌ اللهَ تعالى على شَرعِ الحُكمِ، إذِ الرَّبُّ سُبحَانَه وتعالى لَا يَبعَثُهُ شيءٌ على شيءٍ.

الثاني: العِلَّةُ (السَّبَبُ): هِيَ الوَصْفُ الظَّاهِرُ المُنْضَبِطُ المُؤَثِّرُ في الحُكمِ بذاتِهِ، قاله **المُعتَزِلَةُ** ومَن تَبِعَهُم كابنِ تَيمِيَّةَ وابنِ القَيِّمِ وغيرُهُما مِن أهلِ السنَّةِ.

الثالثُ: العِلَّةُ (السَّبَبُ): هِيَ الوَصْفُ الظَّاهِرُ المُنْضَبِطُ في الحُكمِ بإذنِ اللهِ تعالى، قاله **الغَزَّالِي**.

وَالْمُرَادُ بـ«**الحُكم**» هنا الْحُكمُ الوَضعِيُّ، لأنَّ الْحُكمَ الشَّرعِيَّ الذي هو: خِطابُ اللهِ (أي كلامُهُ القديمُ) قِسمَانِ:

الأوّلُ: الحُكمُ التكليفِيُّ، وهو المُتَعَلِّقُ بِفعلِ المُكَلَّفِ (تَعلُّقاً مَعنَوِيًّا أي صَلُوحِيًّا قبلَ وُجودِه، وتَنجيزِيًّا بعدَ وُجودِه وبُلوغِه الدَّعوةَ) مِنْ حَيثُ إنَّهُ مُكَلَّفٌ كـ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا الزَّكَوٰةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]، و﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢].

الثاني: الحُكمُ الوَضعِيُّ: وهو المُتَعَلِّقُ بِفعلِ المُكَلَّفِ وبِغَيرِهِ مِن حيثُ كَونُه عِلَّةً (سَبَبًا) وشرطاً ومانِعاً وصحيحاً وفاسداً، كـ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوٓا أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨]، و﴿وَهُوَ الَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾ [الأنعام: ٩٩]، وقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ﴾ [الحجر: ٢٢]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَىْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِالْغَيْبِ﴾ [المائدة: ٩٤].

ثُمَّ نقول بعد ذلكَ: هل تباركَ و تعالى مُحتاجٌ (مُفتَقِرٌ) إلى هذه العِلَلِ وأمثالِه، أي مُفتَقِرٌ إلى الماءِ في إخراجِ النَّباتِ، أو إلى الرياح في التلقيح، أو إلى الامتحان ليعلَم مَن يَخافُه، وهكذا...؟

=

أو على يد هذه العلل وأمثالها شيءٌ من التأثير في المعلولات، كلا وألف كلا، بل الله الصمد الذي يستغني عن كل الشيء، يفتقرُ إليه كلُّ الشيء، وعلامُ الغيبِ الذي لا يخفى عليه شيءٌ في السماءِ والأرضِ ويعلَمُ كلَّ الصغير والكبير والماضي والآتي، والقيّم الذي يقيم كلَّ الشيء، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١]، وقال: ﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [لقمان: ٢٦].

ولكنه تعالى ربطَ الأسبابَ بالمسبَّباتِ مُجرَّدَ ربطٍ من غيرِ أنْ يكونَ لها تأثيرٌ في المسبَّبات، بل الله يخلقُ عنده، أو يكونُ لها نوعٌ مِن التأثيرِ بإذنِ الله تعالى كما قال العراقي، ينظم الكونَ وأتقن الصنعَ، وهو تعالى عزيزٌ في مُلكِه، حكيمٌ في خلقِه، منزَّهٌ عن العبث في صنعه كما نصّت عليه الآياتُ العديدةُ والأحاديثُ المتواترةُ، منه قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٥-١١٦]، وقوله: ﴿فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٠٩]، وهو تعالى فعّالٌ لِمَا يُريدُ، لا يُسألُ عما يفعل، ولا نعقله كيف؟ ولا لِمَ؟، وهو خبيرٌ حكيمٌ، عزيزٌ رحيمٌ.

فهذا معنى قول الشيخ أبي الحسن: «ولا لأفعاله عِلَلٌ»، وليسَ معنَاه: أنَّ تصرُّفَه تعالى خالٍ عن الحكمة، أو مشتملٌ على العبثِ، أو مُفتقِرٌ إلى الشيءِ في خلقِه، تعالى الله عنه علوًّا كبيرًا، يخلق المسبَّبَ بلا سببٍ إذا شاء، لأنَّهُ خالِقٌ وليسَ بصانعٍ، والعبدُ صانعٌ وليس بخالقٍ، فشتّانَ بينهما، كما بيّنَ ذلكَ الأئمةُ من أصحابِه كالتاج السبكي والجلال المحلّي وشيخ الإسلام زكريا وغيرُهم.

فإذا علم هذا عُلِم أنّ قول الأستاذ عبد الله الجُنَيدي هنا (ص: ٢٤١) تعليقاً على كلام الشيخ أبي الحسن: «ولا لأفعاله عِلَلٌ»: «اما ذكره الأشعري هنا مِن إجماع أهل السنة على أنه ليس لأفعال الله عِلَلٌ غيرُ سليمٍ، بل هو مذهبٌ له ولبعض

=

لأنَّهُ مالِكٌ غيرُ مَملُوكٍ، ولَا مَأمورٍ، ولَا مَنهِيٍّ[1]؛

وأنَّه يَفعَلُ ما يَشاءُ، ويَفضُلُ على مَن يَشاءُ كما قال: ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ﴾ [الجمعة: ٤]، وقال: ﴿عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُۖ﴾ [الأعراف، الآية: ١٥٦]، وبيَّنَ تعالى أنَّه ليسَ يَجري في أفعالِه مَجرَى خَلقِه بقولِه عَزَّ وجَلَّ: ﴿لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء، الآية: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود، الآية: ١٠٧].

= الطوائفِ مِن أصحابِ مالكٍ والشافعي وابنِ حَنبل.

وأما أهلُ السنةِ وكذلك المعتَزلة فيقولون بالحكمَةِ والتعليلِ لأفعالِ الله تعالى، قال القاضي عبدُ الجبَّار في المغني (١/ ٩٢): «إنَّ الله ابتَدأ الخلقَ لِعِلَّةٍ، ولَا يُقالُ: خَلَقه لَا لِعِلَّةٍ، لِمَا فيه مِن إيهامِ أنَّه خلَقَه عبَثاً»، وقال ابنُ تَيميَّة فِي منهاج السنة (١/ ٤٤): «والقولُ بإثباتِ هذه الحكمَة ليسَ قولَ المعتزلةِ ومَن وافَقهم مِن الشيعَة فقط، بل هو قولُ جَماهير طوائفِ المسلِمين مِن أهل التفسير والفقه والحديث والتصوف والكلامِ وغيرهم، فأئمةُ الفقهاء متفِقُون على إثباتِ الحكمَةِ والمَصالح في أحكامِه الشرعيَّةِ»، وقال ابنُ القَيِّم في شفاء العليل (ص: ٤٠٠): «إنَّ الله لَا يَفعَل شيئاً عَبثاً، ولَا لغَيرِ مَعنًى ومَصلَحةٍ وحِكمَةٍ، بل أفعالُه سُبحانَه صادرَةٌ عن حِكمَةٍ بالغَةٍ لأجلِهَا فعَل، كما هيَ ناشئةٌ عن أسبابٍ بِهَا فَعَلَ، وقد دلَّ كلامُ الله ورسولِه على ذلك»، كما تَعرَّضَ لهذه المسألةِ الشاطبي في الموافقات (٢/ ٦)، وقرَّر أنَّ وضعَ الشرائع إنَّما هو لِمَصالِح العِبادِ في العاجِل والآجِل،...» خطأٌ ظاهرٌ، نشَأ عن عدمِ فهمِ كلامِ الشيخِ أبي الحَسَنِ وغيرِه مِن أئمَّةِ السلَفِ، ولَو علِمَ أنَّ مَبنَى المسألةِ على تفسيرِ «العلَّةِ»، لَا في كونِ الأحكامِ مُشتَمِلَةً على الحكمَة والمصلَحةِ، خاليَةً عن العبَثِ واللعِبِ، وهي كذلك وفاقاً، لَتَنبَّهَ إلى خُطورَةِ قولِ المعتَزلَةِ، صدقِ قولِ أهلِ السنة، والله تعالى أعلم.

(١) قوله: «ولَا مَأمورٍ، ولَا مَنهِيٍّ» كذا في الأصولِ، والسياقُ يَقتَضِي أن يَكونَ: «وآمِرٌ غيرُ مَأمورٍ، ونَاهٍ غيرُ مَنهِيٍّ»، والله تعالى أعلَم.

[الأَصْلُ الثَّالِثَ عَشَرَ
فِي التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ]

وأجمعوا على أنَّ القَبِيحَ مِن أفعالِ خَلقِه: مَا نَهَاهُم عَنْهُ وزَجَرَهُم عَن فعلِه[1]،

---

(١) هاهنا ثلاثة أمورٍ:

الأمرُ الأوَّلُ: الحُسنُ للشيءِ وقُبحُه شرعيَّان:

يُطلقُ الحُسنُ للشيءِ وقُبحُه بثلاثِ اعتباراتٍ:

الأوَّلُ: الحُسنُ للشيءِ: هو مُلاءَمتُه الطَّبعَ كحُسنِ الحُلوِ، **والقُبحُ**: هو مُنافَرتُه الطَّبعَ كقُبحِ المُرِّ.

الثَّاني: الحُسنُ للشيءِ: هو صِفةُ الكَمالِ كحُسنِ العِلمِ، **والقُبحُ**: هو صفَةُ النَّقصِ كقُبحِ الجهلِ.

الثالثُ: الحُسنُ للشيءِ: هو تَرتُّبُ المَدحِ علَى فِعلِه في الدُّنيا والثَّوابِ عليه في الآخرةِ كحُسنِ الطاعةِ، والقُبحُ: هو تَرتُّبُ الذَّمِّ علَى فِعلِه في الدُّنيَا، والعِقَابِ عليه في الآخرةِ كقُبحِ المعصيةِ.

اتَّفقَ الجميعُ على أنَّ الحُسنَ والقُبحَ بالاعتبارَينِ الأوَّلَينِ عَقليٌّ، واختَلَفُوا في الثالِثِ على مَذهبَينِ:

الأوَّلُ: أنَّه شرعيٌّ، أي لا يَحكُم به إلَّا الشرعُ المبعوثُ به الرُّسلُ، ولَا يُؤخَذُ إلَّا منه، ولا يُدرَكُ إلا به، قاله أهلُ السنَّةِ.

الثاني: أنَّه عقليٌّ، أي يَحكُم به العقلُ لِمَا في فعلِه مِن مصلَحةٍ أو مَفسَدةٍ يَتبَعُها حُسنُه أو قُبحُه عندَ الله، أي يُدرِكُه العقلُ: إمَّا بالضرورَةِ كحُسنِ الصدق النافع وقُبحِ الكذبِ الضارِّ، أو بالنظرِ كحُسنِ الكذبِ النافعِ، وقُبحِ الصدقِ الضارِّ؛ أو باستعانةِ الشارعِ كحُسنِ صومِ رمضانَ، وقُبحِ صومِ يومَي العيدِ، قاله المعتَزِلَةُ.

الأمرُ الثاني: تعريفُ الحَسَنِ والقَبيحِ:

الحَسَنُ: هو فعلُ المُكلَّفِ المأذونُ فيه: واجباً كانَ كالصلواتِ الخمسِ، أو مَندوباً =

وأنَّ الحسَنَ: ما أمَرَهُم بِهِ، أو نَدَبَهُم إلى فعلِه، أو أباحَه لَهُم.

وقد دلَّ اللهُ عَزَّ وجَلَّ على ذلك بقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

[الأَصْلُ الرَّابِع عَشَرَ
في الرِّضَا بالقَضَاءِ والقَدَرِ]

وأجْمَعوا علَى أنَّ عَلَى جَميعِ الخَلقِ الرِّضَا بأَحْكَامِ اللهِ[1] الَّتِي أمَرَهُم أنْ

= كصلاةِ الضُحَى، أو مُباحاً كأكلِ الفَواكِهِ؛

والقَبِيحُ: هو فِعلُ المُكَلَّفُ المَنهِيُّ عنهُ: حَراماً كانَ كالغيبَةِ، أو مَكروهاً كشُربِ الماءِ قائماً، أو خِلافَ الأَوْلَى كصِيَامِ يَومِ عرفَةَ للحاجِّ.

الأمرُ الثَّالثُ: الحُسنُ والقُبحُ اعتِبَارِيَّانِ: اختَلفَ العلَماءُ في كَونِ الأشياءِ تُوصَفُ بالحُسنِ والقُبحِ لِذَواتِها أمْ لَا؟ على مذهبَين:

الأوَّل: أنَّ الأفعالَ لَا تُوصَفُ بالحُسنِ والقُبحِ لذَوَاتِهَا، وأنَّ العَقلَ لَا يُحسِّنُ ولَا يُقبِّحُ، وإنَّما إطلَاقُ الحُسنِ والقُبحِ عليها باعتبارَاتٍ ثَلاثَةٍ سابقَةٍ، ولذا كانَ السجودُ لله تعالى طاعَةً، وللصنَمِ معصيةً، قاله أهلُ السنة.

الثاني: أنَّ الأفعالَ مُنقسِمَةٌ إلى الحسَنَةِ والقبيحَةِ لِذَوَاتِها، قاله المعتزلة، وفساده بيِّنٌ وإنْ خَفِيَ على الذين لَم يُدرِكُوا مَحلَّ النِّزَاعِ في كَونِ الحُسنِ والقُبحِ عقليَّينِ أو شرعِيَّينِ.

(البرهان: ١/ ٢١٥، المحصول: ١/ ١٠٨، ١٢٤، الإحكام: ١/ ٧٢، ١٢٣، نهاية السول: ١/ ٥٤، التشنيف: ١/ ٤٥، ١٠٠، البدر الطالع: ١/ ٨٨، ١٢٨، غاية الوصول، ص: ٢١).

(١) قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

يرضوا بها، والتسليم في جميع ذلك لأمره، والصبر على قضائه، والانتهاء إلى طاعته فيما دعاهم إلى فعله، أو تركه(١).

---

(١) قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]؛

وقال: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢]؛

وقال: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١١].

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كُنْتُ خَلْفَ رَسُولِ الله ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ: يَا غُلَامُ إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ: احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الأَقْلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ».

رواه الترمذي في صفة القيامة (٢٥١٦)، وقال: «حسنٌ صحيحٌ»، وأحمد في مُسنَدِه (٢٦٦٩).

وعن ابن مسعود ﷺ قال: «حَدَّثَنَا رَسُولُ الله ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ: إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ المَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا».

رواه البخاري في بدء الخلق، باب ذكر الملائكة (٣٠٣٦)، ومسلم في القدر باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه (٢٦٤٣).

[الأَصْلُ الخَامِسَ عَشَرَ
فِي عَدَالَةِ اللهِ تَعَالى]

وأجْمَعُوا عَلَى أنَّه عادِلٌ[1] في جَمِيعِ أفْعَالِه وأحْكَامِه سَاءَنَا ذَلِكَ أمْ سَرَّنَا، نَفَعنا أوْ ضَرَّنَا.

[الأَصْلُ السَّادِسَ عَشَر
فِي القَدَرِ]

وأجْمَعوا على أنَّه تَعالَى قَد قدَّرَ جَميعَ أفْعالِ الْخَلْقِ، وآجالَهُم، وأرزاقَهُم قبلَ خَلقِه لَهُم، وأثْبَتَ فِي اللَّوْحِ المَحْفوظِ جَميعَ ما هُوَ كائنٌ مِنْهُم إلَى يَوم يُبعَثُونَ[2]، وقَد دَلَّ عَلَى ذلِكَ بقَولِه: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ۝٥٢ وَكُلُّ

---

(١) العَدْلُ: هوَ التصَرُّفُ فِي مُلكِهِ بِوَضعِ الشيْءِ فِي مَوضِعِه على مُقتَضَى العِلمِ والإرادَةِ. فالله تعالَى عَادِلٌ في جَميعِ أحكامِه حَكيمٌ في خَلقِه، مُنَزَّهٌ عَنِ الظُّلم بَرِيءٌ عنِ العَبثِ، قال تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]؛
وقـال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]؛
وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَٰكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٤].

(٢) عن عَليٍّ رضي الله عنه قال: «كانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي جِنازَةٍ فَأَخَذَ شَيْئًا، فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهِ الأَرْضَ، فقَالَ: مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ. قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، أَفَلَا نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا، ونَدَعُ العَمَلَ؟ قال: اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعادَةِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ. ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾ ...». =

صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر: ٥٢-٥٣]؛ وأخبَرَ أنَّهُ عزَّ وجَلَّ يَقرَعُ الجاحِدِينَ لِذَلِكَ في جَهَنَّمَ بِقَولِهِ: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ (٤٨) إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [سورة القمر، الآية: ٤٨-٤٩].

[الأَصْلُ السَّابِعَ عَشَرَ
في تَقسِيمِ الخَلْقِ إلى الجَنَّةِ والنَّارِ]

وأجْمَعوا على أنَّه تعالى قَسَم خَلْقَه فِرقَتَين:

١ - فِرقَةٌ خلَقَهُم للجنَّةِ، وكَتَبهُم بأسْمائِهِم وأسْماءِ آبائِهِم؛

= رواه البخاري في باب ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ (٤٦٦٦)، ومسلم (٢٦٤٧).

وعن ابنِ مَسعودٍ ﷺ قال: «حَدَّثَنَا رَسولُ الله ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ: إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجمَعُ خَلْقُهُ في بَطنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضغَةً مِثلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرسَلُ المَلَكُ فَيَنفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا».

رواه البخاري في بدء الخلق (٣٠٣٦)، ومسلم في القدر (٢٦٤٣).

وقال الإمام أحمدُ رحمه الله في رسالة السنة (ص: ٦٩): «والقدَرُ خيرُه وشرُّه، وقليلُه وكثيرُه، وظاهرُه وباطنُه، وحُلوُه ومُرُّه، ومَحبوبُه ومَكروهُه، وحَسَنُه وسيِّئُه، وأوَّلُه وآخِرُه مِن الله قضاءٌ قضاهُ، وقدرٌ قدَّرَه عليهم، لا يَعدُو واحدٌ مِنهُم مشيئةَ اللهِ عزَّ وجلَّ، ولا يُجاوِزُ قضاءَه، بل هُم كلُّهم صائرونَ إلى ما خلَقَهم لهُ، واقعونَ فيما قُدِّرَ عليهم، لا مُحالةَ، وهو عدلٌ منهُ ربِّنا عزَّ وجلَّ، والزِّنا والسرقةَ وشربُ الخمرِ وقتلُ النفسِ وأكلُ مالِ الحرامِ والشركُ باللهِ والمعاصي كلُّها بقضاءٍ وقدرٍ من غيرِ أن يكونَ لأحدٍ مِن الخلقِ على اللهِ حجَّةٌ، بل للهِ الحُجَّةُ البالغةُ على خلقِه».

٢ - وفِرقَةٌ خلقَهُم للسَّعيرِ، ذكَرَهُم بأسمائِهِم وأسماءِ آبائِهِم؛

مُمتَثِلِينَ فِي ذلكَ لقولِه ﷻ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، ولقولِه تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١].

وقَد بيَّنَ ذلكَ ما رُوِيَ عَن النبيِّ ﷺ في حَديثِ القَبضَتَينِ[1]، وحديثِ الصادقِ والمَصْدوقِ[2] عن عبدِ الله بن مَسعودٍ، وما قالَه النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ بنِ

(١) عَن عَبدِ الرَّحمَن بنِ قَتادَة السُّلَمِي ﷺ قال: «سَمِعتُ رَسولَ الله ﷺ يَقُولُ: إِنَّ الله عَزَّ وجَلَّ خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ أَخَذَ الخَلْقَ مِنْ ظَهْرِهِ وقَالَ: هَؤُلَاءِ فِي الجَنَّةِ ولَا أُبالِي، وهَؤُلَاءِ فِي النَّارِ ولَا أُبالِي. فَقَالَ قائِلٌ: يَا رَسولَ الله فعَلَى مَاذَا نَعمَلُ؟ قالَ: عَلَى مَوَاقِعِ القَدَرِ».
رواه ابنُ حِبَّان في صحيحه (٣٣٨)، وأحمَد في مسنده (١٧٦٩٦).
وعَن أَبِي نَضْرَةَ قال: «مَرِضَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ فدَخَلَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ يَعُودُونَهُ، فبَكَى فقِيلَ لَهُ: مَا يُبْكِيكَ يَا أَبَا عَبدِ الله، أَلَمْ يَقُلْ لَكَ رَسُولُ الله ﷺ: خُذْ مِنْ شَارِبِكَ، ثُمَّ أَقِرَّهُ حَتَّى تَلْقَانِي؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: إِنَّ الله تَبارَكَ وتَعالَى قَبَضَ قَبْضَةً بِيَمِينِهِ فقَالَ: هَذِهِ لِهَذِهِ ولَا أُبالِي، وقَبَضَ قَبْضَةً أُخْرَى بِيَدِهِ الأُخْرَى فقَالَ: هَذِهِ لِهَذِهِ ولَا أُبالِي. فَلَا أَدْرِي فِي أَيِّ القَبْضَتَيْنِ أَنَا».
رواه أحْمَدُ في مسندِهِ (٢٠٦٨٧) بإسنادٍ صحيحٍ.

(٢) عن ابنِ مَسعودٍ ﷺ قال: «حَدَّثَنا رَسولُ الله ﷺ وَهوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ: إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ المَلَكُ فَيَنْفُخُ فيهِ الرُّوحَ، ويُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بكَتْبِ رِزْقِهِ، وأَجَلِهِ، وعَمَلِهِ، وشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، فوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونَ بَيْنَهُ وبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا».
رواه البخاري في بدء الخلق (٣٠٣٦)، ومسلم في القدر (٢٦٤٣).

الخطاب رضوان الله عليه حين قال: يا رسول الله، أرأيت ما نحن فيه أمرٌ قد فُرغ منه، أم مستأنف؟ فقال ﷺ: بل أمرٌ قد فُرغ منه. قال عمر: ففيم العمل يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «اعملوا فكلٌّ ميسّرٌ لما خُلق له»(١)، وغير ذلك مما جاء في الكتاب والسنة.

[الأصل الثامن عشر في القضاء]

وأجمعوا على أن الخلق لا يقدرون على الخروج مما سبق في علم الله فيهم(٢)، وإرادته لهم(٣)؛

---

(١) رواه الترمذي في التفسير، باب ومن سورة هود (٣١١١)، وقال: «حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه».

(٢) عن علي ﷺ قال: «كان النبي ﷺ في جنازة فأخذ شيئًا، فجعل ينكت به الأرض، فقال: ما منكم من أحدٍ إلا وقد كُتب مقعده من النار ومقعده من الجنة. قالوا: يا رسول الله، أفلا نتكل على كتابنا، وندع العمل؟ قال: اعملوا فكلٌّ ميسّرٌ لما خُلق له، أما من كان من أهل السعادة فييسّر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاء فييسّر لعمل أهل الشقاوة. ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾ . . .».

رواه البخاري في باب ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ (٤٦٦٦)، ومسلم (٢٦٤٧).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كنت خلف رسول الله ﷺ يومًا، فقال: يا غلام إني أُعلّمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيءٍ لم ينفعوك إلا بشيءٍ قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيءٍ لم يضروك إلا بشيءٍ قد كتبه الله عليك، رُفعت الأقلام وجفّت الصحف».

رواه الترمذي (٢٥١٦)، وقال: «حسنٌ صحيحٌ»، وأحمد (٢٦٦٩).

(٣) قال تعالى: ﴿لَّوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٨]؛

=

وعلى أنَّ طاعتَه تعالَى واجبةٌ عليهم فيما أمَرَهُم وإنْ كانَ السَّابِقُ مِنْ عِلمِهِ فيهِم وإرادَتِه لَهُم أنَّهُم لَا يُطيعونَه(١)؛

وأنَّ تركَ مَعصِيَتِه لازِمٌ لِجَميعِهم وإنْ كانَ السَّابِقُ في عِلمِه وإرادتِه أنَّهم يَعصونَه؛

وأنَّه تعالَى يُطالِبُهم بالأمرِ والنَّهي(٢)، ويَحمَدُهم على الطاعَةِ فيما أُمِرُوا به(٣)، ويَذُمُّهم على المعصِيَةِ فيما نُهُوا عنهُ(٤)؛

وأنَّ جَميعَ ذلكَ عدلٌ منهُ تعالَى عليهم(٥)، كما أنَّه تعالَى عَادِلٌ على مَن

= وقال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]؛

وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٨-١١٩].

(١) قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١].

(٢) قال تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ﴾؛ وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾. [البقرة: ٢١].

(٣) قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١].

وقال: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣].

(٤) قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾. وقال: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾. [التغابن: ١٠].

(٥) قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]؛

وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾؛

خلقه منهم مع علمه أنه يكفر إذا أمره وأعطاه القدرة التي يعلم أنها تصيره إلى معصيته؛

وأنه عدلٌ في تبقيته المؤمنين إلى الوقت الذي يعلم أنهم يكفرون فيه، ويرتدون عمّا كانوا عليه من إيمانهم، وتعذيبه لهم على الجرم المنقطع بالعذاب الدائم[1]، لأنه عزّ وجلّ مالكٌ لجميع ذلك فيهم، غيرُ محتاجٍ في فعله إلى تمليك غيره له ذلك حتّى يكونَ جائراً فيه قبل تملّكه، بل هو تعالى في فعلِ جميع ذلك عادلٌ له[2]، ولهُ مالكٌ، يفعلُ ما يشاءُ كما قال: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧].

[الأصلُ التّاسع عشَر
في كَونِ اللهِ خالِقًا وَحْدَه]

وأجمعوا على أنه خالقٌ لجميع الحوادثِ وحْدَه[3]، لَا خالِقَ لِشَيْءٍ مِنها

---

(١) قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّا ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ۖ وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٩-١٠٠]؛

وقال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾.

[الأنعام: ٢٧ ـ ٢٨].

(٢) انظر «الأصل الخامس عشر» (ص: ٢٠١).

(٣) قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْجِبِلَّةَ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٤]؛

وقال: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]؛

وقال: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [غافر: ٦٢].

عن حذيفة رضي الله عنه قال: «قال رسول الله ﷺ: إنّ الله خالقُ كلِّ صانعٍ وصنعتَه». رواه =

سِوَاهُ. وقد زَجَر اللهُ عَزَّ وجَلَّ مَن ظَنَّ ذلك بقولِه: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، كما زَجَر مَن ادَّعى إلهاً غيرَه بقولِه تعالى: ﴿مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٧١].

وإنَّما سَمَّى غيرَه خالِقاً في قولِه: ﴿ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] وإنْ كانَ خالِقاً وحْدَه على طريقِ الاتِّساعِ، كما يُقال: عَدلُ العُمرَين، على طريقِ الاتِّساع وإنْ كان عمرُ واحداً، وكما سَمَّى غيرَه إلَهاً في قولِه: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧] في المَجازِ[1].

= الحاكِمُ في المستدرك (٨٥)، وقال: «صحيحٌ على شرط مسلِم ولَم يُخرِجاه»، ووافَقَه الذَّهَبِي.

(١) الخَلْقُ (ومثله الفَطْرُ): هو إيجادُ الشيءِ مِن العَدَمِ كَخَلقِ العالَمِ، والصُّنْعُ: هو تركيبُ الأعيانِ الموجودَةِ كصُنعِ الكُرسِيِّ.
فالأولُ (الخَلقُ، والفَطرُ) خاصٌّ بالله تعالى، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١].
فلَا يُطلَقُ على غيرِه تعالى إلَّا مَجازاً (ويَكونُ بِمَعنَى الصُّنع)، قال تعالَى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [الصافات: ١٢٥]، وقال ابنُ عَبَّاس رضيَ الله عنهما: «مَا كُنتُ أَعْلَمُ ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ حتَّى احتَكَمَ إلَيَّ أعرابِيَّان، فقال أحدُهُما: أنَا فَطَرتُه. أي ابتَدأتُ حَفرَه. (التهذيب للأزهري: ٣/٢٨٠٣، الإحكام: ١/٤٦)؛
والثاني (الصُّنع) خاصٌّ بالخَلقِ، قال: «قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: إِنَّ اللهَ خَالِقُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ». رواه الحاكِمُ في المستدرك (٨٥)، وقال: «صحيحٌ على شرط مسلِم»، ووافَقَه الذَّهَبِي.
فلَا يُطلَق على الله تعالَى إلَّا مَجازاً (ويَكونُ بِمَعنَى: الخَلقِ)، قال تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٨٨]. فاعلَمه، وقد تَشابَه البَقَرُ على بَنِي إسرائيل، والله تعالى أعلم.

[الأَصْلُ العِشْرُونَ
فِي تَعَدُّدِ قُدْرَةِ الخَلْقِ]

وأجْمَعوا على أنَّ جِنسَ استِطاعَةِ الإيمانِ غيرُ جِنسِ استِطاعَةِ الكُفرِ مِن قِبَلِ: أنَّ جِنسَ استِطاعَةِ الإيمانِ: هُدًى وتَوفيقٌ، يُرغَبُ إلى الله عَزَّ وجَلَّ في فِعلِها[١]، ويُشكَرُ على التفضُّلِ بِهَا؛

واستِطاعَةِ الكُفرِ: ضَلالٌ وخُذلانٌ يُستَعاذُ بالله منها[٢]، ويُسألُ العِصمَةُ بالهُدَى وقُوَّةِ الإيمانِ بَدَلَهَا؛

وأنَّ قُدَرَ المُحدَثِينَ تَختَلِفُ وتَتجانَسُ وتَتضادُّ، كَمَا يَختَلِفُ عِلمُهُم، ويَتجانَسُ ويَتضادُّ.

[الأَصْلُ الحَادِي وَالعِشْرُونَ
فِي الافْتِقَارِ إلى اللهِ تعَالى]

وأجْمَعوا علَى أنَّ الإنسانَ غيرُ غَنِيٍّ عَن رَبِّهِ عَزَّ وَجلَّ فِي سَائِرِ أَوْقَاتِه[٣]؛

---

(١) قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾.

(٢) عَن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ الله عنهما: «أنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنتَ أَن تُضِلَّنِي، أَنتَ الحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَالجِنُّ وَالإِنسُ يَمُوتُونَ».

رواه مسلم في الذكر والدعاء، باب الأدعية (٢٧١٧).

(٣) قال تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢]؛

وقال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]؛

=

وعلى الرَّغبَةِ إليه فِي الْمَعُونَةِ على سائرِ ما أَمَرَ بِه مُمتَثِلِينَ لِمَا أمَرَهُم بِه فِي قَولِه عَزَّ وجَلَّ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فلَم يُفرِّق بيْنَ العِبادَة وبيْنَ الاستِعانَةِ[1].

[الأَصْلُ الثَّانِي وَالعِشْرُونَ
الإنسَانُ لا يَخْرُجُ عَنِ القَدَرِ]

وأَجْمعوا على أنَّ الإنسانَ لَا يَستَطيعُ أنْ يَفعَلَ ما عَلِمَ الله عَزَّ وجَلَّ أَنَّه لَا يَفعَلُه[2].

= عن أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قال: «قال رَسُولُ الله ﷺ: إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ، ولَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ القِسْطَ ويَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ النَّهارِ قَبْلَ اللَّيْلِ، وعَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ النَّهارِ».

رواه مسلم في الإيمان (٢٩٥)، وابنُ حبَّان في صحيحه (٢٦٦)، واللفظُ له.

(١) عَن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عنهما قال: «كُنْتُ خَلْفَ رَسُولِ الله ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ: يَا غُلَامُ، إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ: اِحْفَظِ الله يَحْفَظْكَ، اِحْفَظِ الله تَجِدْهُ تُجاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ الله، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بالله، ...».

رواه الترمذي في صفة القيامة (٢٥١٦)، وقال: «حسَنٌ صَحيحٌ»، وأَحْمَد في مُسنَدِه (٢٦٦٩).

(٢) عن عَلِيٍّ رضي الله عنه قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي جِنَازَةٍ فَأَخَذَ شَيْئًا، فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهِ الأَرْضَ، فقَالَ: مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ. قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، أَفَلَا نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا، ونَدَعُ العَمَلَ؟ قال: اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعادَةِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ. ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾».

رواه البخاري في باب ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ (٤٦٦٦)، ومسلم (٢٦٤٧).

وعَن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عنهما قال: «كُنْتُ خَلْفَ رَسُولِ الله ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ: =

وقد نصَّ على ذلك تعالى فيما حكاه عن الخَضِرِ(١) في قوله لِمُوسَى

= «يا غلامُ إنِّي أُعلِّمُكَ كلِماتٍ: احفَظِ اللهَ يحفَظْكَ، احفَظِ اللهَ تجِدْهُ تُجاهَكَ، إذا سألتَ فاسألِ اللهَ، وإذا استعنتَ فاستعِنْ باللهِ، واعلَمْ أنَّ الأُمَّةَ لو اجتمعَتْ على أن ينفعوكَ بشيءٍ لم ينفعوكَ إلَّا بشيءٍ قد كتبَهُ اللهُ لكَ، ولو اجتمعوا على أن يضرُّوكَ بشيءٍ لم يضرُّوكَ إلَّا بشيءٍ قد كتبَهُ اللهُ عليكَ، رُفِعتِ الأقلامُ وجفَّتِ الصُّحُفُ».

رواه الترمذي في صفة القيامة (٢٥١٦)، وقال: «حسنٌ صحيحٌ»، وأحمد في مُسندِه (٢٦٦٩).

(١) هاهنا أربعةُ أمورٍ:

الأوَّل في تعريفِ بالخَضِر: هو أبو العبَّاس بَلْيا بنُ مَلْكان بنِ فالغ بن شالخ بن عابر بن أرفشد بن نوح على الأصحِّ، وقيل غير ذلك، وسُمِّيَ خَضِراً لأنه جلَسَ على فروةٍ (أي حشيشٍ) بيضاء فإذا هي تهتزُّ تحته خضراء.

الثاني في كونِ الخَضِرِ نبيًا: اختلف العلماءُ في نُبُوَّتِه والصحيحُ الذي عليه جماهير السلفِ والخلفِ: أنه نبيٌّ، قال تعالى في آخر خبَرِه مع موسَى حكايةً عنه: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٨٢]، وذهَب جماعةٌ من الصوفية، وأبو علي بن أبي موسى من الحنابلة وأبو القاسم القشيري إلى أنه كان وليًا، والصحيحُ هو الأول.

الثالث في حياةِ الخَضِر: اختلفَ العلماءُ في كونِ الخَضِر حيًا أو ميتًا، فذَهَب الجماهيرُ من المحدِّثين وغيرهم إلى أنه مات منهم: البخاري، وابنُ الجوزي، والحافظ ابنُ تيمية، وذهب جمهور الصوفية وجَمعٌ من غيرهم إلى أنه حيٌّ موجودٌ بين أظهرنا، واختاره ابن الصلاح والنووي، والصحيحُ هو الأوَّلُ لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤].

الرابع في اجتماع الخَضِر بنبيِّنا ﷺ: كلُّ ما رُوِيَ في اجتماعِ الخَضِرِ بنبيِّنا ﷺ لا أصلَ له، وكذا كلُّ الأحاديث التي يُذكَر فيها الخضِرُ وحياته كَذِبٌ، فلا يَصِحُّ في حياته حديثٌ واحدٌ، كحديث «أنَّ رسولَ الله ﷺ كان في المَسجِدِ فسَمِعَ كلامًا مِن وَرائِهِ فذَهَبوا ينظُرُونَ فإذا هُوَ الخَضِرُ»، وحديث «يلتقي الخَضِرُ وإلْياسُ كُلَّ عامٍ ...»، وحديث «يجتمعُ بعَرَفةَ جِبريلُ وميكائيلُ والخَضِرُ...»، وغيرُها كُلُّها =

عليهما السَّلَامُ لَمَّا لَم يَصبِر معَه: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكَهف: ٧٥]، ولَم يُنكِر موسَى قولَه، ولَا ردَّ عليهِ ما ذكَرَه(١).

= كذِبٌ وافتِراءٌ مِمَّن لَا يَستَحِي من الله ورسُولِه، والله تعالى أعلم.
(المَنار المنيف، ص: ٦٧، التهذيب للنووي: ١، ١٧٧، الإصابة لابن حجر: ٢/ ٢٤٩).

(١) عَن أُبَيِّ بنِ كَعبٍ رضي الله عنه عَن النَّبِيِّ ﷺ: «قامَ مُوسَى النَّبِيُّ خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ فَسُئِلَ أيُّ النَّاسِ أعْلَمُ؟ فَقالَ: أنَا أعْلَمُ، فعَتَبَ الله عَليهِ إذ لَمْ يَرُدَّ العِلمَ إلَيهِ، فأوحَى الله إليه: إنَّ عَبْدًا مِنْ عِبادِي بِمَجمَعِ البَحْرَينِ هُو أعلَمُ مِنكَ. قال: يا رَبِّ وكَيفَ بِهِ؟ فقِيلَ لَهُ: احْمِلْ حُوتًا فِي مِكْتَلٍ فَإذَا فقَدْتَهُ فهُوَ ثَمَّ، فَانطَلَقَ وانطَلَق بفتاهُ يُوشَع بنُ نُونٍ، وحَمَل حُوتًا في مِكتَلٍ حَتَّى كانَا عِندَ الصَّخرَةِ وضَعَا رُؤوسَهُما ونامَا فَانْسَلَّ الحُوتُ مِنَ المِكْتَلِ فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ في البَحرِ سَرَبًا، وكانَ لِمُوسَى وفَتاهُ عَجبًا، فَانْطَلقَا بَقِيَّةَ لَيلَتِهما ويَومَهُما فلمَّا أَصْبَحَ قال مُوسَى لِفَتاهُ: آتِنَا غَداءَنا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنا هَذَا نَصَبًا. ولَمْ يَجِدْ مُوسَى مَسًّا مِن النَّصَبِ حتَّى جاوَزَ المَكانَ الَّذي أُمِرَ بِهِ، قال له فَتاهُ: أرَأَيْتَ إذ أوَيْنا إلى الصَّخْرَةِ؟ فإنِّي نَسيتُ الحُوتَ، قال مُوسَى: ذلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي، فارْتَدَّا عَلَى آثارِهِمَا قَصَصًا، فلَمَّا انتَهَيَا إلى الصَّخْرَةِ إذَا رَجُلٌ مُسَجًّى بثَوبٍ، فسَلَّمَ مُوسَى فقالَ الخَضِرُ: وأنَّى بأرضِكَ السَّلَامُ؟ فقال: أنَا مُوسَى، فقال: مُوسَى بنِي إسرائِيلَ؟ قال: نَعَم، قال: هَل أتَّبِعُكَ على أنْ تُعلِّمَنِي مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا؟ قال: **إنَّكَ لَنْ تَستَطِيعَ معِيَ صَبْرًا، يَا مُوسَى، إنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلم الله عَلَّمَنِيهِ لَا تَعْلَمُه أنْتَ، وأنْتَ عَلَى عِلمٍ عَلَّمَكَهُ لا أعْلَمُهُ**. قال: سَتَجِدُنِي إنْ شاءَ الله صَابِرًا ولَا أعْصِي لَكَ أمْرًا. فَانْطَلَقَا يَمشِيَانِ عَلَى سَاحِلِ البَحْرِ...». روه **البخاري** في العلم (١٢٢)، ومُسلمٌ في الفضائل باب من فضائل الخضر عليه السلام (٢٣٨٠).

في قوله: «إنِّي عَلَى عِلمٍ مِنْ عِلمِ الله، عَلَّمَنِيهِ لا تَعْلَمُه أنتَ، وأنْتَ عَلَى عِلمٍ عَلَّمَكَهُ لَا أَعْلَمُهُ» دليلٌ على أنَّ الخَضِرَ نَبِيٌّ، وأنَّه تعالى يَختَصُّ مَن يَشاءُ مِن أنبِيائه بِمَا يَشاءُ مِن عِلمِه، وليسَ فيه ولَا في قولِه تعالى: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] دليلٌ على أنَّه كانَ وَلِيًّا، وأنَّ علمه ما ألْهَمَه الله إليه، لأنَّ الأصلَ الوَحيُ، ولأنَّ النبوَّةَ فوقَ الولايَةِ، لأنَّ **الأولَى وَهبِيَّةٌ** =

[الأَصْلُ الثَّالِثُ وَالعِشْرُونَ
في تَكْلِيفِ الكُفَّارِ بالشَّرعِ]

واجمعوا على أنَّ الله عزَّ وجلَّ قد كلَّفَ الكُفَّارَ الإيمانَ والتَّصديقَ بِنَبِيِّه ﷺ وإنْ كانوا غيرَ عامِلِينَ بذلكَ[1]، لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد أوضَحَ لَهُم الدَّلالَةَ[2]، ولزِمَهُم حُكْمُ الدَّعوةِ.

= قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، والثانية كَسبيَّةٌ، قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢ ـ ٦٣]، والله تعالى أعلم.

(١) اتَّفق العلماءُ على أنَّ الكفَّارَ مُخاطَبُونَ بأصولِ الشريعَةِ (أي العقيدة)، ولكنَّهم اختلفوا في كونِهم مُخاطَبِينَ بفروعِها (أي الأحكام مِن الحلال والحرامِ وغيرهما) على مذهبَين:

الأول: أنَّهم مُخاطَبون بالفروعِ كما مُخاطَبون بالأصول، قال تعالى: ﴿فِى جَنَّـٰتٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٤٠﴾ عَنِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٤١﴾ مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ﴾ [المدثر: ٤٠-٤٣]، وقال: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ﴿٦﴾ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت: ٦-٧]، فيُعاقَبون على تركِها كما يُعاقَبون على تركِ الإيمان وإنْ كانَت تَسقُط عنهم إن أسلَموا ترغيباً في الإسلام، لا أنَّهم يُطالَبونَ بفعلِها في الدنيا لأنَّ العبادةَ لا تصحُ حالةَ الكُفر، قاله المالكية والشافعية والحنابلة وجمهورُ الحنفية.

الثاني: أنَّهم غيرُ مُخاطَبِينَ بفروعِ الشريعةِ بِخلافِ أصولِها، قاله مَشايخُ سَمَرقَنْد من الحنفية: أبو زيد الدَّبوسي شمسُ الأئمة السَّرخسي، فخرُ الإسلام البَزدَوي.

(تيسير التحرير: ٢/ ١٤٦ الإحكام للباجي، ص: ١١٨، شرح العضد: ١ / ١٢، المحصول: ٢/ ٢٣١، رفع الحاجب: ٢/ ٤٦، البدر الطالع: ١/ ١٥٩، شرح الكوكب: ١/ ٥٠١).

(٢) انظر: «منع تأخير البيان» (ص: ١١٥)، و«تبليغ النبيِّ ﷺ الرسالة» (ص: ١٢٦).

وإنَّما وَجَبَ عليهم مِن إيْجابِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ له[١].

وطَريقُ مَعْرفَتِهم بذَلِكَ العُقولُ الَّتِي جُعِلَت آلَةَ تَمييزِهِم[٢]؛

وأنَّهم أَثِمُوا في الجَهلِ فِي ذلكَ مِن قِبَلِ إعراضِهم عَن تَأمُّلِ مَا دُعوا إلى

---

(١) اختَلف العلماءُ في طريقِ تكليفِ الناس على مذهبَين:
أحدُهُما: أنَّ التكليفَ يَثبُت بالشرعِ وحدَه، ولَا يثبُت شيءٌ منه بالعقل وإنْ كانَ العقلُ يُدرِك كثيراً من أحكامِه، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، قاله أهلُ السنة سلَفاً وخلَفاً، فلَا حكمَ مَوجود قبلَ البعثةِ، بل الأمرُ (أي الشأنُ فِي وجود الحكم) مَوقوفٌ (أي مُنتظرٌ) إلى ورودِ الشارع.
ثانيهما: أنَّ التكليفَ يَثبُت بالعقل، قاله المعتزلةُ، فيَجبُ قبل البعثة عندَهم شُكرُ المُنعِم (أي الله)، وامتثالُ المصالحِ واجتنابُ المفاسد.
(رفع الحاجب: ١/ ٤٥٤، نِهاية السول: ١/ ١٣٢، منع الموانع، ص: ٩٥، سلاسل الذهب، ص: ١٠١، التشنيف: ١/ ٤٧، البطر الطالع: ١/ ٨٩).

(٢) اتَّفقَ العلماءُ على أنَّ مَناطَ التكليفِ على الأمرَينِ:
أحدُهُما: العقلُ، فلَا يُكلَّفُ الصبِيُّ، ولَا الغافلُ (وهو مَن لَا يدري كالنائم والساهِي)، ولَا المجنونُ اتِّفاقاً، قال رَسولُ الله ﷺ: «رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وعَنِ الغُلَامِ حَتَّى يَحتَلِمَ، وعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ». رواه ابنُ حبَّان في صحيحه (١٤٢)، وأبو داود (٤٣٩٨)، والترمذي (١٤٢٣)، وقال: «حسنٌ، غريبٌ مِن هذا الوَجهِ، وقد رُوِيَ مِن وَجهٍ آخر»، والنَّسائي (٣٤٣٢) بإسنادٍ حَسَنٍ.
ثانيهما: الاختيارُ، فلَا يُكلَّفُ على المُلْجَإِ (وهو مَن لَا مَندوحَةَ له عمَّا أُلْجِئَ إليه كَالمُلْقَى مِن شاهقٍ على شَخصٍ يقتُله) وفاقاً، ويُكلَّفُ المُكرَهُ لكونِهِ مُختاراً بين المُكرَهِ عليه ونَقيضِه وإنْ أسقَطَ الشارعُ الإثمَ عنه فيما لو أقدَم على المُكرَه عليه (غير القتل) بالحديث الحسن «إنَّ اللهَ تَجاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأَ والنِّسْيَانَ ومَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيه». رواه ابن حبان (١٦/ ٢٠٢)، والحاكم (٢٨٠١)، وابن ماجه (٢٠٤٣).
(فواتح الرحموت: ١/ ٢٢٠، المحصول: ١/ ٢٦٧، الأشباه والنظائر للسبكي: ١/ ٩، البدر الطالع: ١/ ٩٢، شرح الكوكب: ١/ ٥٠٨، نِهاية السول: ١/ ١٥١).

تأمُّلِه مِنَ الأدلَّةِ، الَّتي جعَل لَهم بِهَا السَّبيلَ إلى مَعرفَةِ وُجُوبِ ما دُعوا إليه مِنَ النظَرِ في آياتِه، الَّتي أزْعَجَ بِخَرقِ العَاداتِ فيها قُلوبَهم، وحَرَّكَ بِهَا دَواعِي نظَرِهم[1].

[الأَصْلُ الرَّابِعُ وَالعِشْرُونَ
فِي كَوْنِ المُعْرِضِ عَنِ الآيَاتِ آثِمًا]

وأجمعوا على أنَّهم يَستَحِقونَ الذَّمَّ بإعراضِهم[2]، وتَشاغُلِهم بِمَا نُهُوا عَنْهُ عَنِ التَّشاغُلِ بِهِ.

[الأَصْلُ الخَامِسُ وَالعِشْرُونَ
كُفْرُ الكُفَّارِ بِاخْتِيَارِهِمْ]

وأجمَعُوا أيضاً على أنَّ الكافِرِينَ غيرُ قادِرِينَ على العِلمِ بِمَا دُعُوا إليهِ مَعَ تَشاغُلِهم بالإعراضِ عنهُ، وإيثارِهم الجَهلَ عليه مَعَ كَونِهم غيرَ عاجِزِينَ عن ذلكَ، ولَا مَمنوعِينَ منهُ لِصحَّةِ أبدانِهم وقُدرَتِهم على ما تَشاغَلوا به مِنَ الإعراضِ عنهُ، وآثَروهُ مِنَ الجَهلِ عليه.

---

(١) انظر: «الخلق دليلٌ على وجود الخالق» (ص: ٩٤) وما بعدَه.

(٢) قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾؛ وقال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِىَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ ۚ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۖ وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٥٧]،

وقال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰٓ إِلَى ٱلْإِسْلَٰمِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الصف: ٧].

وإنَّما أُتُوا في ذلكَ مِن جهَةِ إعراضِهم عنهُ، وسُوءِ الاختِيارِ في التَّشاغُلِ بتَركِه، ولَو كَرِهوا ما هُم علَيه مِنَ الإعراضِ عَن تَأمُّلِ أدِلَّةِ اللهِ الَّتِي نَبَّهَهُم نَبِيُّه ﷺ عليها[1]، ودعاهُم إلى تَأمُلِها لتَأتَّى لَهُم ذلكَ، وحَصَّل لَهُم العلمُ بهِ والقُدرَةُ عليه.

[الأَصْلُ السَّادِسُ وَالعِشْرُونَ في قُدْرَةِ العَبْدِ]

وأَجْمَعُوا على أنَّ الإنسانَ لَا يَقدِرُ بِقُدرَةٍ واحِدَةٍ على مَقدورَين، كما أنَّه لَا يَعلَمُ بعِلمٍ واحدٍ يَكتَسبُه شيئاً مِن تَصَرُّفِه إلَّا بقُدرةٍ تَخصُّه فِي حالِ وُجودِه، لأنَّ التصرُّفَ لَا يَصحُّ وُجودُه إلَّا بِهَا، فلَو وُجدَ تصرُّفُه مع عدَمِ القُدرَةِ عليهِ لاستَغنَى في وُجودِه عَنها، كما أنَّهُ لو وُجدَت الحركةُ مع عدمِ مَحلِّها لاستَغنَت في الوُجُودِ عنهُ ولَم تَحتَج إليهِ.

[الأَصْلُ السَّابِعُ وَالعِشْرُونَ في شُرُوطِ التَّكْلِيفِ]

وأَجْمَعوا على أنَّه لَا يَصِحُّ تكليفُ الإنسانِ الطاعةَ ونَهيَه عَن المعصِيَّةِ إلَّا:

١ ـ مَعَ صِحَّةِ بدَنِه؛ ٢ ـ وسَلامَةِ آلَاتِ فِعلِه[2]؛

---

(١) انظُر: «الخَلقُ دليلٌ على الخالِق» (ص: ٩٤)، وما بعدَه.

(٢) بَقِيَ هناكَ شرطانِ آخرَانِ:
أحدُهُما: البُلوغُ، فلَا يُكلَّفُ الصَّبِيُّ، والمُخاطَبُ بنَحوِ إخراجِ الزكاةِ من مالِه وليُّه.
ثانِيهما: بلوغ الدعوةِ الصحيحةِ، فلَا يُكلَّفُ مَن لَم تَبلُغه الدعوةُ الصحيحةُ.
(البدر الطالع: ١/ ٨٥، حاشية الباجوري: ١/ ٥٨).

وإنْ كانَ لِكُلِّ فِعلٍ يَكتَسِبُه قوَّةٌ تَخصُّه غيرُ القوَّةِ عَلَيهِ وَعَلَى تَركِه، وغير الفِعلِ المقدورِ بِهَا وغير صحَّةِ بدَنِه؛

كما أنَّه لَا يصحُّ أنْ يُكلَّفَ فِعلاً إلَّا معَ صِحَّةِ عَقلِه وَآلَاتِ تمييزِه وإنْ كانَ يَحتاجُ فِي المعرفَةِ لِكُلِّ ما دُعِيَ إلَى مَعرفَتِه إلَى علمٍ يَخُصُّه ويَصحُّ معَه فِعلُه.

وليسَ يَجبُ إذا كُلِّفُوا مَعرفةَ ما لَا يَعلَمونَه فِي حالِ التَّكليفِ لإعراضِهِم عنهُ أنْ يُكلَّفوا الفِعلَ معَ عَدمِ جَمِيعِ عُلومِهم، إذْ كانَ عَدمُ جَميعِ عُلومِهم يُخرِجُهم عَن صِحَّةِ عُقولِهم، ويُصَيِّرُهم إلى الجُنونِ الذي لَا يصحُّ تَكليفُ الاستِدلالِ معَه.

وكذلكَ الحُكمُ فِي تكليفِهم الإيْمانَ الذي علِمَ الله أنَّهُم لَا يَفعلُونَه، وسبَقَ فِي الكتابِ أنَّهُم لَا يَكتَسِبونَه، وهُم غَيرُ قادِرينَ علَيهِ، ولَا علَى الخُرُوجِ مِن عِلمِ الله فيه.

وخبَرُه تَعالَى عنهُم به[1] لَا يُخِلُّ بِتكليفِهم فعلَه مِن قِبَلِ: أنَّ أبدانَهُم صَحيحةٌ، وَآلَاتِ فِعلِ مَا كُلِّفوهُ مَوجُودَةٌ، وقَد مَكَّنوا فِي فِعلِه، فهُم غَيْرُ عاجِزينَ عنه، ولَا مَمنُوعِينَ منه.

وإنَّما أُتُوا فِي ذلكَ بإعراضِهم عمَّا أُمِروا به، وتَشاغُلِهم بالكُفرِ الَّذِي قَد آثَرُوهُ علَيه، وشغَلوا قُدرَهم بِكَسبِه[2].

ولو كَرِهُوا الكفرَ وما هُم عليه مِن الإيثارِ لَه، وأرادُوا الإيمانَ لَقَدِرُوا علَيهِ.

ولَا يَجبُ إذا كُلِّفوا ما هُم غيرُ قادِرينَ على ما كُلِّفوهُ مِن الإيمانِ -

---

(١) أي خبَّرَ الله عنِ الكفَّارِ بأنَّهم لا يُؤمِنون كقولِه تعالَى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ۝٢ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤ فِى جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍۭ ۝٥﴾ [سورة المسد].

(٢) قال تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [الصافات: ١٢٥].

لِتَشاغُلِهم عنهُ بالكُفرِ الَّذِي نُهُوا عَنهُ - أنْ يُكَلَّفوا الأفْعالَ مَعَ عدمِ جميعِ القُدَرِ مِن قِبَلِ أنَّ خُروجَهم عَن جَميعِ القُدَرِ يُصيِّرُهم إلى العَجزِ، وفَسَادِ الأبدَانِ والآلاتِ الَّتي لَا يَصِحُّ منهُم الفِعلُ معَ عَدمِها؛

كما لَا يَصِحُّ تكليفُهم الاستِدلالَ معَ عَدمِ جَميعِ العُلومِ مِن قِبَلِ: أنَّ عدمَ جَميعِ العُلُومِ يُصيِّرُهم إلَى فَسَادِ آلَاتِ الاستدلَالِ الَّتِي لَا يَتأتَّى لَهُم الاستدلالُ مع فسادِها.

وإنَّما يَصِحُّ تَكليفُهم الأفعالَ معَ صِحَّةِ عُقُولِهم وأبدَانِهم الَّتِي يَتأتَّى لَهُم الأفعالُ معَها.

وكونُهم غيرُ قادِرينَ على ما تركوُا مِن الأفعالِ وتَشاغَلوا عنهُ لَا يُخرِجُهم عَنْ صحةِ أبدانِهم، ولَا يُصيِّرُهم إلَى العَجزِ الَّذِي لا يصِحُّ معه فعلُهم؛

كما أنَّ كونَهم غيرَ عالِمِينَ إلَى ما دُعُوا إلَى مَعرِفَتِه، وتَشاغُلَهم بالإعراضِ عَن الاستِدلَالِ عَليهِ لَا يُخرِجُهم عَن صِحَّةِ عُقولِهم، ولَا يُصيِّرُهم إلى الجُنونِ الذي لَا يصحُّ معَهُ تكليفُهم.

[الأَصْلُ الثَّامِنُ وَالعِشرُونَ
لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنَ القَضَاءِ]

وأجْمَعوا على أنَّ جَميعَ ما عليه سَائرُ الْخَلقِ مِن تَصرُّفِهم قَد قدَّرَه الله عَزَّ وجَلَّ قبلَ خَلقِه لَهُم[1]، ....

---

(١) عن عبدِ الله بنِ عَمرٍو رضِيَ الله عنهُما قالَ: «سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: كَتَبَ الله مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبلَ أنْ يَخلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ بِخَمسِينَ أَلفَ سَنَةٍ، وكانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ».

رواه مسلم في القدر، باب حجاج آدم وموسى (٢٦٥٢).

وأحصاهُ في اللَّوحِ المحفوظِ لهم (١)، وأحاطَ عِلمُه به وبهم (٢)، وأخبرَ بِما يكونُ بينهم (٣)،

= عن أبي هريرة ﷺ قال: «قال رسولُ الله ﷺ: إحتجَّ آدمُ وموسى عِندَ ربِّهما فحجَّ آدمُ موسى، قال موسى: أنتَ آدمُ الَّذي خلقَكَ الله بيدِهِ، ونفخَ فيكَ مِن رُوحِهِ، وأسجدَ لكَ ملائكتَهُ، وأسكنَكَ في جنَّتِهِ، ثُمَّ أهبطتَ النَّاسَ بخطيئتِكَ إلى الأرضِ؟ فقالَ آدمُ: أنتَ موسى الَّذي اصطفاكَ الله برسالتِهِ وبكلامِهِ، وأعطاكَ الألواحَ فيها تِبيانُ كلِّ شيءٍ، وقرَّبَكَ نجيًّا، فبكمْ وجدتَ الله كتبَ التَّوراةَ قبلَ أنْ أُخلَقَ؟ قال موسى: بأربعينَ عامًا. قال آدمُ: فهلْ وجدتَ فيها: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه:١٢١]؟ قال: نعم. قال: أفتلومُني على أنْ عمِلتُ عملاً كتبَهُ الله عليَّ أنْ أعمَلَهُ قبلَ أنْ يخلقَني بأربعينَ سنةً؟ قال رسولُ الله ﷺ: فحجَّ آدمُ موسى».
متفقٌ عليه، سبق تخريجه (ص: ٧٢).

(١) قال تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر: ٥٢-٥٣].

(٢) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [آل عمران: ١٢٠]؛ وقال: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآءِ رَبِّهِمْ أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ [فصلت: ٥٤].

(٣) عن عليّ ﷺ قال: «كانَ النَّبيُّ ﷺ في جنازةٍ فأخذَ شيئًا، فجعلَ ينكتُ بهِ الأرضَ، فقال: ما منكمْ مِن أحدٍ إلَّا وقدْ كُتِبَ مقعدُهُ مِنَ النَّارِ ومقعدُهُ مِنَ الجنَّةِ. قالوا: يا رسولَ الله، أفلا نتَّكِلُ على كتابِنا، وندعُ العملَ؟ قال: اعملوا فكلٌّ ميسَّرٌ لِما خُلِقَ لهُ، أمَّا مَن كانَ مِن أهلِ السَّعادةِ فيُيسَّرُ لعملِ أهلِ السَّعادةِ، وأمَّا مَن كانَ مِن أهلِ الشَّقاءِ فيُيسَّرُ لعملِ أهلِ الشَّقاوةِ».
رواه البخاري (٤٦٦٦)، ومسلم (٢٦٤٧)، وقد سبق في (ص: ٢٠٤).
وعن ابنِ مسعودٍ ﷺ قال: «حدَّثنا رسولُ الله ﷺ وهوَ الصَّادقُ المصدوقُ: إنَّ أحدَكمْ يُجمعُ خلقُهُ في بطنِ أمِّهِ أربعينَ يومًا... ثُمَّ يُرسَلُ الملَكُ فينفخُ فيهِ الرُّوحَ، ويُؤمَرُ بأربعِ كلماتٍ: بكَتْبِ رزقِهِ، وأجلِهِ، وعملِهِ، وشقيٌّ أوْ سعيدٌ، فوالَّذي لا إلهَ غيرُهُ إنَّ أحدَكمْ ليعملُ بعملِ أهلِ الجنَّةِ حتَّى ما يكونُ بينَهُ وبينَها إلَّا ذراعٌ، فيسبقُ عليهِ الكتابُ فيعملُ بعملِ أهلِ النَّارِ، فيدخلُها، وإنَّ أحدَكمْ ليعملُ بعملِ أهلِ النَّارِ، =

وأنَّ أحداً لَا يَقدِر على تَغيِيرِ شَيءٍ مِن ذلكَ، ولَا الخُروجِ عمَّا قدَّرَه الله تعالى، وسبَقَ عِلمُه به[١]، وبِمَا يَتصرَّفُونَ فِي عِلمِه، ويَنتَهُونَ إلى مَقاديرِه: فَمِنهُم شَقِيٌّ، ومِنهُم سَعيدٌ[٢].

[الأَصْلُ التَّاسِعُ وَالعِشْرُونَ في التَّفَضُّلِ]

وأجْمَعُوا على أنَّه تعالى تَفضَّلَ على بَعضِ خَلقِه بالتَّوفيقِ[٣] والهُدَى[٤]،

= حَتَّى مَا يَكُونَ بَيْنَهُ وبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، فيَدْخُلُهَا».

رواه البخاري (٣٠٣٦)، ومسلم (٢٦٤٣)، وقد سبَق في (ص: ٢٠٤).

(١) عَن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عنهما قال: «كُنْتُ خَلْفَ رَسُولِ الله ﷺ يَوْمًا فَقَالَ: يَا غُلَامُ إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ: اِحْفَظِ الله يَحْفَظْكَ، اِحْفَظِ الله تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ الله، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بالله، وَاعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ الله لَكَ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ الله عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الأَقْلَامُ وجَفَّتْ الصُّحُفُ».

رواه الترمذي (٢٥١٦)، وقال: «حسَنٌ صَحِيحٌ»، وأحْمَد (٢٦٦٩).

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]؛

وقال: ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ٧].

(٣) التَّوفيقُ: هو خلقُ القُدرَةِ الداعيةِ إلى الطاعَةِ. وقال إمامُ الحرَمَين: هو خلقُ الطَّاعَةِ. وضِدُّه: الخُذلَانُ: وهوَ خَلقُ القُدرَةِ إلى المعصيةِ. وقال إمامُ الحرَمَين: هو خلقُ المعصيةِ. (التشنيف: ٢/ ٣٠٠، البدر الطالع: ٢/ ٤٣٠).

(٤) الهُدَى (الهِدَايةُ): هوَ خَلقُ ا لطاعَةِ، وهو الإيمانُ.

وضِدُّه: الضلالَةُ (الإضلالُ): وهوَ خلقُ الضلالِ، وهو الكفرُ. (البدر الطالع: ٢/ ٤٣٠).

وحبَّبَ إليهم الإيمانَ، وشرحَ صُدورَهم بِهِ، وكرَّهَ إليهم الكُفرَ والفُسوقَ والعِصيانَ، وجَعَلَهُم راشِدِينَ، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقال: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ﴾ [الحجرات: ٧]، فعَدَّدَ بذلك نِعمَتَه عليهم[١].

[الأَصْلُ الثَّلَاثُونَ
في لُطفِ اللهِ تعالى]

وأجمَعوا على أنَّ ما يَقدِرُ عليهِ مِن الأَلطافِ[٢] الَّتي لَو فعَلَها لآمَنَ جَميعُ الخَلقِ غيرُ مُتناهيةٍ؛

وأنَّ فِعلَ ذلكَ غيرُ واجبٍ عليهِ، بل هو تعالى مُتفضِّلٌ بِمَا يَفعَلُه مِنها؛

وأنَّه تعالى لَم يَتفضَّل على بعضِ خَلقِه بذلكَ، بل أضلَّهُم كما قال: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وقد قال موسى ﷺ لَمَّا جِيءَ بالعِجلِ الَّذي عَمِلَه السَّامِريُّ[٣] لِبَني

(١) انظر: «الأصل الثاني عشر» (ص: ١٩٣).

(٢) الألطاف: جمعُ لُطفٍ، وهو ما يَقعُ عنده صلاحُ المؤمنِ آخرةً كحُسنِ الخاتِمةِ. (البدر الطالع: ٢/٤٣١).

(٣) ذكَرَ الله تعالى قصةَ موسى والسامريِّ في كتابِه أكثرَ مِن مَوضِعٍ منها قوله في سورة طه: ﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿٨٣﴾ قَالَ هُمْ أُولَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ ﴿٨٤﴾ قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنۢ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِىُّ ﴿٨٥﴾ فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِى ﴿٨٦﴾ قَالُوا۟ مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ فَقَذَفْنَٰهَا فَكَذَٰلِكَ أَلْقَى ٱلسَّامِرِىُّ ﴿٨٧﴾ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ ﴿٨٨﴾ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا =

إسرائيلَ وكانَ خُوارُه فِعلَ الباري تعالى عندَه: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، ولَم يُنكِرِ اللهُ ذلكَ عليه[١].

ولو كانَ وَصْفُهُ بذلكَ جَوراً كما يَقُولُ القَدرِيَّةُ لَمَا تركَ إنكارَ ذلكَ عليه، وزَجْرَهُ عنهُ، وقد قال نبيُّنا عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»[٢].

= نَفْعًا ﴿٨٩﴾ وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَٰرُونُ مِن قَبْلُ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓا۟ أَمْرِى ﴿٩٠﴾ قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾ قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى ﴿٩٣﴾ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ إِنِّى خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِى ﴿٩٤﴾ قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَٰسَٰمِرِىُّ ﴿٩٥﴾ قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا۟ بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِى ﴿٩٦﴾ قَالَ فَٱذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِى ٱلْحَيَوٰةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُۥ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ نَسْفًا ﴿٩٧﴾ إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: ٨٣-٩٨].

(١) وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦]؛
وقال: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]؛
وقال: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ﴾... ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٦-١١٨].

(٢) عن عَلِيٍّ رضي الله عنه قال: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي جِنَازَةٍ فَأَخَذَ شَيْئًا، فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهِ الأَرْضَ، فقَالَ: مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ. قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، أَفَلَا نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا، ونَدَعُ العَمَلَ؟ قال: اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعادةِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ**».
رواه البخاري (٤٦٦٦)، ومسلم (٢٦٤٧)، وقد سبق في (ص: ٢٠٤).

[الأَصْلُ الحَادِي وَالثَّلاثُونَ
لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِ اللهِ]

وأجمعوا على أنَّ الله تعالى كَانَ قَادِراً عَلَى أنْ يَخلُقَ جَمِيعَ الخَلْقِ فِي الجنَّةِ مُتفضِّلاً عليهم بذلكَ[١]، لأنه تعالى غيرُ مُحتاجٍ إلى عبادَتِهم له[٢]؛ وأنه قادرٌ أنْ يَخلُقَهم كُلَّهم في النَّارِ، ويكونُ بذلك عادِلاً عليهم، لأنَّ الخلقَ خَلْقُه[٣]، والأمرَ أمرُه ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، ولأنَّه عزَّ وجلَّ فعلَ من ذلكَ ما أرادَ ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ [الرعد: ٤١]، وهو السَّميعُ البَصيرُ.

---

(١) عن أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه قال رسولُ الله ﷺ: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا وَتَقُولُ: هَلْ مِن مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وتَقُولُ: قَطْ قَطْ بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ، وَلَا يَزَالُ فِي الجَنَّةِ فَضْلٌ حَتَّى يُنْشِئَ اللهُ لَهَا خَلْقًا فَيُسْكِنُهُمْ فَضْلَ الجَنَّةِ».

رواه البخاري في التوحيد، باب ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ (٦٩٤٩)، ومسلم في صفة الجنة، باب جهنم (٢٨٤٦).

(٢) قال تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]؛

وقال: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّا۟ئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]؛

وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠].

(٣) قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]؛

وقال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣].

[الأَصْلُ الثَّانِي وَالثَّلاثُونَ
اللهُ يَخُصُّ مَنْ يَشَاءُ بِمَا يَشَاءُ]

وأَجْمَعوا على أنَّه تعالَى لَا يَجبُ عليه أنْ يُساوِيَ بيْنَ خَلقِه فِي النِّعَم؛ وأنَّ لهُ أنْ يَختَصَّ مَن يَشاءُ مِنهُم بِمَا شاءَ مِن نِعَمِه.

وقَد دلَّ علَى صِحَّةِ قَولِنا قولُه تعالَى: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾[1] [الحديد: ٢١].

وأخبَرَنا تَعالى عمَّا أرادَه في تَفْضِيلِ بَعضِ خَلقِه المكَلَّفِينَ فقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾[2]، وقال في فريقٍ آخرَ وهُم أهلُ بيتِ النَّبيِّ ﷺ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وإنَّما اختَلفَ الفريقانِ لاختلافِ ما أرادَه الله عَزَّ وجَلَّ لَهُم[3].

---

(١) الآية كاملةً: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١].

(٢) الآيةُ كاملةً: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ۛ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ۖ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُواْ ۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٤١].

(٣) عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ رضي الله عنه: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: «اِخْتَصَمَتِ الجَنَّةُ وَالنَّارُ فَقَالَتِ النَّارُ: يَدْخُلُنِي الجَبَّارُونَ والمُتَكَبِّرُونَ، وقَالَتِ الجَنَّةُ: يَدْخُلُنِي ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَأَسْقَاطُهُمْ، فقَالَ اللهُ لِلنَّارِ: أَنْتِ عَذَابِي أُصِيبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ، وقَالَ لِلجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي أُصِيبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ، وَلِكُلٍّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا».

=

[الأَصْلُ الثَّالِثُ وَالثَّلاثُونَ
لَا يُقَالُ لِمَ خَلَقَه تعالى: لِمَ؟]

وأجمعوا على أنه لَيسَ لأحدٍ مِن الخَلقِ الاعتراضُ على اللهِ تَعالَى فِي شَيءٍ مِن تَدبيرِه، ولَا إنكارُ لشَيءٍ من أفعالِه، إذ كانَ مالِكاً لِمَا يَشاءُ مِنهَا غيرَ مَملوكٍ؛

وأنه تَعالى حَكيمٌ[1] قبلَ أنْ يَفعلَ سائرَ الأفعالِ؛ وأنَّ جَميعَ ما يَفعلُه لَا يُخرجه عن الحِكمَةِ؛ وأنَّ مَن يَعتَرِضُ عليه فِي أفعالِه مُتَّبِعٌ لرَأيِ الشَّيطانِ فِي ذلكَ حينَ امتنَعَ مِنَ السُّجودِ لآدمَ ﷺ، وزَعَم أنَّ ذلكَ فسادٌ فِي التَّدبيرِ، وخُروجٌ مِن الحِكمَةِ حينَ قالَ: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢][2].

= رواه البخاري في التوحيد، باب ما جاء ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ (٧٠٦١)، ومسلم في صفة الجنة (٢٨٤٦)، وابنُ حبَّان في صحيحه (٧٤٧٦)، واللفظ له.

(١) قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦].

(٢) قال الشهرستاني في الملل (١ / ٢٣): «اعلَم أنَّ أوَّلَ شُبهَةٍ وَقعَت في الخليقَةِ: شُبهَةُ إبليسَ لعنه الله، ومَصدرُها استبدادُه بالرَّأيِ في مُقابلَةِ النَّصِّ، واختيارُه الهَوَى في مُعارضَةِ الأمرِ، واستكبارُه بالمَادَّةِ الَّتي خُلِقَ مِنهَا وهيَ النَّارُ على مَادَّةِ آدمَ ﷺ وهيَ الطِّينُ، وانشعبَت مِن هذه الشُّبهَةِ سَبعُ شُبهاتٍ وسارَت فِي الخَليقَةِ، وسرَت في أذهانِ النَّاسِ حتَّى صارَت مَذاهبَ بدعَةٍ وضَلالَةٍ، قال إبليسُ: إنِّي سَلَّمتُ أنَّ البارِيَ تعالى إلهي وإلهُ الخَلقِ عالِمٌ قادِرٌ، ولَا يُسألُ عن قُدرَتِه ومَشيئَتِه، وأنَّه مَهمَا أرادَ شيئًا قال له: كُن، فيكونُ، وهو حَكيمٌ إلَّا أنه يَتوجَّهُ على مَساقِ حِكمَتِه أسئِلَةٌ. قالَت المَلائكةُ: ما هِيَ؟ وكَم هِيَ؟ قال لعنه الله: سَبعٌ:

=

....

= الأوَّلُ: أنَّه قد عَلِم قبلَ خَلقِي أيَّ شَيءٍ يَصدُر عَنِّي ويَحصُل مِنِّي فلِمَ خَلقَنِي أوَّلاً؟ ومَا الحِكمَةُ فِي خَلقِه إيَّايَ؟

وَالثانِي: إذ خَلقَنِي علَى مُقتضَى إرادَتِه ومَشيئَتِه فلِمَ كلَّفَنِي بِمَعرِفَتِه وطاعَتِه؟ ومَا الحِكمَةُ في هذا التكليفِ بعدَ أنْ لَا يَنتَفِع بطاعَةٍ؟ ولَا يَتضرَّرَ بِمَعصِيَّةٍ؟

والثالثُ: إذ خَلقَنِي وكلَّفَنِي فالتَزَمتُ تكليفَهُ بالمَعرِفَةِ والطاعَةِ فعَرفتُ وأطَعتُ، فلِمَ كلَّفَنِي بطاعَةِ آدمَ والسُّجودِ لَه؟ ومَا الحِكمَةُ فِي هذَا التَّكليفِ علَى الخُصوصِ بعدَ أنْ لَا يَزيدَ ذلكَ في مَعرِفَتِي وطاعَتِي إيَّاهُ؟

والرابعُ: إذْ خَلقَنِي وكلَّفَنِي علَى الإطلاقِ، وكلَّفَنِي بِهذَا التَّكليفِ على الخُصوصِ فإذَا لَمْ أسجُد لآدمَ فلِمَ لَعنَنِي وأخرَجَنِي مِن الجَنَّةِ؟ ومَا الحِكمَةُ فِي ذلكَ بعدَ أنْ لَم أرتكِبْ قَبيحًا إلَّا قَولِي: لَا أسجُدُ إلَّا لكَ؟

وَالخامِسُ: إذ خلقَنِي وكلَّفَنِي مُطلَقًا وَخُصوصاً فلَمْ أُطِعْ فلَعنَنِي وطَردَنِي فَلِمَ طَرَّقَنِي إلى آدَمَ حَتَّى دَخلتُ الجنَّةَ ثانِيًا، وغرَّرتُه بوَسوسَتِي فأكَلَ مِن الشَّجرَةِ المَنهِيِّ عَنهَا، وأخرَجَه مِنَ الجَنَّةِ مَعِي؟ ومَا الحكمةُ في ذلكَ بعدَ أن لَو منَعَنِي مِن دُخولِ الجنَّةِ لاستَراحَ مِنِّي آدمُ وبقِيَ خالدًا فِيها؟

والسَّادِسُ: إذْ خلقَنِي وكلَّفَنِي عُمومًا وخُصوصًا ولَعنَنِي، ثُمَّ طرَّقَنِي إلى الجنَّةِ، وكانَت الخُصومَةُ بَينِي وبيْنَ آدمَ فلِمَ سلَّطَنِي علَى أولادِه حتَّى أراهُم مِن حيثُ لَا يَرونَنِي، وتُؤثِّرُ فِيهِم وَسوَسَتِي ولَا يُؤثِّر في حَوْلِهِم وقُوَّتِهِم وقُدرَتِهِم واستِطاعَتِهِم؟ وما الحكمةُ فِي ذلكَ بعد أن لَو خَلقَهُم على الفِطرَة دُونَ مَن يَحتالُهُم عَنهَا فيَعيشُوا طاهِرينَ سامِعِينَ مُطيعِينَ كانَ أحرَى بِهِم وألْيَقَ بالحِكمَةِ.

والسَّابِعُ: سَلَّمتُ هذَا كُلَّهُ: خلَقَنِي وكلَّفَنِي مُطلَقًا ومُقيَّدًا، وإذَا لَم أُطِع لعَنَنِي وطرَدَنِي وإذَا أرَدتُ دُخولَ الجنَّةَ مكَّنَنِي وطرَّقَنِي، وإذا عَمِلتُ عَملِي أخرَجَنِي ثُمَّ سلَّطَنِي على بَنِي آدمَ، فلِمَ إذَا استَمهَلتُهُ أمهَلنِي، فقُلتُ: أنظِرْنِي إلَى يَومِ يُبعَثُونَ. قال: فإنَّكَ مِن المُنظَرِين إلَى يَومِ الوَقتِ المَعلُوم. ومَا الحِكمَةُ في ذلكَ بعدَ أن لو أهلَكَنِي فِي الحال استراحَ آدمُ وَالخلقُ مِنِّي، وما بَقِيَ شرٌّ مَا فِي العالَمِ؟ ألَيسَ بَقاءُ العالَمِ على نِظامِ الخَيرِ خَيرًا مِن امتِزاجِه بالشَّرِّ؟ فهذِه حُجَّتِي علَى ما ادَّعَيتُه في كلِّ مَسألَةٍ.

=

- فأوحى الله تعالى إلى الملائكة عليهم السلام قولوا له: إنك في تسليمك الأول: أني إلهك وإله الخلق غير صادق ولا مخلص، إذ لو صدقت أني إله العالمين ما احتكمت عليّ بـ«لِمَ»؟، فأنا الله الذي لا إله إلا أنا، لا أسأل عما أفعل، والخلق مسؤولون.

من المعلوم الذي لا مرية فيه: أن كل شبهة وقعت لبني آدم فإنما وقعت من إضلال الشيطان الرجيم، ووساوسه ونشأت من شبهاته، وإذا كانت **الشبهات محصورة في سبع** عادت كبار البدع والضلالات إلى سبع، **ولا يجوز أن تعدو شبهات فرق الضلال** والكفر هذه الشبهات وإن اختلفت العبارات، وتباينت الطرق، فإنها بالنسبة إلى أنواع الضلالات كالبذور، وترجع جملتها إلى إنكار الأمر بعد الاعتراف بالحق، وإلى الجنوح إلى الهوى في مقابلة النص، فمن جادل نوحًا وهودًا وصالحًا وإبراهيم ولوطًا وشعيبًا وموسى وعيسى ومحمدًا صلوات الله عليهم أجمعين كلهم نسجوا على منوال اللعين الأول في إظهار شبهاته، وحاصلها يرجع إلى دفع التكليف عن أنفسهم وجحد أصحاب الشرائع والتكاليف بأسرهم، إذ لا فرق بين قولهم: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ وبين قوله ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾، وعن هذا صار مفصل الخلاف، ومحز الافتراق كما هو في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤]، فبيّن أن المانع من الإيمان هو هذا المعنى، كما قال المتقدم في الأول ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]، وقال المتأخر من ذريته كما قال المتقدم ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢]. وكذلك لو تعقبنا أقوال المتقدمين منهم وجدناها مطابقة لأقوال المتأخرين ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨]، ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ بِهِۦ مِن قَبْلُ كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [يونس: ٧٤].

فاللعين الأول لما حكّم العقل على من لا يحتكم عليه العقل لزمه: أن يجري حكم الخالق في الخلق، أو حكم الخلق في الخالق، والأول غلو، والثاني تقصير:

فثار من الشبهة الأولى مذاهب الحلولية، والتناسخية، والمشبهة والغلاة من

=

....

= الرَّوافِض حيثُ غَلَوا في حق شَخصٍ مِن الأشخَاصِ حتَّى وَصفُوهُ بأوصافِ الإلهِ.
وثارَ مِن **الشُّبهةِ الثانيةِ** مَذاهبُ القَدريَّةِ، والجَبْرِيَّةِ والمُجَسِّمَةِ حيثُ قصَّرُوا في وَصفِه تعالى حتَّى وَصفُوهُ بصِفاتِ المَخلُوقِينَ.
فالمُعتَزِلةُ مُشبِّهَةُ الأفعالِ، **والمُشبِّهَةُ** حُلوليَّةُ الصِّفاتِ، وكلُّ واحدٍ مِنهُم أعورُ بأيِّ عَينَيْه شاءَ، فإنَّ مَن قال: إنَّما يَحسُن منهُ مَا يَحسُنُ منَّا ويَقبُحُ مِنهُ ما يَقبُحُ منَّا فقد شبَّهَ الخالِقَ بالخَلقِ، ومَن قال: يُوصَف البارِي تعالى بِمَا يُوصَفُ بهِ الخَلقُ، أو يُوصَفُ الخَلقُ بِمَا يُوصَفُ به البارِي تعالى، فقد اعتزَلَ عَن الحقِّ.
وسِنْخُ [أي أصلُ] **القَدرِيَّةِ**: طَلَبُ العِلَّةِ في كلِّ شَيءٍ، وذاكَ مِنْ سِنْخِ اللَّعِين الأوَّلِ، إذ طَلبَ العِلةَ فِي الخلق أوَّلاً، والحِكمَةَ في التَّكليفِ ثانِيًا، والفائدةَ في تَكليفِ السُّجودِ لآدمَ ﷺ ثالِثًا.
وعنهُ نشأ مذهبُ **الخوارِج**، إذ لا فَرقَ بين قَولِهم: لَا حُكمَ إلَّا لله ولَا نُحكِّمُ الرِّجالَ، وبين قوله: ﴿لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٣٣].
وبالجُملَةِ كلَا طرفَي قَصدِ الأُمورِ ذَميمٌ: **فَالمُعتَزِلةُ** غَلَوا فِي التَّوحيد بزَعمِهم، حتَّى وصَلُوا إلَى التَّعطيل بنفي الصِّفاتِ، **والمشبهةُ** قصَّرُوا، حتَّى وصَفُوا الخالقَ بصِفاتِ الأجسامِ، **والروافضُ** غَلَوا فِي النُّبوَّةِ والإمامَةِ، حتَّى وصَلُوا إلَى الحُلول، **والخوارجُ** قَصَّرُوا، حتَّى نَفَوا تَحكِيمَ الرِّجالِ، وأنتَ ترَى إذَا نظرتَ أنَّ هذه الشبهاتِ كلَّها ناشِئةٌ مِن شُبهاتِ اللَّعِين الأوَّلِ، وتلكَ في الأوَّلِ مَصدَرُهَا، وهذِه في الآخرةِ مَظهَرُها، وإليه أشار التَّنزيلُ في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨]، وشبَّهَ النَّبيُّ ﷺ كلَّ فِرقَةٍ ضالَّةٍ مِن هذه الأُمَّةِ بأُمَّةٍ ضالَّةٍ مِن الأُمَمِ السالِفَةِ فقال: «**القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ**»[رواه **الحاكِمُ** في المستدرك (٢٨٦)، وقال: «**صحيحٌ على شرط الشيخَين**» ووافقه **الذهَبِيُّ**، وأبو داود في السنة، باب في القدر (٤٦٧٧) كلاهُما عن ابنِ عمرَ مَرفوعاً، وهو صحيحٌ لغيره. (عود المعبود: ١٢/٢٩٦)]، وقال: «**المُشَبِّهَةُ يَهُودُ هَذِهِ الأُمَّةِ، وَالرَّوَافِضُ نَصَارَاهَا**» [مَعناهُ صحيحٌ، ولكنه ليسَ بِحَديثٍ]، وقال: «**لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ قَبْلَكُم شِبْرًا بِشِبْرٍ، وذِرَاعًا بذِرَاعٍ حَتَّى لَوْ سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ**

=

[الأَصْلُ الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ
فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَلَّغَ جَمِيعَ الأَحْكَامِ]

وأجمعوا على أنَّ النَّبِيَّ ﷺ دعا جميعَ الخلقِ إلى معرفةِ الله، وإلى نُبوَّتِه، ونهاهُم عن الجهلِ بالله عزَّ وجلَّ، وعن تكذيبِه[1]؛

وأنَّه عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ بيَّنَ لَهُم جميعَ ما دعَاهُم إليه مِن الإسلامِ والإيمانِ، وما رغَّبَهم فيه مِن منازِلِ الإحسانِ[2]، وأوضَحَ لَهُم الأدلَّةَ عليهِ، وبيَّنَ لَهُم الطريقَ إليه[3]؛

= تَسْتَكْثِرُوهُ. قيلَ: يا رَسُولَ الله اليَهُودُ وَالنَّصارَى؟ قال: فَمَنْ؟». [رواه البخاري (٦٨٨٩)، ومسلم (٢٦٦٩)]. (مُلَخَّصاً).

(١) انظر: «تبليغ النبيّ ﷺ الرِّسالة» (ص: ١٢٦).

(٢) عن جابرِ بنِ عبد الله رضيَ الله عنهما قال في حجَّةِ الوداع: «... فخَرَجْنا معَهُ ﷺ ... حتَّى أتَى عرَفَةَ، ... فخطبَ النَّاسَ وقَالَ: ... وقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ كِتَابُ الله، وأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟ قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ. فَقَالَ بِإِصْبِعِهِ السَّبَّابَةِ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ...».

رواه مسلم في الحج، باب حجة النبي ﷺ (١٢١٨).

وعن العِرباضِ بنِ سارِيَةَ رضي الله عنه قال: «وَعَظَنا رَسُولُ الله ﷺ مَوْعِظَةً ذَرِفَتْ مِنْهَا العُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا القُلُوبُ فَقُلْنَا: يا رَسُولَ الله، إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى البَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، وَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، ...». رواه الحاكِمُ (٣٣٢)، وابنُ ماجه (٤٣)، وأحمد (١٧٠٧٧) بإسنادٍ صحيحٍ، وقد سبق (ص: ٤٣).

(٣) انظر: «المعجزات النبيّ ﷺ» (ص: ٨٨)، «طريق السلف في إثبات العقيدة» (ص: ١١٧).

وأنَّ جِبْرِيلَ عليه السلام جاءَه فِي صُورةِ أعرابِيٍّ بِحَضْرَةِ أصحابه، فقالَ له: «ما الإسلامُ؟ فقال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: أنْ تَشْهَدَ أنْ لَا إلَهَ إلَّا اللهُ وأنِّي رَسُولُ اللهِ، وتُقِيمَ الصَّلاةَ، وتُؤْتِيَ الزَّكاةَ، وتَصُومَ رَمَضانَ، وتَحُجَّ البَيْتَ - في الحديث الطويلِ - فقال: صدَقْتَ.

قال: فمَا الإيمانُ؟ قال: أنْ تُؤْمِنَ باللهِ، ومَلَائكَتِه، وكُتُبِه، ورُسلِه، والقَدرِ خَيرِه وشَرِّه، وغيرِ ذلك. فقالَ: صَدَقْتَ.

قالَ: فَمَا الإحسَانُ؟ قالَ: أنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإنَّهُ يَرَاكَ. ثُمَّ انصَرَفَ، ونَحنُ نَتَعَجَّبُ مِن تَصديقِه النَّبِيَّ ﷺ، فقالَ لَهُم النبِيُّ ﷺ بعْدَ أمْرِه لَهُم بِطَلَبِه فلَم يَجِدوهُ بعْدَ انصِرافِه: هذا جِبريلُ جاءَكُم يُعلِّمُكُم أمْرَ دِينِكُم»[1].

وكذَلِكَ قد بيَّنَ لَهُم قبلَ ذلكَ طُرُقَ الْمَعَارِفِ بِحَدَثِهم، ودَلَّهُم على وُجودِ الْمُحْدِثِ لَهُم، ودلَّهُم على صِدْقِه فيما أنْبَأَهُم بهِ عَن رَبِّهِ تعالَى على ما قَد سَلَفَ شَرحُنا له[2].

---

(١) رواه البخاري فِي الإيمان، باب سؤال جبريل النبيَّ ﷺ عن الإيمان، والإسلام، والإحسان،... (٥٠)، ومسلم في الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان (٩).

(٢) انظُر: «الخلق دليل على وجود الخالِق» (ص: ٩٤)، «مُعجزات النبيِّ ﷺ» (ص: ١٠٩)، «اتِّفاق الصحابَة في الأصول» (ص: ١١٦)، «طريق السلَف في إثبات العقيدة» (ص: ١١٧)، «الأصل الأول في حدوث العالَم» (ص: ١٢٩).

[الأَصْلُ الخَامِسُ وَالثَّلَاثُونَ
فِي زِيَادَةِ الإِيمَانِ ونُقْصَانِهِ]

وأجمَعوا على أنَّ الإيمانَ يَزيدُ بالطاعَةِ، ويَنقُصُ بالمعصِيَةِ، وليسَ نُقصانُه عندَنا شَكًّا فيما أُمِرْنَا بالتَّصديقِ بِهِ، ولَا جَهْلاً بِهِ، لأنَّ ذلكَ كُفرٌ[1].

---

(١) الإيمانُ: تَصديقٌ بالقَلبِ، وإقرارٌ باللِّسانِ، وعَمَلٌ بالجَوارحِ؛ يَزيدُ بالطاعَةِ، ويَنقُصُ بالمعصِيَةِ. قال الإمامُ الآجُرِّيُّ في الشريعة (ص: ١٢٠): «اعلَمُوا أنَّ الذي عليه عُلماءُ المُسلِمِينَ: أنَّ الإيمانَ تَصديقٌ بالقَلبِ، وإقرارٌ باللِّسانِ، وعمَلٌ بالجَوارحِ، وأنَّه لَا تُجزِئُ المعرفةُ بالقَلبِ والتصديقِ إلَّا أنْ يَكونَ معَه الإيمانُ باللِّسانِ نُطقًا، ولَا تُجزِئُ معرفةٌ بالقَلبِ، ونُطقٌ باللِّسانِ حتَّى يَكونَ عملٌ بالجَوارحِ، فإذا كَمُلَت فيه هذه الخِصالُ الثَّلاثُ كانَ مُؤمِنًا، دلَّ على ذلكَ الكتابُ والسنَّةُ وقَولُ عُلماءِ المُسلِمِينَ.

فأمَّا ما لَزِمَ القَلبَ مِن فَرضِ الإيمانِ فقولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾... ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٤١]؛

وقولُه: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦].

فهذا مِمَّا يَدلُّك على أنَّ على القَلبِ الإيمانُ، وهو التصديقُ والمعرفةُ، ولَا يَنفَعُ القَولُ به إذا لَم يكُنِ القَلبُ مُصدِّقًا بِمَا يَنطِقُ به اللِّسانُ مَع العَمَلِ، فاعلَمُوا ذلكَ.

وأمَّا فرضُ الإيمانِ باللِّسانِ فقولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ﴾ [البقرة: ١٣٦-١٣٧]، وقولُه ﷺ: «أُمِرْتُ أنْ أُقاتِلَ النَّاسَ حتَّى يَقولُوا: لا إلَهَ إلَّا الله وأنِّي رَسُولُ الله»، فهذَا الإيمانُ باللِّسانِ نُطقًا فرضٌ واجِبٌ.

=

....

= وأمَّا الإيمانُ بِمَا فُرِضَ علَى الجَوارِحِ تصديقًا بِمَا آمَنَ بِهِ القَلبُ، ونَطَقَ بِهِ اللِّسَانُ فقولُ الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧]، وقولُه: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ومثلُه فرضُ الصِّيامِ على جَميعِ البَدنِ، ومثلُه فرضُ الجهادِ بالبَدنِ، وبِجَميعِ الجَوارِحِ.

فالأعمال بالجَوارح تَصديقٌ للإيمان بالقلبِ واللسانِ، فمَن لَم يُصدِّق الإيمانَ بعَملِ جَوارِحِه مثل الطهارةِ والصلاةِ، ورضِيَ مِن نَفسِه بالمعرفة والقولِ لَم يَكُن مُؤمِنًا، ولَم تَنفَعهُ المعرِفةُ والقَولُ، وكانَ تَركُه العَملَ تكذِيبًا منهُ لإيمانِه، وكانَ العَملُ بِمَا ذكَرنا تَصديقًا منهُ لإيمانِه، وقد بيَّنَ ﷺ لأمَّتِه شرائعَ الإيمان أنَّها على هَذا النَّعتِ في أحاديثَ كثيرَةٍ احتَجَّ بِهَا الإمامُ أحمدُ على أنَّ الإيمانَ قولٌ وعَملٌ، وجاءَ في ستة وخمسين مَوضِعًا مِن كتاب الله عَزَّ وجَلَّ: أنَّ الله تبارَكَ وتعالى أدخَلَ المؤمنين الجنةَ برَحْمَتِه إيَّاهم وبِمَا وفَّقَهُم له مِن الإيمانِ به وَالعَمَلِ الصَّالِح، وهذا رَدٌّ على مَن قالَ: الإيمان المعرفَةُ، وعلَى مَن قال: المعرفةُ والقولُ وإن لَم يَعمَل، نعوذ بالله من قائل هذا، . . .

ورُوِيَ عَن جَماعَةٍ مِن الصحابَةِ والتابعين: أنَّ الإيمانَ تَصديقٌ بالقَلبِ وقولٌ باللِّسانِ، وعمَلٌ بالجَوارِحِ، ومَن لَم يَقُل عندَهم بهذا فقد كَفر، منهُم: عليٌّ، وابنُ مسعود، والحسن، وابنُ عيينة، ومَعمَرٌ، والثَّوري، ومالكٌ، وابنُ جُريج، وفُضيل بنُ عياض، ووكيعٌ.

وقال وَكيعٌ: أهل السنَّةِ يَقولونَ: الإيمانُ قَولٌ وعَمَلٌ، والمُرجِئَةُ يَقُولونَ: الإيمانُ قَولٌ، والجَهمِيَّةُ يَقولون: الإيمانُ المَعرِفَةُ». (مُلَخَّصاً).

وقال الإمامُ البَيهَقي في الاعتقاد (ص: ٢٨٧): «قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗا﴾ [الأنفال: ٢-٤]، فأخبَرَ أنَّ المؤمنين هُم الَّذينَ جَمَعُوا هذهِ الأعمالَ الَّتي بَعضُها يَقَعُ بالقَلبِ، وبَعضُها باللِّسانِ، وبعضُها بِهِمَا، وبعضُها بِهِمَا وسائرِ البَدنِ، وبعضُها

=

= بالمال، وفيما ذكر اللهُ في هذه الأعمال تنبيهٌ على ما لَم يَذكُرهُ، وأخبر بزيادةِ إيمانِهم بتلاوةِ آياتِه عليهم، وفي كلِّ ذلك دَلالةٌ على أنَّ هذه الأعمالَ، وما نبَّه بها عليه مِن جوامعِ الإيمان، وأنَّ الإيمانَ يَزيدُ ويَنقُصُ، وإذَا قَبِل الزيادةَ قَبِلَ النُّقصانَ، وبهذه الآيةِ وما في معناها مِن الكتابِ والسنةِ ذهَبَ أكثرُ أصحابِ الحديثِ إلى أنَّ اسمَ الإيمانِ يَجمَعُ الطاعاتِ فرضَها ونفلَها، وأنَّها على ثلاثةِ أقسامٍ:

فقِسمٌ يَكفُرُ بتركِه، وهو اعتقادُ ما يَجِبُ اعتِقادُه والإقرارُ بِمَا اعتقَدَه؛

وقِسمٌ يَفسُقُ بتركِه، أو يَعصِي، ولَا يَكفُر به إذا لَم يَجحَدْهُ وهو الاعتقادُ مَفروضُ الطاعاتِ كالصلاةِ والزكاةِ والصِّيامِ والحجِّ، واجتنابِ المَحارِمِ؛

وقِسمٌ يَكونُ بتركِه مُخطِئًا للأفضلِ غيرَ فاسِقٍ ولَا كافرٍ، وهوَ ما يَكونُ مِن العباداتِ تطوُّعًا».

وقال ابنُ أبي العِزِّ في شرح الطحاوية(١/ ٣٤٢): «الأدلَّةُ على زِيادةِ الإيمانِ ونُقصانِه مِن الكتابِ والسنَّةِ والآثارِ السلَفيَّةِ كثيرةٌ جدًّا، منها: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾، وقوله: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾ [مريم: ٧٦]، وقوله: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤].

وقد وصَفَ النَّبيُّ ﷺ النِّساءَ بنُقصانِ العَقلِ والدِّينِ»[رواه مسلم في الإيمان (٧٩)]، وقال ﷺ: «لَا يُؤمِنُ أَحَدُكُم حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» [رواه البخاري في الإيمان (١٤)، ومسلم في الإيمان (٤٤)] والمرادُ نَفيُ الكَمالِ، ونظائِرُه كثيرةٌ، وحديثُ شُعبِ الإيمانِ، وحديثُ الشَّفاعَةِ، وأنَّهُ يُخرَجُ مِنَ النَّارِ مَن في قَلبِهِ أدنَى أدنَى أدنَى مِثقالِ ذرَّةٍ مِنْ إيمانٍ، فكيفَ يُقالُ بعدَ هَذا: إنَّ إيمانَ أهلِ السَّماواتِ والأرضِ سَواءٌ؟!

وكلامُ الصحابةِ ﷺ في هذا المعنَى كثيرٌ أيضًا منه: قولُ أبي الدَّرداءِ ﷺ: «مِنْ فِقهِ العَبدِ أنْ يَعلَمَ أيَزدادُ إيمانُه أم يَنتقِصُ»، وكان عمرُ ﷺ يقولُ لأصحابه: «هلُمُّوا نَزدَدْ إيمانًا»، فيَذكُرونَ الله وكان ابنُ مَسعودٍ ﷺ يقولُ في دُعائِه: «اللَّهُمَّ زِدْنَا إيمانًا»، ونظائِرُه كثيرةٌ». (مُلخَّصًا).

وإنَّما هو نُقصانٌ في مَرتَبةِ العِلمِ، وزيادةِ البَيانِ، كما يَختَلفُ وَزنُ طاعَتِنا وطاعَةِ النَّبيِّ ﷺ وإنْ كُنَّا جَميعاً مُؤدِّينَ للواجبِ علينا(١).

[الأَصْلُ السَّادِسُ وَالثَّلاثُونَ في مُرتَكِبِ الكَبِيرَةِ]

وأَجْمَعُوا على أنَّ الْمُؤمِنَ باللهِ تَعالَى وسَائرِ ما دَعاهُ النَّبيُّ ﷺ إلَى الإيمانِ به لَا يُخرِجُه عنهُ شَيْءٌ مِن الْمَعَاصِي، ولَا يُحبِطُ إِيْمَانَه إلَّا الكُفْرُ(٢)؛

---

(١) وقال الشيخُ أبو الحَسَن في المقالات (ص: ٢٩٣): «ويُقِرُّ أصحابُ الحديثِ أهلُ السنةِ بأنَّ الإيمانَ قولٌ وعَملٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ، ولَا يَقولونَ مَخلوقٌ، ولَا غيرُ مَخلوقٍ».
وقال أيضاً في الإبانة (ص: ٤٨): «ونَدينُ بأنَّ الإيمانَ قولٌ وعمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ، ونُسلِّمُ الرواياتِ الصحيحةَ في ذلكَ عن رسولِ الله ﷺ التي رواها الثقاتُ».
وقال الآجُرِّي رحمه الله في الشريعة (ص: ١١٢): «رُوِيَ أنَّ الإيمانَ يَزيدُ وينقُصُ عَن عمرَ، وأَبِي هُريرة، وابنِ مَسعودٍ، وعُمير بن حبيب الخَطبي، وسُفيان بنِ عُيينة، وسفيان الثَّوري، ومالكٍ، ومَعمَرٍ، وابنِ جُريجٍ، والأوزاعي، وأحمدَ، ﷺ.
سُئلَ مُحمَّدُ بن الحنفيةِ ﷺ عن قولِه ﷺ: «لَا يَزنِي الزانِي حِينَ يَزنِي وهوَ مُؤمِنٌ، ولَا يَشرَبُ الخمرَ حينَ يَشرَبُها وهو مُؤمِنٌ، ولَا يَسرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسرِقُ وَهُوَ مُؤمِنٌ»، قال: فدَوَّرَ دائِرةً وقال: هذَا الإسلامُ، ثُمَّ دَوَّرَ في وسَطِها دائِرَةً أخرَى، فقال: وهذا الإيمانُ مَحصُورٌ في الإسلَامِ، فإذَا سَرقَ أو زَنَا خَرجَ مِن الإيمان إلى الإسلام، ولَا يُخرِجُه مِن الإسلام إلَّا الشِّركُ، فإنْ تابَ تَابَ اللهُ عليه، ورَجَع إلى الإيمانِ»، ورُوِيَ مثلُه عن ابنِ عبَّاسٍ وعبد الله بن عمرو والحسن ﷺ». (مُلَخَّصاً).

(٢) قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨]؛
وقال: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣].
=

وأنَّ العُصاةَ مِن أهلِ القِبلَةِ مَأمُورُونَ بسائرِ الشَّرائعِ، غَيْرُ خارِجِينَ عَن الإيمانِ بِمَعاصِيهِم. وقد سَمَّى الله عُصاةَ أهلِ القِبلَةِ مُؤمِنِينَ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ...﴾ [المائدة: ٦].

فلو كانوا خَرجوا مِن الإيمانِ بِمَعاصِيهم كما قالَت القدرِيَّةُ(١) لَمَا تعلَّقَ

= عن عُبادَةَ بنِ الصَّامِتِ ﷺ قال: «سَمِعتُ رَسولَ الله ﷺ يَقُولُ: خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى العِبادِ، مَنْ جاءَ بِهِنَّ لَمْ يُضَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتِخْفافًا بِحَقِّهِنَّ كَانَ لَهُ عِندَ اللهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدٌ: إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الجَنَّةَ».

رواه أبو داود في الصلاة، باب فيمن لَم يوتر (١٤٢٠)، والنسائي في الصلاة، باب المحافظة على صلوات الخمس (٤٦١)، وأحمد في مسنده (٢٢٧٤٥) بإسنادٍ صحيح.

وقال الشيخ أبو الحسن في المقالات (ص: ٢٩٣): «ولَا يُكفِّرُ أصحابُ الحديثِ وأهلُ السنة أحدًا مِن أهلِ القبلَةِ بذنبٍ يرتكبُه كنحوِ الزِّنا، والسرقةِ، وما أشبه ذلكَ مِن الكبائرِ، وهُم بِما معَهُم مِن الإيمانِ مُؤمنون وإنِ ارتكبُوا الكبائرَ».

ومثله: في اعتقاد أئمة الحديث للإسماعيلي (ص: ٦٤)، والاعتقاد للبيهقي (ص: ٣٠٢).

وقال ابنُ أبي العِزِّ في شرح الطحاوية (٢/ ٣٤٥): «أهلُ السنة مُتَّفِقون كلُّهم على أنَّ مُرتكِبَ الكبيرةِ لا يَكفُر كفراً يَنقُله عن المِلَّةِ بالكُلِّيَّةِ، كما قالَت الخوارج».

وقال الصَّابوني في اعتقاد أهل السنة (ص: ٨٦): «ويَعتقِدُ أهلُ السنة أنَّ المُؤمِنَ وإنْ أذنبَ ذُنوباً كثيرةً صغائرَ كانَت، أو كبائرَ فإنَّه لا يَكفُرُ بِهَا. وإنْ خَرَجَ مِن الدنيا غيرَ تائبٍ منها، وماتَ على التوحيدِ والإخلاصِ فإنَّ أمرَه إلى الله ﷻ إنْ شاءَ عفَا عنهُ، وأدخلَه الجنةَ يومَ القيامة سَالِماً غانِماً غيرَ مُبتَلَى بالنارِ ولَا مُعاقَبًا على ما ارتكبَه مِن الذنوبِ واكتسَبه، ثُمَّ استصحَبَه إلى يومِ القيامةِ مِن الآثامِ والأوزارِ، وإنْ شاءَ عاقبَه وعذَّبَه مُدَّةً بعذابِ النارِ، وإذا عذَّبَه لَم يُخلِدْهُ فيها، بل أعتقَه، وأخرجَه منها إلى نَعيمِ دارِ القرارِ».

(١) قال ابنُ أبي العِزِّ في شرح الطحاوية (٢/ ٣٤٥): «ولَا يَكفُر مُرتكِبُ الكبيرةِ كفراً يَنقُله عن المِلَّةِ بالكُلِّيَّةِ كما قالَت الخوارجُ، ولَا يَدخُل في الكفرِ ولَا يَستحقُّ الخلودَ =

عليهِم فرضُ الطهارَةِ، وكانَ خِطابُ الله تعالى مُنصَرِفاً إلى المؤمِنينَ دونَهم.

وكذلك قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]، ولَم يَخُصَّ بالحَضِّ على ذلك الطائعين دونَ العاصِينَ.

[الأَصْلُ السَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ
عدَمُ تَنْزِيلِ مُسْلِمٍ بالجَنَّةِ أو النَّارِ]

وأجْمَعوا على أنَّه لَا يُقطَعُ على أحَدٍ مِن عُصاةِ أهلِ القِبلَةِ في غير البِدَعِ[1] بالنارِ، ولَا على أحَدٍ مِن أهلِ الطَّاعَةِ بالجَنَّةِ[2]، ....

= مع الكافرين كما قالَت المعتزلةُ، فهُم موافِقونَ للخوارج هنا فِي حُكمِ الآخرةِ على أنَّ مُرتكبَ الكبيرةِ مُخلَّدٌ فِي النارِ، لكن قالت الخوارجُ: نُسمِّيه كافراً، وقالت المعتزلة: نُسمِّيه فاسقاً، فالخلافُ بينَهُم لفظِيٌّ فقط». (مُلخَّصاً).

(١) أي البِدَعِ المُكَفِّرَةِ دونَ المُفَسِّقَةِ بِدليلِ ما سبَقَ في «الأصل السَّابِقِ»، وما يأتِي في آخر «الأَصلِ الخامس والأربعين» (ص: ٢٨٣).
وفي نَسخَةِ الجليد: «في تِلكَ الدَّارِ بالنَّارِ»، فعَلَى هَذَا لَا حاجَةَ إلى التَّأوِيلِ المَذكورِ، والله تعالى أعلم.

(٢) وقال الشيخُ أبو الحَسَنِ رحِمه الله فِي الإبانَة (ص: ٢٠): «ونَدِينُ بأنَّ لَا نُنزِّلُ أحَدًا مِن أهلِ التَّوحيدِ وَالْمُتمسِّكِينَ بالإيمَان جنَّةً ولَا نارًا، إلَّا مَن شَهِد له رَسولُ الله ﷺ بالجنة، ونَرجُو الجنَّة للمُذنِبِينَ، ونَخافُ عَلَيهم أنْ يَكُونُوا بالنَّارِ مُعذَّبِينَ أجارَنَا الله مِنهَا بشَفاعَةِ سيِّدِنا وحَبِيبِنَا رسولِ الله ﷺ».
وقال الإمام أحْمَد فِي أصول السنة (ص: ٣٥)، واللَّالَكائي فِي اعتقاد أهل السنة (١/ ١٦٢): «ولَا نَشهَدُ على أحَدٍ مِن أهلِ القِبلَةِ بعَمَلٍ يَعمَلُه بِجَنَّةٍ، ولَا نارٍ: نَرجُو للصَّالِحِ، ونَخافُ عَلَيهِ، ونَخَافُ عَلَى المُسيءِ المُذنِبِ، ونَرجُو لَهُ رَحمَةَ الله».
وقال البيهَقي فِي الاعتقاد (ص: ٢٩٨): «قال سُفيانُ الثَّوْري: خالَفَنَا المُرجِئَةُ فِي ثَلاثٍ: نَحنُ نَقول: الإيمانُ قَولٌ وعَملٌ، وهُم يَقولون: قَولٌ بلَا عَمَلٍ؛ ونَحنُ =

....

= نقولُ: يزيدُ وينقصُ، وهُم يقولونَ: لا يزيدُ ولا ينقُص، ونحنُ نقولُ: أهلُ القِبلَةِ عندنا مؤمنونَ أمّا عندَ اللهِ فاللهُ أعلَمُ، وهُم يقولونَ: نحنُ عندَ اللهِ مؤمِنونَ.

فأهلُ السنّةِ لا يقطعُونَ بكونِهم مؤمِنينَ عندَ اللهِ، يعني في ثاني الحال، لأن الله يعلم الغيبَ فهو عالِمٌ بمَا يَصيرُ إليه حالُ العَبدِ ثُمّ يموتُ عليه، ونحنُ لا نعلمُه، فنَكِلُ الأمرَ فيما لا نعلَمُه إلى عالِمِه خوفًا مِن سُوءِ العاقبَةِ، ونَستثني على هذا المَعنى، ونَرجُو مِن اللهِ أن يُثبّتنا بالقولِ الثّابتِ في الدُّنيا والآخرةِ.

والأحاديثُ التي وردَت في جَريانِ القَلَمِ بمَا هو كائِنٌ، ورُجوعُ كلِّ إنسانٍ إلى مَا كُتِبَ له مِن الشّقاوةِ والسّعادةِ، وموتُه عليه مانِعةٌ مِن قَطعِ القَولِ بمَا يكونُ في العاقبةِ، حامِلةٌ على الاستثناءِ، وعلى الخَوفِ مِن تبدُّلِ الحالةِ، منها: ... عن عائشة ﷺ: «أنّ رسولَ الله ﷺ قال: **إنّ الرّجُلَ لَيَعمَلُ بعَمَلِ أهلِ الجنّةِ وإنّهُ لَمَكتُوبٌ في الكِتابِ: أنّهُ مِن أهلِ النّارِ، فإذَا كانَ عِندَ مَوتِهِ تحَوّلَ فعَمِلَ بعَمَلِ أهلِ النّارِ فماتَ ودَخَلَ النّارَ، وإنّ الرّجُلَ لَيَعمَلُ بعَمَلِ أهلِ النّارِ وإنّهُ لَمَكتُوبٌ في الكِتابِ: أنّهُ مِن أهلِ الجنّةِ، فإذَا كانَ عِندَ مَوتِهِ تحَوّلَ، فعَمِلَ بعَمَلِ أهلِ الجنّةِ، فماتَ ودَخَلَ الجنّةَ**». [رواه أحمد في مسنده (٢٤٨٠٦) بإسنادٍ صحيح]». (مُلَخّصًا).

وقال ابنُ أبي العِزّ رحمه الله في شرح الطحاويّةِ (٢/ ٤٢٤): «إنّا لَا نقولُ عَن أحَدٍ مُعيّنٍ مِن أهلِ القِبلَةِ: إنّهُ مِن أهلِ الجنّةِ أو مِن أهلِ النّارِ، إلّا مَن أخبَرَ الصّادِقُ ﷺ أنّه مِن أهلِ الجنّةِ كالعَشَرةِ ﷺ، وإن كُنّا نقولُ: إنّهُ لا بُدّ أن يَدخُلَ النارَ مِن أهلِ الكبائرِ مَن شاءَ اللهُ إدخالَه النّارَ، ثُمّ يُخرَجُ منها بشَفاعَةِ الشّافِعِين، ولكنّا نَقِفُ في الشّخصِ المُعيّنِ، فلا نَشهَدُ له بجَنّةٍ ولا نارٍ، إلّا عَن عِلمٍ لأنّ الحقيقةَ باطِنةٌ، وما ماتَ عليه لا نُحيطُ به، لكن نَرجُو للمُحسِنِين ونَخافُ على المُسيئِين.

والسّلَفُ في الشّهادةِ بالجنّةِ ثلاثةُ أقوالٍ:

أحدُها: أن لا يُشهَدَ لأحدٍ إلّا للأنبياءِ، وهذا يُنقَلُ عَن مُحمّدِ بنِ الحنفيّةِ والأوزاعيِّ.

وثانيها: أنّه يُشهَدُ بالجنّةِ لكُلِّ مُؤمِنٍ جاءَ فيه النّصُّ، وهذا قولُ كثيرٍ مِن العُلَماءِ وأهلِ الحديثِ.

=

إلَّا مَن قطعَ عليهِ رسولُ الله ﷺ بذلكَ[١].

= وثالِثُها: أنّه يُشهَدُ بالجَنَّةِ لِهَؤُلَاءِ وَلِمَنْ شَهِدَ له المُؤمِنُونَ كمَا فِي الصَّحيحَين [البخاري (١٣٦٧) ومسلم (٩٤٩)]: «أَنَّهُ مُرَّ بِجِنَازَةٍ فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا بِخَيْرٍ، فقَالَ ﷺ: وَجَبَتْ، ومُرَّ بِأُخْرَى فَأَثْنَوا عليها بِشَرٍّ، فقَالَ: وَجَبت، فقال عُمَرُ: يا رَسُولَ الله مَا وَجَبت؟ فقال رَسُولُ الله ﷺ: هَذَا أَثْنَيْتُم عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجَبَت لَهُ الجَنَّةُ، وهَذَا أَثْنَيْتُم عَلَيْهِ شَرًّا فَوَجَبَت لهُ النَّارُ، أَنْتُم شُهَدَاءُ الله فِي الأَرْضِ»، وقالَ ﷺ: «تُوشِكُونَ أَنْ تَعْلَمُوا أَهْلَ الجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، قَالُوا: بِمَ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: بِالثَّنَاءِ الحَسَنِ، وَالثَّنَاءِ السَّيِّءِ»، [رواه ابنُ ماجه في الزهد، باب الثناء الحسن (٤٢٢١) بإسنادٍ صحيح]، فأخبَر أنَّ ذلكَ مِمَّا يُعلَمُ به أهلُ الجنَّةِ وأهلُ النَّار».

وفي هذا المعنَى أحاديثُ كثيرَةٌ صحيحةٌ قال السِّندِي في شرح سنن ابن ماجه (٤ / ٤٧٨): «قيل: هوَ مَخصوصٌ بالصحابة، وقيل: بِمَن كان على صفتِهم في الإيمان، وقيل: هذا إذا كان الثناءُ مُطابِقاً لأفعالِه، وقال النَّووي: الصحيحُ أنه على عمومِه وإطلاقِه، فكلُّ مسلمٍ مات، فألْهَم اللهُ الناسَ أو مُعظَمَهُم الثناءَ عليه كان ذلك دليلاً على أنه مِن أهل الجنة، سواءٌ كانَت أفعالُه تَقتضي ذلك أم لَا، إذ العقوبةُ غيرُ واجبةٍ، فإلهامُ الله الثناءَ عليه دليلٌ أنه يشاءُ المغفرةَ له».

ومِن هذا القبيلِ أيضاً قولُه ﷺ فيما رواه أبو داود (٣١١٦) وغيرُه بإسنادٍ صحيحٍ «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الجَنَّةَ»، ونَحوُهُ، فيَبقَى على عُمومِه كما قال النووي رحمه الله فيما قبلَه.

هذا، والذي أُرَاه أنَّ الخُلفَ لَفظِيٌّ: لأنَّ الجميعَ مُتَّفِقونَ على عدمِ تَنْزيلِ أحَدٍ مِن أهلِ التَّوحيدِ جنَّةً ولَا نارًا إلَّا مَن شَهِد له رَسولُ الله ﷺ بالجنة: يَرجُونَ للصَّالِحِ ويَخافُون عَلَيهِ، ويَخافُونَ عَلَى المُسِيءِ ويَرجُون لَهُ رَحمَةَ الله، ولكنَّهُم اختَلفوا في أشياءَ مُعيَّنَةٍ كشهادةِ الناس، وَكَونِ آخرِ كلامِه لَا إلهَ إلَّا الله على مثابَةِ قولِه ﷺ: «أبو بَكرٍ في الجنَّةِ» أوْ لَا؟ ولعَلَّ الأوَّلُ أظهَرُ، والله تعالى أعلَم.

(١) وهُم كُثُر فِي الصحابَةِ ولله الحمدُ كالعَشرَةِ المُبَشَّرِينَ بالجنَّة ﷺ، عَن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ الأَخْنَسِ: «أنه كانَ فِي المَسْجِدِ فذَكَرَ رَجُلٌ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ فقَامَ سَعِيدُ بنُ زَيدٍ ﷺ فقَالَ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ أَنِّي سَمِعْتُهُ وَهُوَ يَقُولُ: عَشَرَةٌ فِي الجَنَّةِ: النَّبِيُّ فِي =

وقد دلَّ الله عَزَّ وجَلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، ولَا سَبيلَ لأحَدٍ إلَى معرفَةِ مَشيئَتِه تعالَى إلَّا بِخَبَرٍ، وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «لَا تُنَزِّلُوا أَحداً مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ جَنَّةً، ولَا نَاراً»[١].

[الأَصْلُ الثَّامِنُ وَالثَّلَاثُونَ فِي الكَتَبَةِ]

وأَجْمَعُوا علَى أنَّ علَى العِبادِ حَفَظَةً يَكتُبونَ أعمالاً[٢]، وقد دلَّ على ذلكَ قولُه: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝ كِرَامًا كَٰتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١٠-١١].

= الجَنَّةِ، وأَبُو بَكرٍ فِي الجَنَّةِ، وعُمَرُ فِي الجَنَّةِ، وعُثْمَانُ في الجَنَّةِ، وعَلِيٌّ في الجَنَّةِ، وطَلْحَةُ في الجَنَّةِ، والزُّبَيْرُ بنُ العَوَّامِ في الجَنَّةِ، وسَعْدُ بنُ مَالِكٍ في الجَنَّةِ، وعَبدُ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفٍ في الجَنَّةِ. ولَوْ شِئْتُ لَسَمَّيْتُ العَاشِرَ. فقَالُوا: مَنْ هُوَ؟ فسَكَتَ، فقَالُوا: مَن هُوَ؟ فقال: هُوَ سَعِيدُ بنُ زَيدٍ».

رواه أبو داود في السنة، باب في الخلفاء (٤٦٣٥)، وأحْمَدُ في مسنده (١٦٣١) بإسنادٍ صحيحٍ.

(١) عن خالد بن مَيمونٍ عَن نُفَيع بنِ الحارث عن زَيدِ بنِ أَرْقَم رضي الله عنه قال: «قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: لَا تُنَزِّلُوا عِبَادِي العَارِفِينَ الْمُوَحِّدِينَ مِنَ الْمُذْنِبِينَ الجَنَّةَ ولَا النَّارَ، حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّذِي أُنَزِّلُهُمْ بِعِلْمِي فِيهِمْ، ولَا تَكَلَّفُوا مِنْ ذَلِكَ مَا لَمْ تُكَلَّفُوا، ولَا تُحَاسِبُوا العِبَادَ دُونَ رَبِّهِمْ». رواه الطَّبَراني في المعجم الكبير (٥/ ١٩٧).
قال الحافظُ الهَيْثَمي في المَجمع (١٠/ ٣١٦): «رواه الطَّبَراني وفيه نُفَيع بنُ الحارث وهو ضَعيفٌ»، وقال الحافظُ في التقريب (٧١٨١): «مَتروكٌ، وقد كذَّبَهُ ابنُ مَعين»، ولكن له شواهدُ ذكَرها الهَيْثَمي في المَجْمَع (١٠/ ٣١٦) تَجبُر شدَّةَ ضَعفِه وإن لَم يَصِل إلى الحسن، والله أعلَم.

(٢) قال ابنُ أبي العِزِّ رحمه الله في شرح الطحاويَّة (٢/ ٤٤١): «قال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ۝ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠-١٢]؛ =

= وقال: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾؛
وقال: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]؛
وقال: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩]؛
وفي الحديث «**إِنَّ مَعَكُمْ مَنْ لَا يُفَارِقُكُم إِلَّا عِنْدَ الخَلَاءِ وَعِنْدَ الجِمَاعِ فَاسْتَحْيُوهُمْ وَأَكْرِمُوهُمْ**» [رواه الترمذي (٢٨٠١) وفي سنده لِينٌ]، وفي الآخر: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ وُكِّلَ بِهِ قَرِينُهُ مِنَ الجِنِّ، وقَرِينُهُ مِنَ المَلَائِكَةِ**» [رواه مسلمٌ (٢٨١٤)]:
أي اثنَانِ عَن اليَمِين وعَن الشِّمالِ يَكتُبانِ الأعمالَ، صاحبُ اليَمِين يَكتُب الحَسناتِ، وصاحبُ الشِّمَالِ يَكتُب السَّيِّئاتِ، ومَلكَانِ آخرانِ يَحفَظانِه: واحدٌ مِن وَرائهِ، وواحدٌ أمامَه، فهو بين أربعةِ أملاكٍ بالنَّهارِ وأربعةٍ آخَرين باللَّيلِ بَدلاً: حَافِظانِ، وكاتِبانِ.
ثُمَّ قَد ثَبتَ بالنُّصُوصِ المَذكُورَةِ: أنَّ المَلَائكةَ تَكتُب القَولَ، والفِعلَ، وكَذلكَ النية، لأنَّهَا فِعلُ القَلبِ فدَخلَت في عمومِ ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾، ويَشهَدُ لذلكَ قولُه ﷺ: «**قال الله ﷻ: إذَا هَمَّ عَبْدِي بِسَيِّئَةٍ فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا عَلَيْهِ سَيِّئَةً، وإذَا هَمَّ عَبْدِي بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، فإنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا عَشْرًا**»[رواه **البُخاري** في التوحيد، باب قول الله تعالى ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ (٧٠٦٢) **ومسلم** في الإيمان (٢٠٣)]،». (مُلَخَّصًا).
وقال **السَّفَارِيني** رحِمه الله فِي لوامع الأنوار (١/ ٢٤٦): «وظاهرُ النصِّ أنَّهما يَكتُبانِ أفعالَ العِبادِ مِن خيرٍ أوشرٍّ أو غيرِهما قولاً كانَ أو عملاً أو اعتِقاداً، هُمَا كانَت أو عزْمًا أو تَقريراً، فَلَا يُهمِلانِ مِن أفعالِ العبادِ شيئاً في كلِّ حالٍ وعلى كلِّ حالٍ».
وقال **الحافظُ ابنُ حَزمٍ** رحمه الله في المِلَلِ (٤/ ٥٥): «وأما كتابُ الملائكة لأعمالِنا فحَقٌّ قال الله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٣-١٤]، وكلُّ هذَا مِمَّا لَا خِلافَ فيه بيْنَ أحَدٍ مِمَّنْ يَنتَمِي إلى الإسلَام، إلَّا أنَّه لَا يَعلَم أحدٌ مِن الناس كَيفيةَ ذلكَ الكتاب». (مُختَصراً).

[الأَصْلُ التَّاسِعُ وَالثَّلَاثُونَ
في عَذابِ القَبْرِ، ومَا يَتْبَعُهُ]

وأجْمَعوا على أنَّ عَذابَ القَبْرِ حَقٌّ[1]؛ ....

---

(١) وقال الشيخ في الإبانة (ص: ١٦٦): «وأنكرَت المُعتزِلةُ عذابَ القبرِ أعاذَنا اللهُ منه، وقد رُوِيَ عَن النَّبيِّ ﷺ مِن وُجوهٍ كَثيرةٍ، ورُوِيَ عَن أصحابِه رضِيَ الله عَنهُم أجْمَعِينَ، ومَا رُوِيَ عَن أحَدٍ منهم أنَّه أنكرَهُ ونَفاهُ وجَحدَه، فوَجَب أنْ يَكونَ إجماعًا مِن أصحابِ النَّبيِّ ﷺ، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «تَعَوَّذُوا باللهِ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ» [رواه مسلم (٥٨٨)]، وقال ﷺ: «لَوْلَا أَنْ تَدَافَنُوا لَسَأَلْتُ اللهَ ﷻ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ مَا أَسْمَعَنِي» [رواه مسلم (٢٨٦٨)]؛

وقال الله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، فجعَل عذابَهم يومَ تقوم الساعةُ بعدَ عَرضِهم على النَّارِ في الدُّنيا غُدوًّا وعَشيًّا». (مُلخَّصًا).

وقال ابنُ أبي العِزِّ رحمه الله في شرح الطحاويَّة (١/ ٤٥٦): «وقَد تَواتَرَت الأخبارُ عَن رَسولِ الله ﷺ في ثُبوتِ عَذابِ القَبرِ ونَعيمِه لِمَنْ كانَ لذلكَ أهلاً، وسُؤالِ المَلكَيْنِ فيجبُ اعتقادُ ثُبوتِ ذلكَ والإيمانُ بِه، ولَا نَتكَلَّمُ في كَيفيَّتِه، إذ لَيسَ للعَقلِ وُقوفٌ على كَيفيَّتِه، لكَونِه لَا عهدَ له بِه في هذا الدَّارِ، والشَّرعُ لَا يَأتي بِمَا تُحيلُه العُقولُ، ولكنَّهُ قد يَأتي بِمَا تَحارُ فيهِ العُقولُ، فإنَّ عَودَ الرُّوحِ إلى الجَسَدِ ليسَ على الوَجهِ المَعهودِ في الدُّنيا، بَل تُعادُ الرُّوحُ إليه إعادةً غَيرَ الإعادةِ المَألُوفَةِ في الدُّنيا، فالرُّوحُ لَهَا بالبَدَنِ خَمسَةُ أنواعٍ مِنَ التعلُّقِ مُتغايِرَةُ الأحكَامِ:

أحَدُها: تَعلُّقُها بِه في بَطنِ الأمِّ جَنينًا؛

الثَّاني: تَعلُّقُها بِه بَعدَ خُروجِه إلى وَجهِ الأرضِ؛

الثَّالِثُ: تَعلُّقُها بِه في حَالِ النَّومِ فلَها بِهِ تَعلُّقٌ مِن وَجهٍ ومُفارَقَةٌ مِن وَجهٍ؛

الرَّابِعُ: تَعلُّقُها بِه في البَرزَخِ فإنَّها وإنْ فارَقَتْهُ وتَجرَّدَت عنهُ، فإنَّها لَم تُفارِقْهُ فِراقًا كُلِّيًّا بِحيثُ لا يَبقَى لَها إليه الْتِفاتٌ البَتَّةَ، فإنَّهُ وَرَدَ رَدُّها إلَيهِ وَقتَ سَلامِ المُسلِمِ، =

....

= وورَدَ أنَّهُ يَسمَعُ خَفقَ نِعالِهِم حِينَ يُولُّونَ عنهُ، وهذا الرَّدُّ إعادةٌ خاصَّةٌ لَا يُوجِبُ حياةَ البَدنِ قَبلَ يوم القِيامَة؛

الخَامِسُ: تَعلُّقُها به يَومَ بَعثِ الأَجسَادِ، وهو أكمَلُ أنواعِ تعلُّقِها البدَنَ، ولَا نِسبَةَ لِمَا قَبلَه مِن أَنواعِ التَّعلُّقِ إليه، إذ هو تَعلُّقٌ لَا يَقبَلُ البَدنُ معَه موتًا ولَا نومًا ولَا فَسادًا، فالنَّومُ أخو المَوتِ.

ويَكونُ عذابُ القَبر للنَّفسِ والبَدنِ جَميعًا باتِّفاقِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ: تَنعَمُ النَّفسُ وتُعذَّبُ مُفرَدةً عَن البَدنِ ومُتَّصِلَةً بِهِ.

واعلَم أنَّ عذابَ القَبرِ هو عَذابُ البَرزَخِ، فكلُّ مَن ماتَ وهوَ مُستحِقٌّ للعَذابِ نالَه نَصيبُه منهُ قُبِرَ أوْ لَمْ يُقبَر، أكَلَتْه السِّباعُ أو احترَقَ حتَّى صارَ رَمادًا ونُسفَ في الهَواءِ، أو صُلِبَ، أو غَرِقَ في البحرِ، وصَلَ إلى رُوحِه وبَدنِه مِن العَذابِ ما يَصِلُ إلى المَقبُورِ.

ومَا وَرَد مِن إجلَاسِه واختِلافِ أضلاعِه ونَحوِ ذلكَ يَجِبُ أنْ يُفهَم عَن الرَّسُول ﷺ مُرادُه مِن غَيرِ غُلوٍّ ولَا تَقصِيرٍ، فَلَا يُحمَل كَلامُه مَا لَا يَحتَمِلُه، ولَا يُقصَرُ به عَن مُرادِه، **فالحاصِلُ أنَّ الدُّورَ ثَلاثٌ**: دارُ الدُّنيَا ودارُ البَرزَخ ودارُ القَرارِ، وقَد جَعَل الله لكُلِّ دارٍ أحكامًا تَخُصُّهَا، ورُكِّبَ هذَا الإنسانُ مِن بدَنٍ ونَفسٍ، وجَعَل **أحكامَ الدُّنيَا على الأبدانِ**، والأرواحُ تَبَعٌ لَهَا، **وجَعَل أحكامَ البَرزَخِ علَى الأَرواحِ والأبدانُ تَبَعٌ لَهَا**، فإذا جاءَ يَومُ حَشرِ الأجسادِ وقِيامُ النَّاسِ مِن قُبورِهِم صارَ الحُكمُ والنَّعيمُ والعَذابُ على الأروَاحِ وَالأجسَادِ جَميعًا، فظهَر أنَّ كَونَ القَبر رَوضةً مِن رياضِ الجنَّة، أو حُفرةً مِن حُفَر النار مُطابِقٌ للعَقل، وأنَّه حَقٌّ لَا مِريةَ فيهِ وبذلكَ يَتميَّزُ المؤمنون بالغَيبِ مِن غَيرِهِم.

ويَجِبُ أنْ يُعلم أنَّ النارَ الَّتِي في القَبرِ والنَّعيم ليسَا مِن جِنسِ نارِ الدُّنيا ولَا نَعيمِها وإنْ كانَ الله تعالى يَحمِي عليهِ التُّرابَ والحِجارة الَّتِي فَوقَه وتَحتَه حتَّى يَكونَ أعظمَ حَرًّا مِن جَمرِ الدُّنيَا ولَو مَسَّهَا أهلُ الدُّنيَا لَم يَحِسُّوا بِهَا، بل أعجَبُ مِن هذَا أنَّ الرَّجُلَين يُدفَن أحَدُهُما إلى جَنبِ صاحبِه، وهذا في حُفرَةٍ مِن النار، وهذا في رَوضَةٍ مِن رياضِ الجنَّةِ، لَا يَصلُ مِن هذَا إلى جارِه شَيءٌ مِن حرِّ نارِه، ولَا مِن هذَا إلى =

....

= جاره شيءٌ مِن نعيمِه، وقدرةُ الله أوسعُ مِن ذلكَ وأعجبُ.

والأرواحُ في البرزخِ متفاوتةٌ أعظمَ تفاوتٍ فمنها: أرواحٌ في أعلى عِلِّيِّينَ في المَلأِ الأعلى، وهيَ أرواحُ الأنبياء عليهم السلامُ، وهم متفاوتونَ في منازِلِهم؛

ومنها: أرواحٌ في حواصِلِ طيرٍ خضرٍ تسرحُ في الجنة حيث شاءت، وهيَ أرواحُ بعضِ الشهداءِ، لا كلِّهم، بل مِن الشهداءِ مَن تُحبَس روحُه عن دخولِ الجنةِ لِدَينٍ عليه كما في حديثِ قتادة ﷺ: «قالَ رجلٌ لرسولِ الله ﷺ: يا رسولَ الله أرأيتَ إنْ قُتِلْتُ في سبيلِ الله تُكفَّرُ عنّي خطاياي؟ فقالَ: نعم، إنْ قُتِلتَ في سبيلِ الله وأنتَ صابرٌ محتسبٌ مُقبِلٌ غيرُ مُدبِرٍ إلّا الدَّيْنَ» [رواه مسلم (١٨٨٥)]؛

ومِنَ الأرواحِ: مَن يكونُ محبوسًا على بابِ الجنةِ، قال ﷺ: «رأيتُ صاحِبَكُم محبوسًا على بابِ الجنَّةِ» [رواه ابنُ ماجه (٢٤٣٣) بإسنادٍ صحيحٍ]؛

ومنهم: مَن يكونُ محبوسًا في قبرِه؛

ومنهم: مَن يكونُ في الأرضِ؛

ومنها: أرواحٌ في تنُّورِ الزُّناةِ والزَّواني؛

وأرواحٌ في نهرِ الدَّمِ تسبحُ فيه وتُلقَمُ الحجارةَ، كلُّ ذلكَ تشهدُ له السنَّةُ.

وأمّا الحياةُ التي اختصَّ بها الشهيدُ وامتازَ بها عن غيرِه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩] فهي أنَّ الله تعالى جعلَ أرواحَهم في أجوافِ طيرٍ خضرٍ، كقوله ﷺ في شهداءِ أُحُدٍ: «جَعَلَ الله أرواحَهم في أجوافِ طيرٍ خضرٍ تَرِدُ أنهارَ الجنّةِ وتأكُلُ مِن ثمارِها وتأوي إلى قناديلَ مِن ذهبٍ مُعلَّقةٍ في ظِلِّ العرشِ» [رواه مسلم (١٨٨٧)]، فإنَّهم لمّا بذلوا أبدانَهم لله ﷻ حتى أتلفها أعداؤه فيه أعاضَهم منها في البرزخِ أبدانًا خيرًا منها تكونُ فيها إلى يومِ القيامةِ، ويكونُ تنعُّمُها بواسطةِ تلكَ الأبدانِ أكملَ مِن تنعُّمِ الأرواحِ المُجرَّدةِ عنها.

وحرَّمَ الله على الأرضِ أن تأكلَ أجسادَ الأنبياءِ [كما في قوله ﷺ: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ حرَّمَ على الأرضِ أنْ تأكلَ أجسادَ الأنبياءِ» رواه ابنُ خزيمة (١٧٣٣)، وابنُ حبّان (٩١٠)، والحاكمُ (١٠٢٩) وقال: «صحيح على شرط البخاري» ووافقه الذهبي، أبو داود (١٠٤٧)، والنسائي (١٣٧٤)، وابنُ ماجه (١٠٨٥)].

=

وأنَّ النَّاسَ يُفتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ بَعْدَ أَنْ يُحيَوْنَ فِيهَا ويُسْأَلونَ[١]، ....

= وأمَّا الشُّهداءُ فقد شُوهِد منهُم بعدَ مُدَدٍ مِن دَفنِه كمَا هوَ لَم يَتغيَّر، فيَحتَمِل بقاؤه كذلكَ في تُربَتِه إلى يَوم مَحشَرِه، ويَحتَمِل أنَّه يَبلَى معَ طُولِ المُدَّةِ، وكأنَّهُ كلَّما كانَت الشَّهادةُ أكمَلَ والشَّهيدُ أفضلَ كانَ بَقاءُ جَسدِه أطولَ». (مُلخَّصاً).

(١) عن أَنَسٍ ﷺ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: إِنَّ العَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنهُ أَصْحَابُهُ إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعالِهِم أَتَاهُ مَلَكَانِ فَيُقْعِدَانِهِ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فأَمَّا المُؤْمِنُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبدُ الله ورَسُولُه، فيُقالُ لَهُ: انظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ قَدْ أَبدَلَكَ الله بِهِ مَقْعَدًا خَيرًا مِنْهُ، فيَرَاهُمَا جَمِيعًا، وأَمَّا الكَافِرُ أو المُنَافِقُ فيُقَالُ له: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ فيَقُولُ: لَا أَدْرِي كُنتُ أَقُولُ كَمَا يَقُولُ النَّاسُ، فيُقَالُ لَهُ: لَا دَرَيْتَ ولَا تَلَيْتَ، ثُمَّ يُضرَبُ ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ، فيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ غَيْرَ الثَّقَلَيْنِ».

رواه البخاري في الجنائز، باب الميت يسمع خفق النعال (١٢٧٣)، ومسلم في الجنائز (٢٨٧٠)، والنَّسائي في الجنائز، باب مسألة الكافر (٢٠٥١) واللفظُ له.

وعَن أَبِي هُريرَة ﷺ قال: «قال رَسولُ الله ﷺ: إِذَا قُبِرَ المَيِّتُ ـ أو قال: أَحَدُكُم ـ أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسوَدانِ أَزْرَقَانِ، يُقَالُ لأَحَدِهِمَا: المُنْكَرُ، وَلِلآخَرِ: النَّكِيرُ، فيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ؟ فهو قَائِلٌ مَا كانَ يَقولُ، فإِنْ كَانَ مُؤْمِنًا قَالَ: هوَ عبدُ الله ورَسولُه، أَشْهَدُ أنْ لَا إِلهَ إِلَّا الله وأنَّ مُحمَّدًا عَبدُهُ ورَسُولُه، فيَقُولَانِ: قَد كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقولُ هَذَا، ثُمَّ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعًا فِي سَبْعِينَ، ثُمَّ يُنَوَّرُ لَهُ فِيهِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: نَمْ، فيَقُولُ: أَرْجِعُ إِلى أَهلِي فأُخبِرُهُم؟ فيَقُولَانِ: نَمْ كَنَوْمَةِ العَرُوسِ الَّذِي لَا يُوقِظُهُ إِلَّا أَحَبُّ أَهْلِهِ إِلَيْهِ حَتَّى يَبْعَثَه الله مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ؛

وإِنْ كَانَ مُنَافِقًا قَالَ: سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ، فقُلْتُ مِثْلَهُ لَا أَدرِي، فيَقُولَانِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ، فيُقَالُ لِلأَرضِ: الْتَئِمِي عَلَيْهِ، فَتَلْتَئِمُ عَلَيْهِ فتَختَلِفُ فِيهَا أَضْلَاعُهُ، فَلَا يَزَالُ فِيهَا مُعَذَّبًا حَتَّى يَبْعَثَهُ الله مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ».

رواه ابنُ حبَّان في صحيحه (٣١١٧)، والترمذي في الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر (١٠٧١)، وقال: «وفي الباب عن علي، وزيدِ بنِ ثابتٍ، وابنِ عبَّاسٍ، والبَراءِ بنِ عازبٍ، وأبِي أيُّوبَ، وأنسٍ، وجابرٍ، وعائشةَ، وأبِي سَعيدٍ، كلُّهم رَوَوْا =

فيثبت الله من أحبّ تثبيته[1]؛

وأنهم لا يذوقون ألم الموت[2] بعد ذلك كما قال تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]؛

= عن النبي ﷺ في عذاب القبر، وحديث أبي هريرة حديث حسن غريب».

وقال السفاريني رحمه الله في لوامع الأنوار (٢/٥): «الإيمان بمنكر ونكير واجب شرعاً لثبوته عن النبي ﷺ في عدة أخبار يبلغ مجموعها مبلغ التواتر».

(١) قال تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

عن البراء بن عازب رضي الله عنه: «أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: المُسْلِمُ إذا سُئِلَ في القبرِ يشهدُ أنْ لا إله إلَّا الله وأنَّ محمَّدًا رسولُ الله، فذلك قوله: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾».

رواه البخاري في التفسير، باب ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ (٤٤٢٢)، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها، باب عرض مقعد الميت من الجنة... (٢٨٧١).

(٢) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ ﴿٥١﴾ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٥٢﴾ يَلْبَسُونَ مِن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴿٥٣﴾ كَذَٰلِكَ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴿٥٤﴾ يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَٰكِهَةٍ ءَامِنِينَ ﴿٥٥﴾ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَوَقَىٰهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الدخان: ٥١-٥٦].

قال الإمام ابن جرير الطبري في تفسيرها (١١/٢٤٩): «قوله: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ أي لا يذوق هؤلاء المتقون في الجنة الموت بعد الموتة الأولى التي ذاقوها في الدنيا، وإنما جاز أن توضع «إلَّا» في موضع «بعد» لتقارب معنييهما في هذا الموضع، ومن شأن العرب أن تضع الكلمة مكان غيرها إذا تقارب معناهما، وكذلك ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]، إنما معناه: بعد الذي سلف منكم في الجاهلية». (مختصراً).

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيرها (٤/١٨٦): «وقوله: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ هذا استثناء يؤكد النفي، فإنه استثناء منقطع، ومعناه: أنهم =

[النَّفخُ في الصُّورِ]

وعلى أنه يُنفَخُ في الصُّورِ(١) قبلَ يَومِ القيامَة ....

= لَا يَذوقُونَ فيها الموتَ أبَدًا كما ثَبَتَ فِي الصَّحيحَين [البخاري فِي التفسير، باب ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾ (٤٤٥٣)، ومسلم فِي الجنة...، باب النار يدخلها الجبارون... (٢٨٤٩) عَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِي ﷺ قال: «قال رَسولُ الله ﷺ: يُؤْتَى بِالمَوْتِ كَهَيئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ فيُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهلَ الجَنَّةِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، فيَقُولُ: هَلْ تعرِفُونَ هَذَا؟ فيَقُولُونَ: نَعم هَذَا المَوْتُ، وكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ. ثُمَّ يُنَادِي يَا أَهْلَ النَّارِ، فيَشْرَئِبُّونَ ويَنظُرُونَ، فيَقُولُ: هَل تَعرِفُونَ هَذَا؟ فيَقُولُونَ: نَعَمْ هَذَا المَوْتُ، وكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ، فيُذْبَحُ. ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، ويَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ. ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مريم: ٣٩]؛

وعند مُسلم [الجنة...، باب في دوام نعيم أهل الجنة (٢٨٣٧)] عن أبِي هُرَيرَة ﷺ عَن النَّبيِّ ﷺ قال: «يُقَالُ لأهْلِ الجَنَّةِ: إِنَّ لَكُمْ أَنْ تَصِحُّوا فَلَا تَسْقَمُوا أَبَدًا، وإِنَّ لَكُمْ أَنْ تَحْيُوا فَلَا تَمُوتُوا أَبَدًا، وإِنَّ لَكُمْ أَنْ تَشِبُّوا فَلَا تَهْرَمُوا أَبَدًا، وإِنَّ لَكُمْ أَنْ تَنْعَمُوا فَلَا تَبْأَسُوا أَبَدًا»». (مُلَخَّصًا).

وعَن ابنِ مَسعودٍ ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: يُدْخِلُ اللهُ أَهْلَ الجَنَّةِ الجَنَّةَ، ويُدْخِلُ أَهْلَ النَّارِ النَّارَ ثُمَّ يَقُومُ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ فيَقُولُ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ لَا مَوْتَ، ويَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتَ، كُلٌّ خَالِدٌ فِيمَا هُوَ فِيهِ».

رواه مسلم في الجنة وصفة أهلها ونعيمها، باب النار يدخُلها الجبارون... (٢٨٥٠).

(١) قال الحافظ ابنُ كثير رحِمه الله في تفسيره (٢/١٩٦): «اختَلَفَ المفسِّرُونَ في قوله ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ﴾ [الأنعام: ٧٣] فقال بعضُهم: المُرادُ بـ«الصُّورِ» هنا جمعُ صُورَةٍ: أي يَومَ يُنفَخ فيها فتحيَى، والصَّحيحُ: أنَّ المردَ بـ«الصُّورِ» القرنُ الذي يَنفَخُ =

= فيه إسرافيل ﷺ. قال ابنُ جريرٍ: والصَّوابُ عندنا ما تظاهرت به الأخبارُ عن رسولِ الله ﷺ قال: **«صاحِبُ الصُّورِ قَدِ الْتَقَمَ القَرْنَ وَحَنَى جَبْهَتَهُ يَنْتَظِرُ مَتَى يُؤْمَرُ فَيَنْفُخ»** [رواه ابنُ حبّان في صحيحه (٨٢٣) والحاكمُ في المستدرك (٨٦٧٧) وأحمد في مسنده (١١٧١٤) بإسنادٍ صحيح]؛

وعن عبدِ الله بن عمرو: «قال أعرابيٌّ: يا رسولَ الله ما الصُّورُ؟ قال: **قَرْنٌ يُنْفَخُ فِيهِ**» [رواه ابنُ حبّان (٧٣١٢)، والحاكمُ في المستدرك (٣٨٧٠)، وقال: «هذا الحديثُ صحيح الإسناد»، ووافقه الذَّهبي، وأبو داود (٤٧٤٢)، والترمذي (٢٤٣٠)، وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ» بإسنادٍ صحيح]؛

وعن أبي هريرة ﷺ قال: «حدَّثنا رسولُ الله ﷺ وهو في طائفةٍ من أصحابه فقال: إنَّ الله لمَّا فرغَ من خلقِ السماواتِ والأرضِ خلقَ الصُّورَ فأعطاهُ إسرافيلَ فهو واضعُهُ على فِيهِ شاخصًا بصرَهُ إلى العرشِ ينتظرُ متى يُؤمَرُ، قلتُ: يا رسولَ الله وما الصُّورُ؟ قال: القرنُ. قلتُ: كيفَ هو؟ قال: عظيمٌ والذي بعثني بالحقِّ إنَّ عِظَمَ دارةٍ فيه كعرضِ السماواتِ والأرضِ، يُنفخُ فيه ثلاثُ نفخاتٍ: النَّفخةُ الأُولى نفخةُ الفزعِ، والثانيةُ نفخةُ الصَّعقِ، والثالثةُ نفخةُ القيامِ لربِّ العالمين:

يأمرُ اللهُ تعالى إسرافيلَ بالنَّفخةِ الأُولى، فيقولُ: انفخ، فينفخُ نفخةَ الفزعِ، فيفزعُ أهلُ السماواتِ والأرضِ إلَّا من شاءَ الله، ويأمرُهُ فيُطيلُها ويُديمُها ولا يَفتُرُ، وهي كقولِ الله ﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ مَّا لَهَا مِن فَوَاقٖ﴾ [ص: ١٥]، فتسيرُ الجبالُ فتمرُّ مرَّ السَّحابِ فتكونُ سرابًا، ثمَّ ترتجُّ الأرضُ بأهلِها رجًّا، فتكونُ كالسَّفينةِ المرميَّةِ في البحرِ تضربُها الأمواجُ تكفأُ بأهلِها كالقنديلِ المعلَّقِ في العرشِ ترجرجُه الرِّياحُ، وهو الذي يقول: ﴿يَوۡمَ تَرۡجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ٦ تَتۡبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ٧ قُلُوبٞ يَوۡمَئِذٖ وَاجِفَةٌ﴾ [النازعات: ٦-٨]، فيميدُ النَّاسُ على ظهرِها، وتذهلُ المراضعُ، وتضعُ الحواملُ، وتشيبُ الولدانُ، وتطيرُ الشياطينُ هاربةً من الفزعِ حتَّى تأتي الأقطارَ فتأتيها الملائكةُ فتضربُ وجوهَها فترجعُ ويُولِّي النَّاسُ مدبرين ما لهم من أمرِ الله من عاصمٍ، ينادي بعضُهم بعضًا، وهو الذي يقولُ الله تعالى: ﴿وَيَٰقَوۡمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢]، فبينما هم على ذلك إذ تصدَّعت الأرضُ من قُطرٍ إلى قُطرٍ فرأوا أمرًا =

....

= عَظِيمًا لَم يَرَوْا مِثْلَهُ، وَأَخذَهُمْ لِذلِكَ مِنَ الكَرْبِ والهَوْلِ مَا الله بِه عَلِيمٌ، ثُمَّ نَظَرُوا إلى السَّمَاءِ فإذَا هِيَ كالمُهْلِ، ثُمَّ انشَقَّتِ السَّماءُ فَانْتَثَرَت نُجومُهَا وانخَسَفَت شَمسُهَا وقَمَرُها، والأمْوَاتُ لَا يَعلَمُونَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، قلتُ: يا رَسولَ الله مَن استَثنَى الله ﷻ حِينَ يَقُولُ: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [النَّمل: ٨٧]؟ قال: أُولَئِكَ الشُّهَدَاءُ، وإنَّما يَصِلُ الفَزَعُ إلى الأَحْيَاءِ وهُمْ أحياءٌ عِندَ رَبِّهِم يُرزَقُونَ، وَقَاهُمُ الله فَزَعَ ذَلِكَ اليَوم وآمَنَهُم مِنهُ وهُوَ عَذابُ الله يَبعثُه على شِرَارِ خَلقِهِ، وهو الَّذي يَقولُ الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ۝١ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: ١-٢] فيكُونونَ في ذلكَ العَذابِ ما شاءَ الله إلّا أنه يَطولُ.

ثُمَّ يَأمُرُ الله إسرافيلَ بنفخةِ الصَّعقِ: فَينفخُ نَفخَةَ الصَّعْقِ فيصعَقُ أهلُ السَّماوَاتِ وَالأرضِ إلَّا مَنْ شَاءَ اللهُ فإذَا هُمْ قَدْ خَمِدُوا، وجَاءَ مَلَكُ المَوتِ إلَى الجَبَّارِ ﷻ فيَقُولُ: يَا رَبِّ قَدْ مَاتَ أَهلُ السَّماوَاتِ والأرضِ إلَّا مَنْ شِئتَ، فيَقُولُ الله وهُوَ أعْلَمُ بِمَنْ بَقِيَ: فمَنْ بَقِيَ؟ فيَقُولُ: يَا رَبِّ بَقِيتَ أَنْتَ الحَيُّ الَّذِي لَا تَمُوتُ، وبَقِيَت حَملَةُ العَرْشِ، وبَقِيَ جِبْرِيلُ ومِيكَائِيلُ، وبَقِيتُ أنا، فيَقُولُ الله ﷻ: لِيَمُتْ جِبْرِيلُ ومِيكَائِيلُ، فيُنطِقُ اللهُ العرشَ فيَقُولُ: يَا رَبِّ يَمُوتُ جِبْرِيلُ ومِيكَائِيلُ؟ فيَقُولُ: اسْكُتْ فَإنِّي كَتَبْتُ المَوْتَ عَلى كُلِّ مَنْ كَانَ تَحتَ عَرْشِي، فيَمُوتَانِ، ثُمَّ يَأتِي مَلَكُ المَوتِ إلى الجَبَّارِ فيَقُولُ: يا رَبِّ: قَدْ مَاتَ جِبْرِيلُ ومِيكَائِيلُ، فيَقُولُ الله وهُوَ أعْلَمُ بِمَنْ بَقِيَ: فَمَنْ بَقِيَ؟ فيَقُولُ: بَقِيتَ أنْتَ الحَيُّ الَّذِي لَا تَمُوتُ، وبَقِيَتْ حَمَلَةُ عَرْشِكَ وبَقِيتُ أنَا، فيَقُولُ الله: لِتَمُتْ حَمَلَةُ العَرْشِ، فتَمُوتُ، ويَأمُرُ الله العرشَ، فيَقْبِضُ الصُّورَ مِن إسرَافِيلَ، ثُمَّ يَأتِي مَلَكُ المَوتِ فيَقُولُ: يا رَبِّ قَد مَاتَتْ حَملَةُ عَرشِكَ، فيَقُولُ الله وهُوَ أعْلَمُ بِمَنْ بَقِيَ: فَمَنْ بَقِيَ؟ فيَقُولُ: بَقِيتَ أنْتَ الحَيُّ الَّذِي لَا تَمُوتُ، وبَقِيتُ أنَا، فيَقُولُ الله: أنْتَ خَلقٌ مِنْ خَلْقِي خَلَقْتُكَ لِمَا رَأَيْتَ فمُتْ، فيَمُوتُ، فإذَا لَمْ يَبقَ إلَّا الله الوَاحِدُ القَهَّارُ الأحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ كَانَ آخِرًا كَمَا كانَ أَوَّلاً، طَوَى السَّمَاواتِ وَالأرضَ طيَّ السِّجِلِّ للكُتُبِ، ثُمَّ =

= دَحاهُمَا ثُمَّ يَلْقَفُهُمَا ثَلاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أنَا الجَبَّارُ، أنَا الجَبَّارُ، أنَا الجَبَّارُ، ثَلاثًا، ثُمَّ هَتَفَ بِصَوتِهِ: لِمَنِ المُلْكُ اليَوْمَ؟ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، فَلا يُجِيبُهُ أحَدٌ، ثُمَّ يَقُولُ لِنَفْسِهِ: للهِ الوَاحِدِ القَهَّارِ، يَقُولُ اللهُ: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، فَيَبْسُطُهُمَا وَيَسْطَحُهُمَا ثُمَّ يَمُدُّهُمَا مَدَّ الأدِيمِ العُكَاظِي ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧]، ثُمَّ يَزْجُرُ اللهُ الخَلْقَ زَجْرَةً واحِدَةً، فَإِذَا هُمْ فِي هَذِهِ الأرضِ المُبَدَّلَةِ مِثْلَ مَا كَانُوا فِيهَا مِنَ الأُولَى مَنْ كانَ فِي بَطْنِهَا كانَ فِي بَطْنِهَا، وَمَنْ كَانَ عَلَى ظَهرِهَا كانَ عَلَى ظَهرِهَا، ثُمَّ يُنْزِلُ اللهُ عليهم مَاءً مِن تَحتِ العَرْشِ، ثُمَّ يَأْمُرُ اللهُ السَّمَاءَ أنْ تُمطِرَ فَتَمطِرُ أربَعِينَ يَوْمًا حَتَّى يَكونَ الماءُ فَوقَهُم اثْنَي عَشَرَ ذِرَاعًا، ثُمَّ يَأْمُرُ اللهُ الأجسادَ: أنْ تَنبُتَ، فَتَنْبُتُ كَنَباتِ الطَّرَاثِيث أو كَنَباتِ البَقْلِ حَتَّى إِذَا تَكَامَلَتْ أجسادُهُم فَكَانَت كَمَا كَانَت قالَ اللهُ ﷻ: لِيَحْيَى حَمَلَةُ عرشِي، فَيَحْيَونَ، وَيَأمُرُ اللهُ إسرافِيلَ فَيَأخُذُ الصُّورَ فَيَضَعُه على فِيهِ ثُمَّ يَقُولُ: لِيَحيَى جِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ فَيَحيَانِ، ثُمَّ يَدْعُو اللهُ بالأرواحِ فَيُؤتَى بِهَا تَتَوَهَّجُ أرواحُ المُسلِمِينَ نُورًا، وأرواحُ الكافِرِينَ ظُلمَةً، فَيَقبِضُها جَمِيعًا ثُمَّ يُلقِيهَا في الصُّورِ.

ثُمَّ يَأمُرُ اللهُ إسرافِيلَ أنْ يَنفُخَ نَفخَةَ البَعْثِ، فَيَنفُخُ نَفخَةَ البَعثِ: فَتَخرُجُ الأرواحُ كَأنَّها النَّحلُ قد مَلأَت مَا بَينَ السَّماءِ والأرضِ فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجلالِي لَيَرْجِعَنَّ كُلُّ رُوحٍ إلى جَسَدِهِ، فَتَدخُلُ الأرواحُ في الأرضِ إلى الأجسادِ فَتَدخُلُ في الخَيَاشِيمِ ثُمَّ تَمشِي في الأجسادِ كَمَا يَمشِي السُّمُّ في اللَّدِيغِ، ثُمَّ تَنشَقُّ الأرضُ عَنهُم، وأنَا أوَّلُ مَن تَنشَقُّ الأرضُ عَنهُ، فَتَخرُجُونَ سِرَاعًا إلَى رَبِّكُم تَنسِلُونَ ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ ۖ يَقُولُ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾ [القمر: ٨]، حُفَاةً عُرَاةً غُلْفًا غُرْلاً، فَتَقِفُونَ مَوقِفًا وَاحِدًا مِقدَارُه سَبعُونَ عامًا، لا يَنظُرُ إليكُم ولا يَقضِي بَينَكُم، فَتَبكُونَ حَتَّى تَنقَطِعَ الدُّمُوعُ، ثُمَّ تَدمَعُونَ دَمًا، وَتَعرَقُونَ حَتَّى يُلجِمَكُم العَرَقُ، وتَقُولُونَ: مَن يَشفَعُ لَنَا إلَى رَبِّنَا فَيَقضِي بَينَنَا، فَتَقُولُونَ: مَن أحَقُّ بِذَلِكَ مِن أبِيكُم آدمَ خَلَقَهُ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُوحِهِ، فَيَأتُونَ آدمَ فَيَطلُبُونَ ذلكَ إليهِ، فَيَأبَى، وَيَقُولُ: ما أنَا بِصَاحِبِ ذلكَ، فَيَستَقرِئُونَ الأنبِيَاءَ نَبِيًّا نَبِيًّا، كُلَّمَا جَاؤُوا نَبِيًّا أبَى عَلَيهِم، حَتَّى يَأتُونِي، ...».

هذا حديثٌ مَشهورٌ، وهو غريبٌ جدًّا تفرَّدَ به إسْمَاعيلُ بنُ رافع قاضي أهل المَدينةِ، =

فيصعَقُ مَن في السَّماواتِ ومَن فِي الأرضِ إلَّا مَنْ شاءَ الله[١]، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ أُخرَى فإذا هُمْ قِيامٌ يَنْظُرونَ[٢]؛

[البَعْثُ مِنَ القُبُورِ]

وعَلى أنَّ الله تَعالَى يُعيدهُم كما بدأهُم حُفاةً عُراةً غُرْلاً[٣]؛

= وقد اختُلِف فيه فمنهُم مَن وثَّقهُ، ومنهُم مَن ضعَّفَه، وقد اختُلف عليه فِي إسنادِ هذا الحديث على وُجوهٍ كثيرةٍ، قد أفردتُها فِي جُزءٍ على حدَةٍ، وأمَّا سياقُه فغَريبٌ جدًّا، ويُقال: إنَّه جَمَعَه مِن أحاديثَ كثيرةٍ، وجَعَله سِياقًا واحِدًا، فأُنكِرَ عليهِ بسَببِ ذلكَ، وسَمِعتُ شيخَنا الحافظَ أبَا الحَجَّاج المِزِّي يَقول: إنه رَأى للوليد بن مُسلِم مُصنَّفًا قَد جَمعَه كالشَّواهِدِ لبَعضِ مُفرَداتِ هذا الحديثِ». (مُختصراً).

(١) قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]؛
وقال: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]؛
وقال: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١].

(٢) قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٤٨ مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ۝٤٩ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَآ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ ۝٥٠ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ۝٥١﴾ [يس: ٤٨-٥١].

(٣) قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ۝١٠٤﴾ [الأنبياء: ١٠٤]؛
وقال: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٣-٤].
عَن عَائِشَةَ رضِيَ الله عنها قالت: «سَمِعتُ رَسولَ الله ﷺ يَقُولُ: يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ القِيَامَةِ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلاً. قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ النِّسَاءُ وَالرِّجَالُ جَمِيعًا، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ =

وأنَّ الأجسادَ الَّتي أطاعت وعصت هيَ الَّتي تُبعثُ يومَ القيامةِ، وكذلكَ الجُلودُ الَّتي كانت في الدُّنيا، والألسِنَة، والأيدي، والأرجلُ هيَ الَّتي تشهدُ عليهم يومَ القيامةِ[1]؛

[نَصْبُ المِيزَانِ]

وأنَّ الله تعالى يَنصِبُ الموازينَ لوزنِ أعمالِ العِبادِ[2]، فمَن ثَقُلت موازينُه أفلحَ، ومَن خفَّت موازينُه خابَ وخسِرَ؛

= إلى بعضٍ؟ قال ﷺ: يا عائشةُ الأمرُ أشدُّ مِن أن ينظُرَ بعضُهُم إلى بعضٍ».

رواه البخاري في التوحيد، باب كيف الحشر (٦١٦٢)، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فناء الدنيا وحشر الناس (٢٨٥٩).

(١) قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤]؛ وقال: ﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤].

عن أنسٍ ﷺ قال: «كُنَّا عِندَ رسُولِ الله ﷺ فضَحِكَ، فقَالَ: هَلْ تَدرُونَ مِمَّا أضحَكُ؟ قُلنَا: الله ورسُولُهُ أعلَمُ، قال: مِن مُخاطَبَةِ العَبدِ ربَّهُ يقُولُ: يا رَبِّ ألَمْ تُجِرْنِي مِنَ الظُّلمِ؟ يقُولُ: بلَى، فيقُولُ: فإنِّي لا أُجيزُ علَى نفسِي إلَّا شاهِدًا مِنِّي، فيقُولُ: كفَى بنفسِكَ اليومَ علَيكَ شهِيدًا، وبالكِرامِ الكاتِبِينَ شُهُودًا، فيُختَمُ علَى فِيهِ فيُقالُ لأركانِهِ: انطِقِي، فتَنطِقُ بأعمالِهِ، ثُمَّ يُخلَّى بينَهُ وبينَ الكَلامِ، فيقُولُ: بُعْدًا لكُنَّ وسُحْقًا فعنكُنَّ كُنتُ أُناضِلُ».

رواه مسلم في أول الزهد (٢٩٦٩).

(٢) قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

عن أبي هريرة ﷺ قال: «قال النبيُّ ﷺ: كَلِمتانِ حَبيبَتانِ إلى الرَّحمنِ خَفيفَتانِ علَى =

وأنَّ كِفَّةَ السَّيِّئاتِ تَهوِي إلى جهنَّم، وأنَّ كِفَّةَ الحَسَناتِ تَهوي عند زِيادَتِها إلى الجنَّةِ؛

[نَشْرُ الصُّحُفِ]

وأنَّ الخَلْقَ يُؤتَوْنَ يومَ القِيامَةِ بِصَحائفَ فِيها أعمالُهم[1]، فمَن أُوتِيَ كِتَابَهُ

= اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ: سُبحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبحَانَ اللهِ العَظِيمِ».
رواه البخاري في آخر صحيحه (٧١٢٤).
عَن عَبدِ الله بنِ عَمرٍو رضيَ الله عنهما قال: «قال رَسُولُ الله ﷺ: إِنَّ اللهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلاً مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤُوسِ الخَلَائِقِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلاًّ كُلُّ سِجِلٍّ مَدَّ البَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: أَتُنْكِرُ شَيْئًا مِنْ هَذَا؟ أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الحَافِظُونَ؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَفَلَكَ عُذْرٌ أَوْ حَسَنَةٌ؟ فَيُبْهَتُ الرَّجُلُ وَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلَى إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً، وَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ اليَوْمَ، فَيُخْرَجُ لَهُ بِطَاقَةٌ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ ورَسُولُهُ، فَيَقُولُ: ٱحْضُرْ وَزْنَكَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ البِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ؟ فَيَقُولُ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ، فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كِفَّةٍ وَالبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتْ البِطَاقَةُ، فَلَا يُثْقَلُ مَعَ اسْمِ اللهِ شَيْءٌ».
رواه ابنُ حِبَّان في صحيحه (٢٢٥)، والترمذي في الجنائز، باب فيمن يموت وهو يشهد لا إله إلا الله (٢٦٣٩)، وقال: «حسَنٌ غريبٌ»، وابن ماجه في الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة (٤٣٠٠) بإسنادٍ صحيحٍ.

(١) قال تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٣-١٤]؛
وقال: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴿١٨﴾ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾ فِى جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴿٢٢﴾ قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ ﴿٢٣﴾ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ هَنِيٓـًٔۢا بِمَآ أَسْلَفْتُمْ فِى ٱلْأَيَّامِ ٱلْخَالِيَةِ ﴿٢٤﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ =

بيمينه حوسب حساباً يسيراً(١)، ومن أوتي كتابه بشماله فأولئك يصلون سعيراً.

= بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ﴿٢٩﴾ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿٣١﴾ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴿٣٢﴾ إِنَّهُۥ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٣٣﴾ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾ [الحاقة: ١٨-٣٤].

وقال: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧-١٢].

عن الحسن عن عائشة رضي الله عنها: «أنَّها ذكَرَتِ النَّارَ فبكَتْ فقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ما يُبكيكِ؟ قالت: ذكَرْتُ النَّارَ فبَكَيْتُ، فهَلْ تَذْكُرُونَ أَهْلِيكُمْ يَوْمَ القِيامَةِ؟ فقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: أمَّا في ثلاثةِ مواطِنَ فلا يَذْكُرُ أحَدٌ أحَدًا: عِنْدَ المِيزَانِ حَتَّى يَعْلَمَ أيَخِفُّ مِيزانُهُ أو يَثْقُلُ، وعِنْدَ الكِتَابِ حِينَ يُقَالُ ﴿هَاؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾ حَتَّى يَعْلَمَ أيْنَ يَقَعُ كِتَابُهُ أفي يَمِينِهِ أَمْ في شِمَالِهِ أَمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ، وعِنْدَ الصِّرَاطِ إذَا وُضِعَ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ». رواه أبو داود في السنة، باب في ذكر الميزان (٤٧٥٥)، وأحمَدُ في مسنده (٢٤٨٣٧) بإسنادٍ فيه لِينٌ.

وعن أنس رضي الله عنه قال: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَشْفَعَ لِي يَوْمَ القِيَامَةِ، فقَالَ: أنَا فَاعِلٌ، قُلْتُ: يا رَسُولَ الله فأَيْنَ أَطْلُبُكَ؟ قَالَ: اطْلُبْنِي أَوَّلَ مَا تَطْلُبُنِي عَلَى الصِّرَاطِ، قُلْتُ: فإِنْ لَمْ أَلْقَكَ عَلَى الصِّرَاطِ؟ قَالَ: فَاطْلُبْنِي عِنْدَ المِيزَانِ، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَلْقَكَ عِنْدَ المِيزَانِ؟ قَالَ: فَاطْلُبْنِي عِنْدَ الحَوْضِ، فَإِنِّي لَا أُخْطِئُ هَذِهِ الثَّلَاثَ المَوَاطِنَ». رواه الترمذي في الزهد، باب ما جاء في الصراط (٢٤٣٣)، وأحمَدُ في مسنده (١٢٨٤٨) بإسنادٍ صحيح.

قال السفاريني رحمه الله في لوامع الأنوار (٢/ ١٨١): «الحاصلُ أنَّ الإيمانَ بالميزان، ونشر الصحف، وأخذها باليمين والشِّمالِ [أو مِن وراءِ الظهر] ثابتٌ بالكتاب والسنة والإجماع».

(١) عن عائشة رضي الله عنها قالت: «قال رسولُ الله ﷺ: مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ عُذِّبَ. قلت: أليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]؟ قال: ذلك =

= العَرْضُ، ولَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ يَهْلِكْ». رواه البخاري في العلم، باب مَن سَمِع شَيئاً فراجعه حتّى يعرفه (١٠٣)، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب إثبات الحساب (٢٨٧٦).

وعن عَائِشَةَ رضِي الله عنها قالَت: «سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ فِي بَعْضِ صَلَاتِهِ: اللَّهُمَّ حَاسِبْنِي حِسَابًا يَسِيرًا، فَلَمَّا انصَرَفَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ مَا الْحِسَابُ الْيَسِيرُ؟ قَالَ: أَنْ يَنْظُرَ فِي كِتَابِهِ وَيَتَجَاوَزَ عَنْهُ، إِنَّهُ مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ يَوْمَئِذٍ يَا عَائِشَةُ هَلَكَ، وَكُلُّ مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ يُكَفِّرُ الله عَنْهُ بِهِ حَتَّى الشَّوْكَةُ تَشُوكُهُ». رواه ابنُ خُزيمة فِي صحيحه (٨٤٩)، وابنُ حِبَّان فِي صحيحه (٧٣٧٢)، والحاكِمُ فِي المستدرك (١٩٠)، وقال: «صَحِيحٌ على شَرطِ مُسلِمٍ ولَم يُخرجَاهُ بِهَذا اللَّفظِ إِنَّمَا اتَّفَقَا على حَديثِ ابنِ أبِي مُلَيكَةَ عَن عائشَةَ أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: مَنْ نُوقِشَ الحِسَابُ عُذِّبَ [وهو الحديث السابق]»، ووافقَه الذَّهبِي.

قال الحافظ ابنُ حجَر رحمه الله في فتح الباري (١١/٤٠١): «المرَادُ بِالمُنَاقَشَةِ: الاستِقصَاءُ في المُحَاسَبَةِ، والمُطالَبَةُ بالجَلِيلِ والحَقِيرِ، وتَركُ المُسامَحَةِ، يُقالُ: انتَقَشتُ منهُ حَقِّي، أي استَقْصَيتُه.

وقولُه: «عُذِّبَ» أي في النار جَزاءً على السَّيِّئاتِ الَّتي أظهَرَها حِسابُه.

وقولُه: «يَهْلِكْ» أي بالعَذابِ فِي النارِ.

وقوله: «ذلكَ العَرضُ» أي أنَّ الحِسابَ المَذكورَ في الآية إنَّما هو أنْ تُعرَضَ أعمَالُ المُؤمِنِ علَيهِ حَتَّى يَعرِفَ مِنَّةَ الله عَلَيهِ فِي سَترِها عَلَيهِ فِي الدُّنيَا وفِي عَفوِه عَنهَا في الآخِرَةِ كمَا فِي حَديثِ أبِي ذَرٍّ رضي الله عنه [قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنِّي لَأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولاً الْجَنَّةَ وَآخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا، رَجُلٌ يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُقَالُ: اعْرِضُوا عَلَيْهِ صِغَارَ ذُنُوبِهِ وَارْفَعُوا عَنْهُ كِبَارَهَا، فَتُعْرَضُ عَلَيْهِ صِغَارُ ذُنُوبِهِ فَيُقَالُ: عَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا كَذَا وَكَذَا، وَعَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: نَعَمْ، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُنْكِرَ، وَهُوَ مُشْفِقٌ مِنْ كِبَارِ ذُنُوبِهِ أَنْ تُعْرَضَ عَلَيْهِ فَيُقَالُ لَهُ: فَإِنَّ لَكَ مَكَانَ كُلِّ سَيِّئَةٍ حَسَنَةً، فَيَقُولُ: رَبِّ قَدْ عَمِلْتُ أَشْيَاءَ لَا أَرَاهَا هَاهُنَا»] عند مُسلمٍ [في الإيمان، باب أدنى أهل الجنة فيها (٢٧٧)].

=

[الأَصْلُ الأَرْبَعُونَ
فِي الصِّرَاطِ]

وأجمعوا على أنَّ الصِّراطَ جِسرٌ ممدودٌ على جَهَنَّمَ يَجُوزُ عليه العِبادُ بِقَدرِ أعمالِهم، وأنَّهم يتفاوتُونَ في السُّرعَةِ والإبطاءِ على قَدرِ ذَلِكَ(١).

= قال عياضٌ: قولُه: «عُذِّبَ» له معنيانِ:

أحدُهما: أنَّ نفسَ مُناقشةِ الحِسابِ وعَرضَ الذُّنوبِ والتَّوقيفِ على قَبيحِ ما سَلَفَ والتوبيخِ تعذيبٌ.

والثاني: أنه يُفضي إلى استحقاقِ العَذابِ، إذ لا حَسنةَ للعَبدِ إلَّا مِن عندِ الله لإقدارِهِ عليها وتفضُّلِه عليه بها، وهدايتِه لَها، ولأنَّ الخالِصَ لوَجهِهِ قَليلٌ.

وقال النَّوويُّ: التأويلُ الثاني هو الصحيحُ، لأنَّ التَّقصيرَ غالِبٌ على الناسِ، فمَن استُقصِيَ عليه ولم يُسامَحْ هَلَكَ.

وجهُ المُعارَضَةِ: أنَّ لفظَ الحديثِ عامٌّ في تَعذيبِ كلِّ مَن حُوسِبَ، ولفظُ الآيةِ دالٌّ على أنَّ بعضَهم لا يُعذَّبُ، وطريقُ الجَمعِ أنَّ المرادَ بالحسَابِ في الآيةِ العَرضُ وهو إبرازُ الأعمالِ وإظهارُها فيعرِفُ صاحبُها بذُنوبِه، ثُمَّ يَتجاوَزُ عنه». (مُلَخَّصاً).

(١) عن عطاءِ بنِ يسارٍ، عن أبي سَعيدٍ الخُدرِيِّ: «قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ... ثُمَّ يُضرَبُ الجِسرُ على جهنَّمَ، وتَحِلُّ الشَّفاعةُ، ويقولُونَ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، قِيلَ: يا رَسُولَ اللهِ، وما الجِسرُ؟ قال: دَحْضٌ مَزِلَّةٌ، فِيهِ خَطاطِيفُ، وكَلاليبُ، وحَسَكٌ تكُونُ بِنَجْدٍ فِيهَا شُوَيكَةٌ يُقالُ لَها: السَّعْدانُ، فيمرُّ المؤمِنُونَ كَطَرْفِ العَيْنِ، وكَالْبَرْقِ، وكَالرِّيحِ، وكَالطَّيرِ، وكَأَجاوِيدِ الخَيلِ والرِّكابِ، فنَاجٍ مُسَلَّمٌ، ومَخْدُوشٌ مُرْسَلٌ، ومَكْدُوسٌ في نارِ جهنَّمَ، ...

قال أبو سعيدٍ: بلَغَني أنَّ الجِسرَ أدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ وأحَدُّ مِنَ السَّيْفِ». رواه مسلمٌ في الإيمانِ، بابُ معرفةِ طريقِ الرؤيةِ (٢٦٩).

وعن عائشةَ رضي الله عنها قالَت: «قُلتُ: يا رَسُولَ اللهِ هَلْ يَذْكُرُ الحَبِيبُ حَبِيبَهُ يَومَ القِيامةِ؟ قال: يا عائشةُ، أمَّا عِندَ ثلاثٍ فلا: أمَّا عِندَ الميزانِ حتَّى يَثقُلَ أو يَخِفَّ فلا، =

[الأَصْلُ الحَادِي وَالأَرْبَعُونَ
فِي عدمِ خُلُودِ المُسْلِمِ فِي النَّارِ]

وأجْمَعُوا عَلَى أنَّ الله تَعالَى يُخرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الإيمَانِ بَعْدَ الانْتِقامِ مِنهُ[1].

= وَأَمَّا عِنْدَ تَطايُرِ الْكُتُبِ فَإِمَّا أَنْ يُعْطَى بِيَمِينِهِ، أَوْ يُعْطَى بِشِمَالِهِ فَلَا، وَحِينَ يَخْرُجُ عُنُقٌ مِنَ النَّارِ فَيَنْطَوِي عَلَيْهِمْ، وَيَتَغَيَّظُ عَلَيْهِمْ وَيَقُولُ ذَلِكَ الْعُنُقُ: وُكِّلْتُ بِثَلَاثَةٍ وُكِّلْتُ بِثَلَاثَةٍ: وُكِّلْتُ بِمَنْ ادَّعَى مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ، وَوُكِّلْتُ بِمَنْ لَا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الحِسَابِ، وَوُكِّلْتُ بِكُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ، فَيَنْطَوِي عَلَيْهِمْ وَيَرْمِي بِهِمْ فِي غَمَرَاتٍ، وَلِجَهَنَّمَ جِسْرٌ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرِ وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ، عَلَيْهِ كَلَالِيبُ وَحَسَكٌ يَأْخُذُونَ مَنْ شَاءَ اللهُ، وَالنَّاسُ عَلَيْهِ كَالطَّرْفِ، وَكَالْبَرْقِ، وَكَالرِّيحِ، وَكَأَجَاوِيدِ الخَيْلِ، وَالرِّكَابِ، وَالمَلَائِكَةُ يَقُولُونَ: رَبِّ سَلِّمْ، رَبِّ سَلِّمْ، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَمَخْدُوشٌ مُسَلَّمٌ، وَمُكَوَّرٌ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ».

رواه أحْمَد في مسنده (٢٤٢٧٢) بإسنادٍ حسَنٍ.

(١) أجْمَع أهلُ السنة على أنَّ أصحابَ الكبائر من المسلِمِينَ لَا يُخلَّدونَ فِي النارِ، وأنَّ مَن كانَ فِي قلبِه مثقالَ ذرَّةٍ من الإيمَانِ يُخرَج من النارِ، وأنَّ مَن ماتَ مُؤمِناً مُقترِفاً للمُوبِقاتِ فِي مشيئةِ الله تعالى وحُكمِه: إنْ شاءَ غفَرَ له وعفَا عنهُ، وأدخلَه الجنةَ بفضلِه وكرَمِه كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ١١٦]، وقال: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٤٠]؛

وإنْ شاءَ عذَّبَهُم في النارِ بعدلِه، ثُمَّ يُخرِجُهم منها ويُدخِلُهم الجنةَ برَحْمَتِه وشفاعةِ الشافعين من أهلِ الطاعةِ كما يأتي في حديثِ أبي سعيد الخُدري الآتي في التعليقةِ الآتيةِ.

وخالَفَهم الخوارج والمعتزلةُ فِي ذلك فقالوا: إنَّ مُرتَكِبَ الكبيرةِ مُخلَّدٌ في النارِ، والآيات والأحاديثُ المتواترةُ والإجماعُ تَردُّ عليهم. (الفصل لابن حزم: ٤/ ٤٥، مقالات الإسلاميين، ص: ١٦٨، شرح الطحاوية لابن أبي العِزِّ، ص: ٣١٧).

[الأَصْلُ الثَّانِي وَالأَرْبَعُونَ فِي الشَّفَاعَةِ، وَمَا يَتْبَعُهَا]

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ شَفَاعَةَ النَّبِيِّ ﷺ لأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ(١)؛

---

(١) قال تعالى: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

عن أنس ﷺ قال: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: شَفَاعَتِي لأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي». رواه أبو داود في السنة، باب في الشفاعة (٤٧٣٩)، والترمذي في صفة القيامة، باب منه (٤٣٣٥)، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ».

وعن جابر ﷺ قال: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: شَفَاعَتِي لأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي». رواه الترمذي في صفة القيامة، باب منه (٤٣٣٦)، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، يُسْتَغْرَبُ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ».

وعن أبي عوانة عن قتادة عن أنس ﷺ قال: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا عَلَى رَبِّنَا، حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: أَنْتَ الَّذِي خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، فَاشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّنَا؟ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ، وَيَقُولُ: ائْتُوا نُوحًا أَوَّلَ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللهُ، فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ، ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ الَّذِي اتَّخَذَهُ اللهُ خَلِيلًا، فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ، ائْتُوا مُوسَى الَّذِي كَلَّمَهُ اللهُ، فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، فَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ: ائْتُوا عِيسَى، فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ ائْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ فَقَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَأْتُونِي فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ يُقَالُ لِي: ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَهْ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَحْمَدُ رَبِّي بِتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِي، ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، ثُمَّ أُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَقَعُ سَاجِدًا مِثْلَهُ فِي الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ، حَتَّى مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ. وَكَانَ قَتَادَةُ يَقُولُ عِنْدَ هَذَا: أَيْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ».

=

....

= رواه البخاري في الرقائق، باب صفة الجنة والنار (٦١٩٦)، ومسلم في الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (٢٨٤).

ثُمَّ الشَّفاعَةُ على ثَمانيَةِ أنواع:

الأول: الشفاعةُ الأولَى، وهي العُظمَى، الخاصَّةُ بنَبِيِّنا ﷺ مِن سائر إخوانِه مِن الأنبياءِ والمرسَلِينَ عليهِم الصلاة والسلامُ، وقد سبَقَت في حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه في «نفخ في الصور» (ص: ٢٤٦)؛

الثاني: شفاعتُه ﷺ في أقوامٍ قد تساوَت حسناتُهم وسيِّئاتُهم، فيشفعُ فيهم، ليَدخُلوا الجنةَ كما رواه الطَّبَراني في الكبير (١١٤٥٤) وغيرُه بإسنادٍ ضعيفٍ موقوفاً على ابنِ عبَّاسٍ؛

الثالث: شفاعتُه ﷺ في أقوامٍ قد أُمِرَ بِهِم إلى النارِ، فيشفعُ فيهم أنْ لَا يَدخُلوها، فيدخلون الجنةَ؛

الرابع: شفاعتُه ﷺ في رفعِ درجاتِ مَن يَدخُل الجنةَ فيها فوقَ ما كانَ يَقتَضِيه ثوابُ أعمالِهِم، والظاهرُ أنَّ هذا مُختَصٌّ بنَبِيِّنا ﷺ، وقد وافَقَت المعتزلةُ أهلَ السنة في هذه الشفاعة خاصةً، وخالفُوا فيما عداها مع تواتر الأحاديث فيها؛

الخامس: شفاعتُه ﷺ في أقوام أن يَدخُلوا ا لجنةَ بغيرِ حسابٍ كما في حديثِ عُكَّاشَة حينَ دعا له النبيُّ ﷺ أنْ يَجعَله من السبعين ألفاً يَدخُلون الجنةَ بغير حسابٍ، رواه البخاري (٥٨١١)، ومسلم (٢١٦)، وجعله النووي خاصًا بنَبِيِّنا ﷺ، وجعَله عامًّا ابنُ دقيق العيد والتقي السبكي؛

السادس: شفاعتُه ﷺ في تَخفيف العذابِ عمَّن يَستَحقُّه، كشفاعتِه ﷺ في عمِّه أبي طالبٍ أنْ يُخَفَّفَ عنهُ عذابُه، روى البخاري (٦٢٠٨) ومسلم (٢٠٩) عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَفَعْتَ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»؛

السابع: شفاعتُه ﷺ أنْ يؤذَن لِجَميعِ المؤمِنينَ في دخولِ الجنةَ كما في حديثِ الطبَراني في الكبير (٢٥/ ٢٦٦) الطويلِ: «... فأَقُولُ: يا رَبِّ وعَدْتَني الشَّفاعَةَ =

وعلى أنه يُخرِجُ مِن النارِ قوماً مِن أُمَّتِه بَعدَما صَاروا حُمَماً، فيُطرَحُونَ في نَهرِ الحَياةِ، فيَنبُتُونَ كَمَا تَنبُتُ الحَبَّةُ في حَمِيلِ السَّيلِ[(١)]؛

= فتُشَفِّعني في أهلِ الجنَّةِ يدخُلُونَ الجنةَ، فيَقُولُ الله عزَّ وجلَّ: قد شفَّعْتُكَ وأذِنتُ لهُم في دُخولِ الجنَّةِ،...» وفي سنده ضعفٌ؛

الثامن: شفاعتُه ﷺ في أهل الكبائر من أمته مِمَّن دخَل ا لنارَ، فيُخرَجونَ منها، وقد تواترت بهذا النوع الأحاديث، وهذا النوع يُشارِكُه ﷺ فيه الملائكة والنبيون والمؤمنون.

ثمَّ إنَّ النَّاسَ في الشفاعةِ على ثلاثةِ أقوالٍ:

فالمشركون والنصارَى والمُبتَدِعةُ من الغُلاةِ: جعلوا شفاعةَ مَن يُعظِّمونَه عندَ الله كالشفاعة المعروفةِ في الدنيا، وفيهم قال تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣]؛

المُعتَزِلةُ والخَوارِجُ والزَّيديةُ أنكروا شفاعة نبيِّنا ﷺ وغيره في أهلِ الكبائرِ، فخالَفُوا الكتابَ والسنةَ وإجماعَ الصحابةِ؛

وأمَّا أهلُ السنةِ والجماعةِ مِن الصحابةِ والتابعينَ ومَن بعدَهُم على ثبوتِ الشفاعةِ يومَ القيامةِ للمؤمنين في أهل الكبائرِ، لكن لا يشفع أحدٌ حتَّى يَأذَن الله له ويَحُدَّ كما تواترت بها الأخبارُ.

(أصول السنة، ص: ٢٢، شرح مسلم: ٣/ ٣٥، البدر الطالع: ٢/ ٤٣٩، شرح الطحاوية: ١/ ٣٥٢، لوامع الأنوار: ٢/ ٢٠٨).

(١) عَن أَبي سَعِيدٍ الخُدْرِيّ: «قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ... ثُمَّ يُضرَبُ الجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ، وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، قِيلَ: يَا رَسُولَ الله، وَمَا الجِسْرُ؟ قَالَ: دَحْضٌ مَزِلَّةٌ، فِيهِ خَطَاطِيفُ وَكَلَالِيبُ وَحَسَكٌ تَكُونُ بِنَجدٍ فِيهَا شُوَيكَةٌ يُقَالُ لَهَا: السَّعْدَانُ، فَيَمُرُّ المُؤمِنُونَ كَطَرْفِ العَيْنِ، وَكَالبَرْقِ، وَكَالرِّيحِ، وَكَالطَّيْرِ، وَكَأَجَاوِيدِ الخَيْلِ وَالرِّكَابِ، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَمَخْدُوشٌ مُرْسَلٌ، وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، حَتَّى إِذَا خَلَصَ المُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدَّ مُنَاشَدَةً للهِ فِي اسْتِقْصَاءِ الحَقِّ مِنَ المُؤْمِنِينَ للهِ يَوْمَ القِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ يَقُولُونَ: رَبَّنَا =

....

= كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا وَيُصَلُّونَ وَيَحُجُّونَ، فَيُقَالُ لَهُمْ: أَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ، فَتُحَرَّمُ صُوَرُهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدْ أَخَذَتِ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاقَيْهِ، وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِمَّنْ أَمَرْتَنَا بِهِ، فَيَقُولُ: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا أَحَدًا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا، - وَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ يَقُولُ: إِنْ لَمْ تُصَدِّقُونِي بِهَذَا الحَدِيثِ فَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠] - فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: شَفَعَتِ المَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ المُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ قَدْ عَادُوا حُمَمًا، فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهَرٍ فِي أَفْوَاهِ الجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ: نَهَرُ الحَيَاةِ، فَيَخْرُجُونَ كَمَا تَخْرُجُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ... فَيَخْرُجُونَ كَاللُّؤْلُؤِ فِي رِقَابِهِم الخَوَاتِمُ يَعْرِفُهُمْ أَهْلُ الجَنَّةِ: هَؤُلَاءِ عُتَقَاءُ اللهِ الَّذِينَ أَدْخَلَهُمُ اللهُ الجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ، ثُمَّ يَقُولُ: ادْخُلُوا الجَنَّةَ فَمَا رَأَيْتُمُوهُ فَهُوَ لَكُمْ، فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنَ العَالَمِينَ، فَيَقُولُ: لَكُمْ عِنْدِي أَفْضَلُ مِنْ هَذَا، فَيَقُولُونَ: يَا رَبَّنَا أَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ هَذَا؟ فَيَقُولُ: رِضَايَ فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا».

رواه مسلمٌ في الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية (٢٦٩).

وعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يُعَذَّبُ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ فِي النَّارِ حَتَّى يَكُونُوا حُمَمًا فِيهَا، ثُمَّ تُدْرِكُهُمُ الرَّحْمَةُ فَيَخْرُجُونَ فَيُلْقَوْنَ عَلَى بَابِ الجَنَّةِ، فَيَرُشُّ عَلَيْهِمْ أَهْلُ الجَنَّةِ المَاءَ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا يَنْبُتُ الغُثَاءُ فِي حِمَالَةِ السَّيْلِ، ثُمَّ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ».

رواه الترمذي في صفة جهنَّم، باب منه (٢٥٩٧)، وقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وأحمد في مسنده (١٤٧٧٦).

[الإيمَانُ بِالحَوْضِ]

وعلى أنَّ لِرَسولِ الله ﷺ حَوضاً يومَ القِيامَةِ تَرِدُه أُمَّتُه لا يَظْمَأُ مَنْ شَرِبَ منه[1]، ويُذَادُ عَنْهُ مَنْ بَدَّلَ وغَيَّرَ بعْدَه[2]؛

---

(١) عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو رضيَ الله عنهما قال: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ، وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ الْوَرِقِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ، وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ، فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَا يَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَدًا**». رواه البخاري في الرقائق، باب في الحوض (٧٢٠٨)، ومسلم في الفضائل، باب إثبات الحوض وصفته (٤٢٤٤)، واللفظ له.

قال ابنُ أبي العزِّ رحمَه الله في شرح الطحاويَّة (١/ ٣٤٤): «الأحاديثُ الواردةُ في ذكرِ الحوضِ تبلغ حدَّ التواترِ، رواها مِن الصحابَةِ بِضعٌ وثلاثونَ صحابياً ﷺ، والذي يتلخَّصُ من الأحاديثِ الواردةِ في صفةِ الحوضِ: أنَّه حوضٌ عظيمٌ ومَوردٌ كريمٌ، يُمَدُّ من شرابِ الجنَّةِ مِن نَهرِ الكوثرِ الذي هو أشدُّ بياضاً مِنَ اللَّبنِ، وأبردُ مِن الثلجِ، وأحلى مِن العسلِ، وأطيبُ ريحاً مِن المسكِ، وهو في غاية الاتساعِ، عرضُه وطولُه سواءٌ، كلُّ زاويةٍ من زواياهُ مَسيرةُ شَهرٍ، كلَّما شرب منه وهو في زيادةٍ واتساعٍ، ينبُتُ في حالٍ من المسك والرَّضْراضِ مِن اللُّؤلؤِ قُضبانُ الذهَبِ، ويُثمِر ألوانَ الجواهرِ، وورَدَ «أنَّ لِكُلِّ نَبيٍّ حَوضاً، وأنَّ حَوضَ نَبِيِّنا ﷺ أعظمُها وأجَلُّها وأكثرُها وُروداً» [رواه الترمذي (٢٤٤٥) وابنُ ماجه (٤٣٠١) وهو حسَنٌ لغيرِه].

واختُلفَ في الميزانِ والحوضِ أيُّهما يكونُ قبلَ الآخرِ؟ والصحيحُ أنَّ الحوضَ قبلَ الميزانِ، والمعنى يقتضيه: فالناسُ يخرجون عطاشاً مِن قبورِهم، فيُقدَّمُ قبلَ الميزانِ والصراطِ، وهو في الأرضِ المبدَّلَةِ أرضٍ بيضاءَ كالفضة لَم يُسفَكْ فيها دمٌ، ولَم يُظلَم على ظهرِه أحدٌ قطُّ، تظهرُ لنزولِ الجبَّارِ لفصلِ القضاءِ، فقاتَلَ الله المنكِرينَ لِوُجودِ الحوضِ، وأخلِق بهِم أنْ يُحالَ بينَهم وبين وُرودِه يومَ العطشِ الأكبرِ». (مُلخَّصاً).

(٢) عن سَهلِ بنِ سَعْدٍ وأبي سعيدٍ وأبي هُريرَةَ وابنِ مَسعودٍ وأنسٍ ﷺ قالُوا: «قَالَ =

[الإِيمَانُ بِالإِسْرَاءِ وَالمِعْرَاجِ]

وعلَى أنَّ الإيمَانَ بِمَا جاءَ مِن خَبَرِ الإِسْرَاءِ بالنَّبِيِّ ﷺ وَمِعْرَاجِهِ إلى السَّماواتِ واجِبٌ[1]؛

= النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، مَنْ مَرَّ عَلَيَّ شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا، لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، فَأَقُولُ: إِنَّهُمْ مِنِّي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ غَيَّرَ بَعْدِي». رواه البخاري في الرقائق، باب إثبات الحوض (٦٢١٣)، ومسلم في الفضائل، باب إثبات حوض نبيِّنا ﷺ وصفته (٤٢٥٠).

(١) عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ ﷺ: «أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ حَدَّثَهُمْ عَنْ لَيْلَةِ أُسْرِيَ بِهِ: بَيْنَمَا أَنَا فِي الحِجْرِ مُضْطَجِعًا إِذْ أَتَانِي آتٍ، فَشَقَّ مَا بَيْنَ هَذِهِ إِلَى هَذِهِ - يَعْنِي مِنْ ثُغْرَةِ نَحْرِهِ إِلَى شِعْرَتِهِ - فَاسْتَخْرَجَ قَلْبِي، ثُمَّ أُتِيتُ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءَةٍ إِيمَانًا فَغَسَلَ قَلْبِي، ثُمَّ حُشِيَ ثُمَّ أُعِيدَ، ثُمَّ أُتِيتُ بِدَابَّةٍ دُونَ الْبَغْلِ وَفَوْقَ الحِمَارِ أَبْيَضَ - هُوَ الْبُرَاقُ - يَضَعُ خَطْوَهُ عِنْدَ أَقْصَى طَرْفِهِ، فَحُمِلْتُ عَلَيْهِ فَانْطَلَقَ بِي جِبْرِيلُ حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الدُّنْيَا، فَاسْتَفْتَحَ فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ، فَفُتِحَ فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا فِيهَا آدَمُ فَقَالَ: هَذَا أَبُوكَ آدَمُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ السَّلَامَ ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالابْنِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ فَاسْتَفْتَحَ فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ، فَفُتِحَ فَلَمَّا خَلَصْتُ إِذَا يَحْيَى وَعِيسَى وَهُمَا ابْنَا الْخَالَةِ، قَالَ: هَذَا يَحْيَى وَعِيسَى فَسَلِّمْ عَلَيْهِمَا، فَسَلَّمْتُ فَرَدَّا، ثُمَّ قَالَا: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، ثُمَّ صَعِدَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ فَاسْتَفْتَحَ فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: =

= نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ، فَفُتِحَ فَلَمَّا خَلَصْتُ إِذَا يُوسُفُ، قَالَ: هَذَا يُوسُفُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الرَّابِعَةَ فَاسْتَفْتَحَ فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: أَوَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ، فَفُتِحَ فَلَمَّا خَلَصْتُ إِذَا إِدْرِيسُ قَالَ: هَذَا إِدْرِيسُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الْخَامِسَةَ فَاسْتَفْتَحَ فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا هَارُونُ، قَالَ: هَذَا هَارُونُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ السَّادِسَةَ فَاسْتَفْتَحَ فَقِيلَ: مَنْ هَذَا، قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: مَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا مُوسَى، قَالَ: هَذَا مُوسَى فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، فَلَمَّا تَجَاوَزْتُ بَكَى قِيلَ لَهُ: مَا يُبْكِيكَ؟ قَالَ: أَبْكِي لأَنَّ غُلَامًا بُعِثَ بَعْدِي يَدْخُلُ الجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِهِ أَكْثَرُ مِمَّنْ يَدْخُلُهَا مِنْ أُمَّتِي، ثُمَّ صَعِدَ بِي إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ: هَذَا أَبُوكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ السَّلَامَ ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالابْنِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، ثُمَّ رُفِعَتْ إِلَيَّ سِدْرَةُ الْمُنْتَهَى فَإِذَا نَبْقُهَا مِثْلُ قِلَالِ هَجَرَ، وَإِذَا وَرَقُهَا مِثْلُ آذَانِ الْفِيَلَةِ، قَالَ: هَذِهِ سِدْرَةُ الْمُنْتَهَى، وَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهْرَانِ بَاطِنَانِ وَنَهْرَانِ ظَاهِرَانِ، فَقُلْتُ: مَا هَذَانِ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: أَمَّا الْبَاطِنَانِ فَنَهْرَانِ فِي الْجَنَّةِ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ فَالنِّيلُ وَالْفُرَاتُ، ثُمَّ رُفِعَ لِي الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، ثُمَّ أُتِيتُ بِإِنَاءٍ مِنْ خَمْرٍ وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ وَإِنَاءٍ مِنْ عَسَلٍ، فَأَخَذْتُ اللَّبَنَ فَقَالَ: هِيَ الْفِطْرَةُ الَّتِي أَنْتَ عَلَيْهَا وَأُمَّتُكَ، ثُمَّ فُرِضَتْ عَلَيَّ الصَّلَوَاتُ خَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ، فَرَجَعْتُ فَمَرَرْتُ عَلَى مُوسَى فَقَالَ: بِمَا أُمِرْتَ؟ قَالَ أُمِرْتُ بِخَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ، قَالَ: إِنَّ أُمَّتَكَ لَا تَسْتَطِيعُ خَمْسِينَ =

= صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ وَإِنِّي واللهِ قَدْ جَرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ وَعَالَجْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ الْمُعَالَجَةِ فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأُمَّتِكَ، فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلَهُ، فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلَهُ، فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلَهُ، فَرَجَعْتُ فَأُمِرْتُ بِعَشْرِ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ، فَرَجَعْتُ فَقَالَ مِثْلَهُ، فَرَجَعْتُ فَأُمِرْتُ بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ: بِمَ أُمِرْتَ؟ قُلْتُ: أُمِرْتُ بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ، قَالَ: إِنَّ أُمَّتَكَ لَا تَسْتَطِيعُ خَمْسَ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ وَإِنِّي قَدْ جَرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ وَعَالَجْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ الْمُعَالَجَةِ فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأُمَّتِكَ قَالَ: سَأَلْتُ رَبِّي حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ وَلَكِنِّي أَرْضَى وَأُسَلِّمُ، قَالَ: فَلَمَّا جَاوَزْتُ نَادَى مُنَادٍ: أَمْضَيْتُ فَرِيضَتِي وَخَفَّفْتُ عَنْ عِبَادِي». رواه **البخاري** في المناقب، باب المعراج (٣٦٧٤)، **ومسلم** في الإيمان، باب الإسراء برسولِ الله ﷺ إلى السماوات (٢٣٧).

قال **الطَّحاوي** فِي العقائد (١/ ٣٣٩): «والمعراجُ حقٌّ وقد أُسرِيَ بالنَّبِيِّ ﷺ، وعُرِجَ بشَخصِه فِي اليَقَظةِ إلى السماء، ثُمَّ إلى حيثُ شاءَ الله من العُلا».

وقال **ابنُ أبي العِزِّ** فِي شرحه: «**المعراجُ**: الآلةُ الَّتِي يُعرَج فيها أي يُصعَدُ، وهو بِمَنْزِلَةِ السُّلَمِ، لكن لَا نَعلَم كيفَ هو، وحُكمُه كحُكمِ غيرِه مِن المُغَيَّباتِ، نُؤمِن به ولَا نَشتَغِل بكيفيَّتِه.

واختَلفَ الناسُ فِي الإسراءِ: فقيل: كانَ الإسراءُ برُوحِه ولَم يُفقَد جسَدُه، نُقِلَ ذلكَ عن عائشة ومعاويةَ والحسَنِ البَصرِي، لكن الفرقُ بين أن يقال: كان الإسراءُ مَناماً، وبين أن يُقال: كانَ برُوحِه دونَ جسَدِه، إذ ما يَراه النائمُ قد يكونَ أمثالاً مَضروبةً للمعلومِ فِي الصورة المحسوسةِ، فيَرى كأنه قد عُرِجَ به إلى السماء، وذُهِبَ به إلى مكةَ، ورُوحُه لَم تَصعَد ولَم تَذهَب، وإنَّما ملَكُ الرؤيا ضرَبَ له المثالَ، وأما مَن قال بالرُّوحِ دُونَ الجَسَدِ، إنَّما أرادَ أنَّ الروحَ ذاتَها أُسرِيَ بها ففارقَت الجَسَدَ، ثُمَّ عادَت إليه، ويَجعَله من خصائصِه ﷺ، فإنَّ غيرَه لَا تَنالُ ذاتُ روحِه الصعودَ الكاملَ إلى السماءِ إلَّا بعدَ الموتِ.

وقيل: كان الإسراء مرَّتَين: مرةً يَقَظةً، ومرةً مناماً.

والصحيحُ: أنَّه كان مرةً واحدةً بِمَكةَ بعدَ البعثةِ قبلَ الهجرةِ بسنةٍ». (مُختَصراً).

[أَشْرَاطُ السَّاعَةِ]

وكذلك ما رُوِيَ مِن خبرِ الدَّجَّالِ[1]، ....

(١) عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الأَعْوَرَ الكَذَّابَ، أَلَا إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَمَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ: ك، ف، ر».
رواه البخاري في الفتن، باب ذكر الدجال (٦٧١٢)، ومسلم في الفتن، باب ذكر الدجال (٥٢١٩).

وعَنْ حُذَيْفَةَ ﷺ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا مَعَ الدَّجَّالِ مِنَ الدَّجَّالِ، مَعَهُ نَهَرَانِ يَجْرِيَانِ: أَحَدُهُمَا رَأْيَ الْعَيْنِ مَاءٌ أَبْيَضُ، وَالآخَرُ رَأْيَ الْعَيْنِ نَارٌ تَأَجَّجُ، فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ فَلْيَأْتِ النَّهَرَ الَّذِي يَرَاهُ نَارًا وَلْيُغَمِّضْ ثُمَّ لِيُطَأْطِئْ رَأْسَهُ فَلْيَشْرَبْ فَإِنَّهُ مَاءٌ بَارِدٌ، وَإِنَّ الدَّجَّالَ مَمْسُوحُ الْعَيْنِ الْيُسْرَى عَلَيْهَا ظَفَرَةٌ غَلِيظَةٌ، مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، يَقْرَؤُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ كَاتِبٍ وَغَيْرُ كَاتِبٍ». رواه البخاري في أحاديث الأنبياء (٣٢٦٦)، ومسلم في الفتن، باب ذكر الدجال (٥٢٢٣)، وأحمدُ (٢٢٩٢٢)، واللفظ له.

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ ﷺ قَالَ: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَكَانَ أَكْثَرُ خُطْبَتِهِ حَدِيثًا حَدَّثَنَاهُ عَنِ الدَّجَّالِ وَحَذَّرَنَاهُ فَكَانَ مِنْ قَوْلِهِ أَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ مُنْذُ ذَرَأَ اللهُ ذُرِّيَّةَ آدَمَ أَعْظَمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ، وَإِنَّ اللهَ لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا إِلَّا حَذَّرَ أُمَّتَهُ الدَّجَّالَ، وَأَنَا آخِرُ الأَنْبِيَاءِ وَأَنْتُمْ آخِرُ الأُمَمِ، وَهُوَ خَارِجٌ فِيكُمْ لَا مَحَالَةَ، وَإِنْ يَخْرُجْ وَأَنَا بَيْنَ ظَهْرَانَيْكُمْ فَأَنَا حَجِيجٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، وَإِنْ يَخْرُجْ مِنْ بَعْدِي فَكُلُّ امْرِئٍ حَجِيجُ نَفْسِهِ، وَاللهُ خَلِيفَتِي عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، وَإِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ خَلَّةٍ بَيْنَ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ، فَيَعِيثُ يَمِينًا وَيَعِيثُ شِمَالًا: يَا عِبَادَ اللهِ فَاثْبُتُوا، فَإِنِّي سَأَصِفُهُ لَكُمْ صِفَةً لَمْ يَصِفْهَا إِيَّاهُ نَبِيٌّ قَبْلِي، إِنَّهُ يَبْدَأُ فَيَقُولُ: أَنَا نَبِيٌّ، وَلَا نَبِيَّ بَعْدِي، ثُمَّ يُثَنِّي فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، وَلَا تَرَوْنَ رَبَّكُمْ حَتَّى تَمُوتُوا، وَإِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَإِنَّهُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ يَقْرَؤُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ كَاتِبٍ أَوْ غَيْرِ كَاتِبٍ، وَإِنَّ مِنْ فِتْنَتِهِ: أَنَّ مَعَهُ جَنَّةً وَنَارًا، فَنَارُهُ جَنَّةٌ،

=

= وَجَنَّتُهُ نَارٌ، فَمَنِ ابْتُلِيَ بِنَارِهِ فَلْيَسْتَغِثْ بِاللهِ وَلْيَقْرَأْ فَوَاتِحَ الْكَهْفِ فَتَكُونَ عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا كَمَا كَانَتِ النَّارُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَإِنَّ مِنْ فِتْنَتِهِ: أَنْ يَقُولَ لِأَعْرَابِيٍّ: أَرَأَيْتَ إِنْ بَعَثْتُ لَكَ أَبَاكَ وَأُمَّكَ أَتَشْهَدُ أَنِّي رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيَتَمَثَّلُ لَهُ شَيْطَانَانِ فِي صُورَةِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَيَقُولَانِ: يَا بُنَيَّ اتَّبِعْهُ فَإِنَّهُ رَبُّكَ، وَإِنَّ مِنْ فِتْنَتِهِ: أَنْ يُسَلَّطَ عَلَى نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَيَقْتُلَهَا وَيَنْشُرَهَا بِالْمِنْشَارِ حَتَّى يُلْقَى شِقَّتَيْنِ، ثُمَّ يَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي هَذَا فَإِنِّي أَبْعَثُهُ الْآنَ ثُمَّ يَزْعُمُ أَنَّ لَهُ رَبًّا غَيْرِي، فَيَبْعَثُهُ اللهُ وَيَقُولُ لَهُ الْخَبِيثُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ وَأَنْتَ عَدُوُّ اللهِ، أَنْتَ الدَّجَّالُ، وَاللهِ مَا كُنْتُ بَعْدُ أَشَدَّ بَصِيرَةً بِكَ مِنِّي الْيَوْمَ، ذَلِكَ الرَّجُلُ أَرْفَعُ أُمَّتِي دَرَجَةً فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ مِنْ فِتْنَتِهِ: أَنْ يَأْمُرَ السَّمَاءَ أَنْ تُمْطِرَ فَتُمْطِرَ، وَيَأْمُرَ الْأَرْضَ أَنْ تُنْبِتَ فَتُنْبِتَ، وَإِنَّ مِنْ فِتْنَتِهِ: أَنْ يَمُرَّ بِالْحَيِّ فَيُكَذِّبُونَهُ فَلَا تَبْقَى لَهُمْ سَائِمَةٌ إِلَّا هَلَكَتْ، وَإِنَّ مِنْ فِتْنَتِهِ: أَنْ يَمُرَّ بِالْحَيِّ فَيُصَدِّقُونَهُ فَيَأْمُرَ السَّمَاءَ أَنْ تُمْطِرَ فَتُمْطِرَ وَيَأْمُرَ الْأَرْضَ أَنْ تُنْبِتَ فَتُنْبِتَ حَتَّى تَرُوحَ مَوَاشِيهِمْ مِنْ يَوْمِهِمْ ذَلِكَ أَسْمَنَ مَا كَانَتْ وَأَعْظَمَهُ وَأَمَدَّهُ خَوَاصِرَ وَأَدَرَّهُ ضُرُوعًا، وَإِنَّهُ لَا يَبْقَى شَيْءٌ مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا وَطِئَهُ وَظَهَرَ عَلَيْهِ إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ، لَا يَأْتِيهِمَا مِنْ نَقْبٍ مِنْ نِقَابِهِمَا إِلَّا لَقِيَتْهُ الْمَلَائِكَةُ بِالسُّيُوفِ صَلْتَةً، حَتَّى يَنْزِلَ عِنْدَ الظُّرَيْبِ الْأَحْمَرِ عِنْدَ مُنْقَطَعِ السَّبَخَةِ، فَتَرْجُفُ الْمَدِينَةُ بِأَهْلِهَا ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ فَلَا يَبْقَى مُنَافِقٌ وَلَا مُنَافِقَةٌ إِلَّا خَرَجَ إِلَيْهِ، فَتَنْفِي الْخَبَثَ مِنْهَا كَمَا يَنْفِي الْكِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ، وَيُدْعَى ذَلِكَ الْيَوْمُ يَوْمَ الْخَلَاصِ، فَقَالَتْ أُمُّ شَرِيكٍ بِنْتُ أَبِي الْعَكَرِ: يَا رَسُولَ اللهِ فَأَيْنَ الْعَرَبُ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: هُمْ يَوْمَئِذٍ قَلِيلٌ وَجُلُّهُمْ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ وَإِمَامُهُمْ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَبَيْنَمَا إِمَامُهُمْ قَدْ تَقَدَّمَ يُصَلِّي بِهِمُ الصُّبْحَ إِذْ نَزَلَ عَلَيْهِمْ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ الصُّبْحَ، فَرَجَعَ ذَلِكَ الْإِمَامُ يَنْكُصُ يَمْشِي الْقَهْقَرَى لِيَتَقَدَّمَ عِيسَى يُصَلِّي بِالنَّاسِ، فَيَضَعُ عِيسَى يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: تَقَدَّمْ فَصَلِّ فَإِنَّهَا لَكَ أُقِيمَتْ، فَيُصَلِّي بِهِمْ إِمَامُهُمْ فَإِذَا انْصَرَفَ قَالَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: افْتَحُوا الْبَابَ، فَيُفْتَحُ وَوَرَاءَهُ الدَّجَّالُ مَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ يَهُودِيٍّ كُلُّهُمْ ذُو سَيْفٍ مُحَلًّى وَسَاجٍ، فَإِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ الدَّجَّالُ ذَابَ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ وَيَنْطَلِقُ هَارِبًا، وَيَقُولُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ لِي فِيكَ ضَرْبَةً لَنْ تَسْبِقَنِي بِهَا، فَيُدْرِكُهُ عِنْدَ بَابِ اللُّدِّ الشَّرْقِيِّ فَيَقْتُلُهُ، فَيَهْزِمُ اللهُ الْيَهُودَ فَلَا يَبْقَى شَيْءٌ مِمَّا خَلَقَ اللهُ يَتَوَارَى بِهِ يَهُودِيٌّ إِلَّا أَنْطَقَ اللهُ =

ونُزولِ عيسى ابنِ مريمَ، عليهما السَّلامُ(١)، ....

= ذلكَ الشيءِ لا حجرَ، ولا شجرَ، ولا حائطَ، ولا دابَّةَ - إلا الغَرْقَدَةَ فإنَّها مِن شجرِهم لا تنطِقُ - إلا قالَ: يا عبدَ اللهِ المُسلمَ هذا يهوديٌّ فتعالَ اقتُلْهُ، وإنَّ أيامَهُ أربعونَ سنةً: السَّنةُ كنِصفِ السَّنةِ، والسَّنةُ كالشَّهرِ، والشَّهرُ كالجُمعةِ وآخِرُ أيامِهِ كالشَّرَرةِ يُصبحُ أحدُكم على بابِ المدينةِ فلا يبلغُ بابَها الآخرَ حتى يُمسيَ فقيلَ لهُ: يا رسولَ اللهِ كيفَ نُصلِّي في تلكَ الأيامِ القِصارِ؟ قالَ: تَقْدُرونَ فيها الصَّلاةَ كما تَقْدُرونَها في هذهِ الأيامِ الطِّوالِ ثمَّ صلُّوا، فيكونُ عيسى ابنُ مريمَ عليهِ السَّلامُ في أُمَّتي حَكَمًا عدلاً وإمامًا مُقسِطًا، يَدُقُّ الصَّليبَ، ويَذبَحُ الخِنزيرَ، ويَضَعُ الجِزيةَ، ويَترُكُ الصَّدقةَ، فلا يُسعى على شاةٍ ولا بعيرٍ، وتُرفَعُ الشَّحناءُ والتَّباغُضُ، وتُنزَعُ حُمَةُ كلِّ ذاتِ حُمَةٍ حتى يُدخِلَ الوليدُ يدَهُ في فِي الحيَّةِ فلا تضُرَّهُ، وتُفِرَّ الوليدةُ الأسدَ فلا يضُرُّها، ويكونُ الذِّئبُ في الغنمِ كأنَّهُ كلبُها، وتُملأُ الأرضُ مِنَ السِّلْمِ كما يُملأُ الإناءُ مِنَ الماءِ، وتكونُ الكلمةُ واحدةً فلا يُعبَدُ إلا اللهُ، وتضعُ الحربُ أوزارَها، وتُسلَبُ قريشٌ مُلكَها، وتكونُ الأرضُ كفاثورِ الفِضَّةِ تُنبِتُ نباتَها بعهدِ آدمَ حتى يجتمعَ النَّفرُ على القِطفِ مِنَ العنبِ فيُشبِعَهم، ويجتمعَ النَّفرُ على الرُّمَّانةِ فتُشبِعَهم، ...». رواه ابنُ ماجه في الفتنة، باب فتنة الدجال... (٤٠٧٧) بإسنادٍ ضعيف، وهو عند مسلم وغيره بطريقٍ آخرَ بلفظٍ قريبٍ جداً.

(١) قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [آل عمران: ٥٥]؛

وقال: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا (١٥٧) بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٥٧-١٥٨]؛

وقال: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ (٥٧) وَقَالُوا أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ (٥٨) إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ (٥٩) وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ (٦٠) وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا وَاتَّبِعُونِ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الزخرف: ٥٧-٦١].

=

وقتلِه الدَّجَّالَ[1]، ....

....

= عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا: فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الجِزْيَةَ، وَيَفِيضَ المَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ». رواه البخاري في البيوع، باب قتل الخنزير (٢١٠٩)، ومسلم في الإيمان، باب نُزول عيسى بن مريم حاكماً بشريعة محمَّدٍ عليهما السلام (٢٢٠).

وعَنِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ ﷺ قَالَ: «ذَكَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الدَّجَّالَ ذَاتَ غَدَاةٍ فَخَفَّضَ فِيهِ وَرَفَّعَ حَتَّى ظَنَنَّاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ، فَلَمَّا رُحْنَا إِلَيْهِ عَرَفَ ذَلِكَ فِينَا فَقَالَ: مَا شَأْنُكُمْ؟ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ ذَكَرْتَ الدَّجَّالَ غَدَاةً فَخَفَّضْتَ فِيهِ وَرَفَّعْتَ حَتَّى ظَنَنَّاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ، فَقَالَ: غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ، إِنْ يَخْرُجْ وَأَنَا فِيكُمْ فَأَنَا حَجِيجُهُ دُونَكُمْ، . . . فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللهُ المَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ، فَيَنْزِلُ عِنْدَ المَنَارَةِ البَيْضَاءِ شَرْقِيَّ دِمَشْقَ بَيْنَ مَهْرُودَتَيْنِ وَاضِعًا كَفَّيْهِ عَلَى أَجْنِحَةِ مَلَكَيْنِ، إِذَا طَأْطَأَ رَأْسَهُ قَطَرَ، وَإِذَا رَفَعَهُ تَحَدَّرَ مِنْهُ جُمَانٌ كَاللُّؤْلُؤِ، . . .». رواه مسلم في الفتن، باب ذكر الدجال (٥٢٢٨).

أحاديثُ نُزول عيسَى عليه السلام متواترةٌ، وقد ألَّف العلماءُ في نُزولِه وحياتِه بعدَ النُّزول كتباً، لعلَّ أحْسَنَها «التصريح بِمَا تَواترَ في نُزولِ المسيح» للإمام محمَّد أنْور شاه الكَشْميري، وقد حقَّق نصَّه وشرَحَ غريبَه، وخرَّج أحاديثَه الشيخ عبدُ الفتَّاح أبو غُدَّة رحمهما الله تعالى.

(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ - يَعْنِي عِيسَى - وَإِنَّهُ، نَازِلٌ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَاعْرِفُوهُ رَجُلٌ مَرْبُوعٌ إِلَى الحُمْرَةِ وَالبَيَاضِ بَيْنَ مُمَصَّرَتَيْنِ، كَأَنَّ رَأْسَهُ يَقْطُرُ وَإِنْ لَمْ يُصِبْهُ بَلَلٌ، فَيُقَاتِلُ النَّاسَ عَلَى الإِسْلَامِ، فَيَدُقُّ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلُ الخِنْزِيرَ، وَيَضَعُ الجِزْيَةَ، وَيُهْلِكُ اللهُ فِي زَمَانِهِ المِلَلَ كُلَّهَا إِلَّا الإِسْلَامَ، وَيُهْلِكُ المَسِيحَ الدَّجَّالَ، فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، ثُمَّ يُتَوَفَّى فَيُصَلِّي عَلَيْهِ المُسْلِمُونَ». رواه ابنُ حبَّان في صحيحه (٦٨٢١)، وأبو داود في الملاحم، باب قتل الدجال (٤٣٢٤).

وعَنِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ ﷺ قَالَ: «ذَكَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الدَّجَّالَ ذَاتَ غَدَاةٍ فَخَفَّضَ =

= فِيهِ وَرَفَّعَ حَتَّى ظَنَنَّاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ، فَلَمَّا رُحْنَا إِلَيْهِ عَرَفَ ذَلِكَ فِينَا فَقَالَ: مَا شَأْنُكُمْ؟ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ ذَكَرْتَ الدَّجَّالَ غَدَاةً فَخَفَّضْتَ فِيهِ وَرَفَّعْتَ حَتَّى ظَنَنَّاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ، فَقَالَ: غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ، إِنْ يَخْرُجْ وَأَنَا فِيكُمْ فَأَنَا حَجِيجُهُ دُونَكُمْ، وَإِنْ يَخْرُجْ وَلَسْتُ فِيكُمْ فَامْرُؤٌ حَجِيجُ نَفْسِهِ، وَاللهُ خَلِيفَتِي عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، إِنَّهُ شَابٌّ قَطَطٌ عَيْنُهُ طَافِئَةٌ كَأَنِّي أُشَبِّهُهُ بِعَبْدِ الْعُزَّى بْنِ قَطَنٍ، فَمَنْ أَدْرَكَهُ مِنْكُمْ فَلْيَقْرَأْ عَلَيْهِ فَوَاتِحَ سُورَةِ الْكَهْفِ، إِنَّهُ خَارِجٌ خَلَّةً بَيْنَ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ، فَعَاثَ يَمِينًا وَعَاثَ شِمَالاً، يَا عِبَادَ اللهِ فَاثْبُتُوا، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا لَبْثُهُ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ: أَرْبَعُونَ يَوْمًا: يَوْمٌ كَسَنَةٍ، وَيَوْمٌ كَشَهْرٍ، وَيَوْمٌ كَجُمُعَةٍ، وَسَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ فَذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي كَسَنَةٍ أَتَكْفِينَا فِيهِ صَلَاةُ يَوْمٍ؟ قَالَ: لَا، اقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا إِسْرَاعُهُ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ: كَالْغَيْثِ اسْتَدْبَرَتْهُ الرِّيحُ، فَيَأْتِي عَلَى الْقَوْمِ فَيَدْعُوهُمْ فَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَجِيبُونَ لَهُ، فَيَأْمُرُ السَّمَاءَ فَتُمْطِرُ، وَالْأَرْضَ فَتُنْبِتُ، فَتَرُوحُ عَلَيْهِمْ سَارِحَتُهُمْ أَطْوَلَ مَا كَانَتْ ذُرًا وَأَسْبَغَهُ ضُرُوعًا وَأَمَدَّهُ خَوَاصِرَ، ثُمَّ يَأْتِي الْقَوْمَ فَيَدْعُوهُمْ فَيَرُدُّونَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ فَيَنْصَرِفُ عَنْهُمْ فَيُصْبِحُونَ مُمْحِلِينَ لَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَيَمُرُّ بِالْخَرِبَةِ فَيَقُولُ لَهَا: أَخْرِجِي كُنُوزَكِ، فَتَتْبَعُهُ كُنُوزُهَا كَيَعَاسِيبِ النَّحْلِ، ثُمَّ يَدْعُو رَجُلاً مُمْتَلِئًا شَبَابًا فَيَضْرِبُهُ بِالسَّيْفِ فَيَقْطَعُهُ جَزْلَتَيْنِ رَمْيَةَ الْغَرَضِ، ثُمَّ يَدْعُوهُ فَيُقْبِلُ وَيَتَهَلَّلُ وَجْهُهُ يَضْحَكُ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللهُ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ، فَيَنْزِلُ عِنْدَ الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءِ شَرْقِيَّ دِمَشْقَ بَيْنَ مَهْرُودَتَيْنِ وَاضِعًا كَفَّيْهِ عَلَى أَجْنِحَةِ مَلَكَيْنِ، إِذَا طَأْطَأَ رَأْسَهُ قَطَرَ، وَإِذَا رَفَعَهُ تَحَدَّرَ مِنْهُ جُمَانٌ كَاللُّؤْلُؤِ، فَلَا يَحِلُّ لِكَافِرٍ يَجِدُ رِيحَ نَفَسِهِ إِلَّا مَاتَ، وَنَفَسُهُ يَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي طَرْفُهُ، فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يُدْرِكَهُ بِبَابِ لُدٍّ فَيَقْتُلُهُ، ثُمَّ يَأْتِي عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ قَوْمٌ قَدْ عَصَمَهُمُ اللهُ مِنْهُ، فَيَمْسَحُ عَنْ وُجُوهِهِمْ وَيُحَدِّثُهُمْ بِدَرَجَاتِهِمْ فِي الْجَنَّةِ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ أَوْحَى اللهُ إِلَى عِيسَى إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لِي لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقِتَالِهِمْ فَحَرِّزْ عِبَادِي إِلَى الطُّورِ، وَيَبْعَثُ اللهُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ، فَيَمُرُّ أَوَائِلُهُمْ عَلَى بُحَيْرَةِ طَبَرِيَّةَ فَيَشْرَبُونَ مَا فِيهَا، وَيَمُرُّ آخِرُهُمْ فَيَقُولُونَ: لَقَدْ كَانَ بِهَذِهِ مَرَّةً مَاءٌ، ثُمَّ يَسِيرُونَ حَتَّى يَنْتَهُوا إِلَى جَبَلِ الْخَمَرِ وَهُوَ جَبَلُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَيَقُولُونَ: لَقَدْ قَتَلْنَا مَنْ فِي
=

وغيرِ ذلكَ مِن سائرِ الآياتِ الَّتِي تواتَرت الرِّوايةُ بِكَوْنِها بَيْنَ يَدَيْ السَّاعَةِ مِن طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنَ مَغرِبِها(١)، ....

= الأرْضِ هَلُمَّ فَلْنَقْتُلْ مَنْ فِي السَّمَاءِ، فَيَرْمُونَ بِنُشَّابِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ فَيَرُدُّ اللهُ عَلَيْهِمْ نُشَّابَهُمْ مَخْضُوبَةً دَمًا، وَيُحْصَرُ نَبِيُّ اللهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ حَتَّى يَكُونَ رَأْسُ الثَّوْرِ لِأَحَدِهِمْ خَيْرًا مِنْ مِائَةِ دِينَارٍ لِأَحَدِكُمُ الْيَوْمَ، فَيَرْغَبُ نَبِيُّ اللهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ، فَيُرْسِلُ اللهُ عَلَيْهِمُ النَّغَفَ فِي رِقَابِهِمْ فَيُصْبِحُونَ فَرْسَى كَمَوْتِ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ يَهْبِطُ نَبِيُّ اللهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ إِلَى الأَرْضِ فَلَا يَجِدُونَ فِي الأَرْضِ مَوْضِعَ شِبْرٍ إِلَّا مَلَأَهُ زَهَمُهُمْ وَنَتْنُهُمْ، فَيَرْغَبُ نَبِيُّ اللهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ إِلَى اللهِ فَيُرْسِلُ اللهُ طَيْرًا كَأَعْنَاقِ الْبُخْتِ فَتَحْمِلُهُمْ فَتَطْرَحُهُمْ حَيْثُ شَاءَ اللهُ، ثُمَّ يُرْسِلُ اللهُ مَطَرًا لَا يَكُنُّ مِنْهُ بَيْتُ مَدَرٍ وَلَا وَبَرٍ، فَيَغْسِلُ الأَرْضَ حَتَّى يَتْرُكَهَا كَالزَّلَفَةِ ثُمَّ يُقَالُ لِلأَرْضِ: أَنْبِتِي ثَمَرَتَكِ وَرُدِّي بَرَكَتَكِ، فَيَوْمَئِذٍ تَأْكُلُ العِصَابَةُ مِنَ الرُّمَّانَةِ، وَيَسْتَظِلُّونَ بِقِحْفِهَا، وَيُبَارَكُ فِي الرِّسْلِ حَتَّى أَنَّ اللِّقْحَةَ مِنَ الإِبِلِ لَتَكْفِي الفِئَامَ مِنَ النَّاسِ، وَاللِّقْحَةَ مِنَ البَقَرِ لَتَكْفِي القَبِيلَةَ مِنَ النَّاسِ، وَاللِّقْحَةَ مِنَ الغَنَمِ لَتَكْفِي الفَخِذَ مِنَ النَّاسِ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللهُ رِيحًا طَيِّبَةً، فَتَأْخُذُهُمْ تَحْتَ آبَاطِهِمْ فَتَقْبِضُ رُوحَ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَكُلِّ مُسْلِمٍ، وَيَبْقَى شِرَارُ النَّاسِ يَتَهَارَجُونَ فِيهَا تَهَارُجَ الْحُمُرِ، فَعَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ». رواه **مسلم** في الفتن، باب ذكر الدجال (٥٢٢٨)، **وأبو داود** في الملاحم، باب ذكر الدجال (٤٣٢١)، **وابنُ ماجه** في الفتن، باب ذكر الدجال (٤٠٧٥).

(١) عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتَتِلَ فِئَتَانِ عَظِيمَتَانِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا مَقْتَلَةٌ عَظِيمَةٌ دَعْوَتُهُمَا وَاحِدَةٌ، وَحَتَّى يُبْعَثَ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ قَرِيبٌ مِنْ ثَلَاثِينَ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللهِ، وَحَتَّى يُقْبَضَ العِلْمُ وَتَكْثُرَ الزَّلَازِلُ، وَيَتَقَارَبَ الزَّمَانُ، وَتَظْهَرَ الْفِتَنُ، وَيَكْثُرَ الْهَرْجُ، وَهُوَ الْقَتْلُ، وَحَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمُ الْمَالُ فَيَفِيضَ حَتَّى يُهِمَّ رَبَّ الْمَالِ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ، وَحَتَّى يَعْرِضَهُ عَلَيْهِ فَيَقُولَ الَّذِي يَعْرِضُهُ عَلَيْهِ: لَا أَرَبَ لِي بِهِ، وَحَتَّى يَتَطَاوَلَ النَّاسُ فِي الْبُنْيَانِ، وَحَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ، وَحَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ وَرَآهَا النَّاسُ ـ يَعْنِي آمَنُوا ـ أَجْمَعُونَ فَذَلِكَ حِينَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ نَشَرَ الرَّجُلَانِ ثَوْبَهُمَا بَيْنَهُمَا =

وخُرُوجِ الدَّابَّةِ[1]، ....

= فَلَا يَتَبَايَعَانِهِ وَلَا يَطْوِيَانِهِ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ انْصَرَفَ الرَّجُلُ بِلَبَنِ لِقْحَتِهِ فَلَا يَطْعَمُهُ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَهُوَ يُلِيطُ حَوْضَهُ فَلَا يَسْقِي فِيهِ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ رَفَعَ أُكْلَتَهُ إِلَى فِيهِ فَلَا يَطْعَمُهَا» رواه البخاري في الفتن، باب خروج النار (٦٧٠٤)، واللفظ له، ومسلم في الإيمان، باب بيان الزمان الذي لا يقبل فيه الإيمان (٢٢٦).

وعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رضِيَ الله عنهما: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ أَوَّلَ الآيَاتِ خُرُوجًا طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا وَخُرُوجُ الدَّابَّةِ ضُحًى، فَأَيَّتُهُمَا كَانَتْ قَبْلَ صَاحِبَتِهَا فَالأُخْرَى عَلَى أَثَرِهَا ثُمَّ قَالَ عَبْدُ اللهِ وَكَانَ يَقْرَأُ الْكُتُبَ: وَأَظُنُّ أُولَاهَا خُرُوجًا طُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَذَلِكَ أَنَّهَا كُلَّمَا غَرَبَتْ أَتَتْ تَحْتَ الْعَرْشِ فَسَجَدَتْ وَاسْتَأْذَنَتْ فِي الرُّجُوعِ فَأُذِنَ لَهَا فِي الرُّجُوعِ حَتَّى إِذَا بَدَا للهِ أَنْ تَطْلُعَ مِنْ مَغْرِبِهَا فَعَلَتْ كَمَا كَانَتْ تَفْعَلُ أَتَتْ تَحْتَ الْعَرْشِ فَسَجَدَتْ فَاسْتَأْذَنَتْ فِي الرُّجُوعِ، فَلَمْ يُرَدَّ عَلَيْهَا شَيْءٌ، ثُمَّ تَسْتَأْذِنُ فِي الرُّجُوعِ فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهَا شَيْءٌ، ثُمَّ تَسْتَأْذِنُ فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهَا شَيْءٌ، حَتَّى إِذَا ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَذْهَبَ وَعَرَفَتْ أَنَّهُ إِنْ أُذِنَ لَهَا فِي الرُّجُوعِ لَمْ تُدْرِكِ الْمَشْرِقَ قَالَتْ: رَبِّ مَا أَبْعَدَ الْمَشْرِقَ مَنْ لِي بِالنَّاسِ حَتَّى إِذَا صَارَ الأُفُقُ كَأَنَّهُ طَوْقٌ إِسْتَأْذَنَتْ فِي الرُّجُوعِ فَيُقَالُ لَهَا: مِنْ مَكَانِكِ فَاطْلُعِي، فَطَلَعَتْ عَلَى النَّاسِ مِنْ مَغْرِبِهَا». رواه أحمد في مسنده (٦٨٤٢) **بإسنادٍ صحيح**.

وعَنْ أَبِي ذَرٍّ ؓ قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِي حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ: أَتَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ؟ قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّهَا تَذْهَبُ حَتَّى تَسْجُدَ تَحْتَ الْعَرْشِ فَتَسْتَأْذِنَ فَيُؤْذَنُ لَهَا، وَيُوشِكُ أَنْ تَسْجُدَ فَلَا يُقْبَلَ مِنْهَا، وَتَسْتَأْذِنَ فَلَا يُؤْذَنَ لَهَا يُقَالُ لَهَا: ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾». رواه البخاري في بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر (٣٠٢٧)، ومسلم في الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه التوبة (٢٢٧).

(١) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ أَوَّلَ الآيَاتِ خُرُوجًا: طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجُ الدَّابَّةِ عَلَى النَّاسِ ضُحًى، وَأَيُّهُمَا مَا كَانَتْ قَبْلَ صَاحِبَتِهَا فَالأُخْرَى عَلَى إِثْرِهَا قَرِيبًا». رواه مسلم في الفتن، باب في خروج الدابة (٥٢٢٣).

=

وغَيرِ ذَلِكَ مِمَّا نَقَلَه إِلَيْنَا الثِّقَاتُ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ، وعَرَّفُونا صِحَّته[1].

= وعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا قُعُودًا نَتَحَدَّثُ فِي ظِلِّ غُرْفَةِ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَذَكَرْنَا السَّاعَةَ فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُنَا فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُونَ قَبْلَهَا عَشْرُ آيَاتٍ: طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجُ الدَّابَّةِ، وَخُرُوجُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَالدَّجَّالُ، وَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، وَالدُّخَانُ، وَثَلَاثَةُ خُسُوفٍ: خَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَآخِرُ ذَلِكَ تَخْرُجُ نَارٌ مِنَ الْيَمَنِ مِنْ قَعْرِ عَدَنٍ تَسُوقُ النَّاسَ إِلَى الْمَحْشَرِ». رواه **أبو داود** في الملاحم، باب أمارات الساعة (٤٣١١) **بإسنادٍ صحيح**.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: تَخْرُجُ الدَّابَّةُ مَعَهَا خَاتَمُ سُلَيْمَانَ وَعَصَا مُوسَى، فَتَجْلُو وَجْهَ الْمُؤْمِنِ بِالعَصَا، وَتَخْتِمُ أَنْفَ الكَافِرِ بِالخَاتَمِ حَتَّى إِنَّ أَهْلَ الْخُوَانِ لَيَجْتَمِعُونَ فَيَقُولُ: هَاهَا يَا مُؤْمِنُ، وَيُقَالُ: هَاهَا يَا كَافِرُ، وَيَقُولُ: هَذَا يَا مُؤْمِنُ، وَيَقُولُ: هَذَا يَا كَافِرُ». رواه **الترمذي** في التفسير، باب ومن سورة النمل (٣١٨٧)، و قَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ فِي دَابَّةِ الأَرْضِ، وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي أُمَامَةَ [في مسند **أحمد** (٢١٨٠٥)]، وَحُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ»، **وابن ماجه** في الفتن، باب خروج الدابة (٤٠٦٦).

وعن **عبد الله بن عمرو** قال: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا طَلَعَت الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا يَخِرُّ إِبْلِيسُ سَاجِدًا يُنَادِي: إِلَهِي مُرْنِي أَنْ أَسْجُدَ لِمَنْ شِئْتَ، فَتَجْتَمِعُ إِلَيْهِ زَبَانِيَتُهُ فَيَقُولُونَ: يَا سَيدهم ما هَذَا التَّضَرُّعُ؟ فَيَقُولُ: إِنَّمَا سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ يُنْظِرَنِي إِلَى الوَقْتِ المَعْلُومِ وَهَذَا الوَقْتُ المَعْلُومُ، ثُمَّ تَخْرُجُ دَابَّةُ الأَرْضِ مِنْ صَدْعٍ فِي الصَّفَا، فَأَوَّلُ خَطْوَةٍ تَضَعُهَا بِأَنْطَاكِيَةَ ثُمَّ تَأْتِي إِبْلِيسَ فَتَلْطِمُهُ». رواه **الطبراني** في الأوسط (٩٤)، وقال: «لا يروى هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو إلا بهذا الإسناد تفرد به عثمان بن سعيد». وقال **الهيثمي** في المجمع (١٦/٨): «رواه الطَّبَرانِي فِي الكَبِيرِ وَالأَوْسَطِ، وفيه **إسحَاقُ بنُ إبرَاهِيمَ بنِ زِبْرِيق وهوَ ضَعِيفٌ**».

(١) عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيِّ قَالَ: «اطَّلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا وَنَحْنُ نَتَذَاكَرُ فَقَالَ: مَا تَذَاكَرُونَ قَالُوا: نَذْكُرُ السَّاعَةَ، قَالَ: إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْنَ قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ: =

[الأَصْلُ الثَّالِثُ وَالأَرْبَعُونَ
فِي وُجوبِ التَّصديقِ بِجَميعِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسولُ ﷺ]

وأجمعوا على التصديقِ بجميعِ ما جاءَ به رسولُ الله ﷺ[1] في كتابِ الله، وما ثبتَ به النَّقلُ من سائرِ سُنَّتِه[2]، ....

= الدُّخَانَ، وَالدَّجَّالَ، وَالدَّابَّةَ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنُزُولَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عليه السلام وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَثَلَاثَةَ خُسُوفٍ: خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنَ الْيَمَنِ تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَحْشَرِهِمْ».
رواه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب في الآية التي تكون قبل الساعة (٥١٦٢).

(١) قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النَّجم: ٣-٤]؛
وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنزَلَ مِن قَبْلُ وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]؛
وقال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]؛
وقال: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤].

(٢) قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]؛
وقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]؛
وقال: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

=

ووُجوبِ العمَلِ بِمُحكَمِه[1]، ....

= عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ الله عنهما قَالَ: «كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أُرِيدُ حِفْظَهُ فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ عَنْ ذَلِكَ وَقَالُوا: تَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا؟ فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَوْمَأَ بِإِصْبَعِهِ إِلَى فِيهِ وَقَالَ: **اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا خَرَجَ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ**». رواه **أحمد** في مسنده (٦٧٦٣)، و**الدارمي** في المقدمة، باب من رخَّص في كتابة العلم (٤٨٤) **بإسنادٍ حسنٍ**.

فهذه الآيات واللاتي في التعليقةِ السابقة تدلُّ على وجوبِ العملِ بالسنةِ، وتُحذِّر عن مُخالفتِها سواءٌ نُقلت السنةُ إلينا بطريقِ التواترِ أو الواحدِ، لأنَّ الآياتِ مطلقةٌ، والأخيرةُ نصٌّ في وجوبِ العملِ بخبرِ الواحدِ، إذ الطائفةُ في اللغةِ العربيةِ واحدٌ فصاعداً، ولا شكَّ أن خبرَ الواحدِ والاثنين خبرُ واحد.

وعلى هذا (أي وُجوبِ العمَلِ بالسنةِ مُتواترةً أو آحاداً) **إجماعُ الصحابةِ ومَن تبِعَهُم بإحسانٍ، وذلك**: أنه تَواتَر عملُ الصحابةِ بِخبرِ الواحدِ في وقائعَ شتَّى لا تُحصَى وإنْ لَم تَتواتَر آحادُها، فيَحصُل العِلمُ بِمَجموعِها، ومَن طالَع كتُبَ الأخبارِ وجدَ فيها من هذا الجنس ما لَا حدَّ له ولَا حصرَ، وكل واحدٍ منها وإن لَم يكُن مُتواتراً، لكن القَدرُ المُشتَرَكُ فيه بين الكلِّ، وهو العملُ على وفقِ خبَرِ الواحدِ مَعلومٌ بالضَّرورةِ، لَا يُنكِره إلا جاهلٌ أو مُكابرٌ، وليس يضرُّ الشمسَ عدمُ إدراكِ الأعمى نورَها.

(المستصفى للغزالي: ١/ ٤٤١، المحصول للرازي: ٤/ ٣٦٧، ٤٦٧، الإحكام للآمدي: ٢/ ٢٩١، ٢٩٧، القاموس المحيط: ٣/ ٢٢٩، الكافي لشيخِنا الفقيه الأصولي الأستاذ الدكتور مُصطَفى الخَن، ص: ١٢٦، ١٣٦).

(١) اللَّفظُ باعتِبارِ وُضوحِ دلالَتِه على المَعنَى وعدمِه يَنقَسِمُ على قسمَين:

القِسمُ الأوَّلُ: المُحكَمُ: وهو اللفظُ المُتَّضِحُ المَعنَى. وهو باعتبارِ نُطقِه على خمسةِ أنواع:

أحدُها: النصُّ: وهو ما أفادَ معنًى لَا يَحتَمِلُ غيرَه كما في قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩].

ثانيها: الظاهرُ: وهو ما أفادَ معنًى يَحتَمِلُ بدَلَه غيرَه احتِمالاً مَرجوحاً كقوله ﷺ في =

والإقرارِ بنصِّ مُشكِلِه ومُتشابِهِه[1]، ....

= الحديث الصحيح: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ». أي لا نكاحَ صحيحٌ، ويحتمل: لا نكاحَ كاملٌ، لكنَّه ضعيف.

ثالثُها: **الاقتضاءُ**: وهو دلالةُ اللفظِ على معنًى يَتوقَّفُ على تقديرِه صدقُ الكلامِ كقوله ﷺ في الحديث الحسن: «**إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأَ والنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ**»، أو صحتُه شرعاً كقولكَ لِمالِكِ عبدٍ: «أعتِق عبدَكَ عنّي»، أو عقلاً كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف:٨٢].

رابعُها: **الإشارةُ**: وهي دَلالةُ اللفظِ على حُكمٍ غيرِ مَقصودٍ ولَا سيقَ الكلامُ له، ولكنه لازِمٌ للحُكمِ الذي سيقَ الكلامُ مِن أجلِه كدَلالةِ قولِه تعالى: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف:١٥]، مع قوله ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ على أقلِّ مُدّةِ الحمل، وهي سِتةُ أشهرٍ.

خامسُها: **الإيماءُ**: وهو دلالةُ اللفظِ على ما كان مقصوداً من سياقِ الكلامِ له ولَم يتوقَّف صدقُه أو صحتُه شرعاً أو عقلاً على تقديرٍ كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا۟ ٱلْبَيْعَ﴾ [الجمعة:٩]، فالمنعُ عن البيع وقت النداء الذي قد يُفوِّتها يدلُّ على منعِ كلِّ ما يُشغِله عنها.

والقِسمُ الثاني: **المُشكِلُ**: وهو ما لَم يَتَّضِح معناهُ، وهو على نوعَين:

أحدُهما: **المُتشابِهُ**: وهو ما استأثَرَ الله تعالى (أي اختصَّ) بعلمِه، فلَم يَتَّضِح معناه لَنا، كقال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥].

ثانيهما: **المُجمَلُ**: وهو ما لَم يَتَّضِح معناه لنا عندَ الوُرودِ، ولكن يُمكِن معرفتُه بالرجوعِ إلى المتكلِّم كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨]، فالقَرْءُ متردِّدٌ بين الطُّهرِ والحَيضِ، فحَملَه على الأول **الجمهورُ**، وعلى الثاني **الحنفيةُ**.

لقد فصَّلتُ مبحث «دلالة اللفظ» في «**المدخَلِ إلى أصولِ الإمام الشافعي**»، وجَمعتُ فيه بين كلامِ الأئمة الذي ظاهرُه التعارُض، وخرَّجتُ على قواعد «**دلالة اللفظ**» فُروعاً، فليُراجع.

(١) قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا =

ورَدُّ كلِّ ما لَم يُحط بِهِ عِلماً بتفسِيرِه إلى الله مَعَ الإِيمَانِ بِنَصِّه[(١)]؛

وأنَّ ذلكَ لَا يَكونُ إلَّا فِيمَا كُلِّفُوا الإِيمَانَ بِجُملَتِه، دُونَ تَفصِيلِه[(٢)].

[الأَصْلُ الرَّابِعُ وَالأَرْبَعُونَ
فِي وُجوبِ الأمرِ بالمَعرُوفِ والنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ]

وأَجْمَعُوا عَلَى وُجُوبِ الأَمرِ بالمَعرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ عَلَيْهِم[(٣)]

= ﴿ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُولُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ۝٨﴾ [آل عمران: ٧-٨].

(١) قال الإمامُ أحمَدُ في أصول السنة (ص: ١٠): «السنةُ عندَنا: آثارُ رسولِ الله ﷺ، والسنةُ تُفسِّرُ القرآنَ، وهيَ دلائلُ القُرآنِ، وليسَ في السنة قياسٌ، ولَا تُضرَبُ لَهَا الأمثالُ، ولَا تُدرَكُ بالعُقولِ، ولَا الأهواءِ، وإنَّما هيَ الاتِّباعُ وتركُ الهوَى، ومِن السنة اللازمة التي مَن تَرَكَ منها خَصلةً لَم يقبَلها ولَم يؤمِن بها لَم يَكُن مِن أهلِها: الإيمانُ بالقدرِ خيرِه وشرِّه، والتصديقُ بالأحاديثِ فيه والإيمانُ بِهَا، لَا يُقال: «لِمَ؟»، ولَا: «كَيفَ؟»، إنَّما هو التصديقُ والإيمانُ بِهَا.

ومَن لَم يَعرِف تفسيرَ الحديثِ ولَم يَبلُغهُ عقلُه فقد كُفِيَ ذلكَ وأُحكِمَ لهُ، فعليهِ الإيمانُ به والتسليمُ له ـ مثلُ حديث «الصادق والمصدوق»، ومثلُ ما كانَ مثلَه في القدر، ومثلُ أحاديث الرؤية كلها ـ وإنْ نبَت [أي نفرَت] عنها الأسماعُ، واستَوحشَ منها المُستمِعُ، فإنَّما عليه الإيمانُ بِهَا، وأنْ لَا يَرُدَّ منها حرفاً واحداً، وغيرها من الأحاديثِ المأثوراتِ عن الثِّقاتِ».

(٢) وهو مُجمَعٌ عليه. (البرهان لإمام الحرمَين: ١/ ٢٨٥، التشنيف: ١/ ١٥٧، البدر الطالع: ١/ ١٨١، شرح الكوكب المنير: ٢/ ١٥٠).

(٣) قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]؛

=

....

= وقال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]،

وقال: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٧١].

عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ تَقْرَءُونَ هَذِهِ الآيَةَ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا ظَالِمًا فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ». رواه ابنُ حبَّان في صحيحه (٣٠٤)، والحاكم في المستدرك (٧٩١٢)، وقال: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ ولم يُخرِجاه»، ووافقه الذهبيُّ، والترمذي في تفسير سورة المائدة (٣٠٥٦)، وقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ إِسْمَعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ نَحْوَ هَذَا الحَدِيثِ مَرْفُوعًا، وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ إِسْمَعِيلَ عَنْ قَيْسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَوْلَهُ وَلَمْ يَرْفَعُوهُ»، وابن ماجه في الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٤٤٠) بإسنادٍ صحيحٍ.

وعَنْ أَبِي أُمَيَّةَ الشَّعْبَانِيِّ قَالَ: «أَتَيْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيَّ فَقُلْتُ لَهُ: كَيْفَ تَصْنَعُ بِهَذِهِ الآيَةِ؟ قَالَ: أَيَّةُ آيَةٍ؟ قُلْتُ: قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾، قَالَ: أَمَا وَاللهِ لَقَدْ سَأَلْتَ عَنْهَا خَبِيرًا، سَأَلْتُ عَنْهَا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: بَلِ ائْتَمِرُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنَاهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ شُحًّا مُطَاعًا، وَهَوًى مُتَّبَعًا، وَدُنْيَا مُؤْثَرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ، وَدَعِ الْعَوَامَّ، فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامًا الصَّبْرُ فِيهِنَّ مِثْلُ الْقَبْضِ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنَّا أَوْ مِنْهُمْ؟ قَالَ: بَلْ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُمْ».

رواه ابن حبَّان في صحيحه (٣٨٥)، والترمذي في تفسير سورة المائدة (٣٠٥٨)، وقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ»، وابنُ ماجه في الفتن، باب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ (٤٠١٤).

بأيديهم وبألسنتهم إنْ استطاعوا ذلكَ، وإلّا فبقلوبهم[١]؛

وأنّه لَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ بِالسَّيفِ إلَّا في اللُّصُوصِ وَالقُطَّاعِ بَعْدَ مُناشَدتِهِم[٢].

---

(١) عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ: «أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ يَوْمَ العِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانُ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: الصَّلَاةُ قَبْلَ الخُطْبَةِ؟ فَقَالَ: قَدْ تُرِكَ مَا هُنَالِكَ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ**».
رواه مسلم في الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان... (٧٠).

(٢) قال الإمامُ أحْمَدُ رحمه الله في أصول السنة (ص: ٣٣): «وقِتالُ اللُّصُوصِ والخَوارجِ جائزٌ إذا عَرَضُوا للرَّجُلِ في نفسِه ومالِه، فله أنْ يُقاتِلَ عن نفسِه ومالِه، ويَدفَعَ عنهُما بكلِّ ما يَقدِرُ.
وليسَ له إذا فارَقُوهُ أو تركُوهُ أنْ يَطلُبَهُم، ولَا يَتَّبعُ آثارَهُم، ليسَ لأحدٍ إلَّا للإمام أو وُلاةِ المُسلِمِينَ، إنَّما له أنْ يَدفَعَ عن نَفسِه في مَقامِه ذلكَ، ويَنوِي بِجُهدِه أنْ لَا يَقتُلَ أحداً [أي لِمَا رواه البخاري في الإيمان (٣١)، ومسلم في الفتن (٥١٣٩) عَنِ الأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ: «ذَهَبْتُ لِأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ: أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ، قَالَ: ارْجِعْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ**، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ هَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: **إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ**»].
فإنْ ماتَ على يَدَيْهِ في دفعِه عن نفسِه في المَعرَكةِ فأبعَدَ اللهُ المقتولَ.
وإنْ قُتِلَ هذا في تلكَ الحالِ وهو يَدفَعُ عن نفسِه ومالِه رجَوتُ له الشهادةَ كما جاءَ في الأحاديثِ [منها ما رواه البخاري في المظالم (٢٣٠٠)، ومسلم في الإيمان (٢٠٢) عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: **مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ**»]، وجَميعُ الآثارِ في هذا إنَّما أمَرَ بِقتالِه، ولَم يَأمُر بقتلِه، ولَا اتّباعِه.
ولَا يُجيزُ عليهِ إنْ صُرعَ، أو كانَ جريحاً [أي لَا يَقتُله إن وقَعَ في يَدِه جَريحاً أو مَصروعاً].
وإنْ أخَذَه أسيراً فليسَ له أنْ يَقتُله، ولَا يُقيمُ عليه الحدَّ، ولكن يَرفَع أمْرَه إلى من ولّاهُ اللهُ، فيَحكُم فيه».

[الأَصْلُ الخَامِسُ وَالأَرْبَعُونَ
فِي وُجُوبِ الطَّاعَةِ لِوُلَاةِ المُسْلِمِينَ فِي غَيْرِ المَعْصِيَةِ]

وأَجْمَعُوا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِأَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ[1]، ....

---

(١) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنِ اسْتُعْمِلَ حَبَشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ**». رواه البخاري في الأذان، باب إمامة العبد (٦٦١).

وعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَخْطُبُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَقَالَ: **اتَّقُوا اللهَ رَبَّكُمْ، وَصَلُّوا خَمْسَكُمْ، وَصُومُوا شَهْرَكُمْ، وَأَدُّوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ، وَأَطِيعُوا ذَا أَمْرِكُمْ تَدْخُلُوا جَنَّةَ رَبِّكُمْ**». رواه الترمذي في الجمعة، باب ومنه (٦١٦)، وقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وعَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ الْحُصَيْنِ قَالَتْ: «حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَوْلاً كَثِيرًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: **إِنْ أُمِّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدَّعٌ - حَسِبْتُهَا قَالَتْ: أَسْوَدُ - يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللهِ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا**». رواه مسلم في الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير المعصية... (٣٤٢٢).

وعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ﷺ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا كُنَّا بِشَرٍّ فَجَاءَ اللهُ بِخَيْرٍ فَنَحْنُ فِيهِ، فَهَلْ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: كَيْفَ؟ قَالَ: **يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهُدَايَ وَلَا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ**، قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: **تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ**». رواه مسلم في الإمارة (٣٤٣٥).

وعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ ﷺ قَالَ: «سَأَلَ سَلَمَةُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللهِ أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ، فَجَذَبَهُ =

وعلى أنَّ كلَّ مَن وَلِيَ شيئاً مِن أمورِهم عن رَضًى أو غلَبَةٍ وامتدَّت طاعَتُه(١) مِنْ بَرٍّ وفاجرٍ، ....

= الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ**». رواه مسلم في الإمارة (٣٤٣٣).

وعَنْهُ أيضًا: «كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الخَيْرِ وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ فَجَاءَنَا اللهُ بِهَذَا الخَيْرِ فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ وَفِيهِ دَخَنٌ، قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟ قَالَ: قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ، قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ دُعَاةٌ إِلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ صِفْهُمْ لَنَا، فَقَالَ: هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا، قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: **تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ**، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟ قَالَ: **فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ**».

رواه البخاري في المناقب (٣٤١١)، ومسلم في الإمارة (٣٤٣٤).

(١) **هاهُنا ثلاثةُ أمور:**

الأولُ: وُجوبُ نَصبِ الإمامِ الأعظَمِ:

يَجبُ على الناسِ نَصبُ خليفةٍ ولَو مَفضولاً يَقومُ بِمَصالِحِهم كسَدِّ الثُّغورِ، وتَجهيزِ الجُيوشِ، وقهرِ المتغلِّبةِ والمتلَصِّصَةِ، وغير ذلك، **لإجماعِ الصحابةِ** بعدَ وفاةِ النبيِّ ﷺ على نَصبِه حتَّى جعلوهُ أهمَّ الواجباتِ، وقدَّموه على دفنِه ﷺ، ولَم يَزَل الناسُ في كلِّ عصرٍ على ذلكَ، وهو مِن فُروضِ الكفايَة كالقضاءِ، والمفاسد الدِّينيَّةُ والدُّنيَوِيَّةُ التي حلَّت بالأمَّةِ الإسلاميَّةِ بضياعِ الخلافةِ لَا تُعَدُّ ولَا تُحصَر، فاللهَ أسألُ أنْ يُجمِعها على مَن يَقودُها إلى خَيْرَيِ الدُّنيا والآخرةِ، اللهمَّ آمين.

الثاني: شروطُ الإمامِ: لانعقادِ الإمامةِ عشرةُ شروط:

أحدُها: أنْ يكونَ مُسلِماً، فلا تصحُّ تَوْلِيَةُ كافرٍ إجماعاً ولو على كافرٍ، وأنَّه لو طرَأَ عليه كفرٌ انعزَلَ إجماعاً.

ثانِيها: أنْ يكونَ مُكلَّفًا (أي بالِغًا عاقلاً)، فلَا تصحُّ تَولِيةُ الصَّبِيِّ والمَجنونِ =

= إجماعاً، لأنَّ غيرَ المكلَّفِ (أي الصبيّ والمجنونَ) في ولايةِ غيرِه وحَجرِه، فكيف يلي أمرَ الأمّةِ.

ثالثُها: أنْ يكونَ حُرّاً، لأنَّ مَن فيه رِقٌّ مشغولٌ بخدمةِ غيرِه، ولأنه لَا يُهابُ، وخبرُ مُسلِم (٣١٢٥): «اِسْمَعُوا وأَطِيعُوا وإنْ وُلِّيَ علَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ» محمولٌ على المبالغةِ فقط، أو على غيرِ الإمامةِ العُظمَى.

رابعُها: أنْ يكونَ ذكراً، لضعفِ عقلِ الأنثى، وعدمِ مُخالَطتِها للرجالِ، ولخبرِ البخاري (٤٤٢٥) ومسلم (٧٠٩٩): «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً».

خامسُها: أنْ يكونَ قُرشيّاً، لِخَبرِ أحمَد (١١٨٩٨) بإسنادٍ جيد مُعتَضَدٍ بإجماع الصحابةِ: «الأئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ»، فلَا تصحُّ توليةُ غيرِه عندَ وجُودِه.

سادسُها: أنْ يكونَ عادلاً، فلَا تصحُّ توليةُ الفاسقِ عندَ وجودِ العدلِ، وإذا تعذَّر اختيرَ أقلُّهم فسقاً.

سابعُها: أنْ يكونَ مُجتهِداً، ليعرف الأحكامَ ويُعلم الناسَ، ولَا يَحتاج إلى مراجعة غيرِه في الحوادث، لأنه بها وبالسؤالِ يَخرُج عن رتبة الاستقلالِ، فلَا تصح توليةُ مقلِّدٍ عند وجودِه.

ثامنُها: أنْ يكونَ شُجاعاً، ليغزوَ بنفسِه، ويدبِّر الجيوش، ويقهر الأعداءَ.

تاسِعُها: أنْ يكونَ ذا رأيٍ يَسوسُ به الرعيةَ، ويُدبِّر مصالحَ الدِّينِ والدُّنيا.

عاشِرُها: أنْ يكونَ ذا سَمعٍ وبصرٍ ونُطقٍ، ليتأتّى منه فصل الأمور.

الأمرُ الثالث: طُرق انعقادِ الإمامةِ: تنعقدُ الإمامةُ بأحدِ الطرقِ الثلاثةِ:

أحدُها: البيعةُ، بأنْ يُبايعَ أهلُ الحلِّ والعقدِ من العلماء والرؤساء ووُجوهِ الناسِ الذين يتيسرُ اجتماعُهم، لأنَّ الأمرَ ينتظمُ بهم ويَتبَعُهم سائرُ الناسِ، كما بايَعَ الصحابةُ أبا بكرٍ الصدِّيقَ بالخلافةِ، وشرطُ المبايِعِينَ أنْ يَتَّصفوا بصفةِ الشهودِ وأنْ يكونُوا مُجتهدِين في باب الإمامةِ.

ثانيها: الاستخلاف، بأنْ يَستخلفَ الإمامُ شَخصاً عيَّنه ليكونَ خليفةً بعدَه، ويُعبَّر عنه بعَهده أيضاً، كما عهدَ أبو بكر إلى عمرَ، وانعقد الإجماعُ على الاعتدادِ به، وصورتُه: أن يَعقد له الخلافةَ في حياتِه ليكونَ خليفةً بعدَه، فهو وإنْ كانَ خليفةً في حياتِه لكن تصرُّفُه موقوفٌ على مَوتِ الخليفةِ الأولِ.

=

لَا يَلْزَمُ[1] الخروجُ عليهم بالسيفِ جارَ أو عَدَل؛

وعلى أنْ يَغزُوا معَهُم العَدُوَّ[2]، ويُحَجَّ معَهُم البَيْتُ، وتُدفَع إليهم

= ثالثُها: التَّغلُّبُ والاستيلاء، بأنْ يَستَولي على الإمامَةِ شَخصٌ مُتغَلِّبٌ جامعٌ لِشُروطِ الإمامَةِ، وكذا غيرُه على الأصَحِّ. (شرح مسلم: ١٢/ ٤٣٣، البدر الطالع: ٢/ ٤٤٦، تُحفة المحتاج: ١١/ ٣٤٧، مغني المحتاج: ٤/ ١٦٨).

(١) قولُه: «لَا يَلْزَمُ» إمَّا تَصحيفٌ مِن «لَا يَجُوزُ»، وإمَّا هو هنا بِمَعنَى: لَا يَجُوزُ، وإلَّا فهو قاصرٌ عن مُرادِ الشيخِ، إذ الخروجِ على الأئمةِ غيرُ جائزٍ عندَ أهلِ السنة، والشيخُ منهُم، وسياقُ كلامِه دالٌّ عليه، ومفادُ «لَا يَلْزَمُ» عدمُ الوجوبِ مع الجوازِ أو الاستِحبابِ، وهو ما يُبطِله سياقُ كلامِه.

قال الإمامُ أَحْمَدُ في أصول السنة (ص: ٣٠): «ومِن السنَّةِ اللَّازمةِ التي مَن ترَكَ منها خَصلَةً لَم يَقبَلْها ولَم يُؤمِن بِهَا لَم يَكُن مِن أهلِها: ... والسمعُ والطاعةُ للأئمة ولأمير المؤمِنينَ البرِّ والفاجرِ، ومَن وَلِيَ الخلافةَ واجتَمعَ الناسُ عليه ورَضُوا به، ومَن عَلِيَهُم بالسَّيفِ حتَّى صارَ خليفةً، وسُمِّيَ أميرَ المُؤمِنِينَ....

ومَن خرَج على إمامٍ مِن أئمةِ المسلِمِينَ، وقد كانَ الناسُ أجْمَعوا عليه، وأقَرُّوا له بالخلافةِ بأيِّ وجهٍ كانَ بالرضا أو بالغلبةِ فقد شقَّ هذا الخارجُ عصَا المسلِمينَ، وخالَفَ الآثارَ عن رسولِ اللهِ ﷺ، فإنْ ماتَ الخارجُ عليه ماتَ ميتَةً جاهليةً.

ولَا يَحلُّ قتالُ السُّلطانِ، والخُروجُ عليهِ لأحَدٍ مِن الناسِ، فمَن فعَل ذلكَ فهوَ مُبتَدِعٌ على غيرِ السنةِ والطريقِ».

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضِيَ ا لله عنهُما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شِبْرًا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

رواه البخاري في الفتن (٧٠٥٤)، ومسلم في الإمارة (١٨٤٩).

(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: الجِهَادُ وَاجِبٌ عَلَيْكُمْ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا، ...». روه أبو داود (٢٥٣٣) مُرسلاً، ورجاله ثقاتٌ أثباتٌ، ورُوِيَ موصولاً بطُرقٍ ضعيفةٍ، وله شاهدٌ عندَ مُسلِمٍ (١٠٢٧)، وعليه إجماعُ الصحابَةِ ومَن تَبِعَهُم بإحسانٍ إلى يوم الدِّينِ.

الصَّدقاتُ[(١)] إذا طلبُوها[(٢)]، ويُصلَّى خَلْفَهم[(٣)] الجميعُ[(٤)] والأعيادُ؛

---

(١) المُرادُ بـ«الصَّدَقاتِ» هنا الزكاةُ الواجبةُ: وهي مقدارٌ مُعَيَّنٌ مأخوذٌ مِن مالِ المُسلِمِ المخصُوصِ في وَقتٍ مَخصُوصٍ تَطهِيراً له.
ومثلُ الزكاةِ هنا الفَيْءُ: وهو كلُّ مالٍ حَصَلَ للمُسلِمِينَ مِن الكُفَّارِ بِلَا قِتالٍ أو إيجافِ خَيلٍ أو رِكابِ إبلٍ، ولَا عقدٍ؛
والغَنِيمَةُ: وهي كلُّ مالٍ حَصَلَ للمُسلِمِينَ مِن الكُفَّارِ بقتالٍ أو إيجافِ خَيلٍ أو رِكابٍ.
قِسمةُ كلٍّ من الفَيْءِ والغَنِيمَةِ إلى الإمامِ أو نائبِه أو مَن ولَّاه أو أميرِ الجيشِ، وأمَّا الزكاةُ فإنْ طلبَها الإمامُ وجَبَ دفعُها إليه ليَتولَّى توزيعَها، فإنْ لَم يَطلُب جازَ له أنْ يُوزِّعَها بنفسِه، وأنْ يَدفعَه إلى عاملِ الإمامِ.
(تحفة المحتاج: ٨/ ٦٦١، ٦٨٤، المُغني لابن قدامة: ٩/ ٨٤).

(٢) قال الإمامُ أحمدُ ﷺ في أصول السنة (ص: ٣١): «ومِن السنَّةِ اللَّازمةِ الَّتي مَن تركَ منها خصلةً لَم يَقبلْها ولَم يُؤمِن بِها لَم يَكُن مِن أهلِها: ... ودفعُ الصدَقاتِ إليهم جائزةٌ نافذةٌ، مَن دفعَها إليهم أجزأَت عنه برًّا كانَ أو فاجراً».

(٣) عن أبي هُرَيرةَ ﷺ قالَ: «قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **الجِهَادُ وَاجِبٌ عَلَيْكُمْ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا، وَالصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْكُمْ خَلْفَ كُلِّ مُسْلِمٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا وَإِنْ عَمِلَ الْكَبَائِرَ، وَالصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا وَإِنْ عَمِلَ الْكَبَائِرَ**». رواه أبو داود (٢٥٣٣) مُرسلاً، ورجاله ثقاتٌ أثباتٌ، ورُوِيَ موصولاً بطُرقٍ ضعيفةٍ، وله شاهدٌ عند مُسلِم (١٠٢٧)، وعليه إجماعُ الصحابةِ ومَن تَبِعَهُم بإحسانٍ إلى يوم الدِّينِ.
قال الإمامُ أحمدُ ﷺ في أصول السنة (ص: ٣٢): «ومِن السنَّةِ اللَّازمةِ الَّتي مَن تركَ منها خصلةً لَم يَقبلْها ولَم يُؤمِن بِها لَم يَكُن مِن أهلِها: ... وصلاةُ الجمعة خلفَه وخلفَ مَن ولَّاه جائزةٌ باقيةٌ تامَّةٌ ركعتَين، مَن أعادَهُما فهو مُبتَدِعٌ، تاركٌ للآثارِ، مُخالِفٌ للسنَّةِ، ليسَ له مِن فضلِ الجمعةِ شيءٌ إذا لَم يَرَ الصلاةَ خلفَ الأئمةِ مَن كانُوا: بَرِّهم وفاجرِهم، فالسنَّةُ بأنْ يُصلِّي معَهُم ركعتَينِ، ويَدينَ بأنَّها تامَّةٌ، لا يكُن في صدرِكَ مِن ذلكَ شكٌّ».

(٤) قولُه: «الجميع» كذا في الأصلِ، والمرادُ: أي جميع الصلاوات الخمس بِمَا فيها الجُمَع.

=

وأنَّه لَا يُصلَّى خلفَ أحَدٍ مِن أهلِ البِدَعِ[١] [مِنهُم][٢]، مِن أجلِ أنَّهُم قد فسَقوا بالبِدعِ، والإمامَةُ مَوضعُ فَضلٍ، ولَا يصحُّ أنْ يَأتَمَّ العَدلُ بالفاسِقِ، كما لَا يَجبُ أنْ يَأتَمَّ القارئُ بالأُمّيِّ إلَّا أنْ يَخافَ منهُم فيُصلّي معَهم، وتُعادُ الصلاةُ بعدَهُم[٣].

[الأَصْلُ السَّادِسُ وَالأَرْبَعُونَ فِي خَيْرِ القُرُونِ]

وأَجْمَعُوا عَلَى أنَّ خَيْرَ القُرُونِ قَرْنُ الصَّحابَةِ[٤]، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم على مَا

= ويَحتَمِلُ أنْ يكونَ تَحريفاً، والصوابُ «الجُمَع»: أي يُصَلّى خلفَهُم الجُمَعُ والأعيادُ، وإنَّمَا خَصَّهُما بالذكرِ لكونِهما مِن شعائرِ الإسلامِ التي يُقاتَلُ على تركِها مع الخلاف في الثانية، أو لكونِ الجماعةِ في الأولَى فرضاً، وفي الثانية مؤكَّدةً.

(١) المرادُ مِن البدعة في قوله: «أهل البِدَعِ» البدعةُ المكفِّرة لِمَا سبَق في «الأصل السادس والثلاثون» (ص: ٢٣٣)، و«الأصل السابع والثلاثون» (ص: ٢٣٥).

(٢) قوله: «مِنهُم» كذا في الأصلِ، لعلَّه للتأكيد!.

(٣) تُكرَه الصلاةُ خلفَ المبتدِعِ إلَّا لضرورةٍ، فلَا تُكرَه ولَا تُعادُ، وذهب مالكٌ وأحمَدُ إلى إعادتِها إنْ كانَ المبتَدِعُ داعيةً. (المغني لابن قدامة: ٢/ ١٨٥).

(٤) **الصَّحَابِي**: مَنِ اجْتَمَعَ مُؤْمِنًا بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَإِنْ لَمْ يَرْوِ ولَمْ يَطُلْ ومَاتَ على الإسْلَامِ. والصحابةُ كلُّهم عُدولٌ بإجماعِ مَنْ يُعتَدُّ بقولِهِ فقَد عدَّلَهُم الله تعالى والرَّسُولُ، وعليهِ إجماعُ أهلِ السنةِ.

وطُرُقُ معرفةِ كونِ الشَّخصِ صحابياً خَمسَةٌ:

الأولُ: التواترُ كالعشرةِ المبَشَّرينَ، رضي الله عنهم.

الثاني: الشُّهرَة كعُكَّاشَة، رضي الله عنه.

الثالث: إخبارُ بعضِ الصحابةِ كحَمَمة الدَّوسي شهِدَ له بالصُّحبَةِ أبو موسى الأشعَري.

الرابع: إخبارُ الثقةِ من التابعِينَ.

=

قال ﷺ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي»[١]،

وعلى أنَّ خيرَ الصَّحابةِ أهلُ بَدرٍ[٢]، ....

= الخامسُ: إخبارُ العدلِ المُعاصِرِ للنبيِّ ﷺ بأنَّه من الصحابة.
اتَّفق العلماءُ على ثبوتِ الصحبةِ بأحدِ الطرقِ الأربعةِ الأولَى، واختلفوا في الخامس فالصحيحُ الثبوتُ به أيضاً، وعلى أنَّهم جميعاً عُدول لِنَصِّ الكتابِ والسنَّةِ.
(البرهان: ١/ ٢٤٠، المستصفى: ١/ ٤٨٣، شرح النخبة، ص: ١٠٩، تدريب الراوي، ص: ٣٧٧، البدر الطالع: ٢/ ١١٠).

(١) عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». قَالَ عِمْرَانُ: فَمَا أَدْرِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ قَوْلِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. «ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَهُمْ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْذِرُونَ وَلَا يَفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ». رواه البخاري في الشهادة، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أُشهد (٢٥٠٨)، ومسلم في فضائل الصحابة (٤٦٠٣).

(٢) والبَدْرُ: هي المعْرَكَةُ الكُبرَى التي أعزَّ اللهُ بِهَا الإسلامَ، وكانَت في السنة الثانيةِ للهجرة في سابع من رمضان، ولذلكَ قال ﷺ لِعُمَرَ فِيمَا رواه البُخاري في الجهاد (٣٠٠٧) ومسلمٌ في فضائل الصحابة (٤٥٥٠): «وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ».
اتَّفق العلماءُ على أنَّ أصحابَ بدرٍ ثلاثُمِئةٍ وبضعةَ عشَر كما رواه البخاري (٣٩٥٥) عن البراءِ ﷺ قال: «كُنَّا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ نَتَحَدَّثُ أَنَّ عِدَّةَ أَصْحَابِ بَدْرٍ عَلَى عِدَّةِ أَصْحَابِ طَالُوتَ الَّذِينَ جَاوَزُوا مَعَهُ النَّهَرَ وَلَمْ يُجَاوِزْ مَعَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ بِضْعَةَ عَشَرَ وَثَلَاثُمِئَةٍ»، ولكنهم اختلفوا في تحديدِهم:
فقيل: ثلاثُمئة وثلاثة عشر، وهو مشهورٌ عندَ جماعةٍ من أهل المغازِي.
وقيل: ثلاثُمئةٍ وأربعة عشر رجلاً مِن المهاجِرِينَ ثلاثةٌ وثمانونَ رجلاً، ومِن الأوسِ واحدٌ وستونَ رجلاً، ومن الخزرجِ مئةٌ وسبعونَ رجلاً، قاله ابنُ إسحاق وابنُ هِشام.
وقيل: ثلاثُمئة وخمسةَ عشر، رواه الطبراني والبيهقي عن أبي أيُّوب، والبَيهقي عن عَمرو بن العاص. وقيل: غيرُ ذلك.
(سيرة ابن هشام: ٣/ ١٦٤، الكامل لابن أثير: ٢/ ١٠٤، فتح الباري: ٧/ ٢٣٣).

وخيرُ أهْلِ بَدرٍ العَشرَةُ[١]، وخَيْرُ العَشرَةِ الأئِمَّةُ الأربعَةُ: أبو بَكرٍ، ثُمَّ عُمرُ، ثُمَّ عُثمانُ، ثُمَّ عَليٌّ رضي الله عنهم؛

وأنَّ إمامَتَهُم كانَت على رِضًى مِن جَماعَتِهِم[٢]؛

وأنَّ الله ألَّفَ قُلوبَهم على ذلكَ لِما أرادَهُ مِن استِخلافِهم جَميعاً بقوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ﴾ [النور: ٥٥].

فجَمع الله قلوبَ المؤمِنينَ على تَرتيبِهم في التقديم مِن قِبَلِ: أنَّهم لو قدَّموا عُمرَ على الجماعةِ لَخرَجَ أبو بَكرٍ عمَّا وعَدَه الله به، وكذلكَ لو قُدِّمَ عُثمانُ لَخرَجَ أبو بَكرٍ وعُمرُ، لأنَّ الله قد علِمَ أنَّه يَبقَى بَعدَهُما، وأنَّهُما يَموتَانِ قَبلَهُ، وكَذلكَ لَو قُدِّمَ عليٌّ على جَميعِهم لَخرَجوا مِنَ الوَعدِ، لِعِلْمِ الله أنَّهُم يموتونَ قبلَه.

فرَتَّبَهُم وألَّفَ بيْنَ قُلوبِ المؤمِنينَ على ذلكَ، لِينالوا جَميعاً ما وُعِدُوا بهِ وإنْ كانَ كلُّ واحدٍ منهُم يَعلَم ذلكَ[٣].

---

(١) أي العَشرَةُ المُبَشَّرُونَ بالجنَّة رضي الله عنهم: هُم الذين ذكرَهُم عبدُ الرَّحمَنِ بنُ الأخْنَسِ في حديثِه: «أنه كانَ في المَسْجِدِ فذَكَرَ رَجُلٌ عَلِيًا عَلَيْهِ السَّلَامُ فقَامَ سَعِيدُ بنُ زَيدٍ رضي الله عنه فقَالَ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ أَنِّي سَمِعْتُهُ وَهُوَ يَقُولُ: عَشَرَةٌ فِي الجَنَّةِ: النَّبِيُّ فِي الجَنَّةِ، وأَبُو بَكرٍ فِي الجَنَّةِ، وعُمَرُ فِي الجَنَّةِ، وعُثْمَانُ في الجَنَّةِ، وعَلِيٌّ في الجَنَّةِ، وطَلْحَةُ في الجَنَّةِ، والزُّبَيْرُ بنُ العَوَّامِ في الجَنَّةِ، وسَعْدُ بنُ مَالِكٍ في الجَنَّةِ، وعَبدُ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفٍ في الجَنَّةِ. ولَوْ شِئْتُ لَسَمَّيْتُ العَاشِرَ. فقَالُوا: مَنْ هُوَ؟ فسَكَتَ، فقَالُوا: مَن هُوَ؟ فقال: هُوَ سَعِيدُ بنُ زَيدٍ».
رواه أبو داود في السنة، باب في الخلفاء (٤٦٣٥)، وأحْمَدُ في مسنده (١٦٣١) بإسنادٍ صحيحٍ.

(٢) أطالَ الحافظُ ابنُ كثير رحمه الله في بيانِه في البداية والنهاية (٦/ ٣٣٣).

(٣) قال الإمامُ أحْمَد رضي الله عنه في أصول السنة (ص: ٢٧): «وخيرُ هذه الأمةِ بعدَ نَبيِّها =

[الأَصْلُ السَّابِعُ وَالأَرْبَعُونَ فِي كَوْنِ الصَّحَابَةِ خَيْرَ النَّاسِ]

وأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الخِيَارَ بَعْدَ العَشَرَةِ فِي أَهْلِ بَدْرٍ مِنَ المُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ عَلَى قَدْرِ الهِجْرَةِ والسَّابِقَةِ؛

وعَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ ولَوْ سَاعَةً أو رَآهُ ولَوْ مَرَّةً مَعَ إِيمَانِهِ بِهِ وبِمَا دَعَا إِلَيْهِ أَفْضَلُ مِنَ التَّابِعِينَ بِذَلِكَ[1].

= أبو بكرٍ الصدّيقُ، ثُمَّ عمرُ بنُ الخطّابِ، ثُمَّ عثمانُ بنُ عفّانَ، نُقدّمُ هؤلاءِ الثلاثةَ كما قدّمَهم أصحابُ رسولِ الله ﷺ، لم يختلفوا في ذلك.

ثُمَّ بعدَ هؤلاءِ الثلاثةِ أصحابُ الشُّورَى الخمسةُ: عليُّ بنُ أبي طالبٍ، وطلحةُ، والزُّبيرُ، وعبدُ الرّحمنِ بنُ عوفٍ، وسعدٌ، وكلُّهم يصلح للخلافةِ، وكلُّهم إمامٌ.

ونَذهبُ في ذلك إلى حديثِ ابنِ عمرَ رضيَ الله عنهما: «كُنَّا نَعُدُّ ورَسُولُ اللهِ ﷺ حَيٌّ وأَصْحَابُهُ مُتَوَفِّرُونَ: أبو بكرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ نَسْكُتُ» [رواه البخاري (٣٦٥٥)].

(١) عن أبي سعيدٍ الخدريِّ ﷺ قال: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ». رواه البخاري في المناقب (٣٦٧٣)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٥٤١).

قال الإمامُ أحمدُ ﷺ في أصول السنة (ص: ٢٧): «ثُمَّ مِن بعدِ أصحابِ الشُّورَى أهلُ بدرٍ مِن المهاجرين، ثُمَّ أهلُ بدرٍ من الأنصارِ مِن أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ على قدرِ الهجرةِ والسابقةِ أوّلاً فأوّلاً.

ثُمَّ أفضلُ النّاسِ بعدَ هؤلاءِ أصحابُ رسولِ الله ﷺ القرنُ الذي بُعثَ فيهم، كلُّ مَن صَحِبَ سنةً أو شهراً أو يوماً، أو ساعةً، أو رآه، فهو مِن أصحابِه، لهُ مِن الصحبة على قدرِ ما صَحِبَه، وكانت سابقتُه معه، وسَمِعَ منهُ، ونظرَ إليه نظرةً.

فأدناهم صُحبةً هو أفضلُ مِن القرنِ الذين لم يروْهُ.

=

[الأَصْلُ الثَّامِنُ وَالأَرْبَعُونَ
فِي وُجُوبِ ذِكْرِ مَحَاسِنِ الصَّحَابَةِ]

وأَجْمَعُوا على الكَفِّ عَن ذِكرِ الصَّحابَةِ عليهِم السَّلامُ إلَّا بخَيرِ مَا يُذْكَرون به(١)؛

وعلَى أنَّهُم أحَقُّ أنْ يُنشَرَ مَحاسِنُهم، ويُلتَمَس لأفْعالِهِم أفْضَلُ المَخارِجِ، وأنْ نَظُنَّ بِهِم أحسَنَ الظَّنِّ، وأحسَنَ المَذاهِبِ مُمتَثِلينَ في ذلكَ لِقَولِ رَسُولِ الله ﷺ: «إذَا ذُكِرَ أَصْحابِي فأَمْسِكُوا»(٢)، وقال أهلُ العِلمِ مَعْنَى ذلكَ:

= ولو لَقُوا اللهَ بجَميعِ الأعمالِ كانَ هؤلاءِ الذينَ صَحِبوا النَّبيَّ ﷺ ورأوْهُ، وسَمِعوا منهُ، ومَن رآهُ بعَيْنِه، وآمَن به ولو ساعةً أفضلَ لِصُحبَتِهِم مِن التابعِينَ ولو عَمِلوا كلَّ أعمالِ الخَيرِ».

(١) قال شَمسُ الأئمة السَّرَخسِي رحِمه الله في أصولِه (٢/ ٢٣٣): «فأمَّا مَن طعَن في السَّلَفِ مِن نُفاةِ القِياسِ لاحتِجاجِهم بالرأيِ فكلامُه كما قال الله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]، لأنَّ الله تعالى أثنى عليهم في غير موضعٍ من كتابِه كما قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩]، ورسُولُ الله ﷺ وصَفَهُم بأنَّهُم خيرُ الناسِ: «خَيرُ النَّاسِ قَرْنِي» [رواه البخاري (٢٥٠٩) ومسلم (٤٦٠١)].
فمَن طَعَن فيهم فهو مُلحِدٌ مُنابِذٌ للإسلامِ، دواؤُه السَّيفُ إنْ لَمْ يَتُبْ».

(٢) رواه الطَّبَرانِي في الكبير (١٠ / ١٩٨)، قال الحافظ الهَيْثَمي في مَجمَع الزوائد (٧/ ٤١١): «وفيهِ مِسْهَرُ بنُ عبدِ الملك، وثَّقَه ابنُ حبَّان وغَيْرُه، وفيه خلافٌ، وبَقِيَّةُ رِجالِه رِجالُ الصَّحيحِ».

لا تذكروهم إلا بخير الذكر[1]؛

وقوله ﷺ: «لَا تُؤْذُونِي فِي أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً مَا بَلَغَ مُدَّ أحدِهم، ولَا نَصِيفَه»[2]؛

وعلى ما أثنى الله تعالى به عليهم بقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى التَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِى الْإِنجِيلِ﴾. . . إلى آخر

---

(١) قال الإمامُ أحمدُ ﷺ في رسالة السنة (ص: ٧٧): «مِن الحُجَّةِ الواضحةِ الثابتةِ البيِّنَةِ المعروفةِ ذِكرُ محاسنِ أصحابِ رسولِ الله ﷺ كلِّهم أجمعِينَ، والكفُّ عن ذِكرِ مساويهم والخلافِ الذي شجر بينهم، فمَن سبَّ أصحابَ رسولِ الله ﷺ، أو أحداً منهم فهو مُبتدِعٌ رافضيٌّ خبيثٌ، مُخالِفٌ لا يَقبلُ الله منهُ صرفاً ولا عدلاً، بل حُبُّهُم سُنَّةٌ، والدعاءُ لهم قُربةٌ، والاقتداءُ بهم وَسيلةٌ، والأخذُ بآثارِهم فضيلةٌ».

وقال الطحاوي في العقيدة (٢/ ٧٠٤ مع الشرح): «ونُحبُّ أصحابَ رسولِ الله ﷺ، ولا نُفرِطُ في حُبِّ أحدٍ منهم، ولا نَتبرَّأُ مِن أحدٍ منهم، ونُبغِضُ مَن يُبغِضُهم وبغيرِ الخيرِ يذكُرُهم، ولا نذكُرُهم إلا بخيرٍ، وحُبُّهم دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ، وبُغضُهم كُفرٌ ونفاقٌ وطُغيانٌ».

وقال ابنُ حجرٍ الهيتمي رحمه الله في الصواعق المُحرِقة (ص: ٢٠٨): «اعلَم أنَّ الذي أجمع عليه أهلُ السنة والجماعة أنه يَجبُ على كلِّ مسلمٍ تزكيةُ جميعِ الصحابةِ بإثباتِ العدالةِ لهم، والكفِّ عن الطعنِ فيهم، والثناءِ عليهم. . . .

قال أبو زُرعة: إذا رأيتَ الرجلَ يَنتقِصُ أحداً من أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ فاعلَم أنَّه زِنديقٌ، وذلك أنَّ الرسولَ ﷺ حقٌّ، والقرآنَ حقٌّ، وما جاءَ به حَقٌّ، وإنَّما أدَّى إلينا ذلك كلَّه الصحابةُ، فمَن جرحَهم إنَّما أرادَ إبطالَ الكتابِ والسنةِ، فيكون الجرحُ به أليَقَ، والحكمُ عليه بالزَّندقةِ والضلالةِ والكذبِ والفسادِ هو الأقوَمَ والأحقَّ».

(٢) رواه البخاري في المناقب، باب قول النبي ﷺ: «لو كنتُ مُتَّخِذاً خليلاً» (٣٤٧٠)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب تحريم سبِّ الصحابة (٤٦١٠).

ما قصَّ الله عزَّ وجلَّ مِن ذكرِهم، ثُمَّ قال: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾[١].

[الأَصْلُ التَّاسِعُ وَالأَرْبَعُونَ فِي حُقُوقِ الصَّحَابَةِ]

وأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَا كَانَ بَيْنَهُم مِن الأُمُورِ الدُّنيا[٢] لَا يُسْقِطُ حُقُوقَهُمْ، كَمَا لَا يُسْقِطُ مَا كَانَ بَيْنَ أَوْلَادِ يَعقُوبَ النَّبِيِّ عليه السلام مِنْ حُقُوقِهِم[٣]؛

وعَلَى أَنَّه لَا يَجُوزُ لأَحَدٍ أَنْ يَخرُجَ عَن أَقاوِيلِ السَّلَفِ فِيمَا أَجْمَعُوا عليهِ[٤]،

---

(١) الآيةُ كاملةً: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩].

قال الحافظُ ابنُ كثير رحمه الله في تفسير هذه الآية: «ومِن هذه الآيةِ انتزَعَ الإمامُ مالكٌ رحمه الله في روايةٍ عنه تكفيرَ الروافضِ الذينَ يُبغِضونَ الصحابةَ، قال: لأنَّهم يُغيظونَهم، ومَن غاظَ الصحابةَ فهو كافرٌ لهذه الآية، ووافقَه طائفةٌ من العلماءِ على ذلك».

(٢) في نسخة: «الدِّينيَّةِ»، وهو أيضاً قريبٌ.

(٣) وذلكَ أنَّ حقوقَ الصحابةِ رضي الله عنهم علينا ليسَت لكونِهم معصومِينَ، بل لِمَا قدَّموا في نُصرَةِ الدِّينِ، ولِمَا أثنى الله عليهم في الآيِ العديدَةِ، والنبيُّ ﷺ في الأخبارِ الصحيحة، فما جرَى بينهُم ناتجٌ عن اختلافِ اجتهادِهم، فمِنهُم فائزٌ بأجرَينِ، ومنهُم آخذٌ بأجرٍ.

(٤) الإِجْمَاعُ: هوَ اتِّفاقُ مُجتَهِدِ الأُمَّةِ بَعْدَ وَفَاةِ نَبِيِّهَا مُحَمَّدٍ ﷺ فِي عَصْرٍ على أيِّ أمرٍ كانَ، كاتِّفاقِهم على خلافَةِ الشيخَينِ.

اتَّفقَ العلماءُ على حُجِّيةِ الإجماع، ولكنَّهُم اختَلفوا في كونِه قَطعياً أو ظنِّيًّا:

فالجمهورُ (المالكية والشافعية والحنابلة) على أنَّه حُجَّةٌ قطعيَّةٌ سواءٌ كانَ قوليًّا وهو =

وعمّا اختلفوا فيه، أو في تأويلِه، لأنَّ الحقَّ لَا يَجُوزُ أنْ يَخرُجَ عَن أقاويلِهم(١)

[الأَصْلُ الخَمْسُونَ
[فِي وُجُوبِ التَّبَرِّي مِنْ أَهلِ البِدْعَةِ]

وأجْمَعوا على ذَمّ سائِرِ أهلِ البِدَعِ والتَّبَرِّي مِنهُم(٢)، ....

= ما سبَق، أو سُكوتيًا وهو أنْ يقولَ بعضُ المجتهدينَ حُكماً ويَسكُتَ الباقونَ عنهُ بعد العلم به، ومُضِيّ مُهلَةِ النظَرِ عادةً؛ والحنفيةُ على أنَّهما ظَنِّيَّين.

وخرقُ الإجماعِ حرامٌ، لقولِه تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

فلَا يَجوزُ إحداثُ قولٍ ثالثٍ، أو تفصيلٍ، أو تأويلٍ، أو دليلٍ، أو اتّفاقٍ فيما اختُلِف، إنْ أدَّى كلٌّ منها إلى خرقِ الإجماعِ، وإلَّا جازَ.

لقد فصلتُ هذه المسائل في تعليقي على «البدر الطالع» (٢/ ١٣١-١٦٠) فليُراجَع.

(١) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ اخْتِلَافًا فَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الأَعْظَمِ**».

رواه أبو داود في الفتن، باب ذكر الفتن ودلائلها (٤٢٤٥)، والترمذي في الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة (٢١٦٧)، وقال: «غريبٌ مِن هذا الوجه»، وابنُ ماجه في الفتن، باب السواد الأعظم (٣٩٥٠).

هذا الحديثُ مشهورٌ، وله طرقٌ كثيرةٌ لَا يَخلو واحدٌ منها مِن مقالٍ، وله شواهدُ كثيرةٌ في الصحيح وغيره. (تحفة الأحوذي: ٦/ ٣٢٤).

(٢) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: «تَلَا رَسُولُ اللهِ ﷺ هَذِهِ الآيَةَ ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ثُمَّ قَالَ: **فَإِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ**». رواه البخاري في التفسير، باب =

وهُم: الرَّوَافِضُ[١]، والخَوَارِجُ[٢]، وَالْمُرْجِئَةُ[٣]، والقَدَرِيَّةُ[٤]، وتَرْكِ الاختِلاطِ بِهِم، لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذلكَ، وما أَمَرَ اللهُ تعالى به مِن

= ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾ (٤٥٤٧)، ومسلم في العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن (٢٦٦٥).

وعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضِيَ الله عنهُما قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ سَمِعَ بِالدَّجَّالِ فَلْيَنْأَ عَنْهُ، فَوَاللهِ إِنَّ الرَّجُلَ لَيَأْتِيهِ وَهُوَ يَحْسِبُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ فَيَتَّبِعُهُ مِمَّا يَبْعَثُ بِهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ». رواه أبو داود في الملاحم، باب خروج الدجال (٤٣١٩) بإسنادٍ صحيحٍ.

قال **الإمامُ أحمدُ** رضي الله عنه في أصول السنة (ص: ٦): «أصولُ السنة عندنا: التمسُّكُ بِمَا كانَ عليه أصحابُ رسولِ الله ﷺ، والاقتداءُ بِهِم، وتركُ البِدَعِ، وكلُّ بِدعَةٍ ضلالَةٌ، وتَركُ الخُصوماتِ، **والجلوسِ معَ أصحابِ الأهواءِ**».

(١) **الرَّوَافِضُ**: هُم طائفةٌ من الشيعة الذين رَفَضوا خلافةَ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ، وتبرَّؤوا عن الصحابَةِ إلَّا أربعةً: عليًّا، وعَمَّارًا، والمِقدادَ، وسَلمانَ، وسبُّوهُم وكفَّرُوهم، وليس هؤلاء من الإسلامِ في شيءٍ، بل هم طائفةٌ تَجري مَجرَى اليهودِ والنصارى في الكذب والكفر.

(رسالة السنة للإمام أحمد، ص: ٨٢، المقالات للشيخ أبي الحسن، ص: ٨٩، الفِرق للبغدادي، ص: ٢١، الفصل لابن حزم: ٢/ ٧٨).

(٢) **والخَوَارِجُ**: هُم الذين خرجوا على عليٍ، وكفَّروه، وهم أصنافٌ متعددة يَجمَعُهم القولُ بتكفير مرتكِبِ الكبيرة، وخلودِه في النار، والأحاديث الواردةُ في قتالهم مستفيضةٌ. (المقالات للشيخ أبي الحسن، ص: ١٦٧).

(٣) **والمُرْجِئَةُ**: هُم الذين قالوا: إنَّ الإيمان قولٌ بلَا عملٍ، وأنَّه لا يزيد ولَا ينقص، وأنَّه لَا يضرُّ مع الإيمانِ معصيةٌ، وسُمُّوا مُرجئةً لإرجائهم (تأخيرهم) العملَ عن الإيمانِ. (رسالة السنة للإمام أحمد، ص: ٨١، الفرق للبغدادي، ص: ٢٠٢).

(٤) **والقَدَرِيَّةُ**: هُم الذين نفوا القدر والقضاءَ، وأنكروا علمَ الله تعالى بالأشياءِ قبل خلقه إيَّاها، سُمُّوا قدريةً لنفيِهم القدرَ. (شرح الطحاوية: ١/ ١٧٣).

الإعراض عنهم في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [الأنعام: ٦٨]، وما رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ الْخَوَارِجَ كِلَابُ أَهْلِ النَّارِ»[١]، وما رُوِيَ عنهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ أنَّه قال: «فِرْقَتَانِ لَا تَنَالُهُمَا شَفَاعَتِي: الْمُرْجِئَةُ، وَالْقَدَرِيَّةُ»[٢]، وأنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قال: «الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ»[٣]؛

---

(١) عن ابنِ أبي أوفى ﷺ قال: «قال رسولُ الله ﷺ: الْخَوَارِجُ كِلَابُ النَّارِ».
رواه ابنُ ماجه في المقدمة، باب في ذكر الخوارج (١٧٣) بإسنادٍ صحيحٍ، وله شواهد كثيرة في الصحيح وغيره.

(٢) عن أبي الزُّبَيْرِ عن جابرٍ ﷺ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَا تَنَالُهُمَا شَفَاعَتِي: الْمُرْجِئَةُ، وَالْقَدَرِيَّةُ». رواه الطَّبراني في الأوسط (٥٨١٧) عن جابرٍ ﷺ، وفيه بَحرُ بنُ كُنَيْزٍ السَّقَّاء، وهو متروكٌ، وعن واثلةَ بنِ الأسقعِ ﷺ (١٦٢٥)، وفيه مُحمَّدُ بن مُحصِن، وهو متروكٌ، وأبو نُعيم في الحلية (٩/ ٢٥٤) عن أنسٍ ﷺ، وفيه سعيد بن بشيرٍ، وليس بشيءٍ. (مَجمع الزوائد: ٧/ ٤٣٠، العلل المتناهية: ١/ ١٥٦).

ساق الشَّوكاني في الفوائد المجموعة (ص: ٤٥٢) هذا الحديثَ بروايةِ أنسٍ ﷺ، ثُمَّ قال: «رواهُ الجوزْقاني عن أنسٍ مرفوعًا، وهو موضوعٌ، آفتُه مأمونُ بنُ أحمدَ السُّلمي وشيخُه عبد الله بنُ مالكٍ السَّعدي».

قال العبدُ الفقير غفر الله له ولوالديه: الحكمُ بالوضعِ لا يستقيمُ لأنَّ الحديثَ عندَ أبي نُعيم في الحلية (٩/ ٢٥٤) بغيرِ طريقِ الجوزْقاني، وهو عندَ الطبراني (١٦٢٥، ٥٨١٧) من طريقِ واثلةَ وجابرٍ وإنْ كانت الطرقُ كلُّها ضعيفةً، ويشهدُ له ما رواه الترمذي في القدر، باب ما جاء في القدرية (٢١٤٩)، وقال: «وفي البابِ عن عُمرَ وابنِ عُمرَ ورافعِ بنِ خديجٍ، وهذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ»، وابن ماجه في المقدمة، باب في الإيمان (٦٢) بإسنادٍ ضعيفٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: «قالَ رسولُ الله ﷺ: صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَيْسَ لَهُمَا فِي الْإِسْلَامِ نَصِيبٌ: الْمُرْجِئَةُ وَالْقَدَرِيَّةُ».
ولا تنافي بين قولي «بإسنادٍ ضعيفٍ» وقولِ الترمذي «حسنٌ غريبٌ»، بل قولي: «بإسنادٍ ضعيفٍ» شرحٌ لقوله: «غريبٌ»، فتأمَّل.

(٣) رواه الحاكمُ في المستدرك (٢٨٦)، وقال: «صحيحٌ على شرط الشيخَين»، ووافقه =

وأنَّهُم الَّذينَ يَعتَرِضونَ على اللهِ في مَقادِيرِهِم، ويَزعُمونَ أنَّهُم يَقدِرونَ على الخُروجِ مِن علمِه؛ وأنَّهُم يَخلُقونَ كخَلْقِه.

وإنَّما شبَّهَهُم النَّبيُّ ﷺ **بالمَجُوسِ** دُونَ سَائرِ الفِرَقِ مِنَ **اليَهُودِ والنَّصارَى** في مُشَارَكتِهم لَهُم فِيما يَختَصُّونَ بهِ مِن قولِهِم: «إنَّ الشَّرَّ لَايَفعَلُهُ إلَّا الشِّرِّيرُ، وَإنَّ اللهَ لَا يَفعَلُ ذلكَ»، كما قالَت **المَجوسُ** في النُّورِ الذِي يَعبُدونَه، و«إنَّه لَا يَضُرُّ أحَداً، لأنَّ مَن ضَرَّ غَيرَه كانَ سَفيهاً».

وقد أجْمَعَ المسلِمونَ على أنَّ اللهَ الضَّارُّ النَّافِعُ، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفَلَق: ١ ـ ٢].

[الأَصْلُ الحَادِي وَالخَمْسُونَ
فِي الْتِزَامِ الجَمَاعَةِ]

وأجْمَعوا على النَّصيحَةِ للمُسلِمينَ(١)، والتَّولِّي بِجماعَتِهم(٢)، ....

= الذهبي، وأبو داود في السنة، باب في القدر (٤٦٧٧)، كلاهُما عن ابنِ عمرَ رضيَ الله عنهُما مَرفوعاً، وهو صحيحٌ لغيره. (عود المعبود: ١٢/٢٩٦).

(١) عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الدِّينُ النَّصِيحَةُ، قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: للهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ». رواه مسلم في الإيمان، باب بيان أنَّ الدِّين نصيحة (٨٢).

وعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنه قَالَ: «بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ». رواه البخاري في الإيمان، باب الدين نصيحة (٥٧)، ومسلم في الإيمان، باب بيان أنَّ الدِّين نصيحة (٨٣).

(٢) قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]؛

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الممتحنة: ١٣]؛

=

وعلى التوادد في الله(١)، ....

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]؛

وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُولَٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾... ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٢-٧٣].

عن حذيفة بن اليمان ﷺ: «كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الخَيْرِ وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ فَجَاءَنَا اللهُ بِهَذَا الخَيْرِ فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ وَفِيهِ دَخَنٌ، قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟ قَالَ: قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ، قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ دُعَاةٌ إِلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ صِفْهُمْ لَنَا، فَقَالَ: هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا، قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: تَلْزَمُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟ قَالَ: فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الفِرَقَ كُلَّهَا وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ المَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ».

رواه البخاري في المناقب (٣٤١١)، ومسلم في الإمارة (٣٤٣٤).

(١) عن أبي هريرة ﷺ قال: «قال رسول الله ﷺ: إِنَّ اللهَ يَقُولُ يَوْمَ القِيَامَةِ: أَيْنَ المُتَحَابُّونَ بِجَلَالِي؟ اليَوْمَ أُظِلُّهُمْ فِي ظِلِّي يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلِّي».

رواه مسلم في الأدب، باب في فضل الحب في الله (٦٤٩٤).

وعن أبي هريرة ﷺ قال: «قال رسول الله ﷺ: لَا تَدْخُلُونَ الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ، أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ».

رواه مسلم في الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون... (٨١).

وعن أبي ذر ﷺ قال: «قال رسول الله ﷺ: أَفْضَلُ الأَعْمَالِ الحُبُّ فِي اللهِ، وَالبُغْضُ فِي اللهِ».

رواه أبو داود في السنة، باب مجانبة أهل الأهواء (٤٥٩٩) بإسناد ضعيف.

والدُّعاءِ لأئمةِ المسلمِينَ، والتَّبرِي مِمَّنْ ذَمَّ أحداً مِن أصْحَابِ رَسولِ الله ﷺ وأهْلِ بَيتِه وأزْواجِه، وتَركِ الاختِلَاطِ بِهِم، والتَّبرِّي مِنْهُم[١].

فَهَذِه الأُصُولُ الَّتِي مَضَى الأَسْلَافُ عَلَيهَا، وَاتَّبَعُوا حُكمَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ بِهَا، وَاقتَدَى بِهِمُ الْخَلَفُ الصَّالِحُ فِي مَنَاقِبِهَا.

نَفَعَنَا الله وَإِيَّاكُم آخِرَه، وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَهُوَ حَسْبُنا، وَنِعْمَ الوَكِيلُ، وَلَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بالله[٢].

---

(١) وقال **الشيخ أبو الحَسَنِ** رحمه الله في الإبانة (ص: ٢٠): «ونَرَى مُفارَقَةَ كلِّ داعيةٍ إلى بدعةٍ، ومُجانَبَةَ أهلِ الأهواءِ».
وقال **الإمام البَغوي** رحمه الله في شرح السنة (١/ ٢٢٧): «**اتَّفق علماءُ السنةِ على مُعاداتِ أهلِ البدعةِ ومُهاجرَتِهم**».
وقال **الإمام البيهقي** في الاعتقاد (ص: ٢٣٨): «... عَن **أبي قلابَةَ**: لَا تُجالِسوا أهلَ الأهواءِ، فإنِّي لَا آمَنُ أنْ يَغمسوكُم في ضلالتِهم، أو يَلبِسُوا عليكُم بعضَ ما تَعرِفونَ».
وقال **اللَّالكائي** في أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٦٣٤): «**قال الحَسَنُ** [أي البَصري]: ليسَ لأهلِ البدعَةِ غِيبَةٌ.
وقال **الفُضيلُ بنُ عياض**: مَن جالَسَ معَ صاحِبِ بِدعَةٍ صاحبُ بِدعَةٍ فاحْذَرْهُ، ومَن جلَسَ مع صاحبِ البدعةِ لَم يُعطَ الحكمةَ، وأُحبُّ أن يَكونَ بيني وبين صحابِ البدعةِ حِصنٌ مِن حديدٍ، آكُلُ عندَ اليهودي والنصراني أحبُّ إليَّ مِن أنْ آكلَ عندَ صاحبِ بدعةٍ». (مُختَصراً).

(٢) قال **العبدُ الفقيرُ مُرتَضَى عَلِي المُحَمَّدِي** غفرَ الله لهُ ولِوَالِدَيهِ ومَشايِخِه وجَميعِ مَن استَفادَ مِن عِلمِه: فرغتُ مِنْ خِدمَةِ هذه الرِّسالَةِ «**رِسالَة إلى أهلِ الثَّغرِ**» فِي الساعةِ الواحدةِ والنصفِ بعدَ الظهرِ، يوم الثُّلَثَاءِ، ١٤/ صفر/ ١٤٢٧هـ = ١٤/ ٣ (آذار)/ ٢٠٠٦م، **بدِمَشقَ** (قاسيون، بِجَانبِ جامعِ صلاحِ الدِّين الفَوْقَانِي) حَماهَا الله وسائرَ بلادِ المسلِمِينَ، **وبِهَا أدينُ الله تعارَكَ وتعالَى**، والحمدُ لله ربِّ العالَمِينَ، والصلاةُ والسلامُ على خيرِ المُرسَلِينَ، وعلى آلِهِ الأطهارِ، وصَحبِه الأبرارِ، ومَن تَبعَهُم بإحسانٍ إلى يَومِ الدِّين، آمين.

سادساً: فهرس الموضوعات


بحمد الله تعالى